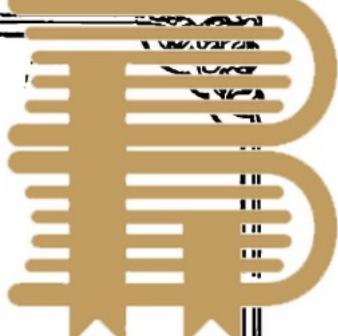


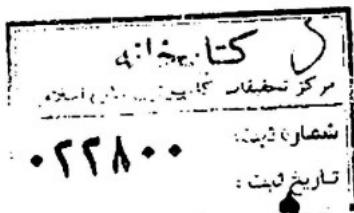


سُلَيْمَان

بْنُ عَلِيٍّ



[shiabooks.net](http://shiabooks.net)  
[mktba.net](http://mktba.net) رابط بديل



## القواعد الجلية

في

## شرح الرسالة الشمسية

أبي منصور الحسن بن يوسف المظفر «العلامة الحلي»

منطق

مؤسسة النشر الاسلامي

الأولى

١٠٠٠ نسخة

ذوالحججة الحرام ١٤٢٦

■ تأليف:

■ الموضوع

■ طبع ونشر:

■ الطبعة:

■ المطبع:

■ التاريخ:

## سلسلة الكتب

الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله

لقد قامت مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم  
المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الإسلامي وإليكم سرداً  
بعض منشوراتها:

### من الكتب التي تم طبعها

- ١- أحاديث المهدي من مسنده لأحد بن حبلي
  - ٢- أدب الحسين وحاسمه
  - ٣- إرشاد الأذهان (ج ١ و ٢)
  - ٤- الإسلام السعودي المسوخ
  - ٥- الأسير في الإسلام
  - ٦- الاصطلاحات في الرسائل العلمية
  - ٧- الإمام الصادق (ع) (ج ١ و ٢)
  - ٨- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (ج ١ و ٢)
  - ٩- ايضاح الاشتباه
  - ١٠- البحث في رسالات عشر
  - ١١- بحوث في الفقه، وتشمل على:
    - أ- صلاة الجماعة
    - ب- صلاة المسافر
    - ج- الاجارة
- تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي

١٢- بحوث في الاصول، وتشمل على:

أ- الاصول على النهج الحديث

ب- الطلب والإرادة

ج- الاجتهاد والتقليد

١٣- تأويل الآيات الظاهرة

١٤- التوضيح النافع في شرح تردادات صاحب الشابع

=الشيخ حسين علي الفروطسي

=ابن براج الطراوطي

=الشيخ يوسف البحري

=السيد جعفر مرتضى العاملي

=شيخ الطائفة الطوسي

=السيد جعفر مرتضى العاملي

=آية الله الشيخ عبدالكرم الحاثري

=السيد المرتضى

=محمد الراري الدولابي

=السيد علي خان المدني

تحقيق مؤسسة الشر الاسلامي

=ابن إدريس الحلبي

٢٤- السراج (ج ٣٠)

=السيد جعفر مرتضى العاملي

٢٥- سلمان الفارسي

=الشيخ جعفر السبحاني

٢٦- سيد المرسلين (ج ١)

=القاضي النعمان المغربي

٢٧- شرح الأخبار (ج ١٠ و ٢)

=الصحيح من سيرة النبي (ص) (ج ٥ و ٦)

=السيد جعفر مرتضى العاملي

=الشيخ محمد المؤمن

=الصلوة (ج ١)

(مقدمة من الحسن بن زيد)

=الصلوة (ج ١ و ٢)

(تعريفات مبتدا)

٢٩- الصلاة (ج ١)

=الشيخ عبد الله الجوادي الاملي

(تعريفات مبتدا)

٣٠- الصلاة (ج ١ و ٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآلـه الطـاهـرـين، ولعنة الله على أعدائهم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن علم المنطق من العلوم التي لا يشك أحد في فائدتها وعلو شأنها وال الحاجة إليها. لأنـه يـبيـنـ البرـهـانـ الصـحـيـحـ والـطـرـيقـ السـوـيـ ويـصـونـ الـإـنـسـانـ منـ المـخـطـأـ فيـ مـجـالـ التـفـكـيرـ بـأـشـكـالـ الـقـومـةـ وـقـوـاعـدـ الـرـصـيـنةـ.

ومن ناحية أخرى فإن علم المنطق الاستدلالي من - سالف الزمان - هو من العلوم الراشدة في الحوزات العلمية والتي اهتم بها الاساتذة والطلاب ويبذلون جهدهم فيه لكي يتعلموا ويعلموا، حتى أنـهـ جـعـلـوهـ وـاحـدـاـ منـ الـمـقـدـمـاتـ الـضـرـورـيـةـ لـلـفـلـسـفـةـ وـالـفـقـهـ وـغـيـرـهـماـ منـ الـعـلـمـ.

ومن الكتب المدونة في هذا المجال «الرسالة الشمسية» التي كتبها نجم الدين أبو الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي الفزوي، وهي رسالة تشتمل على الفوائد المنطقية والنكات الدقيقة.

قال العـلـامـةـ الـحـلـيـ : «... إنـ جـمـاعـةـ مـنـ الـذـيـنـ شـارـكـهـمـ فـيـ الـبـحـثـ لـمـاـ وـقـعـاـ عـلـىـ الرـسـالـةـ الشـمـسـيـةـ ...ـ اـسـتـصـعـبـهـاـ ،ـ لـمـاـ فـيـهـاـ مـنـ الـفـوـائـدـ وـالـنـكـاتـ وـالـمـسـائـلـ وـالـمـشـكـلـاتـ فـيـ الـإـيجـازـ وـالـاختـصـارـ سـأـلـوـنيـ أـنـ أـمـلـيـ عـلـيـهـ شـرـحـاـ لـتـلـكـ

السائل، فأجبتهم الى ذلك مع قصوري في هذا الفن<sup>(١)</sup>.

ومن هنا نفهم أن العلامة الحنفي اجابةً لطلب تلامذته أقدم على شرح هذا الكتاب شرحاً لطيفاً، كشف عنها النقاب وحلَّ غواضها وأوضح مقاصدتها بأصل بيان. وسماه بـ«القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية».

وقد وفق الله تعالى الأخ فضيلة الشيخ فارس الحسون تبريزيان بتحقيق هذا السفر الجليل واستخراجه وتقوم نصوصه، كما وقامت المؤسسة بطبعه ونشره بعد مقابلته على يد الاخوة السيد علي الطباطبائي وال الحاج محمد حسين الجواهري ومسلم المزرعى وأحمد عبد الحسين الجوهرى، راجين من الله تعالى لنا وهم التوفيق والسداد.

مؤسسة النشر الإسلامي

تابعة لجامعة المدرسين بقم الشريفة

---

(١) رابع مقدمة الكتاب: ص ١٧٩

# الاٰهـدـاء

إلى الثقة الجليل والعالم الكبير  
إلى الإمام الذي أثني عليه العلماء كافة  
إلى من كانت له منزلة خاصة عند الإمامين التقىيين(ع)  
إلى من ضحى بهجته لأجل عقيدته وإعلاء كلمة الحق  
إلى من جاهد أحسن الجهاد لما نطق بكلمة الحق أمام السلطان الجائر:  
فإنه كان معلماً للمعتَز والمؤيد ابني التوكل  
فكأن ذات يوم حاضراً عند التوكل إذ أقبل ولداته  
فالتوكل: يا يعقوب أيها أحب إليك:  
ولداي هذان أو الحسن والحسين؟  
فبادر قائلاً بلا خوف ولا وجل:  
وَلَهُ إِنْ قَنِيرًا غلامٌ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ خَيْرٌ مِنْهَا وَمِنْ أَبِيهَا  
فأمر التوكل فسل لسانه من قفاه.. وقضى شهيداً  
فإليك يا أبا يوسف يا يعقوب بن إسحاق السكري أهدي إليك هذا الجهد  
المتواضع.. راجياً منك القبول ومن روحك الطاهرة الدعاء.

أبو مهدي

## ترجمة الكاتبي القزويني

هو: نجم الدين أبوالحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، ويعرف بدبيران.

وذكره الحاج خليفة عند ذكره الرسالة الشمسية باسم: عمر بن علي<sup>(١)</sup>، وعند ذكره كتاب حكمة العين باسم: علي بن محمد<sup>(٢)</sup>، وذكر اسمه كما ذكرناه عند ذكره كتاب جامع الدقائق<sup>(٣)</sup> وكتاب المفصل<sup>(٤)</sup> وكتاب النصوص<sup>(٥)</sup> ورسالة في اثبات الواجب<sup>(٦)</sup>.

وذكره الشيخ عباس القمي بكلية أبي الحسين<sup>(٧)</sup>.

وذكره اسماعيل باشا البغدادي باسم: علي بن عمر بن محمد<sup>(٨)</sup>.

وذكره عباس العزاوي باسم: علي بن محمد<sup>(٩)</sup>.

ولد المترجم في شهر رجب سنة ٥٦٠٠.

وكان من فضلاء المتصوف وأعلمهم بالمنطق كما قاله العلامة الحلبي في إجازته لبني

(١) كشف الظنون ٢/٦٣١.

(٢) كشف الظنون ١/٥٦٥.

(٣) كشف الظنون ١/٤٥٠.

(٤) كشف الظنون ٢/١٦١٤.

(٥) كشف الظنون ٢/١٨١٩.

(٦) كشف الظنون ١/٨٤٢.

(٧) الكتب والألقاب ٣/٨٦.

(٨) هدية المارفرين. للطبع مع كشف الظنون. ٥١٣/٥.

(٩) تاريخ علم الفلك في العراق: ١٢٧.

زهرة عند ذكر مشايخه، وقال فيها أيضاً: وله تصانيف كثيرة، قرأْتُ عليه شرح الكشف إلا ماشداً، وكان له خلق حسن ومناظرات جيدة، وكان من أفضل علماء الشافعية، عارفاً بالحكمة<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الحلي أيضاً في مقدمة شرحه هذا على الشمسية: الإمام العالم العلامة أفضل المتأخرین ملك الحكماء.

وقال الشيخ عباس القمي: كان أعلم أهل عصره بالمنطق والهندسة وآلات الرصد<sup>(٢)</sup>.

ووصفه الزركلي<sup>(٣)</sup> وكحالة<sup>(٤)</sup>: بالحكيم المنطقي.

ووصفه الحاج خليفة: بالإمام، العلامة الحق<sup>(٥)</sup>.

وقال عباس العزاوي: من أكابر العلماء في الفلك والحكمة<sup>(٦)</sup>.

ونسبة اسماعيل باشا البغدادي إلى التشيع<sup>(٧)</sup>.

ولا تبعد هذه النسبة وإن كانت مخالفة لبقية المؤرخين، إذ الكل عندما ترجم الفزويني ذكر في صدر ترجمه بعزّ وافتخار أنه تلميذ نصير الدين الطوسي، والطوسى هذا هو الذي اهتدى وتشيع على يده الجم الفقير من علماء العامة، فكيف بتلميذه والمقرب إليه، فلعل تشيعه كان أواخر عمره، والله العالم.

وكان للكاتب الفزويني مجلس درس في قزوين يستفيد منه المحققون والعلماء، فدعاه الشيخ نصير الملة والدين الطوسي عام ٦٥٠ هـ للإشتراك في رصد مرااغة، فتوجه إلى مرااغة بشغف واستياق ليحصل على ضالته وترك قزوين، واستغل بالأمور العلمية في الرصد<sup>(٨)</sup>.

(٥) كشف الظنون ١/٥٤٠، ٢/١٦١٤.

(١) بحار الأنوار ١٠٧/٦٦.

(٦) تاريخ علم الفلك في العراق: ١٢٧.

(٢) الكتب والألقاب ٣/٨٦.

(٧) هدية العارفين ٥/٧١٣.

(٣) الأعلام ٤/٣١٥.

(٨) مقدمة كتاب حكمة العين.

(٤) معجم المؤلفين ٧/١٥٩.

وتلّمذ الفزوي على كثيّر من كبار العلماء منهم:  
 أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المعروف بتصиير الدين، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.  
 شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندى، المعروف بالحكيم الحسفي، المتوفى سنة ٦٤٩ هـ.  
 أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري، المعروف بالإيساغوجي، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ<sup>(١)</sup>.

وتلّمذ عليه كثيرون أيضًا منهم:  
 أبو منصور الحسن بن يوسف الأسدى، المعروف بالعلامة الحلّى، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ.  
 عماد الدين زكريا بن محمود الفزوي، المعروف بالعماد الفزوي، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ.

قطب الدين الشيرازي، المتوفى سنة ٧١٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

وأقى مؤلفاته فكثيرة، منها:

رسالة في إثبات الواجب<sup>(٣)</sup>.

رسالة في الاعتراف بالحق<sup>(٤)</sup>.

بحر الفوائد في شرح عين القواعد<sup>(٥)</sup>.

تحرير المخطى<sup>(٦)</sup>.

جامع الدقائق في كشف الحقائق، في المنطق<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون ٢/٢، ١٠٦٣، ٦٨٥/١، الأعلام ٤/٣١٥، الكفى والألقاب ٣/٨٦، مقدمة كتاب حكمة العين.

(٢) بحار الأنوار ١٠/٦٦، الكفى والألقاب ٢/٨٦، مقدمة كتاب حكمة العين.

(٣) كشف الظنون ١/١١٨٢، الأعلام ٤/٣١٦، مقدمة كتاب حكمة العين.

(٤) الأعلام ٤/٣١٦.

(٥) هدية المارفرين ٥/٧١٣.

(٦) تاريخ علم الفلك في العراق: ١٢٧.

(٧) كشف الظنون ١/٥٤٠، الأعلام ٤/٣١٦، هدية المارفرين ٥/٧١٣، معجم المؤلفين ٧/١٥٩.

حكمة العين.<sup>(١)</sup>

الرسالة الشمسية في القواعد المتطقة.<sup>(٢)</sup>

عين القواعد، في النطق والحكمة.<sup>(٣)</sup>

المباحثات الطبية بين القزويني والطوسى<sup>(٤)</sup>.

المفصل في شرح المحصل للفخر الرازى، في الكلام.<sup>(٥)</sup>

مناقشات تعلیقات الطوسى في إثبات واجب الوجود، وكتب نصیرالدین الطوسى ردًا على مناقشته، فكتب القزوینی إلى نصیرالدین معتبراً معرفاً بصحة ماردة به الطوسى<sup>(٦)</sup>.

المتصص في شرح الملخص للفخر الرازى، في النطق والحكمة.<sup>(٧)</sup>.

وأما وفاة القزوینی فكانت في شهر رمضان سنة ٦٧٥هـ.

وذكر الحاج خليفة عند ذكره كتاب جامع التقائق أن وفاته كانت سنة ٦٦٥هـ<sup>(٨)</sup>، وعند ذكره الرسالة الشمسية أن وفاته كانت سنة ٦٩٣هـ<sup>(٩)</sup>.

وذكر تاريخ وفاته كما ذكرناه عند ذكره كتاب حکمة العین<sup>(١٠)</sup> وكتاب عین

القواعد<sup>(١١)</sup> وكتاب الفضل<sup>(١٢)</sup> وكتاب المنصر<sup>(١٣)</sup>.

(١) كشف الظنون /١، الأعلام /٤، ٣١٥، الكتبى والألقاب /٢، ٨٦.

(٢) كشف الظنون /٢، ١٠٦٣، الأعلام /٤، ٣١٥، الكتبى والألقاب /٢، هدية العارفين /٥، ٧١٣، معجم المؤلفين /٧، ١٥٩، مقدمة كتاب حکمة العین.

(٣) كشف الظنون /٢، ١١٨٢، هدية العارفين /٥، ٧١٣، معجم المؤلفين /٧، ٧٥٩.

(٤) مقدمة كتاب حکمة العین.

(٥) كشف الظنون /٢، ١٦١٤، الأعلام /٤، ٣١٥، هدية العارفين /٢، ٧١٣، معجم المؤلفين /٧، ١٥٩.

(٦) الأعلام /٤، ٣١٦، مقدمة كتاب حکمة العین.

(٧) كشف الظنون /٢، ١٨١٩، هدية العارفين /٢، ٧١٣، معجم المؤلفين /٧، ١٥٩.

(٨) كشف الظنون /١، ٥٤٠.

(٩) كشف الظنون /٢، ١٠٦٣، (١٠) كشف الظنون /١، ٦٨٥.

(١١) كشف الظنون /٢، ١١٨٢، (١٢) كشف الظنون /٢، ١٦١٤، (١٣) كشف الظنون /٢، ١٨١٩.

اسم ونسبه

## ترجمة العلامة الحلي

قال المترجم في ذكر اسمه ونسبه: الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر-بالميم المضمومة والطاء غير المعجمة وألهماء المشددة والراء- أبو منصور الحلي مولداً ومسكناً<sup>(١)</sup>.

فاسمه: الحسن، كما ذكره هو بنفسه واتفق عليه أكثر المؤرخين.  
لكن بعض مؤرخي العامة ذكر أنَّ اسمه الحسين، كالصفدي<sup>(٢)</sup> وابن حجر<sup>(٣)</sup> وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٥.

(٢) الواقي بالوفيات ١٣/٨٥.

(٣) ذكره في الدرر الكامنة ٤٩/٢ باسم الحسن، وفي ٧١/٢ باسم الحسين، وقال في ص ٧٢: وقيل اسمه الحسن. وذكره في لسان الميزان ٣١٧/٢ باسم الحسن، وفي ٣١٩/٦ باسم يوسف.

(٤) كصاحب كتاب السلوك وصاحب كتاب المنهل كما عندها في حاشية الجوم الزاهرة: الحسن، فاشتبه على الحتق الأمر وأثبته في الأصل باسم الحسين، وقال في المماش: في الأصلين حسن بن يوسف، وما ثبتناه عن السلوك والدرر الكامنة والمنهل الصافي... وفي المنهل الصافي: وقيل إنَّ اسمه الحسين.

وذكره خير الدين الزركلي في الأعلام ٢٢٧/٢ باسم الحسن، قال: ويقال الحسين، وأورد في ص ٢٢٨ صورة صفة من كتاب نهج المسترشدين للعلامة فيها أنَّ اسمه الحسن، وقال: ويخطيء من يسميه الحسين.

وهو خطأ واضح، لخالفته لما ذكره هو بنفسه في الخلاصة وجميع كتبه الموجودة الآن بخطه أو خط تلاميذه، ولخالفته لأكثر المؤرخين ومن ذكر اسمه، سواء في الإجازات أم غيرها.

ومنه يظهر فساد ما ذكره الشيخ علي بن هلال الجزائري في إجازاته للمحقق الكركي،<sup>(١)</sup> وابن حجر،<sup>(٢)</sup> والشيخ شمس الدين كما نقله عنه الصفدي:<sup>(٣)</sup> من أن اسمه يوسف.

وكذا ما ذكره الشيخ ابراهيم القطيني: من أن اسمه محمد، كما نقله عنه المولى الأفندى<sup>(٤)</sup>.

وكذا ما ذكره الحاج خليفة حيث قال: ... جمال الدين ابن مطهرين حسن بن يوسف الحلى<sup>(٥)</sup>.

وكنيته: أبومنصور، كما كتاه بها والده<sup>(٦)</sup>، ذكرها هو في خلاصته، وهي الكنية التي اختصت بذكرها المصادر الشيعية، وله كنية أخرى ذكرها له العامة وهي: ابن المطهري، نسبة إلى جده الأعلى.

ولقبه: آية الله. على الاطلاق. وهو اللقب المذكور في المصادر الشيعية، وجمال الدين وهو اللقب المذكور في مصادر الفريقين، والعلامة. على الاطلاق. أو علامة الدهر، والأمام، والفضل، والفضل، ...

(١) بخار الأنوار: ٣٢/١٠٨.

(٢) لسان الميزان ٣١٩/٦، وقد أخطأ مصحح هذه الطبعة حيث شطب على لفظ (بن) وكتب فوقه (والد) وكتب فوق لفظ (الحسن) (بن يوسف بن علي) لأن الترجمة للعلامة كما هو ظاهر من سياق الشرح لوالدته، فبين أن ابن حجر ذكر العلامة في موضعين.

(٣) الواقي بالواقفيات ٨٥/١٣.

(٤) رياض العلامة ٣٥٩/١.

(٥) كشف الظنون ١٨٥٥/٢.

(٦) أجوبة المسائل المئانية: ١٣٩.

ووصفه الصفدي وابن حجر وغيرهما بالمعتزي<sup>(١)</sup>.

وقال السيد الأمين: وهذا مبني على موافقة المعتزلة الشيعة في بعض الأصول المعروفة، كما وقع لكثيرين في كثيرون، وإنما فأين الشيعي من المعتزي<sup>(٢)</sup>. والحللة التي ينتهي إليها العلامة وفيها مولده ومسكنه حللة بنى مزيد، وهي الحللة السيفية.

قال ياقوت الحموي: مدينة كبيرة بين الكوفة وبغداد كانت تسمى الجامعين، طولها سبع وستون درجة ومساحتها اثنان وثلاثون درجة، تعدل نهارها خمس عشرة درجة، وأطول نهارها أربع عشرة ساعة وربع، وكان أول من عمرها ونزلها سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأنصدي<sup>(٣)</sup>، وكانت منازل آبائه الدور من النيل، فلما قوى أمره واشتد أزره وكثرت أمواله... انتقل إلى الجامعين موضع في غرب الفرات ليبعد عن الطالب، وذلك في حرم سنة ٣٩٥ وكانت آجحة تأوي إليها السبع، فنزل بها بأهله وعساكره، وبنى بها المساكن الجليلة والدور الفاخرة، وتألق أصحابه في مثل ذلك، فصارت ملحاً، وقد قصدها التجار فصارت أفسخ بلاد العراق وأحسنها مدة حياة سيف الدولة، فلما قتل بقيت على عمارتها، فهي اليوم قبة تلك الكورة، وللشعراء فيها أشعار كثيرة...<sup>(٤)</sup>.

ويكفي في شرف هذه المدينة الطيبة وفضل أهلها ما ذكره العلامة الجلبي حيث قال:

ووجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجباعي رحمه الله: قال الشيخ محمد بن مكي قدس الله روحه: وجد بخط جمال الدين بن المظفر: وجدت بخط والدي رحمه الله

(١) الواقي بالوقبات ٨٥/١٣، الدرر الكامنة ٧١/٢.

(٢) الأعيان ٣٨٩/٥.

(٣) قال المؤناساري: هو من أمراء دولة الديالمة... وهو غير سيف الدولة بن حдан الذي هو من جلة ملوك الشام. روضات الجنات ٢٦٩/٢.

(٤) معجم البلدان ٢٩٤/٢.

قال: وجدت رقعة عليها مكتوب بخط عتيق ما صورته.

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أخبرنا به الشيخ الأجل العالم عز الدين أبوالمكارم حزرة بن علي بن زهرة الحسفي الحلبي املاه من لفظه عند نزوله بالحلة السيفية. وقد وردها حاجاً سنة ٥٧٤هـ. ورأيته يلتفت يمنة ويسرة فسألته عن سبب ذلك قال: إبني لأعلم أن مدحكم هذه فضلاً جزيلاً، قلت: وما هو؟ قال: أخبرني أبي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن الكليني قال: حدثني علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي حزرة التمالي، عن الأصبهن بن نباتة قال: صحبت مولايا أمير المؤمنين عليه السلام عند وروده إلى صفين وقد وقف على تل عرير، ثم أومى إلى آجة مابين بابل والتل وقال: مدينة وأي مدينة! فقلت له: يا مولايا أراك تذكر مدينة، أكان ها هنا مدينة وانفتح آثارها؟ فقال: لا، ولكن ستكون مدينة يقال لها: الحلة السيفية، يعنينا رجل من بني أسد، يظهر بها أخيار لو أقسم أحدهم على الله لأ婢 قسمه<sup>(١)</sup>.

واشتبه الأمر على ابن كثير في البداية<sup>(٢)</sup> والتغري بردي في النجوم الزاهرة كما في أحد أصليه وصاحب المنهل الصافي<sup>(٣)</sup> حيث قالوا: ... ابن المطهر الحلبي، فنسبتهم له إلى حلب خطأ واضح لا يحتاج إلى بيان.

#### مولده ونشأته:

اتفقت المصادر على أن ولادته في شهر رمضان عام ٦٤٨هـ.

(١) البحار ٦٠/٢٢٢ و ٢٢٣، وأوردتها أيضاً في ١٧٩/١٠٧، فقال: وجدت بخط الحاج زين الدين علي بن الشيخ عز الدين حسن بن مظاهر. الذي قد أجازه الشيخ فخرالدين ولد العلامه له رحمهم الله تعالى. ما هذه صورته: روى الشيخ محمد بن جعفر بن علي المشهدى، قال: حدثني الشريف عز الدين أبوالسكارام حزرة بن علي بن زهرة الملوي الحسيني الحلبي املاه من لفظه عند نزوله بالحلة السيفية، وقد وردها حاجاً سنة ٥٧٤هـ. ورأيته يلتفت يمنة ويسرة، فسألته ...

(٢) البداية والنهاية ١٤/٢٦٧ـ٩.

(٣) النجوم الزاهرة ١٤٥/١٤.

وماذكره السيد الأمين في الأعيان نقاً عن خلاصة العلامة من أنه ولد سنة (٦٤٧)<sup>(١)</sup>.

فهو خطأً يبين، لمخالفته للمصادر كافة، ولجميع نسخ الخلاصة التي نقل عنها الأصحاب، فما ذكره إما سهو من قلمه الشريف، أو خطأً مطبعي، أو خطأً أو تصحيف في نسخة الخلاصة التي نقل عنها.

واحتللت المصادر في تحديد يوم ولادته على أربعة أقوال:

(١) ١٩ شهر رمضان، كما في نسخة الخلاصة المطبوعة، قال العلامة: والمولد تاسع عشر شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وستمائة، ونسأل الله تعالى خاتمة الخير بمنته وكرمه<sup>(٢)</sup>.

وكذا في نسخة الخلاصة المكتوبة سنة ٧٠٥ هـ، المقرروءة على العلامة، الموجودة في مكتبة السيد حسن الصدر رحمة الله، كما نقل عنها في تأسيس الشيعة<sup>(٣)</sup>.

وكذا في نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها البحرياني في اللذلة<sup>(٤)</sup>.  
 واختار هذا القول الطريحي في مجتمعه<sup>(٥)</sup> والميرزا محمد في منهجه<sup>(٦)</sup>.  
 وتردد الخوانساري في يوم ولادته بين إحدى عشر ليلة خلون من شهر رمضان أو إحدى عشر ليلة بقين منه<sup>(٧)</sup>.  
 وهذا القول هو الأقوى.

(١) أعيان الشيعة ٥/٣٩٦.

(٢) الخلاصة: ٤٨.

(٣) تأسيس الشيعة: ٣٩٩.

(٤) لذلة البحرين: ٢١٨.

(٥) عجم البحرين ٢/١٢٤.

(٦) منهج المقال: ١٠٩.

(٧) روضات الجنات ٢/٢٨٢.

(٢) ٢٩ شهر رمضان، كما في نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها الحز العاملی،<sup>(١)</sup> والمولی الأفندي<sup>(٢)</sup>، والخوانساري،<sup>(٣)</sup> والمامقانی<sup>(٤)</sup>، والسيد الأمین<sup>(٥)</sup>.

واختاره القرشی في نظام الأقوال كما عنه في الرياض<sup>(٦)</sup>، والشيخ البهائی في توضیح المقاصد كما عنه في الأعیان<sup>(٧)</sup>، وصاحب كتاب محبوب القلوب كما عنه في اللؤلؤة<sup>(٨)</sup>، والمحاذث التوری في خاتمة مستدرکه<sup>(٩)</sup>، والشيخ عباس القمی في الكنی والألقاب<sup>(١٠)</sup> وهدیة الأحباب<sup>(١١)</sup>.

(٣) ١٧ شهر رمضان، كما في نسخة أوجوبة المسائل المھنائیة المطبوعة، قال العلامہ بعد ما سأله السيد مهنا بن سنان عن تاريخ مولده: وأما مولد العبد الفقیر فالذی وجده بخط والدی قدس الله روحه ما صورته: ولد الولد المبارک أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر ليلة الجمعة في الثلث الأخير من اللیل سایع عشرين رمضان سنة ثمان وأربعين وستمائة<sup>(١٢)</sup>.

وكذا في نسخة أوجوبة المسائل المھنائیة التي اعتمد عليها المولی الأفندي في الرياض<sup>(١٣)</sup> والسيد الأمین في الأعیان<sup>(١٤)</sup> والشيخ الطهرانی في الذریعة<sup>(١٥)</sup>.

واختاره الشيخ الطهرانی في الأعلام، وابن کثیر في البداية<sup>(١٦)</sup>.

- (١) أمل الأمل ٨٤/٢.
- (٢) خاتمة المستدرک : ٤٦٠.
- (٣) رياض العلماء ٣٦٦/١ و ٣٧٥/٢.
- (٤) الكنی والألقاب ٤٣٧/٢.
- (٥) روضات الجنات ٢/٢٧٣.
- (٦) هدیة الأحباب : ٢٠٢.
- (٧) نفع المقال ١/٣١٥.
- (٨) أعيان الشیعة ٥/٣٩٦.
- (٩) رياض العلماء ١/٣٦٦.
- (١٠) الأعیان ٥/٣٩٦.
- (١١) أوجوبة المسائل المھنائیة: ١٣٩٦ و ١٣٨٨.
- (١٢) أعيان الشیعة ٥/٣٩٦.
- (١٣) طبقات أعلام الشیعة: ٥٢، البداية والنهاية ١٤/١٢٥.
- (١٤) أعيان الشیعة ٥/٣٩٦.
- (١٥) لؤلؤة البحرين: ٢١٨.
- (١٦) لؤلؤة البحرين: ٢١٨.

وهذا القول قوي.

(٤) ٢٤ شهر رمضان، كما نقله المولى الأفندى عن الشهيد الثاني في بعض تعليقاته، قال: إنّه وجد بخط الشهيد أنّه نقل من خط العلامة هذه العبارة: وجدت بخط والدى رحمة الله ما صورته:

ولد الوالد البار أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر ليلة الجمعة في الثالث الأخير من الليل رابع عشرى<sup>(١)</sup> رمضان من سنة ثمان وأربعين وستمائة<sup>(٢)</sup>.  
وأرخ ولادته في نخبة المقال كما عنه في الكنى والألقاب:

واية الله بن يوسف الحسن	سبط مطهر فريدة الزمن
علامة الدهر جليل قدره	ولدرحة <sup>(٣)</sup> وعز <sup>(٤)</sup> عمره <sup>(٥)</sup>

ونشأ علامتنا بين أبوبين صالحين رؤوفين، فتربي في حضن المرأة الصالحة  
بت الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلى، وتحت  
رعاية والده الامام الفقيه سيد الدالين يوسف بن علي بن المطهر، وشارك في  
تربيته مشاركة فقة خاله المعظum المحقق الحلى، فكان له بمنزلة الألب الشقيقين  
من كثرة رعايته له والاهتمام به.

فولد المولود المبارك في محيط علمي مملوء بالتقوى وصفاء القلب، وبين  
أسرتين علميتين من أبرز أسر الحال علمًا وتقوى وایماناً، لا وهما: أسرة بني  
المطهر، وأسرة بني سعيد.

فحظى المولود الميمون برعاية خاصة من قبل الأسرتين. لما شاهدوا

(١) أي: الرابع والعشرين.

(٢) رياض العلماء ٣٨١/١

(٣) عدد حروف لفظ (رحمة) = ٦٤٨ مولد العلامة.

(٤) عدد حروف لفظ (عن) = ٧٧ اشارة الى سن، والظاهر أنه اشتباه، لانه توفي سنة ٧٢٦ كما يأتي،  
وعليه فسنه ٧٨ سنة.

(٥) الكنى والألقاب: ٤٣٩/٢

استعداده الكبير لتحصيل العلم والتقوى ، وذهنيته الواقادة. حتى أحضروا له معلماً خاصاً اسمه محرم ليعلمه القرآن والكتابة.

ومرت على علامتنا الحلي في زعن صباح أيام صعبة مرة لم يكدر يتساها .  
ففي العقد الأول من عمره المبارك وصل السلطان هولاكو إلى بغداد قبل أن يفتحها، وخففت منه الناس كافة، حتى هرب أكثر أهل مدینتهـ الحلةـ إلى البطائع، إلا القليل ، منهم والده المعظم .

وفي هذا الزمان شاهد العلامة والده مع جمع من يقي في الحلة ينفذون كتاباً إلى السلطان هولاكو بأنهم مطيعون داخلون تحت إياته حفظاً لسلامة المشهدرين والحلةـ .

وفيه أيضاً شاهد والده يذهب إلى هولاكو مع شخصين من جنوده حين طلبه ، ولا يعلم ماذا سيكون مصير والده مع هولاكو ، لكن سرعان ما شاهد والده راجعاً وبهذه الفرمان فيه أمان لأهل الحلة والمشهدرين .

وفي زمان صباح أيضاً وقعت الفاجعة المظيمة والمجزرة الكبيرة في بغداد التي أذابت الصخر حزناً وألمـ ولم ترحم حتى الأطفال والشيخ والنساء .  
نعم مرت عليه أيام وأوقات في زمن صباح صعبة جداً، أحزنت قلبه العطوف المملوء حباً للإنسانية والعدل والصلاح .

### أسرته:

اما من قبل أبيه فهي آل المطهر، أسرة عربية عريقة من بني أسد، أكثر القبائل العربية في الحلة عدّة وعددًا، وفيهم الامارة ولهم السيادة، وقد نبغ من هذه القبيلة رجال لهم شأن في مجالات الحياة العلمية والعملية، وحسبك أنّ منهم الأمراء المزیديين، وهم مؤسسو الحلة الفيحاء على انقضاض بابل مهد الحضارات ذات الشأن في تاريخ الإنسان، كما أنّ منهم الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، الذي لمع نجمه في أوائل القرن السابع، فتولى عدّة مناصب

آخرها استاديتها الدار وبعدها تولى الوزارة في سنة ٦٤٣، فكان آخر الوزراء لأخرين الخلفاء العباسيين، إلى غير هؤلاء من الأمراء والعلماء وذوي النباهة والشأن<sup>(١)</sup>. وأما من قبل أمته فأسرته هي بني سعيد، أسرة عربية أيضاً، ترجع إلى هذيل في انتسابها، حازت من المفاخر أكثر مما حازته أسر أخرى علمية، لقوة نفوذها الروحي ومكانتها في عالم التأليف والتدریس<sup>(٢)</sup>.

فأبوبه هو: سديد الدين يوسف بن علي بن المطهر الحلي.

وصفه ابن داود: بأنه كان فقيهاً محققاً مدرساً عظيماً ثالثاً<sup>(٣)</sup>.

ووصفه الشهيد في إجازته لابن الخازن: بالأمام السيد الحجة<sup>(٤)</sup>.

ووصفه الشهيد أيضاً في إجازته لابن الخازن كما في التحفة: بالأمام الأعظم الحجة أفضل المجتهدين السعيد [الفقيه]<sup>(٥)</sup>.

ووصفه المحقق الكركي في إجازته للشيخ علي الميسى: بالشيخ الأجل الفقيه السعيد شيخ الإسلام<sup>(٦)</sup>.

ويكتفي فخلاً وعزراً وشرفاً كونه أعلم أهل زمانه بعلم الكلام وعلمأصول

(١) انظر: مقدمة كتاب الألفين للسيد الخرسان: ٧ . ووصفه بالأستاذ الصفدي في الوافي ٨٥/١٣ ، والمسقلافي في الدرر ٤٩/٢ ، وغيرهما.

فما ذكره السيد الأمين في الأعيان ٣٩٨/٥ ، حيث قال: لعل وصفه بالأستاذ اشتباه ، فلم نجد من وصفه بذلك من أصحابنا.

في غير محله ، إذ عدم وصفه بالأستاذ من قبل أصحابنا لا يدل على عدم انتسابه إلى الأستاذين ، بالأخص أن أصحابنا لم يغيروا أي أهمية إلى نسب غيرها ، لذا لم يذكروا القبائل التي ينتسب إليها أكثر علمائنا غير الهاشميين .

(٢) مقدمة كتاب الألفين للسيد الخرسان: ١٢ .

(٣) رجال ابن داود: ٧٨ .

(٤) بحار الأنوار ١٠٧/١٨٨ .

(٥) تحفة العالم ١/١٨٣ .

(٦) بحار الأنوار ١٠٨/٤٣ .

الفقه، كما اعترف به المحقق الحلي، قال ولده أبو منصور في إجازته لبني زهرة: إن الشيخ الأعظم خواجة نصير الدين الطوسي لما جاء إلى العراق حضر الحلة، فاجتمع عنده فقهاء الحلة، فأشار إلى الفقيه نجم الدين جعفر بن سعيد وقال: من أعلم هؤلاء الجماعة؟ فقال له: كلهم فاضلون علماء إن كان واحد منهم مبرزاً في فن كان الآخر مبرزاً في فن آخر، فقال: من أعلمهم بالأصولين؟ فأشار إلى والدي سدي الدين يوسف بن المطهر والي الفقيه مفيد الدين محمد بن جهيم، فقال: هذان أعلم الجماعة بعلم الكلام وأصول الفقه<sup>(١)</sup>.

وبفضل هذا الشيخ المعظم وتدبيرة نجا أهل الكوفة والحلة والمشهدين الشريفين من القتل والنهاج والسببي، وذلك حين غزا التتار العراق وعملوا ما عملوا.

قال ولده أبو منصور في كشف القيين: لما وصل السلطان هولاكو إلى بغداد قبل أن يفتحها هرب أكثر أهل الحلة إلى البطائح إلا القليل، فكان من جملة القليل والدي رحمة الله والسيد مجد الدين بن طاووس والفقیه ابن أبي العز، فأجمع رأيهما على مکاتبة السلطان بأنهم مطيعون داخلون تحت إياته، وأنفذوا به شخصاً أعمجياً، فأنفذ السلطان إليهم فرماناً مع شخصين أحدهما يقال له فلكة والآخر يقال له علاء الدين، وقال لهم: قولوا لهم: إن كانت قلوبكم كما وردت به كتبكم تحضرون إلينا، فخافوا لعدم معرفتهم بما ينتهي إليه الحال، فقال والدي رحمة الله: إن جئت وحدي كفى؟ فقالا: نعم، فأصعد معهما، فلما حضر بين يديه. وكان ذلك قبل فتح بغداد وقبل قتل الخليفة. قال له: كيف قدمتم على مکاتبتي والحضور عندي قبل أن تعلموا بما ينتهي إليه أمري وأمر صاحبكم؟ وكيف تأمنون أن يصلحني ورحلت عنه؟

قال والدي رحمة الله: إنما أقدمنا على ذلك لأننا روينا عن أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال في خطبة: الزوراء وما أدراك ما الزوراء، أرض ذات ائل، يشيد فيها البناء وتكثر فيها السكان، ويكون فيها محاذم وخزان، يتخذها ولد العباس موطنًا، وزخرفهم مسكنًا، تكون لهم دار لهم ولعب، يكون بها الجور الجائر والخوف المخيف والاثمة الفجرة والامراء الفسقة والوزراء الخونة، تخدمهم أبناء فارس والروم، لا يأتىرون بمعرفة إذا عرفوه، ولا يتناهون عن منكر إذا أنكروه [يكتفي] الرجال منهم بالرجال والنساء منهم بالنساء، فعند ذلك الغم العميم والبكاء الطويل والويل والعويل لأهل الزوراء من سطوات الترك ، وهم قوم صغار الحدق، وجوههم كالمجان المطوقة، لباسهم الحديد، جرد مرد، يقدمهم ملك يأتي من حيث بدا ملوكهم، جهوري الصوت، قوي الصولة، على الهمة، لا يمر بمدينة إلا فتحها، ولا ترفع عليه راية إلا نكسها، الويل الويل لمن نواه، فلا يزال كذلك حتى يظفر.

فلمَّا وصف لنا ذلك وجدنا الصفات فيكم رجواناً فقصدناك، فطَيَّبَ  
قلوبهم وكتب لهم فرماناً باسم والدي رحمة الله يطَيِّبُ قلوب أهل الحلة  
وأعمالها<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى على من ألقى السمع وهو شهيد أنَّ إقدام هذا الشيخ الشفِي على مثل هذه المحاولة ليس هو مساومة للفاتح الأجنبي ومساعدة على تسلط الكافر على المؤمن، كما اعتقاده بعض العامة متن لاتدبر له في الأمور.

فإنَّ هذا العالم الجليل الورع يعرف أنَّ الكافر لا سبيل له على المؤمن، لكن لما شاهد أنَّ الخليفة العباسي آنذاك منهمك في لهوه ولعبه لم يفكِّر في مصير نفسه فضلاً عن غيره، وعدم وجود القدرة الكافية لمواجهة الغزو المغولي ، وكان يعلم أنَّ المغول التتار إذا دخلوا بلدة ماذا يصنعون بها من الدمار والهلاك والسيبي والتعدِّي على الناموس.

(١) تحفة العالم ١٨٣/١ نقلًا عن كشف القين.

ولذا صتم هو ومن معه كخطوة أولى الحفاظ على المشهددين الشريفين والحلة وأعمالها، فذهب الشيخ سعيد الدين إلى هولاكو ونجح هذا التجاج الباهر في إتمام هذه الخطوة الأولى والحاصل على الأمان لأهل هذه المناطق. وكخطوة ثانية ألف السيد مجد الدين محمد بن طاووس كتاب البشرة وأهداه إلى هولاكو، فأنتجت هذه الخطوة أنَّ رَهْوَلَا كُوشُون التقاية في البلاد الفراتية إلى السيد ابن طاووس، وأمر هولاكو بسلامة المشهددين والحلة. وكخطوة ثالثة وهي مرحلة الاصلاحـ حاولوا إصلاح هذا المعتمدي وردعه عن ارتكاب الجرائم، وهدایته هو ومتمن معه إلى الصراط المستقيم، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأثبتت هذه الخطوة ببركة النصير الطوسي أنَّ أسلم الملك هولاكو وكثير من المغول، واستطاع النصير الحفاظ على ما تبقى من التراث بعد هلاك جله، وصار النصير الطوسي وزير هذا السلطان، وقام بمهام كبيرة في خدمة العلم والعلماء، والحفاظ على النفوس والدماء.

ومع كل هذه الخدمات التي قام بها علماء الشيعة لأجل الحفاظ على الدين والناموس، ومع كل هذا الإحسان الذي قدموه للإنسانية، نرى بعض من يدعى الفضل من العامة يرداً هذا الاحسان بالامساقة، فيقدح بالنصر ومتمن معه بأنهم ساعدوا هولاكو في الاعتداء وساوموه!!!

وامه هي : بنت العالم الفقيه الشيخ أبي بخيبي الحسن بن الشيخ أبي زكريا بخيبي ابن الحسن بن سعيد الهمذاني الحلي ، وهي أيضاً أخت الشيخ أبي القاسم جعفر المحقق الحلي ، فنَّ المعلوم أنَّ امرأة كهذهـ تربت ونشأت في وسط جوملوه بالقوى ، وبين علماء أفادـ لا تكون إلاً امرأة صالحة تقية حقيق لها أنَّ تنجيب مثل العلامة الحليـ.

وتجده لأبيه هو: زين الدين علي بن المظفر الحليـ.

وصفه الشهيد في إجازته لابن الحازن: بالأمام<sup>(١)</sup>.

ومنه يظهر أنه كان من العلماء البارزين في عصره.

وقد أمه هو: أبو زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبي.

وصفه الحز العاملی: بأنه كان عالماً عقلاً<sup>(١)</sup>.

ووصفه المحدث البحرياني: بأنه كان من العلماء الأجلاء المشهورين<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد الأمين في وصفه: عالم فاضل محدث ثقة صدوق من أكابر فقهاء عصره، وهو الذي نقل عنه الشهيد في شرح الرشاد في مبحث قضاء الصلاة الفائنة القول بالتوسيعه<sup>(٣)</sup>.

ووجه لأمه هو: الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد المذلي الحلبي.

وصفه المحدث البحرياني بأنه من الفضلاء<sup>(٤)</sup>.

وقال الحز العاملی في وصفه: عالم فقيه فاضل يروي عنه ولده<sup>(٥)</sup>.

وقال الحز أيضاً في موضع آخر: كان فاضلاً عظيم الشأن<sup>(٦)</sup>.

وخلاله هو: نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد المذلي، المعروف بالحقن الحلبي.

قال العلامة في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان أفضل أهل عصره في الفقه<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن داود في وصفه: المحقق المدقق الإمام العلامة واحد عصره، وكان أنسن أهل زمانه وأقومهم بالحججة وأسرعهم استحضاراً، قرأتُ عليه ورباني صغيراً، وكان له عليّ إحسان عظيم والتفات<sup>(٨)</sup>.

ووصفه المحدث البحرياني: بأنه كان محقق الفقهاء ومدقق العلماء، وحاله في الفضل والنبلة والعلم والفقه والجلالة والفصاحة والشعر والأدب والإنشاء أشهر

(١) أهل الأمل ٦٦/٢.

(٢) تلولة البحرين: ٢٢٨.

(٣) أهل الأمل ٨١/٢.

(٤) أعيان الشيعة: ٢٨٨/١٠.

(٥) بخاري الأنوار: ٦٣/١٠٧.

(٦) رجال ابن داود: ٦٢.

(٧) رجالي الأنوار: ٦٢.

(٨) تلولة البحرين: ٢٢٨.

من أن يذكر وأظهر من أن يسطر<sup>(١)</sup>.

وقال الخوانساري: ... فقد كان المحقق رحمة الله لهـ أيـ للعلامةـ منزلةـ والدـ رحيمـ ومشيقـ كرمـ، وطالـ اختلافـ إلـيـهـ فيـ تحصـيلـ المـعـارـفـ والمـعـالـيـ، وترـددـهـ لـديـهـ فيـ تـعـلـمـ أـفـانـينـ الشـرـعـ وـالـأـدـبـ وـالـعـوـالـيـ، وـكـانـ تـلـمـذـهـ عـلـيـهـ فـيـ الـظـاهـرـ أـكـثـرـ مـنـ عـلـىـ غـيرـهـ مـنـ الـأـسـاتـيدـ الـكـبـراءـ<sup>(٢)</sup>.

والـذـيـ يـظـهـرـ مـنـ الـجـمـعـ بـيـنـ تـارـيـخـ وـلـادـةـ الـعـلـامـةـ ٦٤٨ـ وـوـفـاتـهـ ٧٢٦ـ، وـبـيـنـ تـارـيـخـ، وـفـاةـ الـمـحـقـقـ ٦٧٦ـ، أـنـ الـعـلـامـةـ كـانـ عـنـدـ وـفـاةـ الـمـحـقـقـ اـبـنـ ٢٨ـ سـنـةـ، وـأـنـ بـقـيـ بـعـدـهـ ٥٠ـ سـنـةـ.

ومـاـ رـبـيـاـ يـشـكـلـ فـيـ خـوـلـةـ الـمـحـقـقـ لـلـعـلـامـةـ: بـأـنـ الـعـلـامـةـ لـمـ يـعـبـرـعـنـهـ فـيـ مـوـضـعـ مـوـاضـعـ كـتـبـهـ بـلـفـظـ الـخـالـ.

مدفعـ بـماـ قـالـهـ الـخـوانـسـارـيـ: إـنـ التـصـرـيـعـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ غـيرـالـعـمـودـيـنـ فـيـ ضـمـنـ الـمـصـنـفـاتـ لـمـ يـكـنـ مـنـ دـأـبـ السـلـفـ بـثـابـةـ الـخـلـفـ، كـمـ لـمـ يـعـهـدـ ذـلـكـ الـعـمـيـدـيـ أـيـضاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـعـلـامـةـ، مـعـ [خـوـلـتـهـ] لـهـ بـلـاشـبـهـ<sup>(٣)</sup>.

وابـنـ عـمـ وـالـدـتـهـ هـوـ نـحـيـبـ الدـيـنـ يـحـسـيـ بـنـ أـحـدـ بـنـ يـحـسـيـ بـنـ الـمـسـنـ بـنـ سـعـيـدـ الـمـذـلـيـ الـحـلـيـ.

قالـ الـعـلـامـةـ فـيـ إـبـجازـتـهـ لـبـنـيـ زـهـرـةـ: وـهـذـاـ الشـيـخـ كـانـ زـاهـدـاـ وـرـعـاـ<sup>(٤)</sup>.

وقـالـ اـبـنـ دـاؤـودـ فـيـ وـصـفـهـ: شـيـخـنـاـ الـإـمـامـ الـعـلـامـ الـوـرـعـ الـقـدـوـدـ، كـانـ جـامـعـاـ لـفـنـونـ الـعـلـمـ الـأـدـبـيـ وـالـفـقـهـيـ وـالـأـصـولـيـ، وـكـانـ أـورـعـ الـفـضـلـاءـ وـأـزـهـدـهـ<sup>(٥)</sup>.  
وهـذـاـ الشـيـخـ هـوـ صـاحـبـ كـتـابـ الـجـامـعـ لـلـشـرـائـعـ، وـنـزـهـةـ النـاظـرـ فـيـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـأـشـيـاءـ وـالـنـظـائرـ، وـغـيرـهـاـ.

(١) نـوـلـةـ الـبـحـرـيـنـ: ٢٢٧ـ وـ٢٢٨ـ.

(٢) روـضـاتـ الـجـنـاتـ ٢ـ /ـ ٢٧٨ـ وـ ٢٧٧ـ.

(٣) روـضـاتـ الـجـنـاتـ ٢ـ /ـ ٢٧٨ـ.

(٤) بـحـارـ الـأـنـوـارـ ١٠٧ـ /ـ ٦٤ـ.

(٥) رـجـالـ اـبـنـ دـاؤـودـ: ٢٠٢ـ.

وأنه هو: رضي الدين علي بن يوسف بن الطهر.

قال الحرز العاملي عند ذكره: عالم فاضل، أخو العلامة، يروي عنه ابن أخيه فخرالدين محمدبن الحسن بن يوسف وابن اخته السيد عميدالدين عبدالمطلب، ويروي عن أبيه وعن المحقق نجم الدين الحلي<sup>(١)</sup>.

ووصفه المحدث البحرياني: بأنه فاضل جليل<sup>(٢)</sup>.

ووصفه المولى الأفندى: بالفاضل، وقال: وهو الشيخ الفقيه ...<sup>(٣)</sup>.

وهذا الشيخ الجليل هو صاحب كتاب العدد القوية لدفع المخاوف اليومية، الذي يعتمد من مصادر بخار الأنوار.

ولهذا الشيخ ولد فاضل هو قوام الدين محمدبن علي.

عده الطهراني من مشايخ ابن معية<sup>(٤)</sup>.

وقال الحرز العاملي عند ذكره له: كان من فضلاء عصره، يروي عنه ابن معية محمدبن القاسم، ويروي هذا أيضاً عنه<sup>(٥)</sup>.

لكن المولى الأفندى بعد أن وصفه بالفاضل عده ابن عم العلامة الحلي لا ابن أخيه<sup>(٦)</sup>.

والظاهر أنه سهو، والله العالم.

واخته هي: عقيلة السيد مجد الدين أبي الفوارس محمدبن السيد فخرالدين علي

كما عن ابن عنبة، وذكر له خمسة أبناء أجلاء، هم:

(١) النقيب جلال الدين علي.

(٢) مولانا السيد العلامة عميدالدين عبدالمطلب قدوة السادات بالعراق.

(٣) الفاضل العلامة ضياء الدين عبدالله.

(٤) الطبقات: ٥٣.

(١) أمل الأمل ٢١١/٢.

(٥) أمل الأمل ٢٩٠/٢.

(٢) لؤلؤة البحرين: ٢٦٦.

(٦) رياض العلماء ٣٦٠/١.

(٣) رياض العلماء ١/٣٦٠.

(٤) الفاضل العلامة نظام الدين عبد الحميد.

(٥) السيد غياث الدين عبد الكرم.

وهو لاء الأجلاء الخمسة أعقاب علماء فضلاء كثيرون<sup>(١)</sup>.

وذكرا الطهراني أن من أجل تلاميذ العلامة بعد ابنه محمد ابني اخته السيد عميد الدين والسيد ضياء الدين، ولهم أعقاب علماء أجياله<sup>(٢)</sup>.

وقال المولى الأفندى: وأما جعل السيد عميد الدين سبط العلامة. كما اعتقاده الشيخ نعمة الله بن خاتون في إجازته للسيد ابن ش دقق المدى. فهو سهول ظاهر كما لا يخفى، بل هو سبط والده<sup>(٣)</sup>.

وابنه هو: فخر الدين محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي.  
قال الحافظ الآبرو الشافعى المعاصر له: إن العلامة لما حضر عند السلطان كان معه ولده فخر الدين، فكان شاباً عالماً كبيراً ذا استعداد قوى وأخلاق طيبة وحصل على حمودة<sup>(٤)</sup>.

ووصفه الحر: بأنه كان فاضلاً محققأً فقيهاً ثقةً جليلًا، يروى عن أبيه العلامة وغيره<sup>(٥)</sup>.

وذكره الطهراني: بأنه من أجل تلاميذ والده، المنتمية إليه سلسلة الإجازات<sup>(٦)</sup>.

ويدل على شرفه وعظمته أن جمل مؤلفات والده كتبت بالمقاسه، وأن والده طلب منه إكمال ما واجده ناقصاً، وإصلاح ما واجده خطأً.

(١) عمدة الطالب: ٣٣٣.

(٢) الطبقات: ٥٣.

(٣) رياض العلماء ٣٦٠/١.

(٤) مجالس المؤمنين ٣٦٠/٢، نقلأً عن تاريخ الحافظ الآبرو.

(٥) أمل الأمل ٢٦١ و ٢٦٠/٢.

(٦) الطبقات: ٥٣.

ولهذا الشیخ ولدان هما: الشیخ ظہیر الدین محمد، والشیخ مجیبی.

وصفہما المولی الأفندی: بانہما عالمان کاملان<sup>(۱)</sup>.

ووصف الحز العاملی الشیخ ظہیر الدین: بانہ کان فاضلاً قیقاً وجیہاً، یروی عنہ ابن معیہ، ویروی هو عن أبيہ عن جدہ<sup>(۲)</sup>.

### مشايخه في القراءة والرواية:

قرأ العلامة على جم غفير من جهابذة عصره في شتى العلوم من العامة والخاصة، كما روى عنهم وعن غيرهم، منهم:

(۱) والده الشیخ سید الدین یوسف بن علی بن المظہر الحلی، أول من قرأ عليه، فأخذ منه الفقه والأصول والعربیة وسائر العلوم، وروی عنه الحديث.

(۲) خاله الشیخ نجم الدین جعفر بن الحسن بن سعید الحلی، أخذ منه الكلام والفقہ والأصول والعربیة وسائر العلوم وروی عنه، وكان تلمذہ علیہ أكثر من غيره من مشايخه.

(۳) الخواجة نصیر الدین محمد بن الحسن الطوسي، أخذ منه العقليات والرياضيات.

قال العلامة المترجم عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وكان هذا الشیخ أفضل أهل عصره في العلوم العقلیة والنقلیة، وله مصنفات كثيرة في العلوم الحکیمة والأحكام الشرعیة على مذهب الامامیة، وكان أشرف من شاهدناه في الأخلاق، نور الله ضریحه، فرأیت علیه إلهیات الشفا لأبن میتنا وبعض التذکرة في المیة تصنیفه رحمه الله، ثم أدركه الموت المحتوم قدس الله روحه<sup>(۳)</sup>.

وذكر الحز العاملی: أن العلامة قرأ على المحقق الطوسي في الكلام وغيره من العقليات، والمحقق الطوسي قرأ على العلامة في الفقه<sup>(۴)</sup>.

(۳) بخار الأنوار ۱/۶۲۰.

(۱) ریاض العلماء ۱/۳۶۰.

(۴) أمل الامل ۲/۱۸۱.

(۲) أمل الامل ۲/۳۰۰.

وقال المولى الأفندى: إنَّ هذا غير واضح من وجوه، منها: أنه لم ينقل في أحد من الأجزاء سوى أنه يروي العلامة عنه، وأما العكس فلم يوجد في موضع واحد<sup>(١)</sup>.

أقول: ما ذكره المولى الأفندى في غير محله، لأنَّ مثل قراءة العلامة على الطوسي في علم وقراءة الطوسي على العلامة في علم آخر كان متعارفاً في ذلك الزمان، فأنَّ كلَّ عالمٍ كان يتخصص في علمٍ يمتاز به على بقية العلماء، فهو يدرس الآخرين بما تخصص به ويدرس عند نفس تلامذته بما تخصصوا به، والشاهد على هذا المطلب كثيرة، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فأنَّا يدلُّ على وجود الحركة العلمية الكبيرة التي كانت في زمن العلامة، وعلى وجود الروح الصافية المتواضعة المنعطشة إلى طلب العلم عند العلماء آنذاك.

وعدم نقل أحدٍ لما ذكره الحرَّ العاملى لا يدلُّ على عدم وجوده، فكلُّ من أشياء مهمة لم تنقل إلينا، بل الذي لم ينقل إلينا أكثر مما نقل، فما ذكره الحرَّ العاملى لم يأت به من عند نفسه، بل اعتمد فيه على مصدر مهم اقتتب بصحته فنقله.

(٤) ابن عم والدته الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلبي، صاحب الجامع للشرع.

(٥) الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحرياني، صاحب الشروح الثلاثة على نهج البلاغة، فرأى عليه العقليات وروى عنه الحديث.

(٦) السيد جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس الحسيني، صاحب كتاب البشرى، أخذ عنه الفقه.

(٧) السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس الحسيني، صاحب كتاب الأقبال.

قال العلامة عند روایته عنها كما في إجازته لبني زهرة: وهذا السيدان

(١) رياض العلامة ٣٨١/١

زاهدان عابدان ورعان، وكان رضي الدين على رحمة الله صاحب كرامات، حكى لي بعضها، وروى لي والدي رحمة الله عنه البعض الآخر<sup>(١)</sup>.

(٨) السيد غياث الدين عبد الكرم بن طاووس، صاحب فرحة الغري، أخذ وروى عنه.

(٩) الحسين بن علي بن سليمان البحاراني.

(١٠) الشيخ مفید الدين محمد بن جهیم.

قال العلامة عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان فقيهاً عارفاً بالأصولين، وكان الشيخ الأعظم الخواجة نصیر الدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه... وزير السلطان هولاكو، فأوفده إلى العراق، فحضر الحلقة، فاجتمع عنده فقهاء الحلقة، فأشار إلى الفقيه نجم الدين جعفر بن سعيد وقال: من أعلم هؤلاء الجماعة؟ فقال له: كلامهم فاضلون علماء، إن كان واحد منهم مبرزاً في فن كان الآخر مبرزاً في فن آخر، فقال: من أعلمهم بالأصولين؟ فأشار إلى والدي سید الدین يوسف بن المطهر والی الفقيه مفید الدين محمد بن جهیم، فقال: هذان أعلم الجماعة بعلم الكلام وأصول الفقه<sup>(٢)</sup>.

(١١) الشيخ بهاء الدين علي بن عيسى الاربلي، صاحب كتاب كشف الغمة.

(١٢) الشيخ نجيب الدين محمد بن نما الحلبي، كما قاله الشيخ ابراهيم القطفي في إجازته للأمير معز الدين محمد بن الأمير تقى الدين محمد الاصفهانى<sup>(٣)</sup>.

لكن قال المؤول الأفندى: عندي في ذلك نظر<sup>(٤)</sup>.

وقال البحاثة الطهراني: وهو في محله، لأنـه من مشايخ والده وعلي بن طاووس وغيرهما<sup>(٥)</sup>.

(٤) رياض العلماء ٣٥٩/١.

(١) بحار الأنوار ٦٣/٦٤ و ٦٧/١٠٧.

(٥) الطبقات: ٥٢.

(٢) بحار الأنوار ٦٤/١٠٧.

(٣) رياض العلماء ٣٥٩/١، الطبقات: ٥٢.

أقول: لا يمنع كونه من مشايخ والده وعلي بن طاووس أن يكون من مشايخه أيضاً.

(١٣) السيد أحمد بن يوسف العربيسي.

واستبعد الشيخ الطهراني أيضاً أن يكون السيد العربيسي من مشايخ العلامة لأنَّه من مشايخ والده<sup>(١)</sup>!

(١٤) الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني الشافعي، ويعرف بدبیران، صاحب كتاب الشمسية في المنطق.

قال العلامة المترجم عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: كان من فضلاء العصر وأعلمهم بالمنطق، وله تصنیف كثيرة، قرأتُ عليه شرح الكشف إلا ما شدَّ، وكان له خلق حسن ومناظرات جيدة، وكان من أفضل علماء الشافعية عارفاً بالحكمة<sup>(٢)</sup>.

(١٥) الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكيشي، ابن اخت قطب الدين العلامة الشيرازي.

قال العلامة عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان من أفضل علماء الشافعية، وكان من أنصاف الناس في البحث، كنت أقرأ عليه وأورد عليه اعترافات في بعض الأوقات، فيفكِّر ثم يحيب تارةً، وقارأ آخر ي يقول: حتى تفكَّر في هذا عاودني هذا السؤال، فأعاوده يوماً، ويومين وثلاثة، فتارةً يحيب، وتارةً يقول: هذا عجزت عن جوابه<sup>(٣)</sup>.

(١٦) الشيخ جمال الدين حسين بن أبي النحوبي، تلميذ سعد الدين أحمد بن محمد المقربي النسائي، الذي هو من تلامذة ابن الحاجب البغدادي.

قال العلامة عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان أعلم

(١) الطبقات: ٥٢.  
(٢) بحار الأنوار ٦٥/٦٦ و ٦٧/١٠٧.

(٣) بحار الأنوار ٦٦/١٠٧.

- أهل زمانه بالنحو والتصريف، له تصانيف حسنة في الأدب<sup>(١)</sup>.
- (١٧) الشيخ فخر الدين محمد بن الخطيب الرازي.
- (١٨) الشيخ أفضل الدين الغولخي.
- (١٩) الشيخ عز الدين الفاروقى الواسطي، أخذ وروى عنه صحاحهم.
- (٢٠) الشيخ برهان الدين النسفي الحنفى، المصنف في الجدل.  
قال العلامة عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان عظيم الشأن زاهداً مصتفاً في الجدل، استخرج مسائل مشكلة، قرأت عليه بعض مصنفاته في الجدل، وله مصنفات متعددة<sup>(٢)</sup>.
- (٢١) الشيخ أثير الدين الفضل بن عمر الأبهري.
- (٢٢) الشيخ سعيد الدين سالم بن محفوظ السوداوي.
- (٢٣) الشيخ حسن بن محمد الصنعاني صاحب كتاب التكميلة والذيل  
والصلة لتابع اللغة وصحاح العربية.
- (٢٤) الشيخ جمال الدين محمد البلاخي، روى عنه صحاحهم.
- (٢٥) السيد شمس الدين عبدالله البخاري، روى عنه صحاحهم.
- (٢٦) الشيخ تقى الدين عبدالله بن جعفر بن علي بن الصباغ الحنفى الكوفي.  
قال العلامة عند روایته عنه كما في إجازته لبني زهرة: وهذا الشيخ كان صالحًا من فقهاء الحنفية بالكوفة<sup>(٣)</sup>.

تلامذته والراوون عنه:

قرأ عليه وروى عنه جمٌّ كثيرٌ من العلماء الأفذاذ، منهم:

(١) بحار الأنوار ١٠٧ / ٦٧.

(٢) بحار الأنوار ١٠٧ / ٦٥.

(٣) بحار الأنوار ٦٦ و ٦٧.

- (١) ولده فخرالدين محمدلهقرأ على والده في جل العلوم وروى عنه الحديث.
- (٢) ابن اخته السيد عميد الدين عبدالمطلب الحسيني الأعرجي الحلبي،قرأ عليه وروى عنه.
- (٣) ابن اخته السيد ضياء الدين عبدالله الحسيني الأعرجي الحلبي،قرأ عليه وروى عنه.
- قال العلامة الطهراني وأجل تلاميذه. أي: العلامة. المنتهية إليه سلسلة الإجازات هو ولده فخرالمحققين محمد وابنا اخه العلامة السيد عميد الدين والسيد ضياء الدين<sup>(١)</sup>.
- (٤) السيد التسابة تاج الدين محمدبن القاسم بن معية الحلبي استاذ ابن عنبه.
- (٥) الشيخ زين الدين أبوالحسن على بن أحمد المرندي، كما استظره صاحب الرياض من الأسانيد والإجازات، وخاصة في بعض أسانيد الشهيد الثاني إلى الصحيفة الكاملة السجادية<sup>(٢)</sup>.
- (٦) محمدبن علي البرجاني، شارح المبادئ لشيخه.
- (٧) الشيخ زين الدين أبوالحسن على بن أحمد بن طراد المطار آبادي.
- (٨) الشيخ سراج الدين حسن بن محمدبن أبي المجد السرابشني، وله إجازة من العلامة على ظهر القسم الأول من الخلاصة، تاريخها آخر جمادى الاولى سنة ٧١٥<sup>(٣)</sup>.
- (٩) الشيخ تاج الدين حسن بن الحسين بن الحسن السرابشني الكاشاني، وله إجازة من العلامة<sup>(٤)</sup>.
- (١٠) علاء الدين أبوالحسن علي بن زهرة.

(٢) الذريعة ١/١٧٧.

(٤) المصدر السابق.

(١) طبقات أعلام الشيعة: ٥٣.

(٢) رياض العلماء ١/٣٦٠.

(١١) ابن علاء الدين شرف الدين أبوعبد الله الحسين.

(١٢) ابن علاء الدين بدر الدين أبوعبد الله محمد.

(١٣) ابن بدر الدين أمين الدين أبوطالب أحمد.

(١٤) ابن بدر الدين عز الدين أبومحمد الحسن.

ولهؤلاء الخمسة إجازة مبسوطة من العلامة، ذكر فيها جل طرقه والذين يروي  
عنهم شيعة وستة، وهي المعروفة باجازة العلامة لبني زهرة، تاريخها سنة  
(١). ٧٢٣

(١٥) السيد نجم الدين النسابة مهنا بن سنان المدنى الحسيني، وله من  
العلامة إجازتان:

الأولى متوسطة، ذكر فيها طرقه إلى بعض الأعلام، كتبها في الحلة في ذي  
الحجـة سـنة ٧١٩ (٢).

والثانية ذكر فيها مؤلفاته، كتبها في الحلة في محرم سنة ٧٢٠ (٣).  
وللسيد إجازة من ولد العلامة فخر المحققين.

(١٦) الشيخ قطب الدين محمد بن محمد الرازى البوىهي، شارح الشمسية  
والمطالع، وله منه إجازة مختصرة، تاريخها سنة ٧١٣، كتبها له في ناحية  
ورامين (٤).

وقال العلامة المجلسي: وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجباعي أيضاً،

(١) البحار ١٠٧-٦٠-١٣٧، الذريعة ١/١٧٦.

(٢) أرجوبة المسائل المنهائية: ١١٥، البحار ١٠٧-١٤٣/١٤٦، وذكر صاحب الذريعة أنه كتبها في  
الحلة سنة ٧٠٩، الذريعة ١/١٧٨.

(٣) أرجوبة المسائل المنهائية: ١٥٥، وذكرها يتصحها محمد بن خواتون كما في البحار ١٠٨.  
ومع هذا قال الشيخ المجلسي في البحار ١٠٧-١٤٧/١٤٩، والعلامة الطهراني في الذريعة  
١٧٨/١ عند ذكرهما لهذه الأجازة، قالا: ليس فيها تاريخ.

(٤) الذريعة ١/١٧٧ و ١٧٨.

قال: وجدت بخط الشيخ شمس الدين محمد بن مكي على كتاب قواعد الاحكام ماصورته: عن خط مصنف الكتاب إجازة للعلامة قطب الدين محمد بن محمد الرازي صاحب شرح المطالع والشمسية<sup>(١)</sup>.

وجاء في آخر الإجازة كما نقلها في البحار: فرغ من تحرير هذا الكتاب محمد بن محمد بن أبي جعفر بن بابويه في الخامس ذي القعدة سنة ٧٠٨.

قال الشيخ محمد بن مكي: وهذا يشعر بأنه من ذرية الصدوق ابن بابويه رحمة الله<sup>(٢)</sup>.

(١٧) المولى تاج الدين محمود بن المولى زين الدين محمد بن القاضي عبد الواحد الرازي، وله منه إجازة مختصرة، كتبها له على ظهر شرائع الإسلام في أواخر شهر ربيع الأول سنة ٧٠٩ بالبلدة السلطانية<sup>(٣)</sup>.

(١٨) الشيخ تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن علي الأعملي، وله منه إجازة مختصرة، تاريخها سنة ٧٠٩، وله إجازة أيضاً من ولده فخر المحققين<sup>(٤)</sup>.

(١٩) المولى زين الدين علي السروي الطبرسي، وله إجازة منه على ظهر القواعد<sup>(٥)</sup>.

(٢٠) السيد جمال الدين الحسيني المرعشبي الطبرسي الأعملي، وله إجازة منه بعد أن قرأ عليه الفقيه<sup>(٦)</sup>.

(٢١) الشيخ عز الدين الحسين بن إبراهيم بن يحيى الاسترآبادي، وله منه إجازة مختصرة، كتبها له على ظهر الشرائع في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٠٨<sup>(٧)</sup>.

(٢٢) الشيخ أبوالحسن محمد الاسترآبادي، وله منه إجازة، كتبها له على ظهر

(٥) اللاثالي المنتظمة: ٥٠.

(١) بحار الأنوار ١٠٧/١٣٨.

(٦) المصدر السابق.

(٢) البحار ١٠٧/١٤١.

(٧) الذريعة ١/١٧٧.

(٣) بحار الأنوار ١٠٧/١٤٢، الذريعة ١/١٧٨.

(٤) الذريعة ١/١٧٦.

(١) القواعد.

(٢٣) المولى زين الدين النيسابوري، وله منه إجازة، كتبها له على ظهر الجواهر التضييد في شرح منطق التحريرد<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) السيد شمس الدين محمد الحلبي.

(٢٥) الشيخ جمال الدين أبوالفتوح أحد بن الشيخ أبي عبدالله بن أبي طالب بن علي الأوّي، وله منه إجازة مختصرة، تاریخها سنة ٧٠٥، وله إجازة من ولده فخر المحققين أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(٢٦) الخواجة رشید الدین علی بن محمد الرشید الأوّي، وله منه إجازة مختصرة، تاریخها في شهر رجب سنة ٧٠٥<sup>(٤)</sup>.

(٢٧) الشيخ محمد بن اسماعيل بن الحسين بن علي الهرقلي، وله منه إجازة مختصرة، كتبها له في آخر الجزء الاول من القواعد، تاریخها سنة ٧٠٧<sup>(٥)</sup>.

(٢٨) الشيخ محمود بن محمد بن يار، وله منه إجازة مختصرة، كتبها له في آخر العبادات من كتاب التحرير، تاریخها في جمادى الثانية سنة ٧٢٤<sup>(٦)</sup>.

(٢٩) المولى ضياء الدين أبو محمد هارون بن نجم الدين الحسن بن الأمير شمس الدين علي بن الحسن الطبرى، وله إجازة منه مختصرة، كتبها له على ظهر القواعد، تاریخها سبعة عشر رجب سنة ٧٠١<sup>(٧)</sup>.

(٣٠) الشيخ علي بن اسماعيل بن ابراهيم بن فتوح الغروي، وله منه إجازة مختصرة على ظهر كتاب إرشاد الأذهان الذي هو بخط المجاز، تاریخها ثانية عشر رجب سنة ٧٠١<sup>(٨)</sup>.

(٣١) السيد شرف الدين حسين بن محمد بن علي العلوي الحسيني الطوسي،

(٥) المصدر السابق.

(١) الثاني المنتظمة: ٥٠.

(٦) الذريعة/١ ١٧٨.

(٢) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٣) الذريعة/١ ١٧٦.

(٨) الذريعة/١ ١٧٧.

(٤) الذريعة/١ ١٧٧.

وله منه إجازة مختصرة على ظهر كتاب إرشاد الأذهان الذي هو بخط المجاز، تاريخها آخر ذي الحجة سنة ٤٧٠<sup>(١)</sup>.  
 (٣٢) الشيخ الحسن الشيعي السبزواري.

إلى غير ذلك من قرأ عليه وروى عنه بلا واسطة.

قال السيد الصدر: إنه خرج من عالي مجلس تدریسه ٥٠٠ مجتهداً<sup>(٢)</sup>.  
 وقال العلامة الطهراني في طبقات أعلام الشيعة. الحقائق الراهنة في المائة الثامنة: وأما تلاميذه، فكثير من ترجمته في هذه المائة كان من تلاميذه والمجازين منه أو المعاصرين المستفیدین من علومه، فليرجع إلى تلك التراجم حتى يحصل العزم بصدق ما قيل: من أنه كان في عصره في الحلة ٤٠٠ مجتهداً<sup>(٣)</sup>.

### طريق الى كتب الحديث:

قال في الخلاصة في بيان طرقه المتعددة: ونحن نثبت هاهنا منها ما يتحقق، وكلها صحيحة:

#### فالذى إلى الشيخ الطوسي رحمة الله:

فإنما نروى جميع روایاته ومصنفاته واجازاته عن والدي الشيخ يوسف بن علي ابن مطهر رحمة الله، عن الشيخ يحيى بن محمد بن يحيى بن الفرج السوراوي، عن الفقيه الحسن بن هبة الله بن رطبة، عن المفید أبي علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي، عن والده الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.  
 وعن والدي، عن السيد أحمد بن يوسف بن أحمد العريضي العلوى الحسيني، عن برهان الدين محمد بن علي الحمداني القزويني نزيل البرى، عن السيد فضل الله أبي علي الحسيني الراوندي، عن عماد الدين أبي الصمّاص ذي الفقار بن معبد الحسيني، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي.

(١) الذريعة: ١/١٧٧.

(٢) طبقات أعلام الشيعة: ٢٧٠.

(٣) تأسيس الشيعة: ٥٢.

وعن والدي أبي المظفر يوسف بن مطهر رحمة الله عن السيد فخاربن معدبن فخارالعلوي الموسوي، عن الشيخ شاذان بن جبرائيل القمي، عن الشيخ أبي القاسم العماد الطبرى، عن المفید أبي علي الحسن بن محمدبن الحسن الطوسي، عن الشيخ والده أبي جعفر الطوسي رحمة الله.

والذى لي إلى الشيخ أبي جعفر بن بابويه رحمة الله:

فانا نروي جميع مصتقاته واجازاته عن والدى رحمة الله، عن السيد أحمدبن يوسف بن أحمدبن العربي العلوي الحسيني، عن البرهان محمدبن محمدبن علي الحمداني الفزوي، عن السيد فضل الله بن علي الحسيني الراوندي ، عن العماد أبي الصمصاص بن معبد الحسيني ، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي ، عن الشيخ المفید محمدبن النعمان، عن أبي جعفر محمدبن علي بن الحسين ابن بابويه رحمة الله .

وهذه الاسناد عن أبي الصمصاص ، عن النجاشي بكتابه.

وبالاسناد عن الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمة الله، عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبي رحمة الله، عن ابي عمرو محمدبن عمر بن عبد العزيز الكشي رحمة الله بكتابه<sup>(١)</sup>.

وفي إجازته لمهاذا بن سنان بعد أن أجازله رواية جميع مصتقاته ومادرسه من كتب الأصحاب قال:

خصوصاً كتب الشيخ المفید محمدبن محمدبن النعمان:...  
عن والدى، عن الشيخ السعيد نجم الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد، وعن السيد جمال الدين أحمد بن طاووس الحسني وغيرهم، عن الشيخ يحيى بن محمدبن يحيى بن الفرج السوراوي، عن الشيخ الفقيه الحسين بن هبة الله بن رطبة، عن المفید أبي علي بن الشيخ أبي جعفر محمدبن الحسن الطوسي ، عن والده عن

الشيخ المفید رحمة الله.

وعن والدي والشيخ أبي القاسم جعفر بن سعيد وجمال الدين أحمدين طاووس وغيرهم، عن السيد فخاربن معدبن فخارالعلوي الموسوي، عن الفقيه شاذان بن جبرائيل القمي، عن الشيخ أبي عبدالله الدورستي، عن الشيخ المفید محمدبن محمدبن محمد بن النعمان... .

وأما كتب السيد المرتضى قدس الله روحه ونور ضريحه: ...

عن والدي رحمة الله تعالى والشيخ أبي القاسم جعفر بن سعيد والسيد جمال الدين أحمدين طاووس رضي الله عنهم، عن يحيى بن محمدبن الفرج السوراوي، عن الحسين بن رطبة، عن المفید أبي علي، عن والده أبي جعفر الطوسي، عن السيد المرتضى رحمة الله.

وعن والدي رحمة الله والشيخ أبي القاسم جعفر بن سعيد وجمال الدين أحمدين طاووس رضي الله عنهم جميعاً، عن السيد فخاربن معدبن فخارالموسوي، عن الفقيه شاذان بن جبرائيل القمي، عن السيد أحمدين محمد الموسوي، عن ابن قدامة، عن الشرييف المرتضى قدس الله روحه ... .

وأما الكافي فرويـت أحـادـيـثـ المـذـكـورـةـ فـيـهـ المتـصلـةـ بـالـأـمـةـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ:

عن والدي رحمة الله والشيخ أبي القاسم جعفر بن سعيد وجمال الدين أحمدين طاووس وغيرهم، باسنادهم المذكور إلى الشيخ محمدبن محمدبن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن قولويه، عن محمدبن يعقوب الكليني، عن رجالـهـ المـذـكـورـةـ فـيـهـ كـلـ حـدـيـثـ، عـنـ الـأـمـةـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ<sup>(١)</sup>.

العلماء في عصره:

بعد ما توفى الرسول الاعظم صلى الله عليه وآلـهـ وتركتـ الـأـمـةـ وصـيـتهـ فيـ

التمسك بأهل بيته والانقياد إليهم، وبدأ الانحراف الكبير، وغضبت الخلافة من أهلها، وسقطت بيد أناسٍ كان هدفهم تسيير الدين على ما تشتهي أنفسهم.

كان آئمَّةُ الحقَّ وشيعتهم في أكثر الأعصار مختفين في زاوية التقى، متوقعين من ملوكِ أعصارهم نزول البلية، الا في بعض الأزماء القليلة التي أتيحت لهم الفرصة لبث علومهم ونشرها.

ومن تلك الأزماء زمن العلامة الحلي، فاستطاع العلماء أن يأخذوا حرثهم لنشر المعرف وترويجها، وذلك لوجود السلطان محمد خدابنده، فالتاريخ يحذثنا عن هذا السلطان بأنه كان صاحب ذوقٍ سليمٍ وصفاتٍ جليلةٍ وخصالٍ حميدةٍ، يحبُّ العلم والعلماء بالأخص السادات، وكان يعتني بهم كثيراً، وكانت أكثر معاشرته ومؤانسته مع الفقهاء والزهاد والسادة والأشراف، فحصل للعلم والفضل في زمان دولته رونقٌ قائمٌ ورواجٌ كثيرٌ<sup>(١)</sup>.

ومن إنصاف هذا السلطان وجبه للواقع جمع علماء المسلمين للمباحثة فيما بينهم ليختار المذهب الصحيح، وبعد المناظرات الطويلة اختار مذهب الإمامية بفضل العلامة الحلي، كما سيأتي مفصلاً.

وبعد ما استبصر هذا السلطان لم يرض بمفارة العلامة، بل طلب منه أن يكون دائمًا معه، وأسس له المدرسة السيارة ليكون هو وتلاميذه معه.

ومن حسن سيرة هذا السلطان وإنصافه أنه بعد ما استبصر وعرف الحقَّ لم يهمل بقية العلماء من فرق المسلمين، بل أبقى لهم منزلتهم واحترامهم، لحبه للعلم والعلماء، وأمر قسماً كبيراً من مبرزيهم بالحضور معه في المدرسة السيارة. نعم في عصر العلامة أرجعت الحلة وريشة بابل مكانتها العلمية، فصارت محوراً رئيسياً للعلم والعلماء، ومركزاً للشيعة، ومنها كانت تستقي المدرسة

(١) انظر تاريخ الحافظ الآبروـ المعاصر للسلطانـ كما عنه في مجالس المؤمنين ٢/٣٦٠، ومنتخب التواريخ للطنزي كما عنه في الثاني المنظمة ٧٠، وروضات الجنات ٢/٢٨٢، وغيرها.

السيارة، وازدهر العلم في زمانه وكثرة العلماء في شتى العلوم.

**نقل المولى الأفندى:** أنه كان في عصره في الحلة ٤٠ مجتهداً<sup>(١)</sup>.

ولم يرثى السيد الامين بعائقه المولى الأفندى<sup>(٢)</sup>، وهو في غير محله.

**قال الشيخ:** الطهراني في طبقاته. الحقائق الراهنة في المائة الثامنة: ...

وأما تلاميذه فكثير ممن ترجمته في هذه المائة كانوا من تلاميذه والمجازرين منه

أو المعاصرین المستفیدین من علومه، فليرجع إلى تلك التراجم حتى يحصل

الجزم بصدق ما قيل: من أنه كان في عصره في الحلة ٤٠ مجتهداً<sup>(٣)</sup>.

**ونقل السيد الصدر:** أنه تخرج من عالي مجلس تدريس العلامة

مجتهداً<sup>(٤)</sup>.

ويؤيد هذا أنا لوفتحنا في كتب التراجم لوجدنا أن جل علماء الشيعة كانوا في زمن العلامة مابين القرن السابع والثامن. وهذه البرهة من الزمن بهام تثبت قواعد التشيع أكثر من سابقتها. وحتى علماء الستة، فنرى كبار علمائهم كانوا في هذه الفترة من الزمن، وقد مر ذكر قسم من العلماء البارزين في عصر العلامة تحت عنوانى مشايخه وتلاميذه، فليرجع إليهما.

### كلمات العلماء المضيئه في وصفه:

**وصف علامتنا الحلى** - الذي هو في غنى عن التعريف. العلماء من حين

نشأته وحتى يومنا هذا، من الخاصة وال العامة، منهم:

**استاذه النصير الطوسي** قال: عالم إذا جاهد فاق<sup>(٥)</sup>.

(٢) أعيان الشيعة ٤٠١/٥.

(١) رياض العلماء ٣٦١/١.

(٢) طبقات أعلام الشيعة: ٥٣.

(٤) تأسيس الشيعة: ٢٧٠.

(٥) وذلك لغايته الحلة عما شاهده فيها، قال: رأيت خربتاً ماهراً وعالماً إذا جاهد فاق،

عن بالغريت المحق الحلى وبالعالم المترجم، أعيان الشيعة ٥/٣٩٦.

معاصره ابن داود قال: شيخ الطائفة وعلامة وقته وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الامامية إليه في المعمول والمنقول<sup>(١)</sup>. معاصره الصفدي قال: الامام العلامة ذوالفون... عالم الشيعة وفقيهم، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... وكان يصنف وهو راكب... وكان ابن المطهر ريقن الأخلاق، مشهور الذكر، تخرج به أقوام كثيرة... وكان إماماً في الكلام والمعقولات<sup>(٢)</sup>.

معاصره الحافظ الآبو الشافعي قال: وكان عالماً متبحراً... وكان مشهوراً في العلوم النقلية والعقلية، وكان الأوحد في العالم، وله تصانيف كثيرة<sup>(٣)</sup>. تلميذه محمد بن علي الجرجاني قال: شيخنا المعظم وأمامنا الأعظم، سيد فضلاء العصر ورئيس علماء الدهر، المبرز في فتى المعمول والمنقول، المطرز للواء علمي الفروع والأصول، جمال الملة والدين سيد الإسلام والمسلمين<sup>(٤)</sup>. الشيهيد الأول قال: شيخنا الإمام الأعلم حجة الله على الخلق جمال الدين<sup>(٥)</sup>.

وقال في اجازته لأبن الخازن: الإمام الأعظم الحجة أفضل المجتهدين جمال الدين<sup>(٦)</sup>.

التغري بردي قال: كان عالماً بالمعقولات، وكان ربيّ الخلق حليماً<sup>(٧)</sup>.

(١) رجال ابن داود: ٧٨.

(٢) الواقي بالوفيات ٨٥/١٣.

(٣) مجالس المؤمنين ٣٥٩/٢، نقلأً عن تاريخ الحافظ الآبو.

(٤) أعيان الشيعة ٥/٣٩٧، نقلأً عن مقدمة شرح مبادئ الوصول للجرجاني.

(٥) الأربعون حديثاً: ٤٩.

(٦) بخار الأنوار ١٠٧/١٨٨.

(٧) التلجم الراحلة ٩/٢٦٧.

ابن حجر العسقلاني قال: عالم الشيعة ومامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء<sup>(١)</sup>.

بعض تلاميذ الشهيد قال: وهو فريد العصر ونادرة الدهر، له من الكتب المصنفة في العلوم المختلفة مالم يشتهر عن غيره، سيما في الاصول الالهية، فانه قد فاق فيها الثانية وتجاوز النهاية، وله في الفقه والتدریس كل كتاب نفيس<sup>(٢)</sup>.

الشهيد الثاني في إجازته للسيد علي الصائغ قال: شيخ الاسلام ومفتى فرق الانام، الفارق بالحق للحق، جمال الاسلام وال المسلمين، ولسان الحكماء والفقهاء والتكلمين جمال الدين<sup>(٣)</sup>.

الحق الكركي في إجازته لعلي بن عبدالعالی المیسی قال: شيخنا الشيخ الامام، شیخ الاسلام، مفتی الفرق، بحرالعلوم، أوحدالدهر، شیخ الشیعة بلا مدفع، جمال الملة والحق والدين<sup>(٤)</sup>.

وقال في إجازته للمولی حسين الاسترآبادی: الامام السعید، استاذ الكل في الكل، شیخ العلماء الراسخین، سلطان الفضلاء المحققین، جمال الملة والحق والدين<sup>(٥)</sup>.

وقال في إجازته للمولی حسين الاسترآبادی أيضاً: الشیخ العالی العامل، جمال الملة والحق والدين<sup>(٦)</sup>.

وقال في إجازته للشیخ حسین بن شمس الدین العاملی: الشیخ الامام، والبحر القمیق، استاذ الخلائق، ومستخرج الدقائق، جمال الملة والحق والدين<sup>(٧)</sup>.

الشیخ عبد اللطیف العاملی قال: أبو منصور الفاضل العلامة الحنفی مولدأ ومسکناً، عمامده أكثر من أن تحصی ومناقبه أشهر من أن تتحقق، عاش حيداً ومات

(٥) بخار الأنوار: ٥٠/١٠٨.

(١) لسان الميزان ٣١٧/٢.

(٦) بخار الأنوار: ١/١٠٨.

(٢) ریاض العلماء ٣٦١/١.

(٧) بخار الأنوار: ٥٥/١٠٨.

(٣) بخار الأنوار: ١٤١/١٠٨.

(٤) بخار الأنوار: ٤٣/١٠٨.

سعیداً وكتبه اشتہرت في الآفاق<sup>(١)</sup>.

بعض تلاميذ الشيخ على الكرکي قال: البحار القمّقام والأسد الصراغام  
جال الدين... صاحب التصانیف الكثیرة والمؤلفات الحسنة<sup>(٢)</sup>.

قطب الدين محمد الاشکوري قال: الشيخ العلامة آية الله في العالمين، ناشر  
ناموس الهدایة وكاسرساقوس الغوایة، متّمم القوانین العقلیة وحاوی الفنون النقلیة،  
محدد مآثر الشریعة المصطفیوية، محمد جهات الطریقة المرتضویة<sup>(٣)</sup>.

السماھي بجي في إجازته قال: إن هذا الشيخ رحمة الله بلغ في الاشتہارین  
الطاقة بل العامة شهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيهاً متکلماً حکیماً منطبقاً  
هندسیاً ریاضیاً جامعاً لجمیع الفنون متبحراً في كل العلوم من المعقولة والمتقول، ثقة  
إماماً في الفقه والاصول، وقد ملاً الآفاق بتصنیفه، وعطر الأکوان بتأليفه  
ومصنفاته، وكان أصولیاً بحقنا مجتهدأ صرفاً حتى قال الاسترآبادی: إنه أول من سلك  
طريقه الاجتہاد من أصحابنا<sup>(٤)</sup>.

الشيخ محمد بن أبي جھور الاحسائی في إجازته للشيخ محمد صالح الغروی  
قال: شیخنا وامامنا رئيس جمیع علمائنا، العلامة الفهامة، شیخ مشایخ الاسلام،  
والفارق بفتاویه الحلال والحرام، المسلم له الرئاسة من جمیع فرق الاسلام، جال  
المحققین<sup>(٥)</sup>.

(١) الثاني المنظمة: ٤٣، نقلأً عن رجال العلامة عبد اللطیف العاملی.

(٢) ریاض العلیاء/١، ٣٦٤ و ٣٦٣، نقلأً عن بعض تلاميذ الشيخ على الكرکي في رسالته المعروفة لذكر  
اسمي الشایخ.

(٣) نقله الحدث البحراني في اللؤلؤة: ٢٢٣، وأبو علی في رجاله: ١٠٧ عن كتاب حیاة القلوب.  
واسْتَهْلِک الخوانساری في روضاته أن اسم الكتاب عبوب القلوب للشيخ قطب الدين محمد  
الاشکوري كما نقله في الاعیان/٥، ٣٩٧، وكذا احتمل العلامة الطهراني وقوع التصحیف وان اسم  
الكتاب عبوب القلوب، الذریعة ١٢٢/٧.

(٤) نقله عنه المامقانی في تتفییح المقال ١/١٠٨.

(٥) بمار الأنوار ١/٣١٤.

الشيخ علي بن هلال الجزائري في إجازته لعلي بن عبدالعالى الكركى قال:  
الشيخ المولى الامام الأعظم الأفضل الأكمل الأعلم، الشيخ جمال الملة والحق  
والدنيا والدين، الشيخ الامام<sup>(١)</sup>.

الأمير شرف الدين الشولستاني في إجازته للمولى محمد تقى المجلسى قال: الشيخ  
الأكمل العلامة، آية الله في العالمين، جمال الملة والحق والدين<sup>(٢)</sup>.

الميرزا محمد بن علي الاسترآبادى قال: محامده أكثر من أن تخصى، وأشهر من  
أن تختفى<sup>(٣)</sup>.

أبو علي قال بعد نقل كلام الميرزا في منهج المقال: كان اللائق بالميرزا رحمة  
الله أن يذكر في مثل هذا الكتاب البسيط والجامع المحيط أكثر من هذا المدح  
والوصف لهذا البحر القمقام والبحر العلام، بل الأسد الضراغم، ألا في اللسان  
تعداد مدائحه كمال وكل إطناب في ذكر فضائله حقير<sup>(٤)</sup>.

صاحب التعليقة على منهج المقال قال:.... في البلغة: رأيت سحر ليلة الجمعة  
مناماً عجبياً يتضمن جلالة قدر آية الله العلامة وفضله على جميع علماء الإمامية<sup>(٥)</sup>.

القاضي الشهيد التستري قال ماترجمته: مظهر فيض ذي الجلال، مظهر فضل إن  
الله جميل يحب الجمال، موضع انعكاس صور الجمال، محل آمال وأمانى أنظار  
العالم، مصوّر الحقائق الربانية، حامي بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، ناشر  
ناموس الهدایة، كاسرناقوس الفواية، متّمم القوانين العقلية، حاوي الأساليب  
والفنون النقلية محبيط دائرة الدرس والفتوى، مركز دائرة الشرع والتقوى، مجتدد  
ماثر الشريعة المصطفوية، محمد جهات الطريقة المرتضوية. وما ذكرناه قطرة من بحار  
فضله، وذرة من أضواء شمسه، والذي قلناه لا يساوي أقل القليل من حقيقته، ولم

(٤) رجال أبي علي: ١٠٧.

(١) بحار الأنوار ١٠٨/٣٢.

(٥) منهج المقال: ١٥٥.

(٢) بحار الأنوار ١١٠/٣٦.

(٣) منهج المقال: ١٠٩.

يستطيع البنان رفع النقاب وكشف الحقاء عن صفاته الجميلة وسماته الجليلة، وإذا أرادت القوّة الخيالية أن تذكر شيئاً من محادمه، والبنان أن يدبّج سطراً من مدائحه، فذلك لكي لا يغلو كرتابنا من ذكر أصحاب الكمال وأرباب الفضل من أهل الحلّة، والأفهومي غني عن التعرّيف. كالشمس البارزة في رابعة النهار. لا تستطيع الأقلام أن تسطر منزلته العالية وقيمتها السامية، لأنّ الضياء الساطع لا يحتاج إلى نور القمر<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً في الأحقاق: الشیعی الأجل... العلامة ناج أرباب العمامۃ، وججۃ الخاصة على العمامۃ، لسان المتكلمين، سلطان الحکاء المتأخّرين، جامع المقول والمقول، المجهد في الفروع والاصول، الذي نطق الحقّ على لسانه، ولاح الصدق من بنانه، آية الله في العالمین، جمال الحقّ والحقيقة<sup>(٢)</sup>.

السيد مصطفى التفریشي قال: وبخت ربّي أن لا أصفه، إذ لا يسعّ كتابي هذا ذكر علومه وتصانیفه وفضائله ومحامده، وأنّ كلّ ما يوصف به الناس من جيل وفضل فهو فوقه<sup>(٣)</sup>

المولى نظام الدين القرشی قال: شیخ الطائفة وعلامة وقته، صاحب التحقيق والتدقیق، وكلّ من تأخر عنه استفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف<sup>(٤)</sup>.

المیرزا عبدالله الافقی الاصفهانی قال: الإمام العمام، العالم العامل، الفاضل الكامل، الشاعر الماهر، علامة العلماء، وفقاًمة الفضلاء، استاذ الدنیا، المعروف فيما بين الأصحاب بالعلامة عند الاطلاق، والموصوف بغاية العلم ونهاية الفهم والكمال في الآفاق... وكان رحمة الله آية الله لأهل الأرض، ولهم حقوق عظيمة على زمرة الإمامية والطائفة الحقة الشیعیة الاثنی عشریة لساناً وبياناً، تدریساً وتتألیفاً، وقد كان رضي الله عنه جاماً لآنواع العلوم، مصنقاً في أقسامها، حکیماً متكلماً، فقيها

(١) مجالس المؤمنین ١/٥٧٠.

(٢) نقد الرجال: ١٠٠.

(٤) ریاض العلیاء ١/٣٦٦، نقلًا عن نظام الأقوال للقرشی.

(٢) احقاق الحق ١/١٣.

محدثاً، اصولياً أديباً، شاعراً ماهراً... وكان وافر التصنيف متکاثر التأليف، اخذ واستفاد عن جمجمة غفير من علماء عصره من العامة والخاصة، وأفاد وأجاد على جمع كثير من فضلاء دهره من الخاصة بل من العامة أيضاً، كما يظهر من إجازات علماء الفريقين<sup>(١)</sup>.

المحدث البحرياني قال: وكان هذا الشيخ وحيد عصره، وفريد دهره، الذي لم تكتمل حدقة الزمان له بمثيل ولا نظير، كما لا يتحقق على من أحاط خبراً بما بلغ إليه من عظم شأن في هذه الطائفة ولا ينبعك مثل خبير... وبالجملة فاته بحر العلوم الذي لا يوجد له ساحل، وكعبة الفضائل التي تطوى إليها المراحل<sup>(٢)</sup>.

الميرزا محمد باقر الحوانساري قال: لم تكتمل حدقة الزمان له بمثيل ولا نظير، ولما تصل أجنحة الامكان إلى ساحة بيان فضله الغزير، كيف ولم يدانه في الفضائل سابق عليه ولا لاحق، ولم يبن إلى زماننا هذا ثناء الفاخر الفائق، وإن كان قد ثنى ما ثنى على غيره من كل لقب جيل رائق وعلم جليل لائق، وإذا فالأولى لنا التجاوز عن مراحل نعت كماله، والاعتراف بالعجز عن التعرض لتصنيف أمثاله، ولنعم ما أسف عن حقيقة هذا المقال صاحب كتاب نقد الرجال، حيث ما هج بالصدق وقال: وبخظر بيالي أن لأتصفه، إذ لا يسع كتابي هذا علومه وفضائله وتصانيفه ومحامده<sup>(٣)</sup>.

الشيخ الحر العاملی قال: فاضل عالم، علامة العلماء، محقق مدقق، ثقة، فقيه محدث، متكلّم ماهر، جليل القدر، عظيم الشأن، رفع المنزلة، لأنظير له في الفنون والعلوم العقليات والنقليات، وفضائله ومحاسنته أكثر من أن تحصى<sup>(٤)</sup>.

السيد بحرالعلوم قال: علامة العالم وفخر نوع بني آدم، أعظم العلماء شأنها وأعلاهم برهاناً، سحاب الفضل الهاطل وبحرالعلم الذي ليس له ساحل، جمع من

(١) رياض العلماء ٣٥٨/١.

(٢) روضات الجنات ٢٧٠/٢ و ٢٧١.

(٤) أمل الأئل ٨١/٢.

(٢) لؤلؤة البحرين: ٢١٠ و ٢١١ و ٢٢٦.

العلوم ما تفرق في جميع الناس، وأحاط من الفنون بما لا يحيط به القياس، مروج المذهب والشريعة في المائة السابعة، ورئيس علماء الشيعة من غير مدافعة، صنف في كل علم كتاباً، وأتاه الله من كل شيء سبباً، أما الفقه فهو أبو عذر وخصوص بمحره... وأما الأصول والرجال فإليه فيها تشد الرجال وبه تبلغ الآمال وهو ابن مجدها ومالك أزمتها... وأما المنطق والكلام فهو الشيخ الرئيس فيها والأمام<sup>(١)</sup>.

الشيخ أسد الله الدزفولي قال: العلامة الشيخ الأجل الأعظم، بحر العلوم والفضائل والحكم، حافظ ناموس الهدى، كاسر ناقوس الغواية، حامي بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، الذي هو بين علمائنا الأصفباء كالبلدر بين النجوم، وعلى المعاندين الأشقياء أشد من عذاب السموم، وأحد من الصارم المسموم، صاحب المقامات الفاخرة، والكرامات الباهرة، والعبادات الزاهرة، والسعادات الظاهرة، لسان الفقهاء والتكلمين والمحتنين والمفسرين، ترجمان الحكماء والعارفين والصالحين المتجربين، الناطق عن مشكاة الحق المبين، الكاشف عن أسرار الدين المtiny، آية الله التامة العامة، وجبة الخاصة على العامة، علامة المشارق والمغارب، وشمس سماء المفاخر والمناقب والمكارم والمأرب<sup>(٢)</sup>.

الشيخ المامقاني قال: وضوح حاله وقصور كل ما يذكر عن أداء حقه وبيان حقيقته وإن كان يقضى بالسكتوت عنه كما فعل القاضي التفرشى حيث قال: ينطر بيالي أن لا أصفه إذ لا يسع كتابي هذا علومه وتصانيفه وفضائله وعما له، انتهى لكن حيث إن مالا يدرك كله لا يترك كله، والمسك كلما كررته يتضيق، لابد من بيان شطر من ترجمته، فنقول: اتفق علماء الإسلام على وفور علمه في جميع الفنون وسرعة التصنيف وبالغوا في وثاقته<sup>(٣)</sup>.

السيد الأمين قال: هو العلامة على الاطلاق، الذي طار ذكر صيته في

(١) تقييع المقال ٣١٤/١.

(٢) الفوائد الرجالية ٢٥٧-٢٨٦.

(٣) مقابس الأنوار: ١٣.

الآفاق، ولم يتفق لأحد من علماء الامامية أن لقب بالعلامة على الاطلاق غيره...  
ويطلق عليه العلماء أيضاً آية الله... برع في المعمول والمنقول، وتقديم هو في  
عصر الصبا على العلماء الفحول<sup>(١)</sup>.

المحدث النوري قال: الشيخ الأجل الأعظم، بحر العلوم والفضائل والحكم،  
حافظ ناموس المدایة، كاسر ناقوس الغواية، حامي بيضة الدين، ماحي  
آثار المفسدين، الذي هوين علمائنا الأصفباء كالبدر بين النجوم، وعلى المعاندين  
الأشقياء أشد من عذاب السموم، وأحد من الصارم المسموم، صاحب المقامات  
الفاخرة، والكرامات الباهرة، والعبادات الزاهرة، والسعادات الظاهرة، لسان  
الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمفسرين، ترجان الحكماء والعارفين والساكين  
المتحرين، الناطق عن مشكاة الحق المبين، الكاشف عن أسرار الدين المتن،  
آية الله التامة العامة، وحجة الخاصة على العامة، علامة المشارق والمغارب، وشمس  
سماء المفاحن والمناقب والمكارم والمارب<sup>(٢)</sup>.

الشيخ عباس القمي قال: الشيخ الأجل الأعظم والطود الباذخ الأشم، علامة  
العالم<sup>(٣)</sup> قد ملا الآفاق بمصنفاته وعطر الأكون بتأليفاته، انتهت إليه رئاسة  
الامامية في المعمول والمنقول والفروع والاصول<sup>(٤)</sup>، جلالته أكثر من أن تذكر<sup>(٥)</sup>.  
الحاج ملا علي التبريزى قال: مفخر الجبهاء الأعلام، ومركز دائرة الاسلام،  
آية الله في العالمين، نور الله في ظلمات الأرضين، واستاذ الخلائق في جميع الفضائل  
باليقين، جمال الله والحق والدين<sup>(٦)</sup>.

الميرزا محمد علي مدرس قال مترجمته: من علماء الامامية البريطانيين، رئيس  
علماء الشيعة، وقائد الفرق المحتقة، الحاوي للفروع والاصول، الجامع بين المعمول

(٤) الكني والألقاب ٤٣٧/٢.

(١) أعيان الشيعة ٥/٣٩٦.

(٥) هدية الاحباب ٢٠٢.

(٢) خاتمة المستدرك ٤٥٩.

(٦) بحجة الأعمال ٢٢٣/٣.

(٣) الفوائد الرضوية ١٢٦.

والمنقول، حامي بيضة الدين، ماحي آثار الملحدين، الذي اتفق على جلالته وعظم شأنه المخالف والموفق، وهو الفائز على السابق واللاحق، اشتهر في العلوم العقلية والنقلية في الأفاق، بحيث عرف بالعلامة على الاطلاق، تفرد في مراتب الزهد والورع والتقوى، كان فقيهاً أصولياً محدثاً رجالياً أدبياً رياضياً حكيمًا متكلماً مفسراً ماهراً، أزهد الناس وأورعهم، مكارمه ومحاسنه في الكثرة خرجت عن حدود الأحصاء، والبيان والبيان عجزاً عن تحرير مناقبه<sup>(١)</sup>.

السيد حسن الصدر قال: شيخ الشيعة ومحقق الشريعة، المتقدم ذكره في الفقهاء<sup>(٢)</sup> لم يتفق في الدنيا مثله لا في المتقدعين ولا في المتأخرین... وبالجملة لا يسع المقام تفصيل ترجمته فأنها مجلد ضخم، ولا أجد عبارة تليق ببيان مقامه غير أنه أحد أركان الدنيا وامام كل العلماء<sup>(٣)</sup>.

عمر رضا كحاله قال: عالم مشارك في الفقه والأصول والكلام والتفسير وال نحو ومعرفة الرجال والمنطق وعلم الطبيعة والحكمة الالهية<sup>(٤)</sup>.

الزرکلی قال: يعرف بالعلامة، من أئمّة الشيعة، وأحد كبار العلماء<sup>(٥)</sup>.  
أقول: وأجل وصف نستطيع أن نصف به علامتنا: أنه من شيعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام الذين وصفهم بأنهم: أهل الورع والاجتہاد، وأهل الوفاء والأمانة، وأهل الزهد والعبادة، أصحاب إحدى وخمسين رکعة في اليوم والليلة، القائمون بالليل، الصائمون بالنهار، يزکون أموالهم، ويحبّون البيت، ومحبّون كل محترم<sup>(٦)</sup>.

### مكانته العلمية:

نستكشف مما تقدم في باب أقوال العلماء في وصفه وغيره من الأبواب السابقة

(٤) معجم المؤلفين ٣٠٣/٣.

(١) ربحانة الأدب ١٦٨/٢.

(٥) الأعلام للزرکلی ٢٢٧/٢.

(٢) تأسيس الشيعة: ٣١٣.

(٦) صفات الشيعة: حديث ١.

(٣) تأسيس الشيعة: ٢٧٠.

والآتية: أن العلامة حاز مرتبة علمية سامية تفوق بها على العلماء، وكان له ذكاء خارق للعادة، وبذكائه هذا وعلمه استطاع أن يفهم أعلم علماء السنة بمناظراته العذبة الدقيقة، وبسببه تشيع السلطان خدابنده وكثير من الأمراء ثم كثير من الناس، وذلك لما شاهدوا لسان العلامة ينطق بالحق الذي لا ريب فيه.

فمن يستطيع أن يقول وبكل صراحة: بفضل هذا العالم تركّزت أركان الإسلام بصورة عامة والتّشيع بصورة خاصة أكثر مما كانا عليه، فلهذا العلامة حق كبير على المسلمين عموماً والشيعة خصوصاً لا بد وأن يقدروه.

ونحن أمام التاريخ بعذتنا عن هذا التحرير بأنه نال درجة الاجتهد في زمان الصبا قبل أن يصل إلى سن التكليف<sup>(١)</sup>.

وقال المترجم في إجازته لبني زهرة عند ذكره لاستاذه نصير الدين الطوسي: قرأت عليه إهيات الشفا لابن سينا وبعض التذكرة في الهيئة تصنيفه رحمة الله ثم أدركه الموت المحتوم<sup>(٢)</sup>.

فالجمع بين ولادة العلامة سنة ٦٤٨ ووفاة الطوسي سنة ٦٧٢ يعطينا خبراً بأن العلامة أكمل هذه المرحلة من الدراسة وهو في سن ٢٤ سنة.

ومن هذا يعلم أن النصير الطوسي لما وصف العلامة بالعالم الذي إذا جاهد فاق<sup>(٣)</sup> كان قبل وصول العلامة إلى سن ٢٤.

وأيضاً قبل الوصول إلى هذا السن ذهب العلامة في ركب النصير من الحلة إلى بغداد، فسألته عن اثني عشرة مسألة من مشكلات العلوم<sup>(٤)</sup>.

وممّا يدلّ على غزاره علمه ما ذكره هو في إجازته لبني زهرة عند ذكره استاذه شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي، قال: كنت أقرأ عليه وأورد عليه اعترافات في بعض الأوقات، فيفكّر ثم يجيب تارة، وتارة أخرى يقول: حتى نفكّر

(١) الفوائد الرضوية: ١٢٦.

(٢) أميّان الشيعة: ٣٩٦/٥.

(٤) المصدر السابق.

(١) الفوائد الرضوية: ١٢٦.

(٢) بحار الأنوار: ٦٢/١٠٧.

في هذا عاودني هذا السؤال، فأعاوده يوماً ويومين وثلاثة، فتارة يجيب، وتارة يقول: هذا عجزت عن جوابه<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على تقدمه على سائر العلماء مارأه بعض العلماء سحر ليلة الجمعة في  
النام المتضمن جلالة قدره وفضله على جميع علماء الامامية<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم.  
والذى يظهر من الجمع بين تاريخ ولادة العلامة سنة ٦٤٨ ووفاته سنة ٧٢٦  
وبيان وفاة المحقق الحلبي سنة ٦٧٦ أن العلامة كان عند وفاة المحقق ابن ٢٦ سنة،  
وأنه بقي بعده ٥٠ سنة، انتقلت إليه زعامة الشيعة، فكان هو المحور الأساسي الذي  
تدور حوله رحى الاسلام والتشيع.

قال السيد حسن الصدر: وخرج من عالي مجلس تدريسه خمسة عشرة<sup>(٣)</sup>.  
وقال السيد المرعشي: رأيت بخط العلماء الشوافع في مجموعة وقد أطربني في  
الثناء على المترجم، وأنه فاق علماء الإسلام في عصره في بابي القضاة والفرائض لم  
يرده مثيل، ونقل عنه مسائل عويصة ومعاضيل مشكلة في هذين البابين.

و مليحة شهدت لها ضرأتها والفضل ما شهدت به الاعداء<sup>(٤)</sup>  
وقال السيد بحرالعلوم:... صتف في كل علم كتاباً، و أتاه الله من كل شيء  
سبباً، أما الفقه فهو أبو عنده و خواض بحره و له فيه اثنا عشر كتاباً هي مرجع العلماء  
وملحاً للفقهاء... وأتنا الأصول والرجال فإليه فيها تشد الرحال و به تبلغ الآمال  
و هو ابن بجتها و مالك أزمتها... وأتنا المنطق والكلام فهو الشيخ الرئيس فيها  
واللامام<sup>(٥)</sup>.

وقال السيد الأمين: ... برع في العقول والمحقول، وقدم وهو في عصر الصبا على  
العلماء والفحول، وقال في خطبة المتنبي إنه فرغ من تصنيفاته الحكيمية والكلامية  
وأخذ في تحرير الفقه من قبل أن يكمل له ٢٦ سنة<sup>(١)</sup>، سبق في فقه الشريعة، وألف

(٤) الثنائي المنتظمة: ٦٢ و ٦٣.

(١) بخار الأنوار ١٠٧ / ٦٥ و ٦٦.

٢٥٧-٢٨٦ ) الفوائد الرحالية .

<sup>٢)</sup> تعلقة منهج المقال: ١٥٥، مقاييس الأنوار: ١٣.

(٦) كذا، ولم أجده في خطيئة المتن.

(٣) تأسيس الشيعة . ٢٧٠

فيه المؤلفات المتنوعة من مطولات ومتوسطات ومحضرات، فكانت محة أنظار العلماء من عصره إلى اليوم تدريساً وشرحاً وتعليقًا... وفاق في علمه أصول الفقه وألف فيه أيضاً المؤلفات المتنوعة من مطولات ومتوسطات ومحضرات كانت كثيرة ككتبه الفقهية محظوظة أنظار العلماء في التدريس وغيره... وبرع في الحكمة العقلية حتى أنه باحث الحكام السابقين في مؤلفاتهم وأورد عليهم، وحاكم بين شراح الإشارات لابن سينا، وناقش النصير الطوسي، وباحث الرئيس ابن سينا وخطاؤه، وألف في علم أصول الدين وفن المنازرة والجدل وعلم الكلام من الطبيعيات والاهليات والحكمة العقلية خاصة ومحاورة ابن سينا والمنطق وغير ذلك من المؤلفات النافعة المشتهرة في الأقطار من عصره إلى اليوم من مطولات ومتسطات ومحضرات، وألف في الرذ على الخصوم والاحتجاج المؤلفات الكثيرة... ولما طلب السلطان خدابنده عالماً من العراق من علماء الامامية ليسأله عن مشكل، وقع فيه الاختيار عليه، مما دل على تفرده في عصره في علم الكلام والمناقشة، فذهب وكانت له الغلبة على علماء مجلس السلطان... ومهر في علم المنطق وألف في المؤلفات الكثيرة، وتقدّم في معرفة الرجال وألف في المطولات والمحضرات... وتميز في علم الحديث وتفتن في التأليف فيه وفي شرح الأحاديث... ومهر في علم التفسير وألف فيه وفي الأدعية الماثورة وفي علم الأخلاق، وترتبى على يده من العلماء العدد الكبير وفاقوا علماء الأعصار، وهاجر إليه الشهيد الأول من جبل عامل ليقرأ عليه فوجده قد توفي<sup>(١)</sup>... وبالجملة فالعبارة تقصّر عن استيفاء حقه واستقصاء وصف فضله<sup>(٢)</sup>.  
نعم وهذا العلامة هو أول من قسم الحديث إلى أقسامه المشهورة.

(١) ماذكره السيد الأمين رضوان الله عليه. من هجرة الشهيد الأول من جبل عامل إلى الحلة لأجل الاستفادة من العلامة. غير صحيح، إذا أن ولادة الشهيد الأول سنة ٧٣٤ ووفاة العلامة سنة

٧٢٦

(٢) أعيان الشيعة ٥/٣٩٦ و ٣٩٧.

قال السيد الأمين: اعلم أن تقسم الحديث إلى أقسامه المشهورة كان أصله من غيرنا، ولم يكن معروفاً بين قدماء علمائنا، وإنما كانوا يردون الحديث بضعف السند ويقبلون ماصحة سنته، وقد يردونه لأمور أخرى، وقد يقبلون مالم يصح سنته لاعتراضاته بقرائن الصحة أو غير ذلك، ولم يكن معروفاً بينهم الاصطلاح المعروف في أقسام الحديث اليوم، وأقول من استعمل ذلك الاصطلاح العلامة الحلي، فقسم الحديث إلى الصحيح والحسن والموثق والضعيف والمرسل وغير ذلك، وتبعه من بعده إلى اليوم<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ عباس القمي: أما درجاته في العلوم ومؤلفاته فيها فقد ملأت الصحف وضاقت عنها الدقة، وكلما اتبع نفسي فحالي كنأقى التر إلى هجر<sup>(٢)</sup>.  
نعم فالاولى لنا أن نسلم إلى السيد مصطفى حيث قال: وختصر ببالي أن لأنصفه، إذ لا يسع كتابي هذا ذكر علومه وتصانيفه وفضائله وعماده<sup>(٣)</sup>.

#### مؤلفاته:

ألف علامتنا أبو منصور كتاباً كثيرةً قيمة، لما الدور الأساسي في إيجاد الحركة العلمية آنذاك ولحد الآن، فكثير من كتبه تعتبر ولحد الآن من المصادر التي تحمل معها صفة الأُمّ.

فالله في شتى العلوم من الفقه والأصول، والحديث والرجال، والطبيعى والالمي ...

وكانت مؤلفاته ولا زالت محظوظ أنظار العلماء تدریساً وشرحاً وتعليقأً.

قال الصفدي عنه: صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته<sup>(٤)</sup>.

وقال استاده الطوسي عندما شرح العلامة كتبه: لوم يكن هذا الشاب العربي

(١) أعيان الشيعة ٤٠١/٥.

(٤) الواقي بالوفيات ٨٥/١٣.

(٢) الكني والألقاب ٤٣٧/٢.

ل كانت كتبى ومقالاتي في العلوم كبخاتي خراسان غير مكنته من السلطة عليها<sup>(١)</sup>.  
ومؤلفات العلامة قسم منها تام، وأخر غير تام.

قال في خلاصته بعد سرد أسماء قسم من مؤلفاته: وهذه الكتب فيها كثير لم يتم  
نرجومه من الله تعالى إتمامه<sup>(٢)</sup>.

ونحن في هذا الفصل قسمنا البحث إلى ثلاثة أقسام.  
المؤلفات الثابتة نسبتها له.  
المؤلفات المشكوكة نسبتها له.  
المؤلفات النسوية له وهي ليست له.

واقتصرنا في قسم المؤلفات الثابتة نسبتها له على ما ذكره هو من أسماء مؤلفاته في  
الخلاصة وإجازاته للسيد مهنا بن سنان أو التي احتفت بقرائن تبعث الأطمئنان  
بأنها له.

ويعاً أن نسخ الخلاصة والإجازة مختلفة، لذا اضطررنا على أن نقابل ما نقله من  
أسماء كتبه في نسخة الخلاصة المطبوعة على نسخ الخلاصة التي اعتمد عليها القاضي  
التستري في مجالسه والحدث البحري في لوثته والحرر العامل في أمره والخوانساري في  
روضاته والمولى الأفندى في رياضه والشيخ المجلسى في بخاره، وكذا قابلنا ما نقله من  
أسماء كتبه في نسخة الإجازة المطبوعة على نسخة الإجازة التي اعتمد عليها المولى  
الأفندى في الرياض والشيخ المجلسى في البحار، وأثبتنا الاختلافات المهمة التي لها  
دخل فيها نحن فيه.

(أ) فن المؤلفات الثابتة نسبتها له:

(١) آداب البحث.

رسالة مختصرة في آداب البحث، نسبها إليه السيد الأمين في الأعيان والعلامة

(١) الثاني المتظمة: ٦٢، نقاً عن بعض الجامع المخطوط.

(٢) الخلاصة: ٤٨.

الطهراني في الذريعة.

توجد نسختها ضمن مجموعة في خزانة كتب المولى محمد علي الخوانساري  
النجفي<sup>(١)</sup>.

(٢) الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة.

وهو في الكلام، ذكره المصنف في الخلاصة، وفي الاجازة: الأبحاث المفيدة في تحقيق العقيدة، وقد شرحه الشيخ ناصر بن ابراهيم البويي الاحسانى من أعلام القرن التاسع، والحكيم الحاج ملا هادى السبزوارى من أعلام القرن ١٣.  
من أهم نسخه:

نسخة في المكتبة الوطنية في طهران، ضمن المجموعة رقم ١٩٤٦، كتبها محمدجواد بن كلب على في سنة ١٠٩٠، ذكرت في فهرسها ٦٣٠/١٠.

نسخة في مكتبة المجلس في طهران، رقم ٧٤١٣، كتبت في القرن ١٤١٣.  
نسخة في مكتبة السيد الحكيم في النجف، رقم ٥٩٩، كتبها العلامة الشيخ محمد السماوى في سنة ١٣٣٥<sup>(٢)</sup>.

(٣) إجازة بني زهرة.

وهي المعروفة بالاجازة الكبيرة، كتبها العلامة لبني زهرة، وهم: علاء الدين أبوالحسن علي بن زهرة، وابن علاء الدين شرف الدين أبوعبدالله الحسين، وابن علاء الدين بدرالدين أبوعبدالله محمد، وابن بدرالدين أمين الدين أبوطالب أحمد، وابن بدرالدين عز الدين أبومحمد الحسن، وذكر العلامة في هذه الاجازة جل طرقه والذين يروي عنهم شيعة وشافعية، تارikhها سنة ٧٢٣.

(١) أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، الذريعة ١٣/١.

(٢) الخلاصة: ٤٦، اجازة العلامة للسيد منها بن سنان التي ذكر فيها كتبه، المذكورة ضمن أجوبة المسائل المنهائية: ١٥٦، أعيان الشيعة ٤٠٤/٥، الذريعة ٦٣/١، ٥٧/١٣، مكتبة العلامة الحلى: خطلوطة.

من أهم نسخها:

نسخة في جامعة طهران، ضمن المجموعة رقم ٥٣٩٦/٥، كتبت هذه النسخة عن خط الشيخ ناصر الدين بن ابراهيم الجوبي المتوفى سنة ٨٥٢، وهو كتبها عن خط الشهيد الأول، ذكرت في فهرسها ٤٢٣٧/١٥.

نسخة في مكتبة ملك في طهران، ضمن المجموعة رقم ٦٠٤، كتبها الشيخ شمس الدين محمد بن علي العاملي الجباعي المتوفى سنة ٨٨٦، ذكرت في فهرسها ١٠٨/٥.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، رقم ٥١٣٨، كتبت في أواخر القرن العاشر أو أوائل القرن الحادي عشر، ذكرت في فهرسها ١٨١/١٥ و ١٨٢<sup>(١)</sup>.

#### (٤) أجوبة المسائل المهنية.

وهي عبارة عن الأجوبة التي وردت من السيد مهتا بن سنان بن عبد الوهاب الجعفري العبدلي الحسيني المدفي، وللمولى اسماعيل الخواجوئي الاصفهاني -المتوفى سنة ١١٧٣- حاشية على هذه الأجوبة، قال الخوانساري عنها بأنها مدونة لطيفة. ولمهتا بن سنان في هذه الأجوبة إجازتان: الاولى متوسطة ذكر فيها العلامة طرقه إلى بعض الأعلام كتبها في الحلقة في ذي الحجة سنة ٧١٩، الثانية ذكر فيها مؤلفاته كتبها في الحلقة أيضاً في محرم سنة ٧٢٠.

وذكر الأصحاب قسمين منها: الأجوبة المهنية الاولى، والأجوبة المهنية الثانية، وفي النسخة المطبوعة في قم سنة ١٤٠١هـ ذكرت فيها الأجوبة المهنية الثالثة وذكر فيها أنه انتهى منها في شهر محرم الحرام سنة ٧٢٠.

من أهم نسخها:

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام: رقم ٢٨٢٢، كتبها أحد بن علي الحسيني الجزائري الحائز في ١٥ من شهر رمضان سنة ٨٨٣، وهي تحوي الأقسام

(١) بحار الأنوار: ١٠٧/٦٠٧، التربيعية ١٧٦/١، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

كلها وأوجوبه فخر المحققين لهنـا بن سنان أيضاً، ذكرت في فهرسها ٣٩٦/٥ و٣٩٧. نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، كتبها علي بن عطاء الله الحسني الجزائري في سنة ٩٩٤، تـمـوي الأقسام كلها وأوجوبه فخر المحققين أيضاً، ذكرت في فهرسها ٢/٣٦.<sup>(١)</sup>

#### (٥) الأدعية الفاخرة المنقولـة عن الـآئـمة الطـاهـرة.

وهو في أربعة أجزاء كما في نسخة الخلاصـة التي اعتمدـ عليها الشـيخ الجـلـسي، وذكرـ هذا الكتاب بهذا الـاسم المـصنـف في الخـلاصـة، لكنـ في الأـعـيـان والـذـرـيـعـة: الأـدـعـيـة الفـاخـرـة المـأـثـورـة عنـ العـتـرـة الطـاهـرـة، وفيـ نـسـخـةـ الخـلاصـةـ التيـ اـعـتـمـدـ عـلـيـهاـ المـخـواـسـارـيـ: الأـدـعـيـةـ الفـاخـرـةـ المـنـقـولـةـ عنـ العـتـرـةـ الطـاهـرـةـ<sup>(٢)</sup>.

#### (٦) الأربعـونـ فيـ أـصـوـلـ الدـيـنـ.

وهيـ أـربعـونـ مـسـأـلةـ كـلـامـيـةـ فيـ أـصـوـلـ الدـيـنـ، نـسـبـهاـ إـلـىـ الـعـلـامـةـ فيـ الأـعـيـانـ والـذـرـيـعـةـ<sup>(٣)</sup>

#### (٧) إـرـشـادـ الـأـذـهـانـ إـلـىـ أـحـكـامـ الـإـيمـانـ.

ذـكـرـهـ المـصـنـفـ فيـ الخـلاصـةـ وـقـالـ: حـسـنـ التـرـتـيبـ، وـفيـ نـسـخـةـ الخـلاصـةـ التيـ اـعـتـمـدـ عـلـيـهاـ السـيـدـ حـسـنـ الصـدـرـ وـالـشـيـخـ الجـلـسيـ: إـرـشـادـ الـأـذـهـانـ فيـ أـحـكـامـ الـإـيمـانـ وـفيـ نـسـخـةـ الخـلاصـةـ التيـ اـعـتـمـدـ عـلـيـهاـ الـحـرـالـعـامـلـيـ: إـرـشـادـ الـأـذـهـانـ فيـ عـلـمـ الـإـيمـانـ. منـ أـهـمـ نـسـخـهـ.

نسـخـةـ فيـ مـكـتـبـةـ الـإـامـ الرـضاـ عـلـيـهـ السـلامـ، رـقمـ ٢٢٢٢ـ، كـتـبـهاـ تـلمـيـذـ المـصـنـفـ

(١) أـوجـوبـ الـمسـائلـ الـهـنـاثـيـهـ: ١١٥ـ وـ ١٥٥ـ، أـمـلـ الـأـكـلـ ٨٥ـ/٢ـ، الـبـعـارـ ١٤٣ـ/١٠٧ـ، التـرـيـعـةـ ١٧٨ـ/١ـ، ٢٣٨ـ/٥ـ وـ ٢٣٧ـ/٦ـ، أـعـيـانـ الشـيـعـةـ ٤٠٦ـ/٥ـ، مـكـتـبـةـ الـعـلـامـ الحـلـيـ: عـنـ طـبـوـطـةـ.

(٢) الخـلاصـةـ: ٤٦ـ، روـضـاتـ الـجـنـاتـ ٢ـ/٢ـ، بـحـارـ الـأـسـوارـ ٥٣ـ/١٠٧ـ، أـعـيـانـ الشـيـعـةـ ٤٠٦ـ/٥ـ، التـرـيـعـةـ ٣٩٨ـ/١ـ.

(٣) أـعـيـانـ الشـيـعـةـ ٤٠٥ـ/٥ـ، التـرـيـعـةـ ٤٣٥ـ وـ ٤٣٦ـ.

علي بن اسماعيل ابن ابراهيم بن فتوح في ١١ رجب سنة ٧٠١، وعليها إجازة المصنف العلامة للكاتب.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي في طهران، رقم ٦٣٣٠، كتبها تلميذ المصنف السيد شرف الدين حسين بن محمد بن علي العلوى الحسيني الطوسي في ٢٨ من شهر رمضان سنة ٤٧٠٤، وعليها إجازة المصنف العلامة للكاتب.

نسخة في مكتبة السيد المرعشي العامة، رقم ٤٣٥٧، كتبها تلميذ المصنف الحسن بن الحسين الشيعي السبزواري في سنة ٧١٨.<sup>(١)</sup>

(٨) استقصاء الاعتبار في تحرير معاني الأخبار.

ذكره المصنف في الخلاصة وقال: ذكرنا فيه كل حديث وصل إلينا، وبعثنا في كل حديث منه على صحة السند أو إبطاله، وكون متنه محكماً أو متشابهاً، وما اشتمل عليه المتن من الباحث الأصولية والأدبية، وما يستنبط من المتن من الأحكام الشرعية وغيرها، وهو كتاب لم يعمل مثله، وقال في الإجازة: استقصاء الاعتبار في تحقيق معاني الأخبار مجلد، وفي نسخة الإجازة التي اعتمد عليها المولى الأفندي: استقصاء الاعتبار في تحقيق معاني الأخبار.

وقال السيد الأمين: لاعين له ولا أثر، ولعله ألف منه شيئاً يسيرأ ولم يتممه فذهب به حوادث الأيام.

والظاهر من تعبير المصنف عنه في الأجازة بأنه مجلد، ووصفه بهذا الوصف الجميل في الخلاصة وأنه لم ي العمل مثله، وقول المصنف في كتاب الطهارة من المختلف في مسألة سؤر ما لا يوكل لحمه بعد كلام مشبع طويلاً: هذا خلاصة ما أوردناه في كتاب استقصاء الاعتبار في تحقيق معاني الأخبار، فالظاهر من جميع هذا أنه ألف منه شيئاً كثيراً لا يسيراً<sup>(٢)</sup>.

(١) لئلة البحرين ٢١٧، أمل الآمل ٢/٨٤، البحار ٥٢/١٠٧، تأسيس الشيعة: ٣٩٩، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٦، الإجازة ١٥٦، رياض العلامة ١/٣٦٨، أعيان الشيعة ٤٠٦/٥، النزريّة ٣٠/٢.

## (٩) استقصاء النظر في القضاء والقدر.

كذا في الخلاصة والأعيان، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض والأعيان: استقصاء البحث والنظر في القضاء والقدر، وفي النسخة التي اعتمد عليها في البحار والذرية: استقصاء البحث والنظر في مسائل القضاء والقدر. وقد يسمى برسالة بطلان الجبر، وهذا الكتاب ألفه للشاه خدابنده لما سأله بيان الأدلة الدالة على أن للعبد اختياراً في أفعاله وأنه غير مجبور عليه، وآلف عليه السنة من أهل الهند كتاباً في رد الاستقصاء، ولما أطّلع القاضي الشهيد عليه ألف كتابه الموسوم بالنور الأنور والنور الأزهر في تنوير خفايا رسالة القضاء والقدر، وزيف فيه اعتراضات الهندي على العلامة.

من أهم نسخه.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ضمن المجموعة رقم ٦٣٤٢.  
 كتبها السيد حيدر بن علي بن حيدر الأملاني المتوفى تلميذ فخر المحققين وقرأها عليه فكتب له الانتهاء بخطه في ١٢ من شهر رمضان سنة ٧٥٩، ذكرت في فهرسها ٢٢٤/١٤ و ٢٢٥/٢.

نسخة في المكتبة الباقرية في مشهد، رقم ٢٠، كتبت في سنة ٩٢١.  
 نسخة في مكتبة كلية الامهيات في مشهد، ضمن المجموعة رقم ٩٣٦، ذكرت في فهرسها ٨٦/٢<sup>(١)</sup>.

## (١٠) الأسرار الخفية في العلوم العقلية.

من الحكمة والكلاميه والمنطقية، ذكره المصطفى في الخلاصة، وذكره في الإجازة وقال: إنَّه مجلد، آلفه باسم هارون بن شمس الدين الجويني الذي توفي سنة ٦٨٥، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها المخواصري: الأسرار الخفية في

(١) الخلاصة: ٤٨، رياض العلماء/١، ٣٧٥/٢، أصل الامل ٨٥/٢، البحار ١٠٧، ٥٦/١، أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، الذريعة ٢/٣١ و ٣٢ و ١٣ و ٢٨٩، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

العلوم العقلية، وقال الزركلي: الأسرار الخفية في المنطق والطبيعي والالمي ثلاثة أجزاء.

من أهم نسخه.

نسخة في مكتبة آية الله الحكم العامة في النجف، رقم ٣٨٠، بخط المؤلف.

نسخة في مكتبة فيض الله أفندي في إسلامبول ، رقم ٢١٨٢ ، كتبت في سنة ٧٤٤ ، وهي من أول الطبيعيات إلى نهاية الكتاب، ذكرت في نوادر المخطوطات ١٨٠/١ نسخة في مكتبة عثمان اوجاق في ديار بكر بتركيا ، كتبت في سنة ٧٤٤ ذكرت في نوادر المخطوطات ١٨٠/١.

نسخة في مكتبة كوبيلي في إسلامبول ، رقم ٨٦٢ ، كتبها الحسن بن الحسين العلوي في الرابع من رجب سنة ٧٧٣ ، وفي نهايتها بلاغ المقابلة والتصحيح، ذكرت في فهرسها ٤٢٢/١<sup>(١)</sup>.

(١١) الاشارات إلى معانٍ الاشارات.

هو أحد الشروح الثلاثة للعلامة على كتاب الاشارات والتنبيهات لابن سينا، ذكر في نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار، وذكر أيضاً في نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في الرياض والبحار، وفيها أنه مجلد، وفي الذريعة: الاشارات إلى معنى الاشارات... كذا ذكره الشيخ شمس الدين محمد بن علي بن خواتون في اجازته الكبيرة. وفي الأعيان نقل عن الشيخ البهائي في حواشي الخلاصة أن للعلامة شرحاً للالشارات وأنه عنده بخطه، فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون بسط الاشارات الآتي<sup>(٢)</sup>.

(١٢) الألفين الفارق بني الصدق والمين.

(١) الخلاصة: ٤٧ ، الاجازة: ١٥٧ ، روضات الجنات ٢/٢٧٢ ، أعيان الشيعة ٥/٤٠٥ ، الذريعة ٤٥/٢ ، مكتبة العلامة المحلي: مخطوطة، أعلام الزركلي ٢٢٨/٢.

(٢) البحار ١٠٧ و ٥٧ ، رياض الملائكة ١/٣٦٩ ، أعيان الشيعة ٥/٤٠٦ ، الذريعة ٣/٩٥ و ١٠٨.

ذكره في الخلاصة، كتبه بالتمام ولده فخرالحققين، مرتب على مقدمة، وألف دليل في إثبات إمامية الأئمة ولا سيما على عليه السلام بل في عصمتهم، وألف دليل على إبطال إمامية الخلفاء الجائزين، وخاتمة، ولم يكن مرتبًا فرتّبه ولده فخرالدين، وليس الموجود في النسخ المتداولة من الألف الثاني إلا يسيراً يقرب من نيف وثلاثين دليلاً، والظاهر أنَّ فخرالحققين لم يظفر على بقية الكتاب عند ترتيبه وأنَّه تلقت كراريس منه طول تلك المدة بعد وفاة والده.

من أهم نسخه.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ٢٩، كتبت في ١٦ من ربيع الأول سنة ٧٨٤.

(١) نسخة في مكتبة فخرالدين النصيري في طهران، كتبت في سنة ٧٥٤.

(١٣) أنوارالملکوت في شرح الياقوت.

ذكره المصطفى في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض والمحالس والروضات، وفي الخلاصة المطبوعة: أنوارالملکوت في شرح فضي الياقوت، والياقوت في علم الكلام للنبوخي، وشرحه المصطفى بعنوان قال أقول، وللسيد عميد الدين ابن اخت المصطفى شرح على الأنوار.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة ملك في طهران، ضمن المجموعة رقم ١٦٣٢، كتبت في ٢٧ من شوال سنة ٧٠٩، ذكرت في فهرسها ٣١٤/٥.

نسخة في مكتبة محمد الآخوندي في طهران، كتبها أحمد بن محمد بن الحداد في ٢ ذي القعدة سنة ٧٢٣ عن خط المصطفى، وجاء في هامشها: قابلته مراراً ودرسته بحمد الله وحسن توفيقه.

(١) الخلاصة: ١٤٨، رياض الطياب ٢/٣٧٦، أعيان الشيعة ٥/٤٠٥، الذريعة ٢/٢٩٨ و ٢٩٩ مكتبة الملاحة الخلي: مخطوطة.

نسخة في مكتبة فخرالدين النصيري في طهران، كتبت في ٢٠ من رجب سنة

٧٣٥.

نسخة في مكتبة هاروارد، كتبها حسين بن سليمان بن صالح في ١٦ من

ذي القعدة سنة ٧٣٩، ذكرت في نشرة المكتبة المركزية ٣٦٦/٩.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ٣٢، كتبها حسن بن محمد بن

سليمان في ذي القعدة سنة ٧٥٤، ذكرت في فهرسها ٤٩/١<sup>(١)</sup>.

(١٤) إيضاح الاشتباه في ضبط تراجم الرجال.

كذا في الذريعة، وفي الأمل: إيضاح الاشتباه في أحوال الرواية، وفي

الروضات: إيضاح الاشتباه في ضبط ألفاظ أسماء الرجال ونسبهم، وفي الأعيان:

إيضاح الاشتباه في أسماء الرواية، وعلى كل حال فهو في ضبط ألفاظ أسماء الرواية

ورجال الاستناد وأعلام الحديث، فذكرهم على ترتيب حروف أوائل الأسماء ببيان

الحروف المركبة منها وأسماؤهم وأسماء آبائهم وبладهم وذكر حركات تلك

الحروف، وترتيبه جد صاحب الروضات على النحو المألف من مراعاة الترتيب في

الحرف الثاني والثالث وستاه تسميم الاصفاح، وتتممه الشيخ علم المدى ابن المحقق

الفيض وستاه نضد الإيضاح.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف، كتبت في سنة ٩٦٤.

نسخة في جامعة طهران، ضمن المجموعة رقم ٢٩٤٥، كتبها محمد بن أحد

الشريف الاصفهاني في ١٨ من شهر رمضان سنة ٩٩٢.

نسخة في مكتبة السيد المرعشى العامة، رقم ٤٩٥٢، كتبها درويش قاسم

النقاش في القرن العاشر<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٦، رياض الطياء ٢/٣٧٣ و ٣٧٨، مجلس المؤمنين ١/٥٧٥، روضات الجنات ٢/٢٧٢،

أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، الذريعة ٢/٤٤٤ و ٤٤٥، ٢٧١/٢٥، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) أمل الأمل ٢/٨٥، روضات الجنات ٢/٢٧٤، أعيان الشيعة ٤٠٦/٥، الذريعة ٢/٤٩٣، مكتبة

## (١٥) إيضاح التلبيس من كلام الرئيس.

ذكره في الخلاصة وقال: باحثنا فيه الشيخ ابن سينا، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار، إيضاح التلبيس وبيان سهو الرئيس، وفي الأجازة: كشف التلبيس في بيان سير الرئيس مجلد، وفي نسخة الأجازة التي اعتمد عليها في البحار، كشف التلبيس وبيان سير الرئيس، وفي نسخة الأجازة التي اعتمد عليها في الرياض: كشف التلبيس وبيان سهو الرئيس<sup>(١)</sup>.

## (١٦) إيضاح خالفة السنة لنص الكتاب والستة.

ذكره الحز العاملی وقال: سلك فيه مسلكاً عجیباً، والذي وصل إلينا هو المجلد الثاني وفيه سورة آل عمران لغير. يذكر فيه عخالفتهم لكل آية من وجوه كثيرة بل لأكثر الكلمات. وهذا الكتاب يمكن عده من كتب الاحتجاج والجدل لاشتماله على بيان خالفات نص الكتاب والستة، ويمكن عده من كتب التفسير لما فيه من تفسير الآيات وبيان مدلاليها.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٥٠٧٠، بخط المصنف، وهي الجزء الثاني فقط من قوله تعالى: «زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا حَيَاةَ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup> إلى نهاية سورة آل عمران، فرغ منها سنة ٧٢٣، وعليها خط الحديث النوري صاحب المستدرك في موضوعين يؤيد أن هذه نسخة الأصل بخط المؤلف دون شك، وكذا أتى أن هذه النسخة بخط المصنف السيد حسن الصدر، ذكرت في فهرسها ١٥ / ٣٠، وهي معروضة الآن في معرضها.

العلامة الحلى: مخطوطة.

- (١) الخلاصة: ٤٧، الأجازة: ٥٧، بحار الأنوار ١٠٧ و ٥٧، ١٤٩٦، رياض العلماء، ٣٦٩/١، أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، الذريعة ٤٩٣/٢، ٢٤٠/١٨.
- (٢) البقرة: ٢١٢.

نسخة في مكتبة مجلس الشيوخ الایرانی السابق (سنا) رقم ٢٠، كتبت في القرن الثامن أو التاسع عن نسخة الأصل بخط المصنف، تبدأ بالآية ٢٠٨ من سورة البقرة و حتى نهاية سورة آل عمران، ذكرت في فهرسها ١٤/١، وعنها مصورة في جامعة طهران رقم ١٧٥١ ذكرت في فهرسها ١٢٨٨/١<sup>(١)</sup>.

(١٧) إيضاح المضلالات من شرح الاشارات.

ذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار، وكذا ذكره في الاجازة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار والرياض، وفي الاجازة المطبوعة: إيضاح المضلالات في شرح الاشارات مجلد.

والاشارات لأبي علي ابن سينا، وشرحه للمحقق الطوسي والموسوم بـ جمل مشكلات الاشارات، فالعلامة أوضح مضلالات شرح النصير الطوسي على الاشارات<sup>(٢)</sup>.

(١٨) إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد.

ذكره في الخلاصة، وعين القواعد - الذي هو في المتنق - لعلي الكاتب الفزوي في المتوفى سنة ٦٧٥، ولما اتسع منه بعض طلبه بعد ما فرغوا من بحث رسالة عين القواعد أن يضيف إليها رسالة في الاهي والطبيعي فأجاب وسمّاها حكمة العين، فالعلامة شرح حكمة العين.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة الشعب في مدينة أدانا في تركيا، ضمن المجموعة رقم ٣/١٧٧، كتبها جعفر الاسترآبادي في شهر رمضان سنة ٧٠٧، ذكرت في الفهارس الموحد لخطوطات تركيا ٨٦٠/١.

(١) أمل الآمل ٨٥/٢، أعيان الشيعة ٤٥٥/٥، الذريعة ٤٩٠/٢ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٤٩٦، مكتبة العلامة الحلي: خطوطه.

(٢) الاجازة: ١٥٧، بحار الأنوار ١٠٧/٥٧ و ١٤٩، رياض العلماء ٣٦٩/١، أعيان الشيعة ٤٠٦/٥، الذريعة ٥٠٠/٢.

نسخة في مكتبة جامعة طهران، رقم ٤٢٣، كتبها حسين بن محمد بن حسن بن سليمان في أول شهر رمضان سنة ٧٣١.

نسخة في مكتبة ديار بكر في تركيا، رقم ١٨٩٣، كتبت في سنة ٧٧٨، ذكرت في نوادر المخطوطات ١٨٠/١<sup>(١)</sup>.

#### (١٩) الباب الحادي عشر.

لما اختصر المصتف مصباح المتهدج للشيخ الطوسي بالتماس الوزير محمد بن محمد القوهدي، زاد على عشرة أبواب المصباح الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة أصول الدين، ولما كان هذا الباب الحادي عشر جامعاً لمسائل أصول العقائد وكانت حاجة الناس إليه أكثر منسائر الأبواب فقد أفرد بالنسخ والتدوين والطبع والنشر، وصار معللاً لأنظار المحققين، وتولوه بالشرح والتعليق والترجمة، حتى أن بعض أدباء العلماء نظموا في الشعر عربياً وفارسياً، وليس هذا الباب الحادي عشر من تمة كلام الشيخ الطوسي كما توهه بعض، بل هو خارج عنه وتأليف مستقل، وعلى الباب الحادي عشر حواش وشروح كثيرة ذكر العلامة الطهراني ما يقارب ٢٥ شرحاً وحاشية عليه.

#### من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة بودليان بانكلترا ضمن المجموعة رقم ١٥٤١، كتبت في سنة ٧٤٢.

نسخة في مكتبة الاخوند في هдан، رقم ٤٦٤٣، كتبت في القرن الثامن.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام رقم ٣٥٦، كتبها حسين بن محبي الدين في شوال سنة ٨٨٠، ذكرت في فهرسها ٤/٣٤<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٧، أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، ٤٠٦، كشف الظنون ١/١١٨٢، الذريعة ٢/٥٠١، ٢١٢، ٥١٣، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) أمل الأمل ٢/٨٥، روضات الجنات ٢/٢٧٤، الذريعة ٣/٥، ٦/٢٧، ١٣/١١٧، و ٢٣/١٦٤، أعيان الشيعة ٤٠٥/٥، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢٠) بسط الاشارات إلى معانٍ الاشارات.

ذكره المصنف في الاجازة وقال: أنه مجلد، وذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار، وهو أحد الشروح الثلاثة للعلامة علي إشارات الشيخ الرئيس، وذكر الشيخ البهائي أنَّ عنده شرح الاشارات بخط العلامة، فيحتمل أن يكون هذا ويحتمل أن يكون بسط الاشارات المتقدم<sup>(١)</sup>.

(٢١) بسط الكافية.

ذكره المصنف في الخلاصة وقال: وهو اختصار شرح الكافية في النحو، وذكره في الاجازة وقال: إنه مجلد<sup>(٢)</sup>.

(٢٢) تبصرة المتعلمين في أحكام الدين.

ذكره في الاجازة وقال: إنه مجلد، وذكره في الخلاصة أيضاً. وهو كتاب في تمام الفقه من الطهارة إلى الديبات على طريق الفتوى، وبالنظر لوجازته وسلامة عبارته كثُر اهتمام الفقهاء به منذ عصر مؤلفه وحتى هذه الأواخر، وتولوه بالشرح والتعليق والدرس والبحث، وهو من الكتب الدراسية في مبادئ الفقه، وذكر في الذريعة ما يقارب ٣٥ شرحاً وحاشية عليه.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٤٩٥٣، عليها إجازة المؤلف وإجازة ابنه فخر الدين، وهي معروضة في معرضها.

نسخة في مكتبة المجلس أيضاً، ضمن المجموعة رقم ٦٣٤٢، كتبت في ٢٥ من ربى الثاني سنة ٧٥٩ وقرأت في هذه السنة على فخر المحققين.

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، رقم ١٣٨٥٤، كتبت في سنة

٧٤٩.

(١) الاجازة: ١٥٧، بممار الأنوار ١٠٧/٥٧، رياض العلماء ٢/٣٧٦، عجم البحرين ٦/١٢٣ علم، أعيان الشيعة ٥/٤٠٦، الذريعة ٣/١٠٨.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الاجازة: ١٥٦، أعيان الشيعة ٥/٤٠٦، الذريعة ٣/١٠٩.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام أيضاً، رقم ٢٢٨١، كتبها محمود الحسيني في سنة ٧٥٣.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، كتبت في سنة ٧٥٩، وقرأت على فخرالحققين، ذكرت في فهرسها ٢٢٩/١٤<sup>(١)</sup>.

(٢٣) تحرير الأبحاث في معرفة العلوم الثلاث.

وهي: المنطق والطبيعي والاهلي، ذكره المصنف في الإجازة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض والبحار، وذكره في الخلاصة. كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار. باسم تحرير الأبحاث في العلوم الثلاث، وفي النسخة التي نقل عنها في الذريعة: تحرير الأبحاث في العلوم الثلاث<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية.

ذكره المصنف في الخلاصة وقال: إنه حسن جيد استخرجنا فيه فروعاً لم نسبق إليها مع اختصاره، وذكره في الإجازة وقال: إنه في أربعة مجلدات، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار والرياض أنه في أربعة أجزاء، وهو في تمام الفقه استوعب فيه الفروع والجزئيات حتى أنه احصىت مسائله بلغت ٤٠ ألف مسألة، وعليه عدة حواش وشروح.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة المدرسة السلطانية في كاشان، كتبت في سنة ٦٩٧، ذكرت في نشرة المكتبة لجامعة طهران ٤/٣٥٥.

نسخة في كلية الآداب رقم ٤٩٧، كتبها حسن بن محمد في ذي الحجة سنة ٦٩٩، وعليها إجازة المصنف في حرم سنة ٧٠٠ بخطه.

(١) الخلاصة: ٤٥، الإجازة: ١٥٥، أعيان الشيعة ٤٠٤/٥، الذريعة ٣٢١/٣، ٣٢٣-٣٢١/٦، ٣٢٢-٣٢١/٣، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) رياض العلماء ١/٣٦٩، بخار الأنوار ١٠٧ و٥٦/١٤٩، أعيان الشيعة ٤٠٦، الذريعة ٣/٣٥١.

نسخة في مكتبة مشهد السيد عبدالعظيم الحسني بالري، رقم ٤٥، كتبها أحمد بن حسن الفراهاني في ٢٣ من ربيع الأول سنة ٧٢١، وقرأ她 على فخرالاسلام ابن الصنف فكتب في آخرها الانهاء والاجازة في ١٠ من ذي القعدة سنة ٧٥٩.

نسخة في المتحف البريطاني، رقم ٨٣٢٩، كتبت في ٢٥ من رجب سنة ٧٢١.

نسخة في مكتبة كلية الاهيات في جامعة الفردوس في مشهد، رقم ٥٣، كتبها حسين بن علي الاستر بادي في ٢٨ من شعبان سنة ٧٢٤، ذكرت في فهرسها ٢٨١.

نسخة في مكتبة جامعة طهران، كتبها حسن بن حسين عن نسخة المصنف في  
من ذي الحجة سنة ٧٢٨، ذكرت في فهرسها ١٨١٣/٥ - ١٨١٥.  
نسخة في مكتبة السيد المرعشي العامة، رقم ٢٦٣١، كتبها علي بن أحمد بن  
طراد في سلخ جادى الآخرة في سنة ٧٣١، ذكرت في فهرسها ٢٠٥/٨.  
نسختان في مكتبة آية الله المرعشي العامة أيضاً، رقم ٣٧٥١ و ٤٨٣١، كتبها  
الحسن بن الحسين السرابشني في كاشان، فرغ من المجلد الأول في أول جادى  
الاولى سنة ٧٣٥، وفرغ من المجلد الثاني في ٢٢ من جمادى الآخرة من نفس السنة  
ذكرنا في فهرس المكتبة ١٤٤١٠، ١٤٤١٣، ٢٩١٢٥.  
(٢٥) تخصيص الملخص.

ذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار، وذكره في الاجازة. كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض. وقال: إنه خرج منه مجلد، وقال السيد الأمين: وكأنه شرح على ملخص فخرالدين الرازي في الحكمة والمنطق<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٥، الإجازة ١٥٦، بحث الأنوار ١٠٧/٥٢، رياض العلماء ٣٧٢/١، أعيان الشيعة ٥، التربيعية ٣٧٨/٣، مكتبة العلامة الحلي: مخطوط.

(٢) بخار الأنوار ١٠٧/٥٥، رياض العلماء ١/٣٦٩، الإعيان ٤٠٦/٥، الذريعة ٣٩٧/٣ و ٣٩٨.

## (٢٦) تذكرة الفقهاء.

ذكره في الاجازة وقال: خرج منه إلى النكاح أربعة عشر مجلداً، وذكره في الخلاصة أيضاً، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض أنه خرج منه إلى النكاح أربعة عشر مجلداً، وقال في الذريعة: ويظهر من ولده فخر المحققين في كتابه الإيضاح أنه خرج من قلمه الشريف أجزاء آخر من التذكرة إلى أواخر كتاب الميراث، قال في الإيضاح- في مسألة حرمان الزوجة غير ذات الولد من الأرض:- قدحوى والدي قدس سره هذه المسألة وأقوالها وأدلتها في كتاب التذكرة، فإن ذكر هذه المسألة بهذا البسط ظاهر في أنه كان في بابها لأنها ذكرت استطراراً وفي غير بابها من كتاب الميراث، إذ هو بعيد في الغاية، مع أنه عاش بعد فراغه من الخامس عشر سنتين، ويبعد إمهاله في تلك المدة تسميم هذا الكتاب الذي يظهر من أوله أهمية تأليفه عنده، انتهى ما في الذريعة، وقد اختصر التذكرة الشيخ ابن المuong البرغاني كما ذكره في الرياض وقال: عندنا منه نسخة.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة آية الله الرعشي العامة، رقم ٣٧٤٥، كتبت في سنة ٧٢٠ وقرأت على المصنف وعليها الانهاء بخطه، ذكرت في فهرسها ١٤١/١٠.  
نسخة في مكتبة كلية الحقوق بجامعة طهران، رقم ٤، كتبها علي بن سمروح في ١١ من شهر رمضان سنة ٧٢٥ عن نسخة الأصل بخط المصنف، ذكرت في فهرسها: ٢٨٧-٢٨٩.

نسخة في مكتبة فخر الدين التصيري في طهران، رقم ٢٩٠، كتبت في سنة ٧٦٤.

نسخة في مكتبة كلية الحقوق في طهران، رقم ٢٤، كتبها علي بن محمد النباتي في ٢٠ من ربيع الأول سنة ٨٦٧، ذكرت في فهرسها: ٢٧٧.  
نسخة في مكتبة مجلس الشيوخ الإيرانية - سنا - رقم ١١١٧، كتبها علي بن منصور الزيداني في ١٩ من رجب سنة ٨٦٧.

نسخة في مكتبة آية الله الحكم العامة، رقم ٣١٨، كتبها علي بن منصور المزيدي أيضاً في ١٩ من شهر رمضان سنة ٨٦٧، ذكرت في فهرسها ١١١/١.

نسخة في مكتبة كلية الاهيات في جامعة الفردوسي في مشهد، رقم ٦٦، كتبها علي بن منصور المزيدي أيضاً في سنة ٨٧٤، ذكرت في فهرسها ٣٩/١.

نسخة في مكتبة الفيوضة في قم، رقم ٤٤١، كتبها علي بن منصور المزيدي أيضاً في ١٨ من ربیع الثانی سنة ٨٧٠، ذكرت في فهرسها ٤٣/١.

نسخة في مكتبة أمير المؤمنین العامة في السجف بخط علي بن منصور المزيدي المتقدم.

نسخة في مكتبة السيد محمد علي القاضي الطباطبائی في تبریز، كتبت في ٢٦ من شهر رمضان سنة ٨٩٠.

وهذه النسخ بأجمعها غير كاملة، بل كلّ منها محتو على بعض التذكرة<sup>(١)</sup>.

(٢٧) تسهیل الأذهان إلى أحكام الأیمان.

مجلد في الفقه، ذكره في الذریعة وقال: ذكره الشیخ محمد بن خواتون العاملی في إجازته، وذكره في الأیمان أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(٢٨) تسليک الأفہام في معرفة الأحكام.

ذكره في الخلاصۃ كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض والأمل والبحار، وفي الخلاصۃ المطبوعة: تسليک الأفہام إلى معرفة الأحكام في الفقه، وذكره في الأجزاء باسم تسليک الأذهان وقال: إنه مجلد، وفي نسخة الأجزاء التي اعتمد عليها في الرياض والبحار: تسليک الأذهان إلى أحكام الأیمان، وفي الأیمان: وكأنه منه أخذ الشید الثاني اسم کتابه مسالك الأفہام<sup>(٣)</sup>.

(١) الخلاصۃ: ٤٧، الأجزاء: ١٥٦، بخار الأنوار ١٠٧، ٥٢، ریاض العلیاء ٣٧٤ و ٣٧٨، نقد الرجال: ١٠٠، أیمان الشیعۃ ٤/٥، الذریعة ٤/٤٤، مکتبة العلامۃ الحلبی: خطوطه.

(٢) أیمان الشیعۃ ٤/٥، الذریعة ٤/١٧٤.

(٣) الخلاصۃ: ٤٨، الأجزاء: ١٥٥، ریاض العلیاء ٣٦٨ و ٣٧٤، بخار الأنوار ١٠٧، ٥٢، أمل

أقول: الظاهر أن تسليك الأفهام هذا وتبسييل الأذهان المتقدم عليه كتاب واحد.

(٢٩) تسليك النفس إلى حظيرة القدس.

في الكلام، ذكره المصنف في الخلاصة والاجازة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار والرياض، وفي الاجازة المطبوعة: تسليك النفس إلى حضرة القدس مجلد، وللسيد نظام الدين الأعرجي ابن اخت المصنف شرح على التسليك سماه إيضاح اللبس في شرح تسليك النفس إلى حظيرة القدس.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة المزانة الفروية في النجف الأشرف، كتبها تلميذ المصنف الشيخ حسن بن علي المزيدي في ١٦ من شوال سنة ٧٠٧، وعلى هامشها كتابات بخط المصنف، ذكرت في فهرسها: ٦٧.

نسخة في مكتبة فخرالدين النصيري في طهران، رقم ٣٥٨، كتبت في سنة ٧١٠، وعنها مصورة في جامعة طهران، رقم ١٥٢٣، ذكرت في فهرس مصوراتها (١). ٢٩٩/١

(٣٠) التعليم التام في الحكمة والكلام.

كذا في الروضات: وذكره في الأجازة باسم التعليم الشافي وقال: في عدة مجلدات خرج منه بعضها، وفي نسخة الأجازة التي اعتمد عليها في الرياض: التعليم التام، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار: التعليم الثاني، وقال في الذريعة: والظاهر أنه غير كتابه المقاومات الذي باحث فيه تمام الحكمة وإن احتمل الاتحاد بعض الأفضل<sup>(٢)</sup>.

. الآمل ٢/٨٤، أعيان الشيعة ٥/٤٠٤، الذريعة ٤/١٧٩.

(١) الخلاصة: ٤٨، الأجازة: ١٥٦، رياض العلماء ١/٣٦٨، بحار الأنوار ١٠٧/١٤٨، أعيان الشيعة ٤٠٤، الذريعة ٤/٤٩٨، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الأجازة: ١٥٧، روضات الجنات ٢/٢٧٥، بحار الأنوار ١٠٧/٥٧، رياض العلماء ١/٣٦٩، أعيان ←

(٣١) تلخيص المرام في معرفة الأحكام.

وهو في الفقه مختصر، ذكره في الخلاصة، وذكره في الإجازة أيضاً كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض والبحار، وعليه شروح كثيرة منها شرح المصطف المسنّى بغاية الأحكام في تصحيح تلخيص المرام كما يأتى.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي العامة، رقم ٤٧٢، كتبت في حياة المؤلف، ذكرت في فهرسها ٧٧/٢.

نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، رقم ١٣٥٠، كتبت في ١٠ من رجب سنة ٧٢٦.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٥٣١٤، كتبها محمد بن حسن ابن حسان في سنة ٧٣٥، ذكرت في فهرسها ٢٢٨/١٦ و ٢٢٩، وهي معروضة في معرضها<sup>(١)</sup>.

(٣٢) التناسب بين الأشعرية وفرق السوفسطائية.

ذكره في الخلاصة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار: إلحاد الأشعرية بفرق السوفسطائية، وفي نسخة الخلاصة التي نقل عنها في الدررية: التناسب بين الفرق الأشعرية والسوفسطائية، وكذا في الأعيان<sup>(٢)</sup>.

(٣٣) تنقح الأبحاث في العلوم الثلاث.

أي: المنطق والطبيعي والإلهي، ذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار، وذكر بعده: تحرير الأبحاث في العلوم الثلاث، وذكره في الدررية

الشيعة ٤٠٦/٥، الدررية ٤/٢٢٦ و ٢٢٧.

(١) الخلاصة: ٤٥، رياض العلماء ١، ٣٦٧/١، بحار الأنوار ١٠٧، ١٤٧/١، أعيان الشيعة ٥/٤٣، الدررية ٤/٤٢٧، ٤٢٧/٦، ١٥٢/١٣، مكتبة الملاة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٦، البحار ١٠٧، ٥٣، أعيان الشيعة ٥/٤٠٥، الدررية ٥/٤٠٥.

أيضاً وقال: وعنه من تصانيفه في كتاب خلاصة الأقوال<sup>(١)</sup>.

(٣٤) تنجيح قواعد الدين المأخذ من آل يس.

ذكره في الخلاصة. كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار. وقال: عدة أجزاء، وذكره في الاجازة باسم: تنجيح القواعد المأخذ عن آل يس مجلد، وفي نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في الرياض: تنجيح قواعد الدين المأخذ عن آل يس<sup>(٢)</sup>.

(٣٥) تهذيب النفس في معرفة المذاهب الخمس.

في الفقه، ذكره المصنف في الاجازة وقال: إنه مجلد، وذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار<sup>(٣)</sup>.

(٣٦) تهذيب الوصول إلى علم الأصول.

ذكره في الخلاصة، وذكره في الاجازة وقال: إنه مجلد صغير، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الأمل: تهذيب الوصول في الأصول، وفي الأعيان والذرية: تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول، وهو من مبين كتبه باسم ولده فخر الدين، وكان عليه مدار التدريس في العراق وجبل عامل قبل العالم، وهو غنّص من كتابه الجامع في أصول الفقه المستعين بنهاية الوصول كما يأتي، وعليه شروح كثيرة ذكر في الذرية ما يقارب ١٥ شرحاً وحاشيةً عليه.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام: رقم ٢٨٦١، كتبت في سنة ٧٢٨، ذكرت في فهرساً ١٨٧/٢.

نسخة في مكتبة جامعة هاروارد، كتبها حسين بن سليمان في ٢٧ من شوال

(١) بحار الأنوار ١٠٧/٥٦، الذريعة ٤/٤٦٠.

(٢) الاجازة: ١٥٦، بحار الأنوار ١٠٧/٥٣ و ١٤٨، الرياض ١/٣٦٨، أعيان الشيعة ٥/٤٠٤، الذريعة ٤/٤٦٤.

(٣) الاجازة: ١٥٦، بحار الأنوار ١٠٧/٥٣، أعيان الشيعة ٤/٤٠٤، الذريعة ٤/٥١٥.

سنة ٧٣٩

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ١٣٩٧٤ ، كتبها علي بن الحسن  
الخاثري في سنة ٧٧٧<sup>(١)</sup>.

### (٣٧) جامع الأخبار

قال المصطفى في المختلف بعد نقل رواية: إني قد أوردتها في كتاب جامع الأخبار. وقال في الرياض: ونسب أيضاً إليه بعض متأخرى علماء جبل عامل- في بعض مجاميشه على مارأيته بخطه وكان تاريخ كتابتها سنة ثلاثة وسبعين وألف. كتاب جامع الأخبار ويروي عنه بعض الأخبار المتعلقة بفضائل القرآن، وهذا غريب، لكن قال: كتاب جامع الأخبار لشيخنا العلامة قدس الله روحه الزكية، فلا يبعد حل لفظ العلامة على تعريف شيخه، نعم أورد العلامة قدس سره نفسه في أوائل كتاب المختلف حديثاً وقال: إني أوردته في كتاب جامع الأخبار فلاحظ، انتهى ما في الرياض. وتنتظر الخوانصاري أيضاً في نسبة الكتاب إلى العلامة، لكن قال السيد الأمين: بعد وجود ذلك في المختلف، وتبادر المترجم من إطلاق لفظ العلامة، لا وجه لحمله على شيخ له<sup>(٢)</sup>.

### (٣٨) جواب السؤال عن حكم النسخ.

ذكره في الرياض، وذكر أنه جواب سؤال السلطان محمد خدابنده عن وجہ حکمة النسخ في الأحكام الشرعية، وذكر له نسخة يقرب تاريخها من عصر المؤلف موجودة عنده، وذكره أيضاً في الروضات والأعيان والذريعة<sup>(٣)</sup>.

### (٣٩) الجوهر النضيد في شرح كتاب التجريد.

في المنطق، ذكره في الخلاصة، وفي الأعيان والذريعة: الجوهر النضيد في شرح

(١) الاجازة: ١٥٦، الخلاصة: ٤٧، أصل الأمل/٢، ٨٣/٢، أعيان الشيعة/٥، تأسيس الشيعة: ٣١٣، الذريعة/٤، ٥١٢/٤، ٥١٢، ١٦٥/١٣، ٥٤/٦، ٤٠٨/٢٤، مكتبة العلامة الحلي: خطوطه.

(٢) الرياض/١، ٣٧٩/١، الروضات/٢، ٢٧٥/٢، أعيان الشيعة/٥، ٤٠٦/٥، الذريعة/٥، ٣٧/٥.

(٣) الرياض/١، ٣٧٨/١، الروضات/٢، ٢٧٥/٢، الأعيان/٥، ٤٠٦/٥، الذريعة/٥، ١٨٣/٥.

منطق التجريد.

من اهم نسخه:

نسخة في مكتبة الاستانة في قم، كتبت في القرن العاشر، ذكرت في فهرسها:

.١٠٤

نسخة في مكتبة إنجليس في الولايات المتحدة.

نسخة في مكتبة بنگي بور بالهند، رقم ٢٢٤٠، رقم ٢٠/٢١، ذكرت في فهرسها .٢٠/٢١

نسخة في مكتبة كلية الآداب في طهران، رقم ٢٦٥، كتبها محمد طاهرين ولی

بك في العشرين من جمادى الآخرة سنة ١٠٠٩، ذكرت في فهرسها: <sup>(١)</sup>٨٣ .

(٤٠) حل المشكلات من كتاب التلويمات.

ذكره في الخلاصة، وفي الاجازة: كشف المشكلات من كتاب التلويمات، وفي

نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في الرياض أنه مجلدات، واشتبه الأمر على السيد

الأمين حيث عد حل المشكلات كتاباً وكشف المشكلات كتاباً آخر، ولم يلتفت

إلى أنها كتاب واحد والاختلاف نشأ من اختلاف النسخ، وعلى كل حال فهو شرح

لكتاب التلويمات في المنطق والحكمة للشيخ شهاب الدين السهروردي المقتول سنة

<sup>(٢)</sup>٥٨٧ .

(٤١) الخلاصة في أصول الدين.

ذكره في الذريعة وقال: نسخة منه كانت في مكتبة الخوانساري، وفي مكتبة

العلامة الحلي: الخلاصة في علم الكلام، أوله: الحمد لله رب العالمين والصلة على

محمد وآلـه الطاهرين، اعلم أنـ هذا الكتاب مشتمل على مسائل تتعلق بعلم

الأصول من التوحيد والعدل والنبوة والأمامـة ومعرفة الشوابـ والعقابـ

والآلامـ والأعراضـ والأجالـ والآرزاقـ.

(١) الخلاصة: ٤٧، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ٢٩٠/٥، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الإجازة ١٥٧، أعيان الشيعة ٤٠٥/٥ و ٤٠٦/٧، الذريعة ٧٤/٧ و ٧٥/٦٢ .

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة المتحف البريطاني، رقم ١٠/١٩٦٨، كتبها علي بن حسن بن الرضي العلوى السرابشنى في ذي الحجة سنة ٧١٦.  
نسخة في مكتبة السيد الحكيم، في المجموعة رقم ٢٩٨، كتبها الملاة الشيخ محمد السماوى في سنة ١٣١٤.

نسخة في مكتبة بودليان في جامعة اكسفورد في إنكلترا، ضمن المجموعة رقم ٦٤، كتبها أحمد بن الحسين العودي في ٢٤ من ذي الحجة سنة ٧٤٢.<sup>(١)</sup>  
(٤٢) خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال.

وهو الكتاب الذي ذكر فيه أسماء مؤلفاته، وذكره في الأجازة باسم خلاصة الأقوال في معرفة الرجال وقال: إنه مجلد، وهو مرتب على قسمين: الأول فيمن يعتمد عليه، والثاني فيمن يتوقف فيه، وقد رتبه على الحروف المولى نور الدين علي بن حيدر علي القمي وسماه نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال، وعلى الخلاصة شروح وحواش كثيرة ذكر ما يقارب عشرة منها في الذريعة.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة السيد حسن الصدر بالكافاظمية، كتبها سراج الدين حسن بن محمد السرابشنى تلميذ المصطفى، وقرأها عليه، فكتب له الانهاء والاجازة في نهاية القسم الأول في سلخ جمادى الأولى في سنة ٧١٥.

نسخة في مكتبة جامعة مدينة العلم بالكافاظمية، رقم ١، كتبت في سنة ٧٤٣ ذكرت في فهرسها: ٣٣.

نسخة قديمة في مكتبة مدرسة الآخوند في همدان، رقم ٥٨٧، ذكرت في فهرسها:  
(٢) ١٢١.

(١) الذريعة ٧/٢٨٠ و ٢٠٩، مكتبة الملاة الحلى: مخطوطة.

(٢) الأجازة: ١٥٦، أصل الأصل ٨٥/٢، بحارات الأنوار ١٤٨/١٠٧، روضات الجنات ٢٧٤/٢، أعيان

## (٤٣) خلق الأعمال.

وهي رسالة وجيزة نسبها إلى العلامة في الأمل والروضات والأعيان والذرية<sup>(١)</sup>.

## (٤٤) الدر المكتون في شرح علم القانون.

في النطق، ذكره المصنف في الأجازة، وذكره أيضاً في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار، وفي المطبوعة والأعيان: الدر المكتون في علم القانون<sup>(٢)</sup>.

## (٤٥) الدر والمرجان في الأحاديث الصاحح والحسان.

ذكره في الأجازة وقال: إنه مجلد، وذكره في الخلاصة أيضاً، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض والبحار: أنه عشرة أجزاء. وقد اقتني أثره سمي الشيخ حسن صاحب العالم فصنف كتابه منتقى الجمان في الأحاديث الصالحة والحسان، وفي الأعيان: أنه لاعين له ولا ثالث، ولعله ألف منه شيئاً يسيراً ولم يتممه فذهبته به حوادث الآباء، وهذا مخالف لما ذكره المصنف في الأجازة من أنه مجلد، وفي الخلاصة من أنه عشرة أجزاء، وفي مكتبة العلامة الحلى: مجلد واحد منه من مخطوطات القرن العاشر مكتوب عليه: صالح الأحاديث للعلامة الحلى رأيته في مكتبة السيد مصطفى الخواصي في قم أظنه من أجزاء هذا الكتاب، وقد انتقى فيه ما يغول عليه من أحاديث الكتب الأربعه<sup>(٣)</sup>.

## (٤٦) الدلائل البرهانية في تصحیح الحضرة الغروریة.

الشیعة ٤٠٦، تأسیس الشیعة: ٣٩٧، الذریعة ٦/٨٢ و ٧/٢١٤ و ٢١٥، مکتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

(١) أمل الأكمل ٨٥/٢، روضات الجنات ٢/٢٧٤، أعيان الشیعة ٤٠٥/٥، الذریعة ٧/٢٤٣.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الأجازة: ١٥٧، البحار: ٥٧/١٠٧، الأعيان ٤٠٥/٥، الذریعة ٨/٧٣.

(٣) الخلاصة: ٤٦، الأجازة: ١٥٦، البحار: ٥٣/١١٧، الرياض ١/٣٧٣، الأعيان ٤٠٦/٥، الذریعة ٨/٨٧، مکتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

هو تلخيص فرحة الغري للسيد عبد الكرم بن طاووس الحلبي مرتب على ترتيب أصله، قال في مقدمته: وبعد فإني وقفت على كتاب السيد التقيب... عبد الكرم ابن أحد بن طاووس رحمه الله المتضمن للأدلة القاطعة على موضع مضجع مولانا أمير المؤمنين عليه السلام... فاخترت منه معظمه بحذف أسانيده ومكرراته وسميته بالدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الفروية.

قال المولى الأفندى: وقد نسب مير منشي في رسالة تاريخ قم بالفارسية إلى العلامة كتاب رسالة الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الفروية، وحکى عنه فيها أنه يروي بعض الأخبار عن السيد عبد الكرم بن طاووس صاحب فرحة الغري في ذلك، وأظنه أن تلك الرسالة لغيره فلاحظ، وأنه سهى في تلك النسبة.

وقال الشيخ الطهراني: ظاهر كلام صاحب الرياض أنه لم يبر الكتاب، ولو كان رأى أسانيده المذكورة لم يشك في صحة النسبة، مع أن العالم الجليل السيد أحد بن شرف الحسيني القمي كتب نسخة الدلائل البرهانية بخطه في بلدة قم في ٩٧٨ عن نسخة كان على ظهرها خط العلامة الحلبي... وقد رأيت النسخة التي بخط السيد أحد القمي المذكور في طهران، وقد كتب هو على ظهرها أنه تأليف العلامة، ونسخة أخرى عند حفيد اليزدي وهي بخط المولى حسام الدين بن كاشف الدين عميد في مجلد مع الخرائج تاريخ الكتابة السبت رابع المحرم ١٠٣٦، ونسخة أخرى في الرضوية كما في فهرسها، وأخرى بمكتبة الطهراني بسامراء، وآخرى بمكتبة السيد محمد صادق آل بحر العلوم<sup>(١)</sup>.

(٤٧) السر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

كما في نسخة المخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض والأمل والروضات، وفي النسخة المطبوعة والأعيان: القول الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وفي نسخة المخلاصة التي نقل عنها في الذريعة: التيسير الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

(١) رياض العلامة ٣٧٩/١، روضات الجنات ٢٧٥/٢، الذريعة ٢٤٨/٨ و ٢٤٩.

قال العلامة الطهراني: والموجود منه من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة لكنه مغروم من أوله قبل آية «مالك يوم الدين» وغروم من آخر سورة البقرة قليل من آخر آية «آمن الرسول» كله في ستة عشرة كراساً، كل كراسة يقرب من سبعمائة بيت، وكان هذا هو الجلد الأول، وبخط الكاتب تعين عددها بقوله مثلاً: رابع الأول من التفسير الوجين، أي: الجزء الرابع من الجلد الأول، ثم خامس الأول ثم سادس الأول إلى تمام الستة عشر، وعليه حواشٍ كثيرة كتب في أول كل حاشية لفظ حاشية، وفي جملة منها لفظ حاشية بخطه... ويظهر من الخط والكافع وغيرهما أن تاريخ الكتابة يرجع إلى قرب عصر المؤلف العلامة وبالجملة هي نسخة تفييه رأيتها عند السيد عبدالحسين الحجة بكربلاء<sup>(١)</sup>.

(٤٨) السعدية.

ذكرها في الخلاصة، وهي رسالة مختصرة في أصول الدين وفروعه، قال في مقدمتها: أوضحت في هذه الرسالة السعدية ما يجب على كل عاقل اعتماده في الأصول والقروء على الأجال، ولا يحل لأحد تركه ولا مخالفته في كل حال. كتبها العلامة للخواجة سعد الدين محمد الساوجي وزير غازان وخدابنده.

من أهم نسخها:

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٦٣٤٢، كتبت في أواخر ربيع الثاني سنة ٧٦٤، ذكرت في فهرسها ١٤/٢٢٥ و ٢٢٦. نسخة في مكتبة آية الله المرعشي العامة، ضمن المجموعة رقم ٥١٤، كتبها علي ابن محمد الدين سعيد المنصوري في سنة ٨٦٥.

نسخة في مكتبة كلية الآداب في إصفهان، كتبها قاسم علي بن محمود الكاشفي في ٢٢ من شهر رمضان سنة ٨٨١<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٦، الرياض ١/٣٧٣، الروضات ٢/٢٧٢، أصل الأمل ٢/٨٣، الاعيان ٥/٤٠٥، الذريعة ١٢/١٧٠ و ١٧١، ١٧١/٢١٦.

(٢) الخلاصة: ٤٨، الاعيان ٥/٤٠٥، الذريعة ١١/١٩٨، ١٢/١٨٣، مكتبة الملامة الحلى: مخطوطة.

(٤٩) شرح غاية الوصول إلى علم الأصول.

نسبة إلى الحاج خليفة والعلامة الطهراني، وهو شرح بقال أقول، فرغ منه في سنة ٦٨١، وغاية الوصول للغزالى<sup>(١)</sup>.

(٥٠) شرح الكلمات الخمس.

وهو شرح لخمس كلمات لأمير المؤمنين عليه السلام في جواب كميل بن زياد، نسبة إلى العلامة في الأعيان والذرية<sup>(٢)</sup>.

(٥١) الغزية.

وهي رسالة ذكرها المصنف في تعداد كتبه في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار والذرية<sup>(٣)</sup>.

(٥٢) غاية الاحكام في تصحيح تلخيص المرام.

ذكره في الخلاصة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في المجالس: غاية المرام في تصحيح تلخيص المرام، وهو شرح لكتابه تلخيص المرام المتقدم ذكره، وينقل عنه الشهيد في شرح الارشاد، ولم يرد اسم هذا الكتاب في نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الأمل والرياض والأعيان<sup>(٤)</sup>.

(٥٣) غاية الوصول وإيضاح السبل في شرح مختصر متى المسؤول والأمل في علمي الأصول والجدل.

ذكره في الاجازة والخلاصة، ومنتهى المسؤول والأمل في علمي الأصول والجدل للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦، قال الصفدي عند ذكره للعلامة: شرح مختصر ابن الحاجب وهو مشهور

(١) الذريعة: ١٣/٣٧٥-٣٧٦، كشف الظنو: ٢/١١٩٤.

(٢) الأعيان: ٥/٤٠٦، الذريعة: ١٨/١١٨.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٧/٥٣، الذريعة: ١٥/٢٦٢.

(٤) الخلاصة: ٤٥، الرياض: ١/٣٧٢-٣٨١، أمل الأمل: ٢/٨٢، مجالس المؤمنين: ١/٥٧٤، الأعيان: ٥/٤٠٣، الذريعة: ٦/١٦.

في حياته، وقال المسعقلاني: وشرحه على مختصر ابن الحاجب في غاية الحسن في حل ألفاظه وقريب معانيه، وذكر في الذريعة أن في بعض نسخه غاية المسؤول، وقال: وهو المناسب لقافية إيضاح السبيل، وذكره الحاج خليفة باسم غاية الوضوح وإيضاح السبيل في شرح منتهي المسؤول والأمل.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة فخر الدين النصيري في طهران، كتبت في سنة ٦٩١.

نسخة في مكتبة آية الله الحكيم العامة، رقم ١٨٠، كتبت في ٢٢ من رجب

سنة ٦٩٧.

نسخة في مكتبة الوزيري العامة في يزد، رقم ١٩٥٥، كتبها محمد بن محمود الطبرى في سلطانية زنجان في ربى الثاني سنة ٧٠٤، ذكرت في فهرسها ١١٠٥/٣، و ١١٠٦٠.

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، رقم ٢٩١٨، كتبها أبو حامد بن أحد تلميذ المصنف في سنة ٧١١، ذكرت في فهرسها ٢٠٣/٢<sup>(١)</sup>.

(٤) قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام.

ذكره في الخلاصة والاجازة، وفي نسخة الإجازة التي اعتمد عليها في الرياض: قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار أنه جزءان. وقد لخص فيه فتاواه وبين قواعد الأحكام، ألغى بالقياس ولده فخر المحققين، وختمه بوصية غراء أوصى بها ولده المذكور، وقواعد الأحكام حاوياً جميع أبواب الفقه، لذا تلقاه العلماء بالشرح والتعليق، حتى ذكر في الذريعة ما يقارب ٣٠ شرحاً وحاشيةً عليه، وذكر أيضاً أن ولده شرح مستقل على خطبة

(١) الخلاصة: ٤٦، الأجزاء: ١٥٦، ١٤٨/١٠٧، البحار ٣٦٨/١، الاعيان ٤٠٤/٥، الذريعة

١٣/١٦، ٢٤، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة، الواقي بالوفيات ١٣/٥، الدرر الكامنة ٧١/٢

كشف الظنون ١٨٥٣/٢، ١٨٥٥.

القواعد، وذكر أيضاً ست شروح لأعلام الطائفة على عبارات وكلمات قليلة من القواعد.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة السيد حسن الصدر بالكافاظمية، كتبها محمد بن إسماعيل المرقلي في ١٤ من ربیع الأول سنة ٧٠٦، وقرأها على المصنف فكتب له الانماء والاجازة بخطه في ربیع الاول سنة ٧٠٧.

نسخة في جامعة طهران، رقم ١٢٧٣، كتبها علي بن محمد النيلي في ٢٤ من جادی الآخرة سنة ٧٠٩، ذكرت في فهرسها ٢٧٦٩/٧.

نسخة في مكتبة مدينة العلم بالكافاظمية، رقم ١٢٠، كتبها محمد بن محسن الساروفي في سنة ٧١٣، ذكرت في فهرسها ٩٠ و ٨٩.

نسخة في مكتبة الفيضية، رقم ٣٤، كتب الجزء الأول منها محمد بن بني نصر في ١٤ من محرم سنة ٧١٧، وكتب الجزء الثاني منها محمد بن محمد في ١١ من ربیع الثاني سنة ٧١٧، ذكرت في فهرسها ٢٠٥/١<sup>(١)</sup>.

(٥٥) القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، يأتي التفصيل عنه.

(٥٦) القواعد والمقاصد.

في المنطق والطبيعي والاهلي، ذكره المصنف في الخلاصة والاجازة، وقال في الاجازة إنه مجلد صغير<sup>(٢)</sup>.

(٥٧) كاشف الأستار في شرح كشف الأسرار.

ذكره المصنف في الخلاصة والاجازة، وقال في الاجازة: إنه مجلد، وكشف الأسرار

(١) الخلاصة: ٤٨، الاجازة: ٥٥، الرياض ٣٦٧/١، البخاري ٥٢/١٠٧، الاعيان ٤٠٤/٥، الروضات ٢٧٣/٢، قصص العلاء: ٣٦٣، الذريعة ١٦٩/٦، ١٧٢، ٢٢٤/١٣، ١٧٢، ٢٢٤/١٤، ٢٥٥ و ٣٨ و ٢٦ و ١٧ و ١٧٧، مكتبة العلامة الحنفي: مخطوطه.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الاجازة: ١٥٧، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ١٧/١٩٥.

لديبران الكاتبى<sup>(١)</sup>.

(٥٨) كشف الخفاء من كتاب الشفاء.

في الخلاصة، ذكره المصنف في الخلاصة والاجازة، وقال في الاجازة: إنه مجلدان، والشفاء لابن سينا<sup>(٢)</sup>.

(٥٩) كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد.

في الكلام، ذكره المصنف في الخلاصة والاجازة، وقال في الاجازة: إنه مجلد، وقواعد العقائد لاستاذ العلامة الحق نصير الدين الطوسي، وهو شرح بقال أقول، وللسيد محمد الواساني حاشية عليه.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة العلامة ميرزا محمد المسكري الطهراني في سامراء، كتبت عن نسخة الأصل في ١٥ من صفر سنة ٧٢٢.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، رقم ٥٣٨٩ معروضة في معرضها، كتبها محمد بن عمر القرزويني عن نسخة الأصل بخط المصنف في ٢٣ من ربى الأول سنة ٧٣٣، ذكرت في فهرسها ٢٩٤/٦١٦<sup>(٣)</sup>.

(٦٠) كشف المراد في شرح تحرير الاعتقاد.

في الكلام، ذكره في الخلاصة والاجازة، وقال في الاجازة: إنه مجلد. وكتاب التحرير لاستاذ المصنف الحق نصير الدين الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢، وهو أجل كتاب في عقائد الامامية، ويعده كشف المراد أول شرح للتحرير.

من أهم نسخه:

(١) الخلاصة: ٤٧، الاجازة: ١٥٦، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ٢٣٣/١٧، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٨، الاجازة: ١٥٧، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ٣٤/١٨.

(٣) الخلاصة: ٤٧، الاجازة: ١٥٦، الاعيان ٤٠٤/٥، الذريعة ١٨٦/٦، ١٨٦/١٧، ١٨٦/١٨، ٥٢ و ٥١/١٨، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

نسخة في مكتبة جستر بيتي في دبلن بايرلسنده، رقم ٤٢٧٩، وهي بخط المتن.  
كتبها في سنة ٦٩٠، وعنه مصورة في مكتبة السيد المرعشى العامة.

نسخة في مكتبة كلية الآداب في طهران، رقم ٦٠، كتبها تلميذ المصنف  
محمد بن محمود الأملی، ذكرت في فهرسها: ٣٩٤.

نسخة في مكتبة آیة الله المرعشى العامة، رقم ٧٢٧، كتبت في ٢٥ من ربیع  
الآخر سنة ٧٣١، ذكرت في فهرسها ٣٢٤/٢.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ٢٢١، كتبها محمد بن محمد  
الاسفنداري في منتصف صفر سنة ٧٤٥، ثم قرأها على فخر المحققين فكتب له  
الانتهاء في آخرها.

نسخة في مكتبة مدرسة سپهسالار في طهران، رقم ٨٠٨١، كتبها أبو محمد بن  
محمد الورامي في ١٠ من رجب سنة ٧١٦، ذكرت في فهرسها ٤٣٥/٥.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي معروضة في معرضها، عليها خط  
المصنف وخط ابنه فخر الدین<sup>(١)</sup>.

#### (٦١) كشف المقال في معرفة الرجال.

ذكره المصنف في الخلاصة. كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار. وقال:  
إنه أربعة أجزاء، وفي النسخة التي اعتمد عليها في الأمل: كشف المقال في أحوال  
الرجال. وذكر في أول الخلاصة أنه لم يذكر فيها كل مصنفات الرواة ولم يطول في  
نقل سيرتهم، إذ جعله موكلاً إلى كشف المقال، ثم قال عند وصف كشف المقال:  
إنما ذكرنا فيه كل ما نقل عن الرواة والمصنفين مما وصل ألينا عن المتقدمين،  
وذكرنا أحوال المؤخرين، فمن أراد الاستقصاء فعليه به فإنه كاف في بابه.  
ويعرف هذا الكتاب أيضاً بالرجال الكبير الذي يحيل إليه كثيراً في الخلاصة

(١) الخلاصة: ٤٦، الاجازة ١٥٦، الاعیان ٤٠٤/٥، الذريعة ٣٥٢/٣، ١١٨/٦، ٦٠/١٨، مكتبة  
العلامة الحنفی: خطوطه، كشف الظنون ٣٣٦/١.

وال مختلف وإيضاح الاشتباه وغيرها.

وقال المولى الأفندى: ولكن إلى الآن لم يوجد من كتاب كبیره في الرجال عین ولا أثر، فلعله كان بباله تأليفه ولم يتسرّ له.

أقول: هذا الكلام لا يتفق مع ما نقله في البحار عن الخلاصة من أنه أربعة أجزاء، وكذا لا يتفق مع إحالة المصنف إليه في الخلاصة وال مختلف والإيضاح وغيرها، حتى قال في المختلف في حال عمرو بن سعيد: إنه كان فطحيًا إلا أنه ثقة، وقد ذكرت حاله في كتاب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، وفي كتاب كشف المقال في معرفة الرجال. وكذا لا يتفق مع ما ذكره في الروضات من أن كتاب الخلاصة مختصر من كتاب رجاله الكبير الذي يحيل الأمر فيه إليه كثيراً...<sup>(١)</sup>.

(٦٢) كشف المكون من كتاب القانون.

وهو اختصار لشرح الجزوئية في النحو، ذكره المصنف في الخلاصة<sup>(٢)</sup>.

(٦٣) كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين.

صرح باسمه المصنف في نهج الحق، إلا أن السيد حسن الصدر نقل عن الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة بأن اسم الكتاب منهاج اليقين في فضائل أمير المؤمنين، وكشف اليقين كتبه في سلطانية للسلطان محمد خدابنده.

من أهم نسخه:

نسخة في جامعة طهران، رقم ١٧٩٦، كتبها الشيخ شمس الدين محمد بن علي العاملی جد الشيخ البهائی عن نسخة الأصل بخط المصنف في ٢١ من شعبان سنة ٣٦٨ ثم قابلها على الأصل، ذكرت في فهرسها ٨/٣٦٨.

(١) الخلاصة: ٢، المختلف، ٦، أمل الأمل ٢/٨٥، الرياض ١/٣٦٢-٣٧٧، البحار ١٠٧، ٥٣/٥٣، روضات الجنات ٢/٢٧٤، الأعيان ٥/٤٠٦، التزية ١٨/٦٣ و ٦٤.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الأعيان ٥/٤٠٦، التزية ١٨/٦٤.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ١٣٨٣٣، كتبت في سنة

٩٧٤.

نسخة في مكتبة ملك، رقم ١٠٢، كتبت في ٢٥ من ذي الحجة سنة ٩٨٨

ذكرت في فهرسها: (١) ٦٠٠.

(٦٤) لب الحكمة.

ذكره المصنف في الاجازة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار:

(٢) لب الحكمة في النحو.

(٦٥) المباحثات السنوية والمعارضات النصيرية.

ذكره المصنف في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض والروضات والأعيان والذريعة، وفي الخلاصة المطبوعة: المباحث السنوية والمعارضات النصيرية، وفي النسخة التي اعتمد عليها في الأمل: المباحث السنوية في المعارضات النصيرية.

من أهم نسخه:

نسخة في المدرسة الفروعية في النجف الأشرف، كتبت سنة ٧٧٥، ذكرت في

فهرسها: (٣) ٣٩.

(٦٦) مبادئ الوصول إلى علم الأصول.

ذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الأمل والمؤلولة والرياض والروضات والمحالس، وذكره أيضاً في الاجازة وقال: إنه مجلد صغير، وفي نسخة

(١) نهج الحق: ٢٣٢، أصل الأمل ٢/٨٥، روضات الجنات ٢/٢٧٤، أعيان الشيعة ٥/٤٠٦، تأسيس

الشيعة: ٢٩٩، الذريعة ١٨/٦٩ و ٧٠، مكتبة العلامة الحلي: خطوظة.

(٢) الاجازة: ١٥٧، البحار ١٠٧/٥٧، الأعيان ٥/٤٠٦، الذريعة ١٨/٢٨٦.

(٣) الخلاصة: ٤٧، أصل الأمل ٢/٨٣، الرياض ١/٣٧٤، روضات ٢/٢٧٢، أعيان ٥/٤٠٥،

الذريعة ١٩/٤٠، مكتبة العلامة الحلي: خطوظة.

الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار؛ مبادىء الأصول إلى علم الأصول، وفي الخلاصة الطبوغة؛ مبادئ الأصول. والمبادئ من المتون المشهورة التي كثرت عليها الشروح والحواشى، ذكر في الذريعة ما يقارب عشرة منها.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة آية الله المرعشى العامة، ضمن المجموعة رقم ٤٩، كتبها تلميذ المصطفى هارون بن حسن الطبرى في ٢١ من شعبان سنة ٧٠٠، وفي أولها إجازة بخط المصطفى في أواخر ربيع الأول سنة ٧٠١، وفي نهايتها أيضا خط المصطفى، ذكرت في فهرسها ٦٠/٦١ و ٦٠/٦٢.

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام رقم ٢٩٤٧، كتبت في سنة ٧٠٢، وعليها إجازة فخر الدين لشمس الدين محمدبن أبي طالب.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشى العامة، ضمن المجموعة رقم ٤، كتبها تلميذ المصطفى جمال الدين أبوالفتوح أحدى في ٢١ من شهر رمضان سنة ٧٠٣، ثم قرأها على المصطفى فكتب له بخطه إنتهاء القراءة في شهر رجب سنة ٧٠٥ وأجازه أيضاً، ثم قرأها على فخر الدين سنة ٧٠٥، فكتب له الانهاء في آخرها، ذكرت في فهرسها ١٨/١ - ٢٠.

نسخة في المتحف البريطاني، كتبها علي بن الحسين السرابشنى في سلخ رجب سنة ٧١٥ وعليها بلالات لعلها بخط المؤلف، ثم قرأها على فخر الدين، فكتب له الانهاء والإجازة في جادى الأولى من نفس السنة<sup>(١)</sup>.

(٦٧) المحاكمات بين شرائط الإشارات.

ذكره المصطفى في الخلاصة، وكذا ذكره في الإجازة. كما في النسخة التي اعتمد

(١) الخلاصة: ٤٦، الإجازة: ١٥٦، أمل الأمل: ٨٣/٢، اللؤلؤة: ٢٤، الرياض: ٣٧٣/١، مجالس المؤتمرين: ٥٧٥، الروضات: ٢٧٢، البحار: ١٠٧، ٥٤، تأسيس الشبيعة: ٣١٣، الاعيان: ٤٠٤/٥، الذريعة: ٦٩٠/١٤، ٥٢٠، ٥٤٠، ٤٤/١٩، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

عليها في الرياض والبحار. وقال: إنه ثلاثة مجلدات<sup>(١)</sup>.

(٦٨) مختصر شرح نهج البلاغة.

ذكره المصنف في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الأمل والبحار والرياض والروضات وال المجالس، وفي البحار أنه أربعة أجزاء، وفي الخلاصة المطبوعة: مختصر نهج البلاغة، وذكر بعض العلماء أنه مختصر شرح كمال الدين بن ميث استاذ العلامة<sup>(٢)</sup>.

(٦٩) مختلف الشيعة في أحكام الشريعة.

ذكره في الخلاصة وقال: ذكرنا فيه خلاف علمائنا خاصة وحاجة كل شخص والترجيح لما نصبه، وذكره في الإجازة وقال: أنه سبع مجلدات، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض والبحار أنه ستة مجلدات. وهو كتاب كامل فيه تمام أبواب الفقه من الطهارة إلى الديبات، وعليه حواشٍ كثيرة ذكر منها في للذرية ما يقارب ١٣ حاشية.

من أهم نسخه:

نسخة في دار الكتب الوطنية في تبريز، رقم ١٢٦١، كتبت في سنة ١٩٧٦،

ذُكرت في فهرسها ١٢٥٧/٣.

نسخة في مكتبة فخرالدين النصيري في طهران، كتبها إبراهيم بن يوسف الاسترآبادي عن نسخة الأصل بخط المصنف في ١٨ من ذي الحجة سنة ٧٠٢، ثم قرأها على المؤلف فكتب له إجازة بخطه.

نسخة في جامعة طهران، فيها كتاب الزكاة والخمس والصوم وشيء من الحج، رقم ٧٠٧، وهي بخط المؤلف فرغ منها في سلخ ذي الحجة سنة ٧٠٠، ذُكرت في

(١) الخلاصة: ٤٨، البحار ١٤٩/١٠٧، الرياض ١/٣٦٩، الاعيان ٥/٤٠٥، التزية ٢٠/١٣٢.

(٢) الخلاصة: ٤٧، أمل الأمل ٢/٨٤، المجالس ١/٥٧٥، الرياض ١/٣٧٤، الروضات ٢/٢٧٢، البحار

١٠٧/٥٤، الاعيان ٥/٤٠٦، التزية ١٤/١٢٤، ٢٠/١٩٨.

## فهرسها ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، رقم ٧٩٢٣، كتبت في سنة ٧٠١.  
 نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، معروضة في معرضها، كتبها محمد  
 ابن أبي طالب تلميذ المصنف في سنة ٧٠٤، ذكرت في فهرسها ٩١/٤.  
 نسخة في مكتبة آية الله المرعشى العامة، رقم ١٥٠٢، كتبها جعفر بن حسين  
 الاسترآبادى في سلخ شهر رمضان سنة ٧٠٥، ذكرت في فهرسها ٢٤١/٣.  
 نسخة في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، كتبت في سنة ٧٠٨، ذكرت في  
 فهرسها ١٠٩/٢<sup>(١)</sup>.

## (٧٠) مدارك الأحكام.

في الفقه، ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره أيضاً في الإجازة وقال: خرج  
 منه الطهارة والصلة بجلد، لكن في نسخة الإجازة التي اعتمد عليه في البحار  
 والرياض ذكر أنه خرج منه الطهارة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في  
 البحار أنه ثمانية أجزاء<sup>(٢)</sup>.

## (٧١) مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق.

في المنطق والطبيعي والاهمى، ذكره المصنف في الخلاصة، وفي نسخة الخلاصة  
 التي اعتمد عليها في الأمل: مراصد التوفيق ومقاصد التحقق.  
 من أهم نسخه:

نسخة في جامعة طهران، رقم ٢٣٠١، عليها إجازة المصنف بخطه لشمس الدين  
 محمدبن أبي طالب الأوی، كتبها له في السلطانية في جادى الآخرة سنة ٧١٠  
 وعليها إجازة فخر المحققين أيضاً في رابع جادى الآخرة سنة ٧١٠، ذكرت في فهرسها

(١) الخلاصة: ٤٥، الإجازة: ١٥٥، الرياض ١/٣٧٢، البحار ١٠٧، نقد الرجال: ١٠٠، الاعيان ٤٠٣ و ٣٩٦/٥، الذريعة ٦/١٩٦-٢١٨/٢٠، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٦، البحار ١٠٧ و ٥٢، الرياض ١/٣٦٧، الاعيان ٤٠٤/٥، الذريعة ٢٠/٣٩٢.

. ٩٣٤/٩

نسخة في مكتبة فخرالدين التصيري في طهران: كتبت في سنة ٧٠٠<sup>(١)</sup>.

(٧٢) مسائل السيد ابن زهرة.

وهو السيد علاء الدين أبوالحسن علي بن زهرة الحلبي الذي أجاز له العلامة، وهي عدة مسائل سألاها من العلامة وولده فأجابا عنها، فرتباً بين أخني السائل على ثلاثة أقسام: ما أجاب عنه العلامة، وما أجاب عنه ولده، وما أجابا عنه، قال المرتب في المقدمة: وبعد فهذه مسائل نقلتها من خط السائل عنها وهو مولانا العم ... من خط الجيبا عنها وما ... من أهم نسخها:

نسخة في المكتبة المركزية لجامعة طهران، رقم ١٠٢٢، كتبها السيد حيدر الآملي تلميذ فخرالحقوقين في غرة ذي الحجة سنة ٧٦٢، ثم قرأها على فخرالحقوقين فكتب له إجازة في أواخر ربيع الآخر سنة ٧٧١، ذكرت في فهرسها ٢٠٢٥-٢٠٢١/٥.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ضمن المجموعة رقم ٤٥٦٦، كتبها محمد بن علي في ١٤ من رجب سنة ٩٦٠، ذكرت في فهرسها ٢٥٩/١٢ و ٢٦٠. نسخة في مكتبة جامعة طهران، ضمن المجموعة رقم ٤٥٤٣، كتبها إبراهيم بن إسماعيل المازندراني في ٣ من رجب سنة ٩٣٦، ذكرت في فهرسها ٣٤٨٧/١٣<sup>(٢)</sup>.  
(٧٣) مصابيح الأنوار.

ذكره المصطفى في الخلاصة وقال: ذكرنا فيه كل أحاديث علمائنا وجعلنا كل حديث يتعلّق بفن في بابه ورتبنا كل فن على أبواب، ابتدأنا فيها بما روی عن النبي صل الله عليه وآله، ثم بعده ما روى عن علي عليه السلام، وهكذا إلى آخر الأئمة

(١) الخلاصة: ٤٨، أمل الآمل ٤٤/٢، الاعيان ٥/٤٠٥، الذريعة ٢٠/٣٠٠، مكتبة العلامة الحلبي: خطوطه.

(٢) الذريعة: ٢٠/٣٦٠ و ٣٦١، مكتبة العلامة الحلبي: خطوطه.

عليهم السلام.

وقال السيد الأمين: وذكر أن هذا الكتاب لا عين له ولا أثر، ولعله ألف منه شيئاً يسيراً ولم يتممه فذهب به حوادث الآيات.

أقول: والظاهر من عبارة المصنف في الخلاصة أنه ألف منه شيئاً يعتقد به، ويؤيد هذا ما ذكره في المختلف بعد أن ذهب إلى أن ماء البر لا ينبع بملائمة الجاسة من غير تغير، واحتاج بصحيغ محمد بن إسماعيل ورواية علي بن جعفر، قال: وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة وقد ذكرناها في كتاب مصابيح الأنوار<sup>(١)</sup>.

(٧٤) المطالب العلية في علم العربية.

ذكره المصنف في الإجازة، وكذا ذكره في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الأمل والبحار والرياض والروضات، وفي الخلاصة المطبوعة: المطالب العلية في معرفة العربية، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في المجالس: المطالب العلية في علوم العربية<sup>(٢)</sup>.

(٧٥) معارج الفهم في شرح النظم.

في الكلام، ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره أيضاً في الإجازة وقال: إنه مجلد، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار: معارض الفهم في حل شرح النظم، والمعارج شرح لكتاب نظم البراهين في أصول الدين للعلامة أيضاً. من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة فخر الدين التصيري في طهران، كتبت في سنة ٧١١.

نسخة في مكتبة مدرسة سپهسلار في طهران، رقم ٨٣٠١، كتبها محمد بن أبي تراب الورامي في سنة ٧١٦، ذكرت في فهرسها ٤٣٥/٥.

(١) الخلاصة: ٤٦، المختلف: ٤، الإعيان: ٤٠٦/٥، الذريعة: ٨٥/٢١.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الإجازة: ١٥٦، أمل الأمل: ٢٨٤/٢، مجالس المؤمنين: ١/٥٧٥، انبهار: ١٠٧/٥٧، الرياض: ١/٣٧٤، الروضات: ٢/٢٧٢، الإعيان: ٤٠٦/٥، الذريعة: ١٤٠/٢١.

نسخة في مكتبة جستريبي، ضمن المجموعة رقم ٣٧٨٨، كتبت في سنة (١) ٧٣٤.

### (٧٦) المعتمد في الفقه.

نسبة إلى العلامة الشهيد الشافعي في حاشيته على الخلاصة كما عنه في تأسيس الشيعة، وكذا نسبة إليه ابن فهد الحلي حيث أكثر النقل عنه في كتابه المذهب البارع، وكذا ينقل عنه جده صاحب الأعيان في شرح منظومة بحر العلوم كما ذكره صاحب الأعيان.

قال المولى الأفندى: ثم قد ينسب إلى العلامة رضي الله عنه أيضاً كتب أخرى غير ما ذكرنا، فمن ذلك كتاب المعتمد في الفقه، نسبة إليه بعض العلماء. ولعل من نسبة كان من تلامذته. في حواشى الخلاصة المذكورة على ما رأيت نسخة من الخلاصة في بلدة ساري من بلاد ما زندران وكانت عليها بلالات من العلامة رحمه الله نفسه أيضاً.

وقال في الذريعة: ذكره في الروضات ولكنه تنظر في صدق النسبة. أقول: الظاهر أن صاحب الروضات لم يتطرق في صدق نسبة المعتمد إلى العلامة، حيث قال في بيان الكتب التي لم يذكرها العلامة في خلاصته: ولا كتاب المعتمد في الفقه وكتاب جامع الأخبار وكتاب الأسرار في الإمامة ومحضره في تحقيق معنى الإيمان، وإن كان في نسبة هذه الثلاثة إليه نظر واضح<sup>(٢)</sup>.

### (٧٧) المقاصد الواقية بفوائد القانون والكافية.

ذكره المصطفى في الخلاصة وقال: جمعنا فيه بين الجزئية والكافية في التحومع

(١) الخلاصة: ٤٦، الاجازة: ١٥٦، البیمار: ١٠٧، ٥٥، الاعیان ٤/٥، الذريعة ١٨٣/٢١، ٢٤/٢٠٠، مكتبة العلامة الحلي: خطوطه.

(٢) الرياض ١/٣٨١ و ٣٨٠، الروضات ٢/٢٧٥، أعيان الشيعة ٤٠٤/٥، تأسيس الشيعة: ٣٩٩، الذريعة ٢١/٢١.

تمثيل ما يحتاج إلى مثال، وذكره في الاجازة أيضاً وقال: إنه مجلد<sup>(١)</sup>.  
 (٧٨) المقاومات.

ذكره المصنف في الخلاصة وقال: باحثنا فيه الحكماء السابقين وهو يتم مع  
 تمام عمرنا، وفي نسخة الخلاصة التي نقل عنها في الذريعة: المقاومات الحكيمية<sup>(٢)</sup>.  
 (٧٩) مقصد الوالصلين في اصول الدين.

ذكره في الخلاصة، وذكره في الاجازة أيضاً وقال: أنه مجلد، وفي الأعيان:  
 مقصد الوالصلين أو مقاصد الوالصلين في اصول الدين، وفي نسخة الاجازة التي اعتمد  
 عليها في البحار: معتقد الوالصلين<sup>(٣)</sup>.

(٨٠) منتهي المطلب في تحقيق المذهب.

ذكره المصنف في الخلاصة وقال: لم يعمل مثله ذكرنا فيه جميع مذاهب  
 المسلمين في الفقه ورجحنا ما نعتقده بعد إبطال حجج من خالقنا فيه، يتم إن  
 شاء الله تعالى عملنا منه إلى هذا التاريخ. وهو شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين  
 وستمائة. سبع مجلدات. وذكره في الاجازة أيضاً وقال: خرج منه العبادات سبع  
 مجلدات. ووصفه في آخر الارشاد بأنه بلغ الغاية وتجاوز النهاية. وفي أول المنتهي  
 مقدمة لطيفة تبحث عن الغرض في علم الفقه ووجه الحاجة إليه ومرتبته وموضوعه  
 ومبادئه ومسائله وتحديده ووجوب تحصيله. والمجلد السابع الذي ذكر في الخلاصة  
 أنه فرغ منه سنة ٦٩٣ غير موجود الآن، وللمولى نصر الله الحمداني تلميذ المحقق  
 الدمام حاشية عليه.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة جامع كوهرشاد في مشهد، رقم ٥٥٤، يظن أنها الأصل وبخط

(١) الخلاصة: ٤٧، الاجازة، ١٥٧، الاعيان ٤٠٦/٥، الذريعة ٣٨٦/٢١.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ٩/٢٢.

(٣) الخلاصة: ٤٨، الاجازة ١٥٦، البحار ١٤٨/١٠٧، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ١١٢/٢٢.

المؤلف، ذكرت في فهرسها ٦٦٤/٢.

نسخة في مكتبة آية الله الحكم العامة في النجف الأشرف، رقم ٦٦٢،  
كتب قسم منها بخط المؤلف وقسم بغير خطه.

نسخة في مكتبة جامعة مدينة العلم بالكاظمية، رقم ٢٠٣، كتبها علي بن  
إدريس في سنة ١٧٢ وقابلها مع نسخة الأصل بخط المصنف وصتحها عليه،  
ذكرت في فهرسها: ١٢٥.

نسخة في مكتبة أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف معروضة في معرضها،  
كتبها تلميذ صاحب المعلم لاستاذه بأمره في سنة ٩٨٢، ثم قابلها صاحب المعلم على  
نسخة الأصل بخط المصنف وعليها خطه مقابلته.

نسخة في مكتبة الوزيري العامة في يزد، رقم ١٢٩٦٤، تحتوي على كتاب  
الجهاد يظن أنها خط المؤلف<sup>(١)</sup>.

(٨١) منتهي الوصول إلى علمي الكلام والأصول.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره في الاجازة أيضاً وقال: إنه مجلد، وفي  
نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في المجالس: منتهي المسؤول إلى علمي الكلام  
والأصول، وفي نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في البحار والرياض: منتهي الوصول  
إلى علم الكلام والأصول.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة جامعة طهران، رقم ١٨٠٧، كتبت في القرن الثامن، وهي  
مقابلة مع نسخة الأصل بخط المصنف، ذكرت في فهرسها ٣٩٠/٨ - ٣٩٤.

نسخة في مكتبة فخر الدين النصيري في طهران، كتبت في القرن الثامن<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٥، الاجازة: ١٥٥، إرشاد الاذهان: محضوظ، نقد الرجال: ١٠٠، رجال بحر العلوم: ٢٦٨/٢، الاعيان: ٤٠٣/٥، النزيمة: ٦/٢٢٢، ١١/٢٣، مكتبة الملامة الحلي: محضوظة.

(٢) الخلاصة: ٤٦، الاجازة: ١٥٦، الرياض: ١/٣٦٨، البحار: ١٤٨/١٠٧، مجالس المؤمنين: ٥٧٥/١،  
الاعيان: ٤٤، النزيمة: ١٥/٢٣، مكتبة الملامة الحلي: محضوظة.

(٨٢) منهاج في مناسك الحاج.

ذكره المصنف في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في المجالس والبحار، وفي الخلاصة المطبوعة: *المناج في مناسك الحج*<sup>(١)</sup>.

(٨٣) منهاج الصلاح في اختصار المصباح.

ذكره الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة كما عنده في تأسيس الشيعة، وكذا ذكره في الأمل والروضات والأعيان والذريعة. والمناج عبارة عن تلخيص مصباح المتهدج للشيخ الطوسي، رتبه على عشرة أبواب وأضاف إليها باباً آخر في الكلام والأصول الخمسة الاعتقادية، وهو المعروف بالباب الحادى عشر كما مر، والمناج ألقه باستدعاء الوزير الخواجة عز الدين محمد بن محمد القوهدي.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، كتبها محمد بن علي الطبرى في شوال سنة ٧٣٣.

نسخة في مكتبة مدرسة الآخوند في همدان، ضمن المجموعة رقم ٤٦٤٣، كتبت في القرن الثامن<sup>(٢)</sup>.

(٨٤) منهاج الكرامة في الإمامة.

ذكره المصنف في الخلاصة، وفي الذريعة وغيرها: *مناج الكرامة في إثبات الإمامة، وفي الأعيان: منهاج الكرامة أو تاج الكرامة في إثبات الإمامة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الأمل والرياض: نهج الكرامة في الإمامة، وفي البخار: نهج الكرامة في معرفة الإمامة، وذكره في كشف الظنون تارة باسم منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة وأخرى باسم مناج السلام إلى معراج الكرامة*، وقال:

(١) الخلاصة: ٤٧، البخار ٥٣/١٠٧، المجالس ٥٧٥/١، الأعيان ٤/٥، الذريعة ١٧١/٢٣.

(٢) أمل الأمل ٨٥/٢، روضات الجنات ٢٧٤/٢، الأعيان ٤٠٦/٥، الذريعة ١٦٤/٢٣ و ١٦٥، مكتبة العلامة الحلى: مخطوطة.

لابن المطهر الحلي من أفضلي الشيعة فيه مطاعن على أهل السنة. وتعرض للردة عليه زين الدين سريمان بن محمد الملطي بكتاب سماه: سد الفتيق المظہر وصد الفسیق ابن المطهر، فتعرض لتفصیله ابن کمونة، وتعرض للردة عليه أيضاً ابن تیمیه بكتاب سماه: منهاج السنة، أفرط فيه في الأفتاء والتوهین، حتى أن أهل خلقه المتبعین لم يرضوا بما أتى به من الكذب والمین، فتعرض لتفصیله منهاج السنة وتزییف ما أتی به سراج الدين حسن بن عیسیٰ الیمنی اللکھنؤی بكتاب سماه: إكمال الملة في نقض منهاج السنة، وتعرض لتفصیله أيضاً السيد مهدی بن السيد صالح الموسوی المعروف بالکیشوان بكتاب سماه: منهاج الشریعة في الرد على منهاج السنة في أربع مجلدات، وكتب السيد أبو محمد الحسن صدر الدين كتاب البراهین الجلیة في کفر أحد بن تیمیه في ثلاثة مقاصد، أولها: في شهادة علماء الإسلام على کفره، وثانیها: في شهادة کلماته عليه، وثالثها: فيها تفرد به من الآراء والبدع.

من أهم نسخة:

نسخة في مکتبة سنا في طهران، ضمن المجموعه رقم ١٦٤، كتب في القرن التاسع، ذكرت في فهرسها .٨٢/١

نسخة في مدرسة الآخوند في همدان، رقم ٢١٤، كتبت في سنة ٩٠٠، ذكرت في فهرسها: ١٩٩

نسخة في مکتبة آیة الله المرعشی العامة، ضمن المجموعه رقم ٢٥٢٣، كتبت في جمادی الآخرة، سنة ٩٠١، ذكرت في فهرسها .١٠٩/٥

نسخة في جامعة کمبریج في انگلترة، كتبت في سنة ٩٠٩، ذكرت في فهرسها: (١) ١١٢

(١) الخلاصة: ٤٨، الرياض ١/٣٧٥، أصل الأمل ٢/٨٤، البخاري ١٠٧، الاعیان ٥/٤٠٥، الشریعة ٢/٢٨٣، ٣/٧٩ و ٢٣/١٦٢، مکتبة العلامة الحلی: مخطوطه، کشف اظنون ٢/١٨٧٠، ٢/١٨٧٢.

## (٨٥) منهاج المداية ومعراج الدرایة.

ذكره المصطفى في الخلاصة كما في النسخة التي اعتمد عليها في البحار وللؤلؤة والأمل والروضات والرياض، وذكره أيضاً في الإجازة كما في النسخة التي اعتمد عليها في الرياض، وفي الخلاصة المطبوعة: منهاج المداية ومعراج الدرایة في الكلام، وفي الإجازة المطبوعة: منهاج المداية ومعراج الدرایة مجلد<sup>(١)</sup>.

## (٨٦) منهاج اليقين في أصول الدين.

ذكره المصطفى في الخلاصة، وذكره في الإجازة باسم: منهاج اليقين في أصول الدين، وقال: إنه مجلد، وفي نسخة الأجازة التي اعتمد عليها في الرياض: منهاج اليقين في أصول الدين، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في الرياض والروضات: منهاج اليقين في أصول الدين، وهو مرتب على مقدمة ومناهج ثامنها في الإمامة وتواسعها في المعاد، ولابن العتائقي شرح عليه سماه: الإيضاح والتبيين.. من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، رقم ٢٥١، كتبها علي بن الحسين الطبرى في سنة ٧٢٤، ذكرت في فهرسها ٢٣٨/١.

نسخة في مكتبة ملك في طهران، رقم ٧٣٦، كتبت في سنة ٧٧٢ عن نسخة خط المصطفى، ذكرت في فهرسها: ٧٤٠.

نسخة في مكتبة السيد محمد على الروضاتي في إصفهان، كتبت في القرن الثامن في حياة المصطفى أو قريباً من عصره.

نسخة في مكتبة المسجد الأعظم في قم، ضمن المجموعة رقم ٦٥٦، كتبت في سنة ٧٥٥، ذكرت في فهرسها: ٤٦٨<sup>(٢)</sup>.

(١) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٦، البحار: ١٠٧، المؤلفة: ٥٥، الرؤوف: ٢١٨، أصل الأمل: ٢/٨٤، الروضات: ٢/٢٧٣، الرياض: ١/٣٦٨ و ٣٧٥، الإعيان: ٥/٤٠٥، الذريعة: ٢٢/٣٥١.

(٢) الخلاصة: ٤٦، الإجازة: ١٥٦، الرياض: ١/٣٦٨ و ٣٧٣، الروضات: ٢/٢٧٢، الإعيان: ٥/٤٠٤، الذريعة: ٢٢/٣٥٢، مكتبة العلامة الحلى: خطوطه.

(٨٧) نظم البراهين في أصول الدين.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره أيضاً في الاجازة وقال: إنه مجلد وجيزة، وهو مرتب على سبعة أبواب: النظر، الجدوث، الصانع، المدل وفيه الحسن والقبح العقليان، النبوة، الامامة، المعاد، وشرحه المصنف نفسه وسماه: معارج الفهم كما مرّت<sup>(١)</sup>.

(٨٨) النكت البديعة في تحرير الذريعة.

في أصول الفقه، ذكره المصنف في الخلاصة، والذرية إلى أصول الشيعة للسيد المرتضى علم المدى<sup>(٢)</sup>.

(٨٩) نور المشرق في علم النطق.

ذكره المصنف في الاجازة وقال: إنه مجلد، وفي نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في البحار والرياض: النور المشرق في علم النطق<sup>(٣)</sup>.

(٩٠) نهاية الأحكام في معرفة الأحكام.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره أيضاً في الاجازة وقال: خرج منه الطهارة والصلوة مجلد، وفي الذريعة: نهاية الأحكام إلى معرفة الأحكام خرج منه الطهارة والصلوة والزكاة والبيع إلى آخر الصرف. قال المصنف في مقدمته: لخصت فيه فتاوى الإمامية على وجه الاختصار وأشارت فيه إلى العلل مع حذف الاطالة والاكتثار.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة فخر الدين التصيري في طهران، رقم ٣٦٩، كتبت في سنة

.٧١٠

(١) الخلاصة: ٤٦، الاجازة: ١٥٦، الاعيان: ٤٠٤/٥، الذريعة: ٣٥٢/٢٢، ٢٠٠/٢٤.

(٢) الخلاصة: ٤٦، الاعيان: ٤٠٤/٥، الذريعة: ٤٠٤/٥، الذريعة: ٢٦/١٠، ٣٠٣/٢٤.

(٣) الاجازة: ١٥٧، الرياض: ٣٦٩/١، البحار: ١٠٧، الاعيان: ٤٠٦/٥، الذريعة: ٣٧٦/٢٤.

نسخة في جامعة طهران، رقم ٦٦٦٢، كتبت في أوائل القرن الثامن في عهد المصنف، ذكرت في فهرسها ١٦/٣٢٨.

نسخة في مكتبة المدرسة السلطانية في كاشان، رقم ٤٣٣، كتبت في سنة ٨٥٣<sup>(١)</sup>.

#### (٩١) نهاية المرام في علم الكلام.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره في الإجازة وقال: خرج منه أربع مجلدات، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار أنه عدة أجزاء، وذكره أيضاً عبد الحميد الأعرجي ابن اخت العلامة في كتابه تذكرة الواصلين وقال: ومن أراد الوصول إلى غاية هذا العلم فعليه بكتاب نهاية المرام.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة الخزانة الفروية في النجف، كتبت في سنة ٧١٣، ذكرت في فهرسها ٣٧.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي العامة، رقم ٢٥٤، كتبت في القرن الثامن ذكرت في فهرسها ١/٢٨٠.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ١٠١٩٢، كتبت في القرن الثامن<sup>(٢)</sup>.

#### (٩٢) نهاية الوصول إلى علم الأصول.

ذكره المصنف في الإجازة وقال: أنه في أربع مجلدات، وذكره في الخلاصة أيضاً كما في النسخة التي اعتمد عليها في الأمل والروضات والرياض وال المجالس، وفي الخلاصة المطبوعة: نهاية الوصول في علم الأصول. وهو كتاب جامع في أصول الفقه

(١) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٥، نهاية الأحكام ١٨/١، الرياض ١/٣٦٥، الاعيان ٥/٤٠٤، الذريعة ٣٩٤/٢٤، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٧، الإجازة: ١٥٦، البحار ٥٥/١٠٧، الاعيان ٥/٤٠٤، الذريعة ٢٤/٤٠٧، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

لم يسبقه أحد فيه، فيه ماذكره المتقدمون والمتأخرون، ألهه بالتماس ولده فخرالدين، ثم اختصره وسماه: تهذيب الوصول إلى علم الأصول كما مر.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة جامعة طهران، رقم ١١٧٦، كتبت في سنة ٧٠٥، ذكرت في  
فهرسها ٢٣٨٦/٦.

نسخة في مكتبة مجلس بطهران، رقم ١٣٧٤٥، كتبها محمد بن حسن المزيدى  
في ٧ من شوال سنة ٧٠٥.

نسخة في مكتبة السيد المرعشى العامة، رقم ٢٧٧، كتبها محمد بن علي الآوى  
في ١٥ من ربيع الثاني سنة ٧٢٢، ذكرت في فهرسها ٣٠٥/١ ٣٠٦.

نسخة في مكتبة جستربىي في إيرلنده، رقم ٣٠٥٤، كتبها حسين بن أحمد بن  
محمد في سنة ٧٣١<sup>(١)</sup>.

(٩٣) نهج الاعيان في تفسير القرآن.

ذكره المصطفى في الخلاصة وقال: ذكرنا فيه ملخص الكشاف والتبيان  
وغيرها<sup>(٢)</sup>.

(٩٤) نهج الحق وكشف الصدق.

ذكره المصطفى في الخلاصة، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في البحار:  
كشف الحق ونهج الصدق. صنقه باسم السلطان خدابنده كما صرخ به في خطبته،  
وهو مرتب على مسائل في التوحيد والعدل والنبوة والأمامية والمسائل الفرعية التي  
خالف فيها أهل السنة الكتاب والسنة، وكتب الفضل بن روزهان كتاباً في رد

(١) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٦، أمل الأمل ٢/٨٤، الرياض ١/٣٧٤، الروضات ٢/٣٧٢، المجالس ١/٥٧٥، الاعيان ٥/٤٠٤، تأسيس الشيعة: ٣١٣، الذريعة ٢٤/٤٠٨ و ٤٠٩، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٦، الاعيان ٥/٤٠٥، الذريعة ١٢/١٧١، ١٧١/٤١٢.

نهج الحق فقام القاضي نور الله بنقضه بكتاب سماه: إحقاق الحق، فلما أطلع عليه العامة استعملوا السياط بدل القلم في جوابه وقتلوه، وهذا ديدنهم على مر القرون، ثم قام محمد حسن المظفر بتأليف كتاب: دلائل الصدق نقض فيه كتاب ابن روزبهان وتتم ما كتبه القاضي الشهيد.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة جامعة طهران، رقم ١٨٩٦، كتبها عبد المنعم بن محمد في ١٢ من شعبان سنة ٧٠٤، ذكرت في فهرسها ٥٥٥/٨.

نسخة في مكتبة السيد الحكيم العامة، رقم ٦٤٢، كتبت في ٢١ من شعبان سنة ٧٣٤.

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، كتبها محمد بن أحمد العلوى، في سنة ٧٥٧، ذكرت في فهرسها ١٤٢١٤١/٤<sup>(١)</sup>.

(٩٥) نهج العرفان في علم الميزان.

في النطق، ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره في الاجازة أيضاً وقال: إنه مجلد مختصر مجلد<sup>(٢)</sup>.

(٩٦) نهج المسترشدين في أصول الدين.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره في الاجازة أيضاً وقال: إنه مجلد مختصر، صنفه بال تمام ولده فخر الدين، وهو مرتب على ١٣ فصلاً لشخص فيه المباحث الكلامية، وله شروح عديدة ذكر في الذريعة ما يقارب ٩ منها.

من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، رقم ٩٥٥، كتبها محمد بن أبي

(١) الخلاصة: ٤٨، نهج الحق، ٣٨، البخاري ١٠٧، ٥٤، الاعيان ٤٠٥/٥، الذريعة ١٤١٦/٢٤، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٨، الاجازة: ١٥٧، الاعيان ٤٠٥/٥ و ٤٠٦، الذريعة ٤٢٤/٢٤.

طالب الآوي في ذي الحجة سنة ٧٠٢، وقرأها على المصنف فكتب له السماع والاجازة بخطه في مستهل رجب سنة ٧٠٥ ذكرت في فهرسها ٤/٢٦٨.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشى العامة، ضمن المجموعة رقم ٤، كتبها تلميذ المصنف أبوالفتوح الآوي في حياة المصنف عن نسخة الأصل ثم قرأها على فخر المحققين في سنة ٧٠٥ فكتب له الاتهاء بخطه، ذكرت في فهرسها ١/١٨ - ٢٠.

نسخة في مكتبة المتحف البريطاني في لندن، كتبها علي بن الحسن السرابشنى في ١٨ من ذي الحجة سنة ٧١٥<sup>(١)</sup>.

#### (٩٧) نهج الوصول إلى علم الأصول.

ذكره المصنف في الخلاصة، وذكره أيضاً في الإجازة وقال: إنه مجلد، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها في اللوّلواه: منهج الوصول إلى علم الأصول. وهو مرتب على عشرة أبواب.

توجد نسخته في مكتبة ملك في طهران، ضمن المجموعة رقم ١٦٣٢، كتبت في سنة ٧٠٧، ذكرت في فهرسها ٥/٣١٤<sup>(٢)</sup>.

#### (٩٨) النهج الواضح في الأحاديث الصحاح.

ذكره المصنف في الخلاصة، وقال السيد الأمين: وذكر أنه لا عين له ولا أثر، ولعله ألف منه شيئاً يسيراً ولم يتمه فذهب به حوادث الأيام<sup>(٣)</sup>.

#### (٩٩) واجبات الحجج وأركانه.

قال في الرياض: رسالة في واجبات الحجج وأركانه من دون ذكر الأدعية

(١) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٦، الرياض: ١٥٦، الاعيان ٥/٣٧٤-٣٧٥، الذريعة ١/٥١٥، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الخلاصة: ٤٨، الإجازة: ١٥٦، لولوة البحرين: ٢١٨، الاعيان ٥/٤٠٤، الذريعة ٢/٤٢٦، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٣) الخلاصة: ٤٨، الاعيان ٥/٤٠٦، الذريعة ٢/٤٢٧.

والمستحبات ونحوها وكان عندنا منه نسخة عتيقة جداً قريبة من عهد المصنف، وهذه الرسالة متأخرة عن رسالته الموسومة بالمنهاج في مناسك الحاج المذكورة سابقاً على ما يظهر من الديباجة. وفي مكتبة العلامة الحلي عبر عنها بخلاصة منهاج في مناسك الحاج جاء في أولها: هذه رسالة تشتمل على واجبات الحج واركانه خالية من التطويل والاكتثار في غاية الابياز والاقتصار، لخصت فيها ما يجب على كل حاج معرفته وعمله ولا يجوز ترکه وجدهه ولم نطول الكلام فيها بذكر الدعوات ولا الأفعال المندوبات، إذ جعلنا ذلك موكلاً إلى كتابنا الكبير المسماً بالمنهاج في مناسك الحاج، توجد نسخة هذه الرسالة في مكتبة ملك في طهران، ضمن المجموعة رقم ٥٧١٢<sup>(١)</sup>.

#### (١٠٠) واجبات الوضوء والصلوة.

قال في الرياض: رساله في واجب الوضوء والصلوة مختصرة ألفها للوزير ترمذاش، ثم ذكر أنَّ عنده نسخة عتيقة يقرب تاريخها من عصر المصنف، وذكرها أيضاً في الروضات والذرية<sup>(٢)</sup>.

#### (١٠١) واجب الاعتقاد على جميع العباد.

ذكره المصنف في الخلاصة، وقال في الاجوبة المهمانية بعدما سأله السيد مهتا ابن سنان بقوله: ما يقول سيدنا في المختصر الذي صتفه مولانا وسماه: واجب الاعتقاد على جميع العباد إذا حفظ المكلف وعرف معانيه هل يكون بذلك عارفاً لما يجب عليه معرفته ناجياً بذلك في دنياه وأخرته؟ قال: نعم يكفي في القيام بالتكليف المطلوب شرعاً معرفة واجب الاعتقاد واعتقاده. وفي تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد: قوله... أي واجب الاعتقاد من الخاصية أنَّ جميع ما فيه عدا التسليم من المسائل الفقهية مجمع عليه بين فقهاء الإمامية ولم يتعد فيه من الواجبات

(١) الرياض ٣٧٨/١، الاعيان ٤٠٤/٥، الذريعة ٢٦٠/٢٢، مكتبة العلامة الحلي ~~مختصرة~~

(٢) الرياض ٣٧٨/١ و٣٧٩، الروضات ٢٧٥/٢، الاعيان ٤٠٤/٥، الذريعة ٣٠٣/٣٠٩.

إلى ذكر شيء من المندوبات. وواجب الاعتقاد هذا هو غير واجب الاعتقاد الكبير لولده فخر الدين، وعلى واجب الاعتقاد عدّة شروح ذكر في الذريعة ما يقارب ٥ منها.

### من أهم نسخه:

نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ضمن المجموعة رقم ٤٩٥٣، كتبت في القرن الثامن وقرأت على فخر المحققين، ذكرت في فهرسها ٢٣٠/١٤. نسخة في مكتبة جامعة طهران، ضمن المجموعة رقم ٧٦٩٣، كتبت في سنة ٩٠٥، ذكرت في فهرسها ٦٧٢/١٦.

نسخة في مكتبة ملك في طهران، ضمن المجموعة رقم ٢١٤٧، كتبها يحيى بن حسين السليماني في سنة ٩٠٧، ذكرت في فهرسها ٤٣٧/٥.<sup>(١)</sup>

(ب): ومن المؤلفات المشكوكة نسبتها له:

(١) إثبات الرجعة.

ذكره في الذريعة، وقال: يوجد في خزانة كتب مدرسة فاضل خان بالمشهد الرضوي كما ذكر في فهرسها<sup>(٢)</sup>.

(٢) الإيمان.

قال في الرياض: ثم قد ينسب إلى العلامة أيضاً رسالة مختصرة في تحقيق معنى الإيمان ونقل الأقوال فيه، ورأيتها ببلدة ... في مجموعة فيها مبادئ الأصول وشرح الألفية للشيخ حسين بن عبد الصمد وشرح مبادئ الأصول المذكور في كتب المولى رضي المدرس بهراء، وقد كانت تلك الرسالة بخط بعض تلامذة الشيخ حسين بن عبد الصمد المذكور. وذكر في الروضات أنَّ من مؤلفات العلامة التي لم يذكرها في

(١) الخلاصة: ٤٨، أجوبة المسائل المنهانية: ٢٣، الرياض ١/٣٨٠، الروضات ٢/٢٧٥، الذريعة ٣/١٤٥٣٧ و ١٦٤، ١٦٣ و ٤/٢٤، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الذريعة: ١/٩٢.

الخلاصة مختصره في تحقيق معنى الاعيان، ثم ذكر أنَّ فيه نظراً واضحاً كنسبة كتاب الكشكوكول إلى العلامة<sup>(١)</sup>.

(٣) تلخيص الكشاف.

ذكر في الذريعة أنَّ بعض المطلعين رأوا عند بعض علماء العامة ببغداد، ثم استظهر أنه غير مامر من أسماء تفاسير العلامة كالسر الوجيز ونهج الاعيان، ثم احتمل كونه أحدهما، واستظهر في الأعيان أنه السر الوجيز<sup>(٢)</sup>.

(٤) الجمع بين كلام النبي والوصي والجمع بين آيتين من الكتاب العزيز. ذكره في مكتبة العلامة الحلي، وذكر أنَّ له نسخة في المكتبة الناصرية في لكتهنو كتبت في سنة ٧٨٦ وعنها مصورة في جامعة طهران رقم ٦٩٢٦ ذكرت في فهرس مصوراتها ٢٦٥/٣، ونسخة في مكتبة الاهليات في مشهد، ونسخة في جامعة طهران، ونسخة في مكتبة الاستاذ محمود الشهابي<sup>(٣)</sup>.

(٥) جوابات ابن حزة.

ذكرها في الذريعة وقال: وكان ابن حزة. السائل.-إما معاصره أو تلميذه، وليس هو ابن حزة المشهورة المتقدم على العلامة بكثير، ثم نقل عن الرياض بأنَّه قد استكثَر من النقل عن هذه الجوابات في هامش رسالة الطهارة التي عندنا منها نسخ، وقد ألقها الشيخ علي بن هلال العاملی الكرکي في ٩٦٩ بأمر الشاه طهماسب، وذكر في مكتبة العلامة الحلي أنَّ لها نسخة في مكتبة جامعة طهران، رقم ٢٦٢١، كتبها محمد بن عبدالحسين في سنة ١٠٥٠، وهي في ورقتين، ذكرت في فهرسها ١٤٩٧/٩<sup>(٤)</sup>.

(١) الرياض ١/٣٧٩، الروضات ٢/٢٧٥، الاعيان ٥/٤٠٥، الذريعة ٢/٥١٠.

(٢) أعيان الشيعة ٥/٤٠٥، الذريعة ٤/٤٢٥.

(٣) مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٤) الذريعة ٥/١٩٦، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٦) جواب سؤالين.

ذكره في الأعيان، وذكر أن السائل هو خواجة رشيد الدين فضل الله الطيب المهداني وزير غازان خان، ثم ذكر أنه رأى هذه الرسالة في طهران في مكتبة الشيخ علي المدرس<sup>(١)</sup>.

(٧) جواهر المطالب.

ذكره في الأعيان والذرية، وقال في الذريعة: نسبة إليه الشيخ إبراهيم بن أبي جهور في كتابه عوالي الثنائي الذي ألفه في ٨٩٩<sup>(٢)</sup>.

(٨) حاشية التلخيص.

ذكر في الرياض أن الشيخ حسن قد ذكر في مسألة جواز الطهارة بالماء المضاف وعده من فروع كتاب المعلم. أن العلامة نقل نفسه في بعض كتبه موافقة المفید للسيد المرتضی في القول بجوازه، ثم كتب في الهاشم أنه ذكره في حاشیته على التلخيص، ثم ذكر في الرياض أن مراده بحاشیة التلخيص ما قيده به العلامة نفسه في هاوش کتاب تلخيصه المذکور، واحتمل في الأعيان كون حاشیة التلخيص هي نفسها غایة الأحكام في تصحیح تلخيص المرام<sup>(٣)</sup>.

(٩) حاشية القواعد.

ذكرها في الذريعة وقال: رأيت نسخة القواعد المكتوبة في ١٠٩٠ في كتب الشيخ مشكور في النجف وعليها بعض الحواشی بعنوان منه وبعضها بعنوان من المصنف<sup>(٤)</sup>.

(١٠) السلطان.

في معتقدات الأشاعرة وبعض قبائحها، ذكره في الذريعة وقال: ذكره الشيخ

(١) أعيان الشیمة ٤٠٦/٥.

(٢) الأعيان ٤٠٦/٥، الذريعة ٢٨١ و ٢٨٠/٥.

(٣) الرياض ١/٣٦٩ و ٣٧٠، الأعيان ٤٠٣/٥، الذريعة ٤٧/٦.

(٤) الذريعة ١٧١/٦ و ١٧٢.

عبدالرحمن بن محمد العتائي الحلي في بعض تصانيفه كمارأيته بخطه في الخزانة الفروية<sup>(١)</sup>.

(١١) شرح الارشاد.

ذكره في تأسيس الشيعة نقلأً عن الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة<sup>(٢)</sup>.

(١٢) شرح حديث الحقيقة.

ذكره في مكتبة العلامة الحلي وقال: طبع منسوباً إلى العلامة في مجموعة كلمات المحققين<sup>(٣)</sup>.

(١٣) شرح الحديث القدسي.

ذكره في الذريعة وقال: مطبوع مع مسار الشيعة<sup>(٤)</sup>.

(١٤) شرح حكمة الاشراق.

ذكره في الاعيان<sup>(٥)</sup>.

(١٥) شرح القانون.

ذكره في الذريعة<sup>(٦)</sup>.

(١٦) شرح المداية.

ذكره في الذريعة وقال: كما نسب إليه. أي: إلى العلامة. في بعض الفهارس المخطوطة ولم يذكر مأخذته. وفي مكتبة العلامة الحلي: توجد نسخة منه كتبت في القرن الثامن في مكتبة جامعة إسلامبول القسم العربي ضمن المجموعة رقم ٣٣٨٤

(١) الذريعة ١٢/٢١٧.

(٢) تأسيس الشيعة: ٣٩٩.

(٣) مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٤) الذريعة ١٣/٢٠٥.

(٥) أعيان الشيعة ٥/٤٠٦.

(٦) الذريعة ١٣/٣٨٩.

وُصفت في فهرسها ١٨١/١٨١.<sup>(١)</sup>

(١٧) عقيدة العلامة الحلي.

ذكرها في مكتبة العلامة الحلي وقال: توجد نسخة منه في مكتبة الامام الرضا عليه السلام، ضمن المجموعة رقم ٢٥١٠<sup>(٢)</sup>.  
(١٨) المباحث.

ذكره في التزريعة وقال: رأيته في مكتبة السماوي، واحتفل في موضع آخر من التزريعة أن يكون المباحث هذا هو نفسه المباحثات السنوية الذي مَرَ سابقاً<sup>(٣)</sup>.  
(١٩) المستجاد من الارشاد.

وهو مختصر إرشاد المفید، ذكره في التزريعة وقال: رأيته في النجف عند السيد محمد سبط أخي الحاج سيد حسين الكوهكيري، ثم ذكر أنَّ اسم الكاتب غير موجود في الكتاب، لكن كتب على ظهر النسخة أنَّه تصنيف آية الله العلامة الحلي<sup>(٤)</sup>.

(٢٠) معاجل الدين ومناهج اليقين.

ذكره في التزريعة، وذكر أنَّه توجد منه نسخة في المكتبة الرضوية كتبت سنة ١٠٨٢، وذكر أنَّ هذا الكتاب عَدَ في فهرسها من كتب أصول الفقه، وأنَّه للعلامة، وأنَّه المعروف بمناهج اليقين في أصول الدين، ثم ذكر أنَّ المناهج في أصول الدين غير هذا، وكتاب المعاجل لم يذكر في تصانيف العلامة مع أنَّ الظاهر أنه في الفقه لا أصول الفقه<sup>(٥)</sup>.

(٢١) الميراث.

ذكره في مكتبة العلامة الحلي وذكر أنَّ له مخطوطة في مكتبة المسجد الأعظم

(١) التزريعة ١٧٤/١٤، مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٤) التزريعة ٢/٢١ و٣.

(٥) التزريعة ١٨١/٢١.

(٣) التزريعة ١٩/٣٧ و٤٠.

ضمن المجموعة رقم ٣٠٨٥/٧ في ١٤ ورقة، ذكرت في فهرسها: ٤٦٥<sup>(١)</sup>.  
 (٢٢) النحو.

وهو كتاب ذكر في الاجازة المطبوعة وذكر أنه مجلد، والظاهر أنه ليس كتاباً، إذ لم يذكر في نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في البحار والرياض، ولم يذكر أيضاً في الدررية ولا في الأعيان ولا في غيرهما، ولعل الاشتباه نشأ من الناسخ، إذ العلامة ذكر في الاجازة كتبه موزعة على العلوم، فيكتب: كتب أصول الفقه ويدرك بعده الكتب المرتبطة به كما في نسخة الاجازة التي اعتمد عليها في البحار والرياض، فاشتبه الناسخ وجعله كتاب النحو وذكر أنه مجلد، إذ لم يرد في نسخة الاجازة المطبوعة لفظ «كتب النحو» وجاء بدله كتاب النحو<sup>(٢)</sup>.

(٢٣) المادي.

ذكر في الرياض أن بعض تلاميذ المحقق الكركي نسب كتاب المادي إلى العلامة، ثم قال: لم أجده من جلة مؤلفاته<sup>(٣)</sup>.

(ج) ومن المؤلفات المنسوبة له وهي ليست له:

(١) الابتهاج.

نسب كتاب الابتهاج للعلامة، وهو ليس له قطعاً، بل هو للشيخ التكليم أبي إسحاق إبراهيم التوبختي، ومنشأ الاشتباه في نسبة كتاب الابتهاج إلى العلامة هو أن العلامة في كتابه أنوار الملكوت في شرح الياقوت يذكر أولاً نص كلام الياقوت للتبختي ثم يشرع في الشرح، فذكر في مسألة أنه تعالى مبين بذاته نص كلام الياقوت، وفي آخر كلام الياقوت قال التوبختي: وهذه المسألة سطرنا فيها كتاباً مفرداً سميته بكتاب الابتهاج، فاشتبه الأمر وظن أن هذا الكلام كلام العلامة،

(١) مكتبة العلامة الحلي: مخطوطة.

(٢) الاجازة: ١٥٦، البحار ١٤٨/١٠٧، الرياض ١/٣٦٨.

(٣) الرياض ١/٣٦٤، الدررية ٢٥/١٥٠.

فنسب كتاب الابتهاج إليه، ويدل على أن كتاب الابتهاج ليس للعلامة ماذكره العلامة في آخر شرح عبارة الياقوت بقوله: وقد ذكره المصنف- أي: التوبختي- أنه صنف كتاباً في هذه المسألة لم يصل إلينا<sup>(١)</sup>.

(٢) الأسرار في إمامية الأئمة الأطهار.

قال في الرياض: وقد ينسب إلى العلامة كتاب الأسرار في إمامية الأئمة الأطهار كما رأيته بخط بعض الأفاضل، وهو سهو واضح، بل هو من مؤلفات الحسن الطبرسي أو غيره من العلماء الطبرسيين. وفي الروضات أنَّ في نسبة كتاب الأسرار في إمامية إلى العلامة نظراً واضحاً كنسبة كتاب الكشكوك إلىه.

أقول: اختلاف العلماء في اسم مؤلف الأسرار، فبعض ذهب إلى أنه عماد الدين الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الطبرسي المعروف بالعماد الطبرى أو عماد الدين الطبرى، وبعض ذهب إلى أنه أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي صاحب التفاسير الثلاثة، وبعض ذهب إلى أنَّ لكل منها كتاباً اسمه الأسرار<sup>(٢)</sup>.  
(٣) أصول الدين.

نسب هذا الكتاب إلى العلامة، وذلك لِمَا ذكره العلامة في الإجازة، وهو ليس كتاباً قطعاً، بل هو عنوان لكتاب أصول الدين كما مر في كتاب النحو.  
(٤) تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد.

نسبه إلى العلامة في الأعيان، وهو ليس للعلامة قطعاً، لتفرد السيد الأمين في نسبته له، ويستพجح اشتباهاً نسبة هذا الكتاب إلى العلامة عند ملاحظة مقدمته التي نقلها في الذريعة، حيث قال فيها: ولهـ أي: واجب الاعتقادـ من الخاصية أنَّ جميع ما فيه عدالتسليم من المسائل الفقهية يجمع عليه بين فقهاء الإمامية ولم يستعد فيه من الواجبات إلى ذكر شيء من المندوبات. وفي الذريعة: أنَّ هذاـ أي: تحصيل

(١) انوار الملوك: ١٠٢ و ١٠٤، الذريعة ٦٢/١.

(٢) الرياض ٣٧٩/١، الروضات ٢٧٥/٢، الذريعة ٣٨/٢ - ٤٢.

الساداد. وإن لم يذكر فيه اسم الشارح لكن يظهر من بعض القرائن أنه تأليف الشيخ ظهير الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن الشيخ نور الدين علي بن عبد العالى الميسى، ألهه لولده الشيخ عبد الكرم<sup>(١)</sup>.

(٥) تلخيص الفهرست.

نسبة إلى العلامة السيد الأمين في الأعيان وقال: بمذف الكتب والأسانيد. وهو ليس له قطعاً، لفرد السيد الأمين بهذه النسبة، ولأنَّ تلخيص الفهرست للحقائق الحلى لالعلامة، فإنَّ الحقائق لشخص الفهرست للشيخ بتجريده عن ذكر الكتب والأسانيد والاقتصار على ذكر نفس المصطفين وسائر خصوصياتهم<sup>(٢)</sup>.

(٦) الكشكوكول فيما جرى على آل الرسول.

نسبة إلى العلامة السيد هاشم البحراوى في تفسير البرهان حيث أورد رواية عن الكشكوكول وقال: إنه للعلامة الحلى، وفي الأمل: وكتاب الكشكوكول فيما جرى على آل الرسول ينسب إليه [والظاهر أنه ليس منه]<sup>(٣)</sup>.

وهو ليس للعلامة قطعاً. لأنَّ مؤلفه قال في مقدمته ووسطه، إنه ألف الكتاب في سنة ٧٣٥ والعلامة توفي في سنة ٧٢٦، ولأنَّ التأمل في سياق عبارات الكتاب وأسلوب كلامه ظاهر في أنه ليس على طريق مشرب العلامة ونظم كلامه. بل هو تأليف السيد حيدر بن علي الأملى الحسيني، أو معاصره وسميه السيد حيدر بن علي العبيدي أو العبدى الحسيني الأملى المعروف بالصوفى<sup>(٤)</sup>.

(٧) كنز العرفان في فقه القرآن.

(١) الأعيان ٥/٤٠٥، الدرية ٣٩٦/٣ و٣٩٧.

(٢) الأعيان ٥/٤٠٦، الدرية ٤/١٦٤٢٥ و٣٨٤.

(٣) ما بين المعقدين زيادة من نسخة (ع) من نسخ الأمل كما ذكر في هامشة.

(٤) الكشكوكول فيما جرى على آل الرسول: ٩٧٨، تفسير البرهان ١/٥٦٠، أمل الأمل ٢/٨٥، المثلثة: ٢٢٠ و ٢٢١، الرياض ١/٣٧٩، الروضات ٢/٢٧٥، بهجة الآمال ٣/٢٢٣، الدرية

نسبة للعلامة الزركلي في الأعلام، وهو ليس له قطعاً، بل هو لأبي عبدالله مقداد بن عبدالله السوري الحلبي تلميذ الشهيد الأول وشارح الباب الحادي عشر المتوفى سنة ٨٢٦<sup>(١)</sup>.

#### (٨) مصباح المتهجد.

نسبة للعلامة في كشف الظنون وقال: مجلد في الأدعية والأوراد وعمل اليوم والليلة والمواسم والأعياد... ثم اختصره مؤلفه، وهو ليس للعلامة قطعاً، بل هو للشيخ الطوسي اختصره العلامة بكتاب سماه: منهاج الصلاح<sup>(٢)</sup>.

#### (٩) منهاج السلامة إلى معراج الكرامة.

نسبة للعلامة السيد الأمين في الأعيان وقال: مذكور في كشف الظنون. وهو نفسه منهاج الكرامة الذي مر سابقاً، وإنما الاختلاف في الاسم، فاشتبه الأمر على صاحب الأعيان حيث عده كتابين، ومر سابقاً أن الصحيح اسمه: منهاج الكرامة لامنهج السلامة أو منهاج الاستقامة كما ذكر في كشف الظنون<sup>(٣)</sup>.

#### (١٠) نهج الحق.

نسبة للعلامة في الأعيان وقال: ذكره بعض تلاميذ الشيخ علي الكركي، ويمكن أن يكون هو الذي قبله. أي: نهج الحق وكشف الصدق. فإن صاحب البحار في مقدماته سماه: نهج الحق وكشف الصدق. وهو نفسه نهج الحق وكشف الصدق الذي مر سابقاً، وإنما الاختلاف في الاسم، فاشتبه الأمر على صاحب الأعيان حيث عده كتابين<sup>(٤)</sup>.

### العلامة والسلطان أو جايتو:

أسلم السلطان غازان خان بن أرغون خان بن ابا قاخان بن هولاكونخان بن

(١) الدرية ١٥٩/١٨، الأعلام ٢٢٧/٢. (٣) الأعيان ٤٠٥/٥، كشف الظنون ١٨٧٠/٢ و ١٨٧٢.

(٤) كشف الظنون ١٧١٠/٢. (٤) الأعيان ٤٠٥/٥.

تولى خان بن جنكىزخان في سنة ٦٩٤ وسمى محمود، واستبصر في عام ٧٠٢ فلما توفي في الحادى عشر من شوال عام ٧٠٣ جاء أخوه محمد بأوجايتوخان من خراسان في الثاني من ذي الحجة، وفي اليوم السادس عشر منه جلس على كرسى السلطنة، وكان أكثر تأييده لمذهب الحنفية ولعلمانه، لاته كان قاطناً في خراسان في زمن أخيه محمود، وكان تواجد علماء الحنفية فيها، ثم انتقل إلى مذهب الشافعية الذي هو أقل شناعة من الحنفية. بعد مناظرات جرت بين المذهبين يأتي تفصيلها.

ولأنما لقب هذا السلطان بأوجايتو لأنه في أول سلطنته صالح طوائف أرورق جنكىزخان بعد ما استحكمت المنازعة بينهم حسين سنة، فأطاعوا السلطان محمد وأرسلوا إليه الرسل وارتفاع النزاع عن العالم، ولذلك اعتقد الناس أن سلطنته مباركة ميسونة، فعرضوا عليه أن يلقب بأوجايتو، لاته في لغة الأتراك بمعنى السلطان الكبير المبارك، فاستقر لقبه على هذا.

وبعد ما اختار هذا السلطان مذهب الإمامية. وذلك بعد مناظرات عديدة جرت بين العلامة وسائر علماء المذاهب. لقب نفسه بخدينه، بمعنى عبدالله، لكن المتعلصين من العامة غيرروا هذا اللقب الشريف إلى خربنده بمعنى غلام الخمار، حتى اشتهر هذا اللقب عليه كما اعترف به ابن بطوطه<sup>(١)</sup>، ولم يكتفوا بهذا، بل ذكروا لسبب هذه التسمية قصة ابتدعواها، وهي: أن التريسمون المولود باسم أول داخل على البيت عند ولادته، فلما ولد هذا السلطان كان أول داخل الزمال! ويكون في بطلان هذه القصة أن لغة التتر هي التركية، ولفظ خربنده فارسي ...

قال السيد المرعشى: وبعض المتعلصين من العامة كابن حجر العسقلاني وغيره غيرروا ذلك اللقب الشريف إلى خربنده، وذلك لحميthem الجاهلية الباردة، ومن الواضح لدى العقلاء أن صيانة قلم المؤرخ وطهارة لسانه وعفة بيانه من البداءة والفحش من الشرائط المهمة في قبول نقله والاعتماد عليه والركون إليه. ومن

(١) رحلة ابن بطوطة: ٢٢٧

العجب أنَّ بعض المتأخرین من الخاصة تبعَ تعبيرَ القوم عن هذا الملك الجليل ولم يتأمِّل أنه لقبٌ تباذروا به. وما ذلك إلَّا لبغض آلِ الرسول البداء الدفين في قلوبهم وتلك الأحقاد البذرية والخبيثة، والأَنْفَاق ذنبُ هذا الملك بعد اعترافهم بجلالته وعدالته وشهادته ورقة قلبه وحسن سياساته وتدبره<sup>(١)</sup>.

واختيار هذا الملك مذهب التشيع لم يكن عن ميل النفس والهوى، أو احتياج لبقاء سلطنته، وإنما كان بعد مناظرات علامتنا أبي منصور مع علماء الفرق كافة فأوقعهم في مضيق الازلام والافحام، وأثبتت عليهم حقيقة مذهب أهل البيت الكرام.

قال الخواجة نظام الدين عبد الملك المراغي - الذي هو أفضل علماء الشافعية، بل أفضَّل وأكمل علماء أهل السنة - بعد ما سمع أدلة العلامة على حقيقة مذهب أهل البيت، قال: أدلة حضرة هذا الشيخ في غاية الظهور، إلَّا أنَّ السلف ممن سلكوا طريقاً، والخلاف لإيجام العوام ودفع شَقَّ عصَا أهل الإسلام سكتوا عن زلل أقدامهم، فبخاري أنَّ لاتهتك أسرارهم ولا يتظاهر في اللعن عليهم<sup>(٢)</sup>.

وكان هذا السلطان كما قال الحافظ الآبرو الشافعي المعاصر له: صاحب ذوق سليم يحب العلم والعلماء بالأَنْحُص السادات، وذكر بعد هذا أنَّ مالك إيران عمرت في زمانه، واتفقت القبائل فيها بينما وأطاعت له الأمراء، حتى أجمعت العرب والعجم على إطاعته، وأسس هذا السلطان في جميع البلاد المدارس والمساجد<sup>(٣)</sup>.

وقال العلامة المترجح في حقه في ديباجة كتابه استقصاء النظر: وقد منحه الله بالقوة القدسية، وخصه بالكمالات النفسية والقرحة الواقدة، وال فكرة الصحيحة النقادية، وفاق في ذلك على جميع الأمم، وزاد علماً وفضلاً على فضلاء من تأثر

(١) الثاني المنظمة: ٧٢.

(٢) مجالس المؤمنين ٥٧١/٢، نقلًا عن تاريخ الحافظ الآبرو الشافعي.

(٣) نقله عنه في المجالس ٣٦٠/٢.

وتقىتم وألهمه الله العدل في رعيته والاحسان إلى العلماء من أهل مملكته، وإفاضة الخير والانعام على جميع الأئم<sup>(١)</sup>.

وقال النطري في منتخب التواريخ: إنَّ السلطان محمد خدابنده أو بلابيتو كان ذات صفات جليلة وخصوصاً حيدة، لم يقترف طيلة عمره فجوراً وفسقاً، وكانت أكثر معاشرته ومؤانسته مع الفقهاء والزهاد والساسة والأشراف... وفقيه الله لتأسيس صدقات جارية، منها أنه بني ألف دار من بقاع الخير والمستشفيات ودور الحديث ودور الضيافة ودور السيادة والمدارس والمساجد والخانقاهات، بحيث أراح الحاضر والمسافر، وكان زمانه من خير الازمنة لأهل الفضل والتقوى، ملك المالك وحكم عليها ستة عشر سنة، وكان من بلاد العجم إلى إسكندرية مصر وإلى ماوراء النهر تحت سلطنته، توفي سنة ٧١٧ أو ٧١٩، ودفن بمقرته التي أعدّها قبل موته في بلدة سلطانية<sup>(٢)</sup>.

وقال الخوانساري في حقه: كان يعتني بالعلماء والصلحاء كثيراً ويحبهم جداً شديداً، وأنه قد حصل للعلم والفضل في زمن دولته العالية رونق تام ورواج كثير<sup>(٣)</sup>.

ومن جهة الشديد للعلم والعلماء لم يرض بمقارقة العلامة وبقية العلماء عنه، لذا أسس المدرسة السيارة في معسكته لتجوب البلاد الإسلامية لنشر العلم، وكانت تستقي هذه المدرسة من الحلة التي أرجعت مكانتها العلمية القديمة، وتخرج من هذه المدرسة رجال أخذوا.

وأما سبب تشيع هذا السلطان وكيفيته، فالتأريخ ينقل لنا روایتين:  
 الأولى: ما ذكره المؤلِّف محمد تقى الجلسي في روضته، وهو: أنه أى السلطان غضب على امرأته وقال لها: أنت طالق ثلاثة، ثم ندم وجع العلماء، فقالوا: لا بد من

(٢) روضات الجنات ٢/٢٨٢.

(١) نقله عنه في الثاني المنظمة: ٧١ و ٧٢.

(٢) نقله عنه في الثاني المنظمة: ٧٠.

المحلّ، فقال: عندكم في كلّ مسألة أقاویلٍ مختلفة، أليس لكم هنا اختلاف؟  
قالوا: لا

وقال أحد وزرائه: إنّ عالماً بالحلّة وهو يقول ببطلان هذا الطلاق، فبعث كتابه  
إلى العلامة وأحضره.

ولمّا بعث إليه قال علماء العامة: إنّ له مذهبًا باطلًا ولا عقل للرافض، ولا  
يليق بالملك أن يبعث إلى طلب رجل خفيف العقل، قال الملك: حقّ يحضر.  
فلمّا حضر العلامة بعث الملك إلى جميع علماء المذاهب الأربع وجمعهم.  
فلمّا دخل العلامة أخذ نعليه بيده ودخل المجلس وقال: السلام عليكم،  
وجلس عند الملك.

قالوا للملك: ألم نقل لك إنّهم ضعفاء العقول.  
قال الملك: أسأّلوا منه في كلّ ما فعل.

قالوا له: لم ماسجدت للملك وتركت الآداب؟

قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآلّه كان ملكاً وكان يُسلّم عليه، وقال الله  
تعالى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بَيْوَنًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحْيَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً»<sup>(١)</sup>  
ولا خلاف بيننا وبينكم أنه لا يجوز السجود لغير الله.

قالوا له: لم جلست عند الملك؟

قال: لم يكن مكان غيره.

وكلّ ما يقوله العلامة بالعربيّ كان يترجم للمترجم للملك.

قالوا له: لأيّ شيء أخذت نملك معك، وهذا متى لا يليق بعاقل بل إنسان؟  
قال: خفتُ أن يسرقه الحنفية كما سرق أبوحنيفة نعل رسول الله صلّى الله عليه وآلّه،  
فضاحت الحنفية: حاشا وكلاً، متى كان أبوحنيفة في زمن رسول الله صلّى الله عليه  
وآلّه؟! بل كان تولده بعد المائة من وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآلّه.

قال: فنسى لعله كان السارق الشافعي.

فصاحت الشافعية وقالوا: كان تولد الشافعي في يوم وفاة أبي حنيفة، وكان أربع سنين في بطنه آنة ولا يخرج رعاية حرمة أبي حنيفة، فلما مات خرج وكان نشوه في المائتين من وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال: لعله كان مالك.

قالت المالكية بمثل ما قالته الحنفية.

قال: لعله كان أحد بن حنبل.

قالوا بمثل ما قالته الشافعية.

فتوجه العلامة إلى الملك، فقال: أيها الملك علمت أن رؤساء المذاهب الاربعة لم يكن أحدهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا في زمن الصحابة، فهذه أحد بدعهم أنهم اختاروا من مجتهديهم هذه الأربعة، ولو كان منهم من كان أفضل منهم براتب لا يجوزون أن يجتهد بخلاف ما أفتاه واحد منهم.

قال الملك: ما كان واحد منهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله والصحابة؟.

قال الجميع: لا.

قال العلامة: ونحن الشيعةتابعون لأمير المؤمنين عليه السلام نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وأخيه وابن عمته ووصيه.

وعلى أي حال فالطلاق الذي أوقعه الملك باطل، لأنه لم تتحقق شروطه، ومنها العدلان، فهل قال الملك بحضورهما؟ قال: لا.

وشرع في البحث مع علماء العامة حتى أزمهم جمياً.

فتتشيع الملك وبعث إلى البلاد والأقاليم حتى يخطبوا للأئمة الاثني عشر في الخطبة، ويكتبوا أسمائهم عليهم السلام في المساجد والمعابد.

والذي في اصحابه موجود الآن في الجامع القديم الذي كتب في زمانه في ثلاثة مواضع، وعلى منارة دارالسيادة التي تممها سلطان محمد بعد ما أحدثها أخوه غازان

أيضاً موجود، وفي محاسن اصفهان موجود أن ابتداء الخطبة كان بسعى بعض السادات اسمه ميرزا قلندر، ومن المعابد التي رأيت معبد يبربركان الذي في لنجان وبني في زمانه الأسمى الموجودة الآن، وكذا في معبد قطب العارفين نورالدين عبد الصمد النطري الذي له نسبة إليه من جانب الأم موجود الآن<sup>(١)</sup>.

الثانية: ما ذكره الحافظ الأبرو الشافعي المعاصر للعلامة وجع من المؤرخين، وهو: أنَّ السلطان غازان خان - محمود - كان في عام ٧٠٢ في بغداد، فاتفق أن سيداً علوياً صلَّى الجمعة في يوم الجمعة في الجامع ببغداد مع أهل السنة، ثمَّ قام وصلَّى الظهر منفرداً، فتفطنوا منه ذلك فقتلوه، فشكراً ذُوه إلى السلطان، فتكتَّر خاطره ومست عواطفه وأظهر الملاة من أنه مجرد إعادة الصلاة يقتل رجل من أولاد الرسول صلَّى الله عليه وآله ولم يكن له علم بالمذاهب الإسلامية، فقام يست Finch عنها، وكان في أمرائه جماعة متشيرون، منهم الأمير طرمطار بن ما نحو بخشى، وكان في خدمة السلطان من صغره وله وجه عنده، وكانت نشأته في الري بلدة الشيعة، وكان يستنصر مذهب التشيع، لِمَا رأه مفضياً على أهل السنة انتهز الفرصة ورغبه إلى مذهب التشيع قال إليه، ولما سيطر الأمير غازان على الوضع وهدأت الضوضاء التي كانت في زمانه كان ثأثير كلام الأمير طرمطار أكثر عند السلطان غازان، فقام في تربية السادة وعمارة مشاهد الأئمة عليهم السلام، فأسس دارالسيادة في إصفهان وكاشان وسيواس روم وأوقف عليها أملاكاً كثيرة، وكذا في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام كما بقيت بعض الآثار لحد الآن، وكان ميله إلى مذهب الإمامية يزداد يوماً في يوماً.

إلى أنَّ توفيَ السلطان غازان وقام بالسلطنة من بعده ولبيَّ عهده أخيه محمد، وصار يميل إلى الحنفية بترغيب جمِّع من علمائهم. لأنَّ مسكنه في زمن أخيه غازان كان في خراسان، وتواجد علماء الحنفية آنذاك كان فيها. فكان يكرمه ويوقرهم،

(١) روضة المتعين ٣٠/٩

كما أنهم انتهزوا الفرصة في التغطية على مذهبيهم.

وكان وزير السلطان محمد خواجه رشيد الدين الشافعي ملولاً من ذلك ، ولكن لم يكن قادرًا على التكلم بشيء إلى أن جاء قاضي القضاة نظام الدين عبد الملك من مراغة إلى خدمة السلطان ، وكان الأوحد في علوم المعمول والمنقول ، وصاحب المباحثات والمناظرات المتينة ، وكان شافعي المذهب ، فقتمه الوزير خواجه رشيد الدين إلى السلطان ، فصار ملزماً له وفقره إليه قضاء عمالك إيران.

وانتهز مولانا نظام الدين الفرصة وشرع في المباحثات مع علماء الحنفية في حضور السلطان في مجالس عديدة، حتى زيف جميع أدلةهم، قال السلطان إلى مذهب الشافعية، حتى سأله العلامة قطب الدين الشيرازي: إن أراد الحنفي أن يصير شافعياً فما له أن يفعل؟ فقال: هذا سهلاً، يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وجاء ابن صدر جهان الخنفي من بخارا إلى خدمة السلطان، فشكى إليه الخنفية من القاضي نظام الدين، وأنه أذلنا عند السلطان وأمرائه، فألطف بهم ووعدهم.

إلى أن جاء اليوم المشهود يوم الجمعة، حيث كان علماء الحنفية والشافعية عند السلطان محمد، فسئل القاضي عن جواز نكاح البنت المخلوقة من ماء الزنا على مذهب الشافعي، فقرر القاضي وقال: هو معارض بمسألة نكاح الأخت والأم في مذهب الحنفية، فطال بعثها وأل إلى الافتضاح، وأنكر ابن صدر الحنفي ذلك، فقرأ

القاضى من منظومة أبي حنيفة:

وليس في لواطمة من حدة ولا بوطء الاخت بعد عقد فلن السلطان وأمزاوه حق قام السلطان من مجلسه مغصباً ، وندم الامراء على اخذهم مذهب الاسلام ، وكان بعضهم يقول لبعض : ما فعلنا بأنفسنا تركنا مذهب آباءنا وأخذنا دين العرب المنشعب إلى مذاهب عديدة ، وفيها نكاح الأم والأخت والبنت ، فكان لنا أن نرجع إلى دين أسلفنا ، وانتشر الخبر في مالك السلطان ، وكانوا إذا رأوا عالماً أو مشتغلًا يسخرون منه ويستهزؤون به ويسألونه عن هذه المسائل :

وفي هذه الأيام وصل السلطان - في مراجعته - إلى كلستان، وكان فيها قصر بناء أخوه السلطان غازان خان، فنزل السلطان مع خاصته فيه، فلما كان الليل أخذهم رعد وبرق ومطر عظيم في غير وقته بفترة، وهلك جماعة من مقربى السلطان بالصاعقة، ففزع السلطان وأمرأوه وخافوا فرحاً منه على سرعة، فقال له بعض أمرائه: إنَّ على قاعدة الغول لابدَ أنْ يغرس السلطان على النار، فأمر باحضار أسانيد هذا الفن فقالوا: إنَّ هذا الواقع من شؤم الإسلام، فلوركه السلطان تصلح الأمور.

فبقي السلطان وأمرأوه متذبذبين في مدة ثلاثة أشهر في تركهم دين الإسلام، وكان السلطان متحيراً متفسراً، ويقول: أنا نشأت مدة في دين الإسلام وتتكلفت في الطاعات والعبادات، فكيف أترك دين الإسلام؟!

فلما رأى الأمير طرمطار تحيره في أمره قال له: إنَّ السلطان غازان خان كان أعقل الناس وأكملهم، ولما وقف على قباچ أهل السنة مال إلى مذهب التشيع ولا بدَ أن يختاره السلطان، فقال: ما مذهب الشيعة؟ قال الأمير طرمطار: المذهب المشهور بالرفض، فصاح عليه السلطان: يا شقيق ت يريد أن تجعلني رافضياً! فأقبل الأمير يزين مذهب الشيعة ويدرك حماسته له، قال السلطان إلى التشيع.

وفي هذه الأيام ورد على السلطان السيد تاج الدين الآوي الإمامي مع جماعة من الشيعة، فشرعوا في المنازرات مع القاضي نظام الدين في محضر السلطان في مجالس كثيرة، وكانت مناظرهم بمثابة المقدمة للمناظرة الكبيرة التي وقعت بعد هذا بين علماء السنة والعلامة الحلي بمحضر السلطان.

وبعد مناظرة السيد الآوي عزم السلطان السفر إلى بغداد ثم الذهاب إلى زيارة قبر أمير المؤمنين عليه السلام، وعند القبررأى مناماً يدلُّ على حقيقة مذهب الإمامية، فعرض السلطان ما رأه في المنام على الأمراء، فحرضه من كان منهم في مذهب الشيعة على اعتناق هذا المذهب الحق، فصدر الأمر باحضار أئمة الشيعة فطلبو جمال الدين العلامة ولده فخر المحققين.

فأمر السلطان قاضي القضاة نظام الدين عبد الملك - وهو أفضل علماء العامة - أن

يناظر آية الله العلامة، وهى مجلساً عظيماً مشحوناً بالعلماء والفضلاء من العامة، منهم المولى قطب الدين الشيرازي وعمر الكاتبى الفزوى وأحمد بن محمد الكيشى والمتسيد ركن الدين الموصلى.

فناظرهم العلامة وأثبت عليهم بالبراهين العقلية والحجج النقلية بطلان مذاهبيهم العامة وحقيقة مذهب الامامية، على وجه تمنوا أن يكونوا جاداً أو شجراً وتهوا كأئمهم التقاوا حبراً.

وعند ذلك قال المولى نظام الدين: قوة أدلة حضرة هذا الشيخ في غاية الظهور، إلا أن السلف متى سلكوا طريقاً، والخلف - لاجلام العوام ودفع شقّ عصاً أهل الاسلام - سكتوا عن زلل أقدامهم، فبالحرى أن لا تهتك أسرارهم ولا ينطaher باللعنة عليهم.

فقدل السلطان والأمراء والعساكر وجمّ غفير من العلماء والأكابر عن مذهب بقية الطوائف واعتنقوا مذهب الحق - الشيعة - الذي يأخذ أحکامه عن الأمّة عليهم السلام عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبريل عن الله عزوجل.

وأمر السلطان في تمام ممالكه بتغيير الخطبة واسقاط أسامي الثلاثة عنها وبذكر أسامي أمير المؤمنين وسائر الأمّة عليهم السلام على المنابر، وبذكر حي على خير العمل في الأذان، وبتغيير السكّة ومحذف أسماء الثلاثة منها ونقش الأسامي المباركة عليها<sup>(١)</sup>.

وكيفما كان فتشيّع هذا السلطان ومن معه على يد العلامة أمر مقطوع به منها كان سببه.

وكان تغيير السكّة عام ٧٠٧ أو ٧٠٨، فمحذف أسماء الثلاثة منها، فكانت

(١) مجالس المؤمنين ٣٦١-٣٥٦/٢ عن تاريخ الحافظ الآبرو، تحفة العالم ١٧٦/١، خاتمة المستدرك : ٤٦٠ و ٤٦١، أحقاق الحق ١١-١٦، أعيان الشيعة ٥/٣٩٦-٤٠٠، وغيرها كثیر.

السکة. الدينار. مدورة خمسة الأضلاع، في وسطها ثلاثة سطور متوازية الأبعاض متكافئة الأجزاء:

- لا إله إلا الله.
- محمد رسول الله.
- عليه ولي الله.

وذكرت الأسامي المباركة للائمة عليهم السلام على الترتيب على حاشيتها. ولما انقضت المناظرة جعل السلطان السيد تاج الدين محمد الآوي - المتقدم ذكره - نقيب المالك ، وشرع العلامة بعد ذلك بمعونة هذا السلطان المستبصر في تشحيد أساس الحق وترويج المذهب ، وكتب باسم السلطان عدة كتب ورسائل بعضها كانت بطلب من السلطان.

وكان العلامة رحمة الله في القرب والمنزلة عند السلطان بحيث لم يرض بعد استبصاره بفارقة العلامة في حضر أو سفر، لذا أمر بترتيب المدرسة السيارة له ولتلامية، وهذه المدرسة السيارة ذات حجرات ومدارس من الخيام الكرياسية، فكانت تحمل مع الموكب السلطاني ، وكانت هذه المدرسة المباركة تستقي من الحلة، وتخرج من هذه المدرسة كثير من العلماء الصلحاء، ونقل أنه وجد في أواخر مؤلفات العلامة وقوع الفراغ منه في المدرسة السيارة السلطانية في كرمانشاه ، وفي جلة من أواخر أجزاء التذكرة أنه وقع الفراغ منه في السلطانية ، ويؤيده ما ذكره الصفدي من أن العلامة كان يصنف وهو راكب<sup>(١)</sup>.

وأمر السلطان أيضاً كبار علماء العامة بالحضور في هذه المدرسة، تنمية للحركة العلمية واستمراراً للمباحثات الحرة السليمة بين المذاهب ، ومنهن كان في هذه المدرسة المولى بدر الدين التستري والمولى نظام الدين عبد الملك الراغي والمولى برهان الدين والخواجة رشيد الدين والسيد ركن الدين الموصلي والكاتب القزويني

(١) الواقي بالوفيات . ٨٥ / ١٣

والكشفي وقطب الدين الفارسي وغيرهم.  
وختاماً لهذا الفصل نذكر ظريفتين جيلتين حدثتا بعد انتهاء الماناظرة واستبصار  
السلطان.

**الأولى:** أن العلامة بعد ما فرغ من هذه الماناظرة في مجلس السلطان محمد خدابنده خطب خطبة بليفة بثابة الشكر، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي والآئمة من بعده عليهم السلام، وكان في المجلس رجل من أهل الموصل يدعى أنه سيد اسمه ركن الدين الموصلي. كان قد أسكنه العلامة في الماناظرة. اعرض على العلامة في هذه الخطبة، فقال: ما الدليل على جواز الصلاة على غير الأنبياء؟ فقرأ العلامة في جوابه بلا انقطاع قوله تعالى: «الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهددون»<sup>(١)</sup>.  
فقال هذا اللالسيد من باب العناد وعقوق الآباء والأجداد: أي مصيبة أصابت  
عليها وأولاده ليست جبوا بها الصلاة؟

فذكر له العلامة مصايبهم المشهورة، ثم قال: وأي مصيبة أعظم عليهم وأشنع أن  
حصل من ذرائهم مثل ذلك الذي يرجح المنافقين العجاهل المستوجبين اللعنة والنكال  
عليهم.

فتعجب الحاضرون من قوة جواب العلامة، وضحكوا على هذا الموصلي.  
ونظم بعض الحضار الشعراء في ذلك المجلس هذين البيتين في شأن هذا السيد:  
 إذا العلوى تابع ناصبياً  
 لذهبه فا هو من أبيه  
 وكان الكلب طبع أبيه فيه<sup>(٢)</sup>  
 لأن الملا حسن الكاشاني. الذي هو رجل ظريف. كان مصاحباً  
 للعلامة حين حضوره عند السلطان وجريان المباحثة عنده، فلما تشيع السلطان وتم

(١) البقرة: ١٥٦ و ١٥٧.

(٢) لؤلؤة البحرين: ٢٢٤ - ٢٢٦، مجالس المؤمنين ٥٧١ / ٥٧٢ و ٥٧٣.

الأمر توجه الملا حسن إلى السلطان وقال: أريد أن أصلّي ركعتين على مذهب الفقهاء الأربع وركعتين على المذهب الجعفري، وأجعل السلطان حاكماً بصحة أي الصالحين.

فقال الملا حسن: أبوحنيفة مع أحد الفقهاء الأربع يجوز الوضوء بالنبيذ، وكذا يذهب إلى أن الجلد بالدباغة يطهر، وكذا يجوز بدل قراءة الحمد وسورة قراءة آية واحدة حتى إذا كانت بالترجمة، ويجوز السجود على خبأة الكلب، ويجوز بدل السلام بعد الشهد إخراج ضرطة.

فتوضياً الملا حسن بالنبيذ، ولبس جلد الكلب، ووضع خراء الكلب موضع سجوده وكثير، وبدل قراءة الحمد وسورة قال: دوريك سير، بمعنى: مدحهتان، ثم رکع، ثم سجد على خراء الكلب، وأدى الركعة الثانية مثل الأولى، ثم شهد، وبدل السلام آخر من ذراه ضرطة، وقال: هذه صلاة أهل السنة.

ثم مع كمال الخضوع والخشوع صلى تمام الركعتين على مذهب الشيعة.

فقال السلطان: معلوم أن الأولى ليست صلاة، بل الصلاة المواقفة للعقل هي الثانية<sup>(١)</sup>.

(١) قصص العلما: ٣٥٩ و ٣٦٠.

وحدثت مثل هذه الواقعة قبلها أمام السلطان محمود بن سبكتكين، نقل القاضي ابن خلكان عن عبد الملك الجبويني إمام الشافعية المتوفى ٤٧٨ في كتابه الذي سماه مغيث الحق في اختيار الأحق: أن السلطان محمود كان على مذهب أبي حنيفة، وكان مولعاً بعلم الحديث، وكانوا يسمعون الحديث من الشيخ بين يديه وهو يسمع، وكان يستقر الأحاديث، فوجد أكثرها موافقاً لمذهب الشافعى، فوقق في جلده حكمة، فجمع الفقهاء من الفريقين من مرؤ، والمس منهم الكلام في ترجيح أحد المذهبين على الآخر، فوقق الاتفاق على أن يصلوا بين يديه ركعتين على مذهب الإمام الشافعى وعلى مذهب أبي حنيفة، لينظر السلطان ويتذكر وختار ما هو أحسنها، فصلّى الفقائ المرزوقي. أحد علماء الشافعية. بطهارة مسيفة وشرائط متبرة من الطهارة والستر واستقبال القبلة، واتى بالأركان والهدايات والسنن والأداب والفرائض على وجه الكمال والقام، وقال: هذه صلاة لا يجوز الإمام الشافعى دونها، ثم صلى ركعتين على ما يجوز أبوحنيفة، فلبس جلد الكلب مدبوغاً، ولطخ رباعي ←

نعم وبعد هذه المانظرة العظيمة وببركة هذا العلامة استبصر السلطان وعدد كبير من الأمراء وعلماء العامة، فعمت البركة في جميع المالك وهدأت الأوضاع. فلابد أن لاننسى فضل هذا العلامة، فله حق كبير علينا لانستطيع أن نؤدي قسماً يسيراً منه.

ونعم ما قاله المحدث البحرياني بعد ذكر المانظرة: لوم تكن له قدس سره إلا هذه المنقبة لفاف بها على جميع العلماء فخراً وعلبها ذكرأ، فكيف ومناقبه لا تعد ولا تحصى، وما تأثره لا يدخلها الخصر والاستقصاء<sup>(١)</sup>.

وقال الخواصاري معقبًا لكلام المحدث البحرياني: وهذه اليد العظمى والمنتهى الكبرى التي له على أهل الحق مما لم يذكره أحد من المخالفين والموافقين، حتى أن في بعض تواریخ العامة رأيت التعبير عن هذه الحکایة مثل هذه الصورة: ومن سوانح سنة ٧٠٧ إظهار خدابنده شعار التشیع بإضلال ابن المطهر، وأنت خیر بأن مثل هذا الكلام المنطق صدر من أي قلب معروق، والحمد لله<sup>(٢)</sup>.

نَسَّالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَعْجِلَ فِي ظَهُورِ إِيمَانِنَا وَمَلَادَنَا لِنَكْحُلَ أَعْيَنَا بِرُؤُسِنَا

بالنجاسة وتوصاً بنبذ التبر، وكان في صميم الصيف في المفازة، فاجتمع عليه الآذباب والبعوض، وكان وضوئه منكساً منكساً، ثم استقبل القبلة وأحرم بالصلة من غيرنية في الموضوع، وكبر بالفارسية [ثم قرأ آية بالفارسية]: دو برک سبزـ أي: ورفقان خضراؤنان، وهو معنى قوله تعالى في سورة الرحمن: «مدھمانان». ثم نفر نفرتين كفرات الذكك من غير فعل ومن غير رکوع، وتشهد، وضرط في آخره من غير السلام، وقال: أيها السلطان هذه صلاة أبي حنيفة، فقال السلطان: لوم تكن هذه الصلاة صلاة أبي حنيفة لقتلتك، لأن مثل هذه الصلاة لا يجزئها ذو دين، وأنكر الحنفية أن تكون هذه صلاة أبي حنيفة، فأمر القفال باحضار كتب أبي حنيفة، وأمر السلطان نصارانياً كتاباً يقرأ المذهبين جيماً، فوجدت الصلاة على مذهب أبي حنيفة على ماحكمه القفال، فأعرض السلطان عن مذهب أبي حنيفة وتمسك بمذهب الشافعي. وفيات الأعيان ١٨١ / ٥.

أقول: الخرافات القبيحة الموجودة في مذهب الشافعي ومذهب أخرىه لا تقل عن مذهب أبي حنيفة، ولو أردنا ذكر بعضها لخرجنا عن صلب البحث، فرجأها إلى موضع آخر.

(٢) روضات الجنات ٢٨٠ / ٢.

(١) لؤلؤة البحرين: ٢٢٦.

ورؤية الحق منتشرة في العمورة.

### نظرة سريعة في بعض الاشكالات والانتهاكات:

كلياً ازداد الانسان عظمة وعلواً كثراً خساده ومناوئه، وهذا شيء محسوس.

فالنبي صلى الله عليه وآله بعظمته العالمية التي علا بها على كل العالمين من الأولين والآخرين - حتى «دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى»<sup>(١)</sup> - لم يسلم من حسد الحساد وافتراء الكذابين في حياته وبعد وفاته.

وعلى عليه السلام الذي بلغت منزلته في الفضل بعد رسول صلى الله عليه وآله بلا فضل - بحيث ينحدر عنه السيل ولا يرق إليه الطير<sup>(٢)</sup> - لم يسلم أيضاً من الحساد ومرضى القلوب، فكم عانى في حياته، وحتى بعد شهادته لم تنته الأحقاد البذرية والخبيثة ولحد الآن، وذلك شأن كل عظيم يريد الحق، لأن الحق مرت.

وعلامتنا ابن المطهر - الذي وصل مقامه من بين العلماء أعلى مقام - اقتفى أثراً هما وسلك طريقتها، فصبت عليه الأحقاد من كل جانب، لأنَّه عظيم.

ونحن في هذا الفصل نمرروراً عاجلاً على بعض ما قيل من إشكال أو انتهاص يرتبط فيها نحن فيه، ولا ندعى أنَّ العلامة معصوم لا يقع في زلل أو خطأ لأنَّ المعصوم ليس إلا من عصمه الله تعالى، لكنه عبد صالح قدف الله العلم في قلبه.

(١) قال ابن روزبهان في مقام القدر بالعلامة وكتابه نهج الحق: ... فهو في هذا كما ذكر بعض الظرفاء على ما يضعونه على ألسنة البهائم: أنَّ الجمال سأل جلاً من أين تخرج؟ قال الجمل: من الحمام! قال: صدقت، ظاهر من رجلك النظيف وخفك اللطيف. فنقول: نعم ظاهر على ابن المطهر أنه من دنس الباطل ودرن التصبب مطهر، وهو خائن في مزابل المطاعن وغريق في حشوش الضغائن ...<sup>(٢)</sup>.

(١) إحقاق الحق ٢٧/١، نقلًا عن ابن روزبهان.

(٢) التجم: ٨ و ٩.

(٢) نهج البلاغة ٣١/١.

وقال الشهيد القاضي التستري في مقام الرد على ابن روزبهان: وأما ما نقله عن بعض الظرفاء في تمثيل قبح المصنف على خلفاء أهل السنة وأئتهم وبعثتهم بمقال جريئ بين الجمال وبعض الجمال، فلا يخفى على الظرفاء الأذكياء عدم مناسبته بالمصنف المكتنّ بابن الطهر وكونه من أناس يتطهرون، وإنما يناسب ذلك حال الأنجاس من الناصبة الذين لا يبالون بالبول قائمًا كالجمل، وفي إزالة البول والغائط لا يوجبون الاغتسال، بل يمتنون أنفسهم كالممار على الجدار، ويسخون أخفافهم فيوضوئهم ولو وطأت الأقدار، وأشد مناسبة من بين هؤلاء الأنجاس هذا الناصب- أي الفضل بن روزبهان. الرجل الفضول الذي سمي بالفضل، ومسماه فضله فضول آخر، وقد خرج من مزبلة فه بعرة الجمل تارة وخره الكلب أخرى...<sup>(١)</sup>.

أقول: أدب أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ليس هو اللعن والشتم، فلما أظهر حجرين عدي وعمروين الحق البراءة واللعن من أهل الشام في حرب صفين أرسل إليهما علي عليه السلام أن: كفأ عمتا يبلغني عنكما، فأتياه فقالا: يا أمير المؤمنين أنسنا عحقين؟ قال: بل، قالا: أو ليسوا مبطلين؟ قال: بل، قالا: فلم منعتنا عن شتمهم؟ قال: كرهت لكم أن تكونوا لقانين شتامين تشتمون وتتبرفوون، لكن لو وصفتم مساوئ أعمالهم فقلتم: من سيرتهم كذا وكذا، ومن عملهم كذا وكذا- كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، ولو قلتم مكان لعنكم إياتهم وبراءة تكم منهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيتنا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق منهم من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من طبع به، كان هذا أحب إلى وخيراً لكم، فقالا: يا أمير المؤمنين نقبل عظتك ونتأدبك بأدبك...<sup>(٢)</sup>.

ونحن نقول أيضاً: يا أمير المؤمنين نقبل عظتك ونتأدبك بأدبك.

(١) وقعة صفين: ١٠٣.

(٢) إحقاق الحق ١/٦٢ و ٦٣.

لكن ماذا يفعل أمير المؤمنين عليه السلام الذي جرّعوه الغصة بعد الغصة، حتى قال: فصبرتُ وفي العين قذى وفي الملحق شجاً أرى ترأى نهباً<sup>(١)</sup>.

نعم ماذا يفعل أمير المؤمنين وولده المغضومون عليهم السلام والعلماء الربانيون المقتوفون أثراهم والشيعة كافة مع أناس بلغ عتواهم وخروجهم عن الدين درجة بحيث لعنهم الله في الدنيا والآخرة؟

أناشدك بالله عزيزي القارئ :

ألم يقل الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَعْنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعْذَلُهُمْ عِذَابًا مَهِينًا»<sup>(٢)</sup>.

ألم يروي الإمام البخاري في صحيحه عن النبي صل الله عليه وآله أنه قال: فاطمة بضعة متى فن أغضبها أغضبني<sup>(٣)</sup>.

ألم يروي الإمام البخاري في صحيحه أنَّ فاطمة عليها السلام غضبت على ... وهجرته فلم تكلمه ولم تزل مهاجرته حتى توفيت<sup>(٤)</sup>.

فما ذكره العلامة في كتابه نهج الحق من المطاعن ليس إلا أنهم مصدق للطعن واللعن، حيث إنَّ الله طعن فيهم ولعنهم في الدنيا والآخرة و...

وكذا ما ذكره القاضي الشهيد في الطعن على ابن روزبهان، لأنَّه مستوجب للعنة الباري و العذاب والنكال، وأنَّه ارتكب أسوأ من ذلك بالنسبة إلى مولانا العلامة قدس سره المشتهر في الآفاق، فكما تدين تدان به، لاتهتك فتهلك ، من يزرع الشوم لا يقلعه ريحاناً.

والحديث ذو شجون ليس هذا محله.

(٢) قال ابن كثير: ولد ابن المظفر الذي لم تظهر خلافة ولم يستظهر من دنس لرفض ...<sup>(٥)</sup>.

(٤) صحيح البخاري ٤/٩٦، ٨/١٨٥.

(١) نهج البلاغة ١/٣١.

(٥) البداية والنهاية ١٤/١٢٥.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

(٣) صحيح البخاري ٥/٣٦.

أقول: لا أعلم ماذا أقول لابن كثير في تعبيره عن العلامة بأنه لم تظهر خلاطته؟  
لم يقل الصفدي والتغري بردي: إن ابن الطهير كان رتضى الأخلاق<sup>(١)</sup>? ولا ايم على  
ابن كثير وأصحابه إذا صدرت منهم أمثال هذه الكلمات، لأنَّ كلَّ واحد منهم  
ابن كثير، ولا يصدر من ابن الكثير غير النكير.

(٣) قال التغري بردي بعد أن وصف العلامة بأنه رضيَّ الخلق حليماً: غير أنه  
رافضياً خبيثاً على مذهب القوم<sup>(٤)</sup>.

ولا أدرى كيف أنَّ الإنسان إذا كان بهذه الصفات الحميدة التي اعترف بها  
الكلَّ. مجرد أنه يتبع من أمر الله باتباعه ويتبادر معنِّ أمر الله بالتلبية منه يكون  
خبيثاً!<sup>(٥)</sup>

(٤) قال المسقلاني: ويقال إنهـ أيـ العلامةـ تقدم في دولة [خدا بنده]  
وكثرت أمواله وكان مع ذلك في غاية الشُّح<sup>(٦)</sup>.

وقال السيد الأمين: أما نسبة إلى غاية الشُّح فلا تکاد تصح ولا تصدق في عالم  
فقيه عظيم عرف مذام الشُّح وقبحه، فهو إن لم يكن سخيناً بطبه فلا بد أن يتسخى  
بسبب علمه، مع أنَّنا نجد ناقلاً نقلها غيره، وليس الباущ على هذه النسبة إلا  
عدم ماءعاب به في علمه وفضله وورعه وتقواه، فعدل إلى العيب بالشُّح الذي لم تمح  
عادية بذكره في صفة العلماء، بل ولا بذكر الكرم والمسخاء غالباً<sup>(٧)</sup>.

وخلالمة القول أنَّ كلَّ هذه الإهانات التي صدرت منهم في حق العلامةـ التي  
ذكرنا شيئاً يسيراً منهاـ إنما نشأت من الأحقاد البذرية والحنينية التي بقيت هذه في  
صدورهم يتوارثونها من جيل إلى آخر ليصيرونها على شيعة علي عليه السلام مهما  
أمكنتهم الفرصة.

(٥) قال ابن روزبهان: اتفق لي مطالعة كتاب من مؤلفات المولى الفاضل

(٣) الدرر الكامنة ٢/٧٢.

(١) الوافي بالوفيات ١٣/٨٥، النجوم الزاهرة ٩/٢٦٧.

(٤) أعيان الشيعة ٥/٣٩٨.

(٢) النجوم الزاهرة ٩/٢٦٧.

جمال الدين ابن المطهر الحلبي غفرانه ذنبه قد سته بكتاب نهج الحق وكشف الصدق، قد أله في أيام دولة السلطان غياث الدين أو جماليتو محمد خدابنده وذكر أنه صتفه بإشارته، وقد كان ذلك الزمان أوان فشو البدعة ونبغ نبغ نبغة الفرق الموسومة بالامامية من فرق الشيعة، فإن عامة الناس يأخذون المذاهب من السلاطين وسلوكيهم، والناس على دين ملوكهم، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقليل ماهم<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي الشهيد: وأما ما أشار إليه من أن شيوخ مذهب الشيعة في ذلك الزمان إنما كان بمجرد أتباع ميل السلطان من غير دلالة حجة وبرهان، مردود بما أشرنا إليه سابقاً من فضيلة هذا السلطان، وأنه كان من أهل البصيرة والفحص عن حقائق المذهب والأديان، وأن نقل المذهب وتغيير الخطبة والسكة إنما وقع بعد ما ناظر المصطفى العلامة المهام علماء سائر المذاهب وأوقعهم في مضيق الازمام والافحاص، وأثبتت عليهم حقيقة مذهب أهل البيت الكرام، فمن اختار مذهب الإمامية في تلك الأيام كان المجتهد دليلاً، وظهور الحق بين أظهر الناس سببه، فكانوا آخذين عن المجتهد وسلوكيه، لاعتن روج المذهب من ملوكه، فلا يتوجه ها هنا ما كان يتوجه في بعض الملوك وسلوكيهم أن عامة الناس يأخذون المذهب من السلاطين وسلوكيهم، والناس على دين ملوكهم.

والحاصل أن السلطان المغفور المذكور لم يكن مدعياً لخلافة النبي صلى الله عليه وآله ولا كان له حاجة في حفظ سلطنته إلى ما ارتكبه ملوك تم وعدى وبني أمية وبني العباس، من هضم أقدار أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتغيير دينه أصولاً وفروعاً، ترويجاً لدعوى خلافتهم، وليس لك الناس مسلكهم من خافتهم، بخلاف هؤلاء الذين تقمصوا الملك والخلافة، وابتلو الدين بكل بلية وآفة<sup>(٢)</sup>.

(٢) احقاق الحق ١/٦١ و ٦٠.

(١) احقاق الحق ١/٢٦، نقلأً عن ابن روزجان.

(٦) قال ابن بطوطة: كان ملك العراق السلطان محمد خدابنده، قد صحبه في حال كفره فقيه من الروافض الامامية يسمى جمال الدين ابن المطهر، فلما أسلم السلطان المذكور وأسلمت باسلامه التر، زاد في تعظيم هذا الفقيه، فزين له مذهب الروافض وفضله على غيره، وشرح له حال الصحابة والخلافة، وقرر لديه أن أبابكر وعمر كانوا وزيرين لرسول الله، وأن علياً ابن عمته وصهره فهو وارث الخلافة، ومثل له بما هو مألف عنده من أن الملك الذي بيده إنما هو إرث عن أجداده وأقاربه، مع حدثان عهد السلطان بالكفر وعدم معرفته بقواعد الدين، فأمر السلطان بحمل الناس على الرفض، وكتب بذلك إلى العراقيين وفارس وآذربايجان وإصفهان وكerman وخراسان وبعث الرسل إلى البلاد، فكان أول بلاد وصل إليها بغداد وشيراز وإصفهان.

فأتما أهل بغداد، فامتنع أهل باب الأزاج منهم، وهم أهل السنة وأكثرهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وقالوا: لاسمع ولاطاعة، وأنو المسجد الجامع في يوم الجمعة بالسلاح وبه رسول السلطان، فلما صعد الخطيب المنبر قاماوا إليه وهم اثناعشر ألفاً في سلامهم، وهم حماة بغداد والشارع إليهم فيها، فحلقوا له أنه إن غير الخطيبة المعتادة، إن زاد فيها أو نقص، فإنهم قاتلوه وقاتلوه رسول الملك ومستسلمون بعد ذلك لما شاء الله، وكان السلطان أمر بأن تسقط أسماء الخلفاء وسائر الصحابة من الخطيبة، ولا يذكر إلا اسم علي ومن تبعه كمسمار رضي الله عنه، فخاف الخطيب من القتل وخطب الخطيبة المعتادة.

وفعل أهل شيراز وإصفهان كفعل أهل بغداد.

فرجعت الرسل إلى الملك، فأخبروه بما جرى في ذلك، فأمر أن يؤتى بقضاء المدن الثلاث، فكان أول من أتى منهم القاضي مجذ الدين قاضي شيراز ...

فلما وصل القاضي أمر أن يرمي به إلى الكلاب التي عنده. وهي كلاب ضخام في أعناقها السلاسل معدنة لأنكلبني آدم، فإذا أتي بن تسليط عليه الكلاب جعل في رحمة كبيرة مطلقاً غير مقيد، ثم بعثت تلك الكلاب عليه، فيفرّ أمامها ولا

مفر لمن يدركه فتمزقه وتأكل لحمه. فلما أرسلت الكلاب على القاضي مجد الدين ووصلت إليه بصبصت إليه وحركت أذنابها بين يديه ولم تهجم عليه بشيء.

بلغ ذلك السلطان، فخرج من داره حافي القدمين، فأكبت على رجل القاضي يقبّلها، وأخذ بيده وخلع عليه جميع ما كان عليه من الشياطين... ولما خلع السلطان شيئاً على القاضي مجد الدين أخذ بيده وأدخله إلى داره وأمر نسائه بتعظيمه والتبرك به.

ورجع السلطان عن مذهب الرفض، وكتب إلى بلاده أن يقر الناس على مذهب أهل السنة والجماعة...<sup>(١)</sup>.

أقول: في كلام ابن بطوطة عدة مواضع مردودة وقابلة للنظر.  
 منها: أنه ذكر أن العلامة الحلي صحّب الشاه خدابنده في حال كفره، وكان اسلامه على يد العلامة.

وهذا مخالف لجميع المؤرخين كما مرّ، حيث ذكروا أنّ تشيعه كان على يد العلامة الحلي لا إسلامه، والسلطان محمد بعد أن توفي أخيه محمود جاء من خراسان وكان حنفياً ثم صار شافعياً ثم تشيع على يد العلامة.

ومنها: أنه ذكر أن العلامة قرر للسلطان أن أبابكر وعمر كانوا وزيرين لرسول الله وأن علياً ابن عمّه وصهره فهو وارث الخلافة.

وهذا مع تقرده به غير معقول، لأن العلامة لا يعتقد بiamانها فضلاً عن أن يكونا وزيرين، وكتبه تشهد بعقيدته.

ومنها: أنه ذكر أن السلطان أمر أن يرمي بالقاضي مجد الدين إلى الكلاب التي عنده وهي ضخام...

وهذا مخالف لما ذكره أكثر المؤرخين من عدالة هذا السلطان وحسن سيرته كما مرّ، ومخالف أيضاً لما نشاهده من أنّ هذا السلطان بعد استبصاره أمر كبار علماء السنة

(١) رحلة ابن بطوطة: ٢٠٤-٢٠٦

صحبته في المدرسة السيارة.

ومنها:- وهو بيت القصيدة. أنَّ السلطان رجع من مذهب الشيعة، وكتب إلى بلاده أن يقر الناس على مذهب أهل السنة والجماعة.

فأقول: نحن لو تفتحنا كتب التاريخ- التي كلها عامة- لوجدنا أنَّ البحث

المختص بالشيعة فيها قليل أو معدوم، وذلك لأنَّهم كانوا وبقدر الامكاني يحاولون إخفاء الأحداث العظيمة والواقع الكبيرة المرتبطة بالتشيع، وإذا أرادوا ذكر شيء يسير منها فيذكرونه بالاشارة مع الغمز فيه، وأما الواقع المرتبطة بمذهب الجماعة فهي وإن كانت صغيرة إلا أنَّهم يذكرونها بصيغة التعظيم والتضخيم.

فأناشدك بالله عزيزى القارئ هل يمكن أن يحدث مثل هذا الحدث الكبير الذي تفرد بنقله ابن بطوطة ويُسكت عنه كل المؤرخين حتى الذين عاصروا العلامة والسلطان وحضروا في كل الأمور كالحافظ الآبر و غيره كما تقدم؟ ولو كان ما نقله ابن بطوطة صحيحاً لما هاجم أكثر علماء العama على هذا السلطان لأنَّه صار رافضاً.

وكيف يمكن لنا الثوقي بنقل ابن بطوطة مع ما عرفت في مواضع عديدة من نقله مخالفته للمؤرخين كافة.

والذي يفهم من كلامه أنَّ السلطان لم يبق مدة طويلة على تشيعه، وهذا مخالف أيضاً لما نقله المؤرخون من تغيير السكّة وتأسيس المدرسة السيارة و... فإنه يحتاج إلى مدة طويلة.

هذا وصرح ابن الوردي في تاريخه: بأنه في سنة ٧١٦، وصلت الأخبار بهوت خدابنده الذي أقام سنة في أول ملكه سنتاً ثم ترافق إلى أن مات<sup>(١)</sup>.

(٧) لما وقف القاضي البيضاوي على ما أفاده العلامة في بحث الطهارة من القواعد بقوله: ولو تيقنها- اي: الطهارة والحدث- متحددين متعاقبين وشك في

(١) تاريخ ابن الوردي ٢/٣٧٧.

المتأخر، فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر، وإلا استصحبه<sup>(١)</sup>.

### كتب بخطه إلى العلامة:

يا مولانا جال الدين أدام الله فواضلك ، أنت إمام المجتهدين في علم الأصول، وقد تقرر في الأصول مسألة إجماعية، هي: أن الاستصحاب حجة مالم يظهر دليل على رفعه ، ومعه لا يبيق حجة، بل يصير خلافه هو الحجۃ، لأنَّ خلاف الظاهر إذا عضده دليل صار هو الحجۃ، وهو ظاهر، والحالة السابقة على حالة الشك قد انقضت بضدتها، فان كان متظاهراً فقد ظهر أنه أحدث حدثاً ينقض تلك الطهارة، ثم حصل الشك في رفع هذا الحديث، فيعمل على بقاء الحديث بأصالة الاستصحاب وبطل الاستصحاب الأول، وإن كان محدثاً فقد ظهر ارتفاع حدثه بالطهارة المتأخرة عنه، ثم حصل الشك في ناقض هذه الطهارة، والأصل فيها البقاء، وكان الواجب على القانون الكلي الأصولي أن يبيق على ضد ما تقدم.

### فأجاب العلامة:

وافت على ما أفاده مولانا الإمام أدام الله فضائله وأسبغ عليه فواضله، وتعجبت من صدور هذا الاعتراض عنه، فإنَّ العبد ما استدلَّ بالاستصحاب، بل استدلَّ بقياس مركب من منفصله مانعة الخلو بالمعنى الأعم عنادية وحلتين.

وتقريره: أنه إنْ كان في الحالة السابقة متظاهراً، فالواقع بعدها إما أن يكون الطهارة وهي سابقة على الحديث، أو الحديث الرافع للطهارة الأولى فتكون الطهارة الثانية بعده، ولا يخلو الأمر منها ، لأنَّ صدر منه طهارة واحدة رافعة الحديث في الحالة الثانية وحدث واحد رافع للطهارة، واستثناء الخلوتين أن يكون السابقة الطهارة الثانية أو الحديث ظاهراً، ويستبعن أن يكون الطهارة السابقة، والأكانت طهارة عقيب طهارة، فلا تكون طهارة رافعة للحدث ، والتقدير خلافه، فتعين أن يكون السابق الحديث، وكلما كان السابق الحديث فالطهارة الثانية متأخرة عنه،

لأن التقدير أنه لم يصدر عنه إلا طهارة واحدة رافعة للحدث، فإذا امتنع تقديمها على الحدث وجب تأخيرها عنه، وإن كان في الحالة السابقة محدثاً، فعلى هذا التقدير إما أن يكون السابق الحدث أو الطهارة، والأول عال، وألا كان حدث عقيب حدث، فلم يكن رافعاً للطهارة، والتقدير أن الصادر حدث واحد رافع للطهارة، فتعين أن يكون السابق هو الطهارة والتأخر هو الحدث، فيكون محدثاً، فقد ثبت بهذا البرهان أن حكمه في هذه الحالة موافق للحكم في الحالة الأولى بهذا الدليل لا بالاستصحاب، والعبد إغا قال: استصحبه، أي: عمل بمثل حكمه.

ثم أنقذه إلى شيراز، ولما وقف القاضي البيضاوي على هذا الجواب استحسنه جداً وأثنى على العلامة<sup>(١)</sup>.

وفي المسألة تقاصيل كثيرة وردود وأجوبة أعرضنا عنها مخافة الاطناب والخروج عن صلب الترجمة<sup>(٢)</sup>.

٨- لما ألف العلامة جمال الدين كتابه منهج الكرامة في إثبات الإمامة، تعرض للرد عليه ابن تيمية في كتاب سمأه منهج السنة. وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى هذا بقوله:

وأبن المطهر لم تظهر خلائقه داع إلى الرفض غال في تعصبه	فقال السيد الأمين رضوان الله عليه: وقد خطط بالبال. عند قراءة أبيات السبكي التي نقلها. هذه الأبيات: لاتتبع كل من أبدى تعصبه
ولا بن تيمية ردة عليه له أجاد في الردة واستيفاء أضربه <sup>(٣)</sup>	لرأيه نصرة منه لذهب

(١) نقله الأول الانجليزي في الرياض ٣٨٤-٣٨٢/١ عن الاقارضي الفزوي في كتابه لسان المخواص.

(٢) فمن أراد الوقوف عليها فلينراجع جامع المقاديد ٢٣٧-٢٣٥/١، مفتاح الكرامة ٢٩١-٢٨٩/١، رياض العلامة ٣٨٤-٣٨٢/١، أعيان الشيعة ٤٠١/٥، وغيرها.

(٣) الدرر الكامنة ٢/٧١ و ٧٢، لسان الميزان ٦/٣١٩.

وذاك يعرب عن أقصى تنصبه  
لا للذى قاله الآباء وانتبه  
أردت إدراك عين الحق فائت به  
برهان إن كان يبدو كل مشتبه  
لكنه عائد في وجه صاحبه  
داع إلى الحق خال من تعصبه  
أجاد في رده في كل أضربه  
له وعayıته من أهل مذهبه  
في السجن مما رأوه في مصانبه  
عن أن يكون له بالجسم من شبه  
بالشام حسبك هذا من معانبه  
نزلت عن منبرى ذا من عجائبها  
مسامع الخلق أقصاه وأقربها<sup>(١)</sup>

ولما وصل كتاب منهج السنة لابن تيمية بيد العلامة أنشأ أبياتاً مخاطباً فيها

ابن تيمية، أولها:

طراً لصرت صديق كل العالم  
يهوى خلاف هواك ليس بعالم<sup>(٢)</sup>

فكتب الشيخ شمس الدين محمد الموصلي في جوابه:

إن الذي ألزمت ليس بلازم  
علموا وقد عاداه جل العالم<sup>(٣)</sup>

بالرفض يرمي ولئن الطهر حيدة  
كن دائمًا لدليل الحق متبعاً  
وابن المطهر وافق بالدليل فإن  
إن السباب سلاح العاجزين وبالـ  
والشم لا يلحق المشتوم تبعته  
وابن المطهر قد طابت خلائقه  
ولابن تيمية ردة عليه وما  
حسب ابن تيمية ما كان قبل جرى  
في مصر أو في دمشق وهو بعد قضى  
مجسم وتعالى الله خالقنا  
 بذلك صرح يوماً فوق منبره  
 الله ينزل من فوق السماء كما  
 قد شاهد ابن جبير ذلك منه على

ابن تيمية، أولها:

لوكشت تعلم كل ما علم الورى  
لكن جهلت فقلت إنَّ جميع من

يا من يمُوه في السؤال مسفطاً

هذا رسول الله يعلم كل ما

(١) أعيان الشيعة ٣٩٨/٥.

(٢) الدرر الكامنة ٧١/٢ و٧٢ و٧٣، ونقلها ابن عراق المصري في تذكرة كماعنه في مجالس المؤمنين ٥٧٣/١ و٥٧٤.

(٣) نقله في المجالس ١/٥٧٣ و٥٧٤ عن تذكرة ابن عراق.

**فأحابه السيد الأمن بقوله:**

لوكنت تعلم ما أقول عذرني  
لكن جهلت مقالتي فعذرتني  
فأين هذا من نقضه السوفسطائي بأن رسول الله صل الله عليه وآله يعلم كل ما  
يعلمه الناس وقد عاده جل الناس<sup>(١)</sup> .

ونقل ابن حجر أيضاً أن العلامة لما بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال: لوكان  
يفهم ما أقول أجنبة.<sup>(٢)</sup>

وذكر السيد الأمين أن هذه الجملة صدر بيت، ثم استظهر أنها من جملة أبيات<sup>(٢)</sup>.

وابن تيمية هذا مع اعتراف أكثر العلماء بفساد عقیدته، بل بكفره وارتداده حتى حبس في حياته لأجل آرائه المنحرفة، وألقت الكتب في الرد عليه من العامة والمخاصة في زمانه وبعد زمانه، حتى أفرد أبو محمد صدر الدين العاملي كتاباً في كفر ابن تيمية، ذكر فيه شهادة علماء الإسلام من الفريقين بكفره وكلماته الدالة على كفره، ومانفرد به من الآراء الفاسدة والبدع.

كلّ هذا ونرى جلّ من ترجم العلامة من أبناء العامة ذكر ابن تيمية بصيغة

(٣) أعيان الشيعة / ٥٣٩٨

٣٩٨/٥ أعيان الشيعة

(٢) لان الميزان ٣١٧/٢

التعظيم والتجليل، وأنه ألف كتاباً رد فيه على العلامة الحلي، مع اعترافهم بأنه أفرط فيه ورداً كثيراً من الأحاديث الصحاح، وافتري على العلامة واستهان به حتى عبر عنه بابن المنجس<sup>(١)</sup>؟

وعلمون أن هذا سلاح العاجزين ومن لا دليل لهم.

وذكر السخاوي كما في هامش نسخة (أ) من الدرر الكامنة عن شيخه: أنه بلغه أنَّ ابن المطهر لما حجَّ اجتمع هو وابن تيمية وتذاكر، فأعجب ابن تيمية بكلامه، فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذي تسمىه ابن المنجس، فحصل بينهما انس ومباسطة<sup>(٢)</sup>.

أقول: تذاكر العلامة مع ابن تيمية وأعجب ابن تيمية بكلامه يمكن أن يقبله العقل، لكن موانسة العلامة ومباسطته مع ابن تيمية لا يمكن أن يتصوره العقل، فكيف يمكن أن يستأنس هذا العبد الصالح - العلامة - وينبسط لرجل اعترف كل من له عقل سليم بخبائمه وفساد عقيدته وكفره؟!!

(٩) قال المحدث البحرياني: ولقد قيل إنه وزع تصنيفه على أيام عمره من يوم ولادته إلى موته، فكان قسط كل يوم كراساً، مع ما كان عليه من الاشتغال بالاقادة والاستفادة والتدريس والأسفار والحضور عند الملوك والباحثات مع الجمهور ونحو ذلك من الأشغال، وهذا هو العجب العجاب الذي لا شك فيه ولا ارتياه<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر بعض متأخرِي أصحابنا أنه جرى ذكر الكراهة بحضور مولانا المجلسي فقال: نحن بحمد الله لو وزعَت تصانيفنا على أيامنا ل كانت كذلك، فقال بعض الحاضرين: إن تصانيف مولانا الآخوند مقصورة على النقل وتصانيف العلامة

(١) انظر: الواقي بالوفيات ٨٥/١٣، التجمُّع الزاهرة ٢٦٧/٩، البداية والنهاية ١٤٥/١٤، الدرر الكامنة ٧١/٢ و ٧٢، لسان الميزان ٣١٩/٦، وغيرها.

(٢) الدرر الكامنة ٧٢/٢.

(٣) لذلة البحرين: ٢٢٦.

مشتملة على التحقيق والبحث بالعقل، فسلم رحمه الله له ذلك<sup>(١)</sup>.

فقال الخوانساري: لو سلم أن تصانيف العلامة لوقتمنت على أيام عمره من ولادته إلى موته لكن قسط كل يوم كراسة لم يناسب تسلیم سمتنا الجلسي رحمه الله فيما ورد عليه، حيث إن مؤلفاته الكثيرة المستجمعة لأحاديث أهل البيت المعصومين عليهم السلام وبياناتها الشافية لا يكون أبداً بأنقص مما نسخه العلامة على منوال مانسخه السلف الصالحون في كل فن من الفنون من غير زيادة تحقيق في البين أو إفاده تغير في كتابين، بل من طالع خلاصة أقواله في الرجال واطلع على كون عيون الفاظه بعينها ألفاظ رجال النجاشي والشيخ فضلاً عن معانيها، يظهر له أن سائر مصنفاته المكتوبة أيضاً مثل ذلك، إلا أن حقيقة الأمر غير مكشوفة إلا عن أعين المهرة الخاذقين<sup>(٢)</sup>.

فأجاب السيد الأمين بقوله: وحاول صاحب الروضات- على قاعده في التعصب على العرب الذين ينتهي إلى سيدهم- أن يكون في هذا الأمر أشد من الجلسي نفسه الذي سلم- كما مر- أن تصانيفه مقصورة على النقل وتصانيف العلامة مشتملة على التحقيق.

ثم قال: بيانات البخاري إنقال من كتب اللغة، ووقدت أخطاء في جملة منها كما يظهر لن تتبعها، فلا تقاس بتحقيقات العلامة في الفقه والأصول والكلام والردود والاحتجاجات.

وأما أن العلامة يتبع السلف من غير زيادة تحقيق فهو كلام من لا يريد أن يوصف بمعرفة ولا إنصاف.

وأما نقله في الخلاصة عين عبارة النجاشي والشيخ فذلك مني كتب الرجال، وإذا خالف رأيه رأيه بين ذلك، وهل جاء أحد بعد العلامة إلى اليوم متن ألف في

(١) روضات الجنات ٢٧٦/٢، أعيان الشيعة ٥/٤٠٣.

(٢) روضات الجنات ٢٧٦/٢ و ٢٧٧.

الرجال لم يسلك هذا المسلك ، فالعيب به من غرائب التحولات .  
نعم وقع في الخلاصة مؤاخذات نبه عليها الرجاليون وذكرناها في هذا الكتاب ،  
كما وقع في غيرها من كتب الرجال ، لكن صاحبنا لم يعب بها ، بل عاب من  
لاعيب فيه .

وأما أن سائر مصنفاته كذلك - أي: إن قال عن الغير كما ظهر له بمهارته وحذقه .  
فكفى بهذا الكلام شيئاً لقائه<sup>(١)</sup> .

والسيد الأمين وإن أنصف في الجواب على ما قاله السيد الخوانساري ، لكن  
تحامله الشديد على السيد والتعبير عنه بمثل هذه الألفاظ أخرجه عن الأنصاف ،  
فلا يليق بمقام سيدنا العلامة الخوانساري رحمه الله أن يعبر عنه بمثل ما عبر السيد  
الأمين .

ومع هذه كله نرى السيد الأمين رحمه الله وقع بنفس الأمر الذي عاب به السيد  
الخوانساري حيث قال:

ثم نقول تحدثنا بنعمة الله: ونحن بمحمده تعالى إن لم تساو مؤلفاتنا مؤلفات من  
ذكر في عددها فهي تقارها ، وفي أكثرها بحث وتمحيص واعمال فكر ، مع أنهم  
كانوا في سعة من العيش وكثرة الخدم ، ونحن بالضد من ذلك ، والمجلسى كان عنده  
من الكتاب متن يكفيه ، ونحن نتولى كتابة مانؤلفه بنفسنا توسيداً وتبيضاً  
وتصحيحاً عند الطبع مع مباشرة أمر المعاش<sup>(٢)</sup> !

(١٠) قال الطريحي: وعن بعض الأفضل: وجده خطه - أي: العلامة خمسمائة  
 مجلد من مصنفاته غير خط غيره من تصانيفه<sup>(٣)</sup> .

وقال الخوانساري: ولا استبعد بذلك أيضاً ، حيث إنّ من جملة كتبه ما هو على  
حسب وضعه في مجلد كتابي ، ومنها ما هو في مجلدين كذلك ، أو في ثلاثة مجلدات ،

(٢) المصدر السابق.

(١) أعيان الشيعة ٥/٤٠٣.

(٣) مجمع البحرين ٦/١٢٣ علم.

أوفي أربع، أو في خمس وست، أو في سبع، أو فيما ارتقى إلى أربعة عشر مجلداً، أو فيما يزيد على ذلك بكثير أو ينقص عنه بشيء يسير<sup>(١)</sup>.

وقال السيد الأمين أيضاً: وهذا غير مستبعد، لأنَّ له من المؤلفات فوق المائة على ماقيل... وكثير منها عدة مجلدات<sup>(٢)</sup>.

ونقل الخوانساري عن روضة العابدين عن بعض شراح التجريد أنَّ للعلامة نحوَ من ألف مصنف كتب تحقيق<sup>(٣)</sup>.

وقال السيد الأمين: وينبغي أن يحمل على المجلدات الصغيرة، وبعض كتبه إذا قسمت مجلدات صغيرة تكون عشرات<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن خواتون في شرح الأربعين: أنَّ مؤلفات العلامة في الكثرة على حد بحثيَّتها قد حوسِّب فصار بازاء كلَّ يوم من أيام عمره ألف بيت من المصنفات<sup>(٥)</sup>.

قال صاحب كتاب حدائق المقربين: هذا كلام بناؤه على الاغراق، وكان يقول استاذنا الآقا حسين الخوانساري: إنَّ حسبنا تصانيفه التي بين أظهرنا فصار بازاء كلَّ يوم ثلاثة بيتاً تمحينا<sup>(٦)</sup>.

وقال المولى الأفندى أيضاً: إنَّ أمامنا العلامة هذا متن لامرية في وفور علمه وغزاره مصنفات في كلِّ علم، ولكنَّ هذا قول من لا دراية له في تعداد مؤلفاته والتأمل في مقدار كتابة أعداد مصنفاته، إذ كتبه رضي الله عنه مضبوطه ومقدار عمره أيضاً معلوم، ولو حاسبنا وساعتنا في التدقيق لما يصير في مقابلة كلَّ يوم من

(١) روضات الجنات ٢/٢٧٦ و ٢٧٥ بتصريف.

(٢) أعيان الشيعة ٥/٤٠٢.

(٣) روضات الجنات ٢/٢٧٦.

(٤) أعيان الشيعة ٥/٤٠٣.

(٥) رياض العلامة ١/٣٦٢، روضات الجنات ٢/٢٧٦ نقلأً عن شرح الأربعين.

(٦) روضات الجنات ٢/٢٧٦.

أيام عمره. أعني من أوان بلوغه رتبة الحلم إلى وقت وفاته. بقدر مائتي بيت، وهذا واضح، فما يقال في المشهور جزاف فاضح، بل ولو ححسب جميع ما كتبه مدة عمره وإن كان من غير مؤلفاته أيضاً لما بلغ هذا المقدار، ويكون من إغراقات الجاهل المذار<sup>(١)</sup>.

وقال التنكابني عند ذكره كرامات العلامة: الكرامة الخامسة، لم يكن بين العلماء مثل العلامة في كثرة التأليف، مع أنه كان مشتغلًا بالتعليم والتدريس والأسفار الكثيرة والمصاحبات والمرادفات مع الملوك والأعيان والأعاظم والمناظرات والباحثات الكثيرة مع الجمورو، مع هذا الحال وزعوا تأليفاته على مدة عمره فكان بمقدار كل يوم جزء، والمعروف أيضاً كل يوم ألف بيت، وهذه نهاية الكرامة ...

وسمع بل ذكر في بعض الكتب أن علماء العامة استبعدوا أن يكون كل يوم ألف بيت من مؤلفات العلامة، وعلى هذا السبب أنكروا هذا، ولم يفهموا أن ذلك فضل الله يؤتى به من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

مع أنهم لونسبيوا مثل هذه النسبة إلى علمائهم. مع علمتنا بكذبهم. لصدقوا ذلك، مثل أن ابن خلكان الشافعي ذكر في تاريخه في ترجمة هشام بن الصائب الكليي النسابة أنه حفظ القرآن في ثلاثة أيام، وفي ترجمة محمد بن عبد الله بن واحد قال: إنه أمل عن حفظه ثلاثين ألف ورقة في علم اللغة، وفي ترجمة محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري أنه كان يحفظ مائتين كتاب من كتب تفسير القرآن مع الأسانيد وكذا ثلاثة وألف بيت من شواهد القرآن ومع هذا له تصانيف كثيرة منها غريب الحديث أربعة وخمسين ألف ورقة وشرح الكافي في ألفين ورقة وكتب أخرى قريبة من ألف ورقة وكتاب في أحوال الأيام والجاهليية سبعمائة ورقة وغيرها، وفي ترجمة عبد الرحمن بن علي المشهور بأبي الفرج بن الجوزي الحنبلي قال: كتبه

(١) رياض العلماء ٣٦٢/١

أكثر من أن تخصى، وكتب بخطه كتبًا كثيرة وصلت إلى حد لما جمعها بعضهم وزعها على أيام عمره كان حصة كل يوم تسعة أجزاء، وكل جزءة كما صرخ به البعض عبارة عن خمسة بيت على حسب الكتب.

وهذا شيء لا يقبله العقل، سواء كان تسعة أجزاء في كل يوم أم أربعة آلاف وخمسة بيت، وهذا المقدار لم يتيسر لأحد من الكتاب، فكيف إذا وصل إلى التصنيف.

أما في كل يوم ألف بيت فهو ممكن بل أكثر، ومؤلف هذا الكتاب، أي التكابني - يعتقد أنه يستطيع أن يؤلف في كل يوم ألف بيت، سبعة أيام الربيع أو إذا كان أحد يقرأ وأنا أكتب، فالتصنيف أيضاً ممكن مع وجود الليالي أيضاً فلا يستبعد أن قسماً من مؤلفات العلامة كتبت في الليل، بالأخص أن بعضها كتبت بعنابة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه<sup>(١)</sup>.

وقال المامقاني: وهذه التصنيفات في هذا العمر الوسط من الكرامات، فتسميتها بأية الله من باب نزول الأسماء من السماء، كيف لا وقد قيل إن تصانيفه وزعت على أيام عمره من ولادته إلى وفاته فكان قسط كل يوم منها كراساً، هذا مع ما كان رحه الله عليه من التدريس والتعليم والعبادات والزيارات ورعاية الحقوق والمناظرات مع الخالفين وتشييد المذهب والدين<sup>(٢)</sup>.

(١) قال السماهيجي: إن من وقف على كتب استدلاله وغاص في بحار مقاله وقف على العجب من كثرة الاختلاف في أقواله وعدم التثبت في الاستدلال حق التثبت وعدم الفحص في الأحاديث حق الفحص.

ثم أشار إلى عنده في ذلك قائلاً: إن الرجل لا ينكر علمه الغزير ولا يخفى حاله على الصغير والكبير، لكتبه رحه الله كان من شدة حرصه على التصنيف واستعجاله في التأليف وحدة نظره وغزارة فهمه وعلمه لا يراجع وقت جريان القلم أصول

المسائل التي بلغها قلمه، بل يكتب كلّ ما في تلك الحال وصل إلىه فهمه وأحاط به علمه وإن ناقض مسبق وعارض ماسلف<sup>(١)</sup>.

وقال الخوانساري نفلاً عن روضة العابدين عن بعض شرائح التجريد: وكان -أي: العلامة- لا يكتفي بصف واحد في فن من الفنون، لما كان فيه من كثرة تجدد الرأي والتلوّن والاجتياح<sup>(٢)</sup>.

وقال المحدث البحرياني: وكان قدس سره لاستعجاله في التصنيف وسع دائرة في التأليف يرسم كلّ ما خطر بباله الشريف وارتسم بذهنه المنيف ولا يراجع ما تقدم له من الأقوال والمصنفات وإن خالف ما تقدم منه في تلك الأوقات، ومن أجل ذلك طعن عليه بعض المتخلّفين الذين يحبّون أن تشيع الفاحشة في الدين، بل جعلوا ذلك طعناً في أصل الاجتياح، وهو خروج عن منهج الصواب والسداد، فإنّ غلط بعض المجتهدين -على تقدير تسلّيمه- لا يستلزم بطّلان أصل الاجتياح متى كان مبنياً على دليل الكتاب والسنة الذي لا يعتريه الإيراد<sup>(٣)</sup>.

وقال التنكابني: ولا يخفى أنّ العلامة لاستعجاله في التصنيف وسعه دائرة كانت طريقة في التأليف أنَّ كلّ ما يرتسم في ذهنه يثبته بلا مراجعة أقواله المتقدمة حتى إذا خالفت أقواله السابقة، وعلى هذا طعن المخالفون عليه.

وهذا القول ساقط من درجة الاعتبار، لأنَّ المناط عند انسداد باب العلم الظن، وتجديـد الرأي حسن للمجتهد، ومثلـ هذا التخالـف بين الأقوال كان للشيخ الطوسي أيضاً<sup>(٤)</sup>.

أقول: إذا تأملنا في حياة العلامة بدقة نستطيع أن نتصور شيئاً يسيراً من الحركة العلمية العالية آنذاك ، فالتأريخ يشهد لنا أنَّ العلامة كان في زمان مزدهر بالعلم وملوء بالعلماء الفحول مالم يشهده زمان آخر، حتى نقل المولى الأفندـي: أنه كان في

(١) لؤلؤة البحرين: ٢٢٦ و ٢٢٧.

(٢) تقيـع المقال ١/٣١٥.

(٤) قصص العلـماء: ٣٦١.

(٢) روضـات الجنـات ٢/٢٧٦.

عصر العلامة في الحلة ٤٤٠ مجتهداً<sup>(١)</sup> وأكدة العلامة الرازي في طبقاته<sup>(٢)</sup>، وذكر السيد حسن الصدر أنه تخرج من عالي مجلس تدريس العلامة ٥٠٠ مجتهداً، ووصل المستوى العلمي في زمانه درجة بحيث كان تدريس شخص لا آخر في علم وحضور ذلك الشخص مجلس درس ذلك الآخر في علم ثان متعارفاً.

هذا والوصول إلى حكم الله تعالى متذر في زمن الغيبة، وأكثر الفتاوى مبنية على الظنون الخاصة وغيرها من الأدلة غير القطعية.

فالجمع بينها يحل مشكلة تعارض فتاوى العلامة في كتبه، وذلك لأن العلامة لما كان يفتى بفتوى ما في الفقه أو يذهب إلى رأي ما في الأصول والعلوم العقلية، كانت تهال عليه مناقشات العلماء والمجتهدين الجهابذة فيما أفتى به وذهب إليه، فكان رحمة الله ينظر فيها ويبحثها معهم، فإن لم يقتنع بها ردها، وإن رآها سديدة قبلها برحابة صدر وغير فتواه وما ذهب إليه في مؤلفاته الجديدة، وهلم جرا.

فلا داعي للالتزام حل هذه المشكلة بمحرصه على التأليف واستعجاله في التصنيف، وأن كل ما يرتسم في ذهنه يثبته بلا مراجعة أقواله المقدمة، وأنه كان لا يفحص في الأحاديث والأدلة حق الفحص، فكان له التجدد في الرأي والتلوز في الاجتهاد! إلى غير ذلك مما لا تليق نسبته إلى عالم فضلاً عن العلامة على الاطلاق.

قال السيد الأمين: خالف العلامة فتاواهم السابقة في كتبهم بتجدد اجتهادهم خارج عن حد الحصر، وقد جعل له العلماء بحثاً خاصاً في باب الاجتهاد والتقليل وليس العلامة أول من وقع منه ذلك، وجعل بعض الاخبارية ذلك طعنأً عليه خروج عن الانصاف<sup>(٣)</sup>.

(١٢) قال المولى محمد أمين الاسترابادي: قصة حسنة، قد بلغني أن بعض علماء

(١) رياض العلماء ٣٦١/١.

(٢) أعيان الشيعة: ٤٠٣/٥.

(٣) طبقات أعلام الشيعة: ٥٣.

العامة طعن على الطائفة المحتقة بأن أفضل أهل الاجتهاد والاستنباط يبنكم العلامة الحلي، وقد رأه بعد موته ولده في المنام، فقال لولده: لو لا كتاب الألفين وزيارة الحسين عليه السلام لأهلكتني الفتاوي<sup>(١)</sup>، فعلم أن مذهبكم باطل.

وقد أجاب عنه بعض فضلائنا بأن هذا المنام لنا لا علينا، فإن كتاب الألفين مشتمل على ألف دليل لاثبات مذهبنا وعلى ألف دليل لابطال مذهب غيرنا.

ولسائل أن يقول: قد اشتهر بين العلماء أن تهذيب العلامة الحلي مختصر من المختصر الحاجي وهو مختصر من المتن الحاجي وهو مختصر من أحكام الآمدي وهو مختصر من محصول الفخر الرازي وهو مختصر من معتمد أبي الحسين البصري، وذكره السيد السندي العلامة الأولي السيد جمال الدين محمد الاسترابادي في شرح تهذيب الأصول للعلامة الحلي.

فرما يكون سبب مارأه ولده في المنام أنه أعجبه كثير من القواعد الأصولية والاستنباطات الفقهية المذكورة في كتب العامة، فأدخلها في كتبه وهو في غفلة عن ابتنائها على قواعد مخالفة لما هو من ضروريات مذهب الطائفة المحتقة<sup>(٢)</sup>، لأنها.

أما أن أصل تهذيب العلامة مختصر من كتب السنة فقد قال السيد الأمين: وكأنه يومي بطرف خفي إلى أن أصل علم الأصول من غير الشيعة وأن العلامة أخذ منهم، ترويجاً لرأي الاخبارية، ومع كون الحق حقيقةً أن يتبع أينما وجد فقد صنف في الأصول قبل العلامة الشيخ الطوسي المعاصر لأبي الحسين البصري والمرتضى والشيخ المفيد المتقدمان على أبي الحسين البصري<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ الطهراني: يظهر منه أنه حاول بذلك الكلام إرجاع علم الأصول وكتبه إلى علماء العامة، بزعم أن الأصوليين متّأ عيال عليهم، أولم يطلع على عدة

(١) في بعض المصادر وردت العبارة هكذا: «لقصمت الفتاوي ظهر أليك نصفين».

(٢) الفوائد المدينة: ٢٧٧ و ٢٧٨.

(٣) أعيان الشيعة ٤٠٤/٥.

الأصول لشيخ الطائفة المعاصر لأبي الحسين البصري؟! فهل يحتمل أنه أخذ مطالبه عن غير استاذه الشيخ المقيد المقدم على أبي الحسين.

نعم لم يدون إلى عصر المولى محمد أمين كتاب أصول آل الرسول<sup>(١)</sup> الحاوي لأربعة آلاف حديث عن الموصومين عليهم السلام يتعلق جديماً بأصول الفقه... وكذلك الأصول الأصلية<sup>(٢)</sup> ... فهو معذور بعدم اطلاعه<sup>(٣)</sup>.

وأما النمام المنقول فقال السيد الأمين: إن هذا النمام مختلف مكذوب على العلامة، وأمارة ذلك ما فيه من التشجيع، مع أن العلامة إما مأجور أو معذور، وتأليفه في علم أصول الفقه من أفضل أعماله، ولا يستند إلى النمامات إلا ضعفاء العقول أو من يرجون بها خلتهم وأهواهم<sup>(٤)</sup>.

وإذا أردنا التمسك بالنمامات، فالالوئى لنا أن نتمسك بنام ولده الذي ذكره في كتاب الألفين حين ترتيبه له في ذيل الدليل ١٥٠ ، حيث قال العلامة لولده: ... فإني قد بلغت من المني أقصاها، ومن الدرجات أعلىها، ومن الغرف ذراها<sup>(٥)</sup>.

### وأقول مخاطباً المولى أمين الاسترآبادي:

(١) أصول آل الرسول في استخراج أبواب أصول الفقه من روایات أهل البيت عليهم السلام للسيد ميرزا محمد هاشم بن السيد ميرزا زین العابدین الموسوي الخوانساري المتوفى سنة ١٣١٨، مع في الذيل ملخصاً لـ ١٧٧/٢.

(٢) الأصول الأصلية والقواعد المستتبطة من الآيات والأخبار المروية، للسيد عبدالله بن محمد رضا شير الحسيني الكاظمي المتوفى سنة ١٢٤٢، مع فيه المهمات من المسائل الأصولية المتصورة في الآيات والروايات، فمن الآيات ١٣٤ آية، ومن الروایات ١٩٠٣ أحادیث، مجلد كبير في اثنى عشر ألف بيت، الفرقعة ١٧٨/٢.

(٣) الفرقعة ٥١٢/٤.

(٤) أعيان الشيعة ٤٠١/٥.

(٥) الآلئين: ١٢٨.

يا مولانا، هل يمكن أن يعجب العلامة الحلي بكثير من القواعد الأساسية  
والاستنباطات الفقهية المذكورة في كتب العامة ويدخلها في كتبه ويعوق في غفلة عن  
ابتنائهما على قواعد مخالفة لما هو من ضروريات مذهب الطائفة الحلة؟!  
مولانا، ومن هو العلامة حتى يغفل مثل هذه الغفلة التي لا يغفل عنها أفل العلماء  
رتيبة؟!

مولانا، كيف يمكن أن تنسبوا إلى العلامة بأنه غفل وأدخل في كتبه ما هو مخالف لضروريات مذهب التشيع؟ وتستندون فيه إلى منام ليس حجة بذاته، ومع تسليم حجتيه لم يعلم ناقل هذا المنام، فرب مشهور لا أصل له !  
فيما مولانا ما ذكرتموه هو الشيء العجب (١) !!!  
وفي التتفريح نقلًا عن السماهيجي ! ... حتى قال الاسترآبادي إنهـ أيـهـ العـلامـةـ . أولـ منـ سـلـكـ طـرـيقـ الـاجـتـهـادـ منـ أـصـحـابـنـاـ

(١) وكان المولى أمين الاستاذ الابادي - غفرانه له - كثيراً التهجم والاجزاء على العلامة وكثير من علمائنا الر巴ين، بحيث لم يستطع القلم أن يكتب ما ذكره ولم تتحمل الأوراق أن تكتب عليها تعبيرانه، ولم يرتفع منه هذا الأسلوب من الكلام حق نفس علماء الأخبارية المعذلين، إذ لا يوجد فرق جوهري بين مسلك الأخباريين والأصوليين، بل الكل علىاء أبصار أقواء، رضوان الله عليهم.

قال الشيخ يوسف البحرياني: نور الله ضريحه. ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وقع هذا الاعتراض إلا من زمن صاحب الفوائد المدنية سامحة الله تعالى برحمة المرحمة، فإنه قد جرد لسان التشنيع على الأصحاب وأسهبه في ذلك أي إسهاب، وأكثر من التعصبات التي لا تليق به مثله من العلماء الأطباط... فانهم رضوان الله عليهم لم يأدوا جهداً في إقامة الدين واحياء سنة سيد المرسلين، ولا سيما آية الله العلامة الذي قد أكثر من الطعن عليه والملاحة، فإنه بما أرزم به علماء المخصوص والخالفين من الجميع القاطعة والبراهين، حتى آمن بسيبة الجسم الفغير ودخل في هذا الدين الكبير والصغير والشريف والمحقق، وصنف من الكتب المشتملة على غواصات التحقيقات ودقائق التدقيقات، حتى أن من تأخر عنهم لم يلتفت إلا من درر نثاره ولم يغترف إلا من زاخر بمحاره، قد صار له من اليد العليا عليه وعلى غيره من علماء الفرقة الناجية ما يستحق به الثناء الجميل ومزيد التنظيم والتجليل، لا النم والتنسب الى تخريب الدين، كما اجترأ به قلمه عليه قدس سره وعلى غيره من المجتهدين والخدالق / ١٧٠

وأن كان الأمر ليس كما قال، بل الاجتهد سابق علية، إلا أنه روجها وقوتها  
وقررها وسوتها<sup>(١)</sup>.

وقال السيد الأمين: نقل بعض متعصبة الاخبارية أنه قال: هدم الدين مرتين  
ثانية يوم أحد الصلاحة الجديدة في الأخبار... وربما نقل عن بعضهم جعل  
الثانية يوم ولد العلامة الحلى<sup>(٢)</sup>.

ولا أعلم بأي شيء أجيبي جهله الاخبارية «الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في  
الذين آمنوا»...<sup>(٣)</sup>.

أفي يوم ولد العلامة هدم الدين؟!

أليس العلامة هو الذي ثبت الدين والتشيع؟!

نعم لاذب للعلامة إلا أنه أصولي، وعند متعصبي الاخبارية من كان أصوليا  
 فهو خارج عن الدين وإن كان العلامة!

ونعم ما قاله السيد الأمين تور الله ضريحه: وهذا كلّه جهل فاضح ساعد عليه  
تسويف إبليس وضعف التقى، فأصحابنا لم يريدوا أن يكونوا محرومين من فائدة  
تقسيم الحديث إلى أقسامه، ولأنّ يمتاز غيرهم بشيء عنه، فقسموا الحديث إلى  
أقسامه المشهورة وتركوا للمجتهد الخيار فيما يختاره منها إن يكن مقبولاً عنده، فمن عابه  
 بذلك هو أولى بالعيب والذم<sup>(٤)</sup>.

وأخيراً قال المامقاني: وكانـ أيـ العـلـامـةـ على قـلـبـ الإـخـبـارـيـةـ سـيـئـاـ مـعـمـدـ أـمـيـنـ  
الأسترآبادي أُنقُلَ من الصخر، كما يظهر من فوائدِ المدنية<sup>(٥)</sup>.  
وهذا شأن كل عظيم كما ذكرنا سابقاً.

(١) تفقيح المقال ٣١٤/١.

(٢) أعيان الشيعة ٤٠١/٥.

(٣) النور: ١٩.

(٤) أعيان الشيعة ٤٠١/٥.

(٥) تفقيح المقال ٤١٤/١.

## العلامة والشعر:

وصف المولى الأفندى علامتنا الحلى: بأنه أديب شاعر ماهر.  
ثم قال: وقد رأيت بعض أشعاره ببلدة أردبيل، وهي تدل على جودة طبعه في  
أنواع النظم أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقد مر في الفصل السابق أن العلامة لما وصل بيده كتاب منهاج السنة. الذي  
هوردة على كتابه منهاج الكرامة. قال مخاطباً ابن تيمية:

لو كنت تعلم كل ما علم الورى  
لكرن جهلهت فقلت إنَّ جميع من  
يهوى خلاف هواك ليس بعالم<sup>(٢)</sup>  
وقال الخوانساري: ثم ليعلم أني لم أقف إلى الآن على شيء من الشعر لمولانا  
العلامة. أعلى الله مقامه. في شيء من المراتب، وكأنه لعدم وجود طبع النظم فيه،  
والآلم يكن على اليقين بصابر عنه، ولا أقل من الحقانيات<sup>(٣)</sup>!

نعم اتفق لي العثور في هذه الأواخر على مجموعة من ذخائر أهل الاعتبار  
وطائف آثار فضلاء الأدوار فيها نسبة هذه الأشعار إليه:  
ليس<sup>(٤)</sup> في كل ساعة أنا محتاج  
ولا أنت قادر أن تن Nicola  
فرصة تسترق فيها الخليل  
فاغتنم حاجتي<sup>(٥)</sup> ويسرك فاحرز

(١) رياض العلمااء ٣٥٩/١.

(٢) الدرر الكامنة ٧١/٢ و٧٢، ونقلها ابن عراق المصري في تذكرةه كما عنه في مجالس المؤمنين ٥٧٣/١  
٥٧٤ وروضات الجنات ٢٨٥/٢.

(٣) عدم وقوفه على شيء من الشعر للعلامة لا يدل على عدم وجود طبع النظم فيه، فإن العلامة نشأ في  
زمن ملوكه من الشعراء والأدباء، وكان له قدرة كاملة على كل العلوم، وبالتالي يكون فيه طبع  
النظم، لكن لم يكن مكتثراً في الشعر، شأنه شأن الشعراء الماهرين القلين من الشعر.

(٤) في بعض النسخ: لست.

(٥) في بعض النسخ: عسرى.

ثم قال: وله رحمة الله أيضاً كتبه إلى العلامة الطوسي رحمة الله في صدر كتابه وأرسله إلى عسكر السلطان خدابنده مسترخصاً للسفر إلى العراق من السلطانية:

حيتي تقتصي مقامي  
هذا خصماني لست أقصي  
ولا يزالان في اختصار  
وحالي تقتصي الرحيل  
بینها خوف أن أميلا  
حتى نرى رأيك الجميل<sup>(١)</sup>

وقال التكابني: ونقل السيد نعمة الله الجزائري هذه الرباعية عن العلامة:  
 لي في محبتة<sup>(٢)</sup> شهد أربع  
 وشهود كل قضية اثنان  
 خفوان قلبي واضطراب مفاصل<sup>(٣)</sup>  
 وفي مجموعة مخطوطة في المكتبة الرضوية تحت رقم ٦٩٦: أن العلامة نظم  
 قضيدة يؤكد فيها على العلم وأثره النافع في الدنيا والآخرة، ويحث ولده على بذل  
 الوسع في طلبه وتعليمه لستحقه  
 والقضيدة هي:

إلى ما فيه نفعك لوعقلتا  
مطاعاً إن نهيك وإن أمرتا  
وهديكَ السبيل إذا ضللتا  
ويكسوكَ الجمال إذا اغتربتا  
ويبق نفعه لك إن ذهبتا  
تصيب به مقاتل من ضربتنا  
خفيف الحمل يوجد حيث كنتا  
وينقص إن به كفأ شددتا  
لآثرت التعلم واجهدتا

أيا ولدي دعوتك لوجبتا  
إلى علمِ تكون به إماماً  
ويملؤ ماء عينك من غشاها  
وتحمل منه في ناديك تاجاً  
يتالك نفعه ما دامت حيَا  
هو الغضب الم Hend ليس يهفو  
وكنزًا لاخفاف عليه لصاً  
يزيد بكثرة الاتفاق منه  
فلوأن ذقت من حلواه طعمًا

(١) قصص العلامة: ٣٥٧.

(٢) روضات الجنات ٢٨٥/٢٨٦.

(٣) أي: عبة الله تعالى.

ولا ذنيا بزخرفها فتنتا  
 ولا عذر حرسه كلفتا<sup>(١)</sup>  
 لعمرك في القضية ما عدلنا  
 ستعلمه إذا طه قرأتا  
 فأنت لواء علمك قد رفعتا  
 فكم بكر من الحكم اقتضستا  
 فأنت على الكواكب قد جلستا  
 فأنت مناهج التقوى ركبنا  
 إذا ما كنت ربك قد عرفتنا  
 إذا بفناء ساحته أختنا  
 وإن أعرضت عنه فقد خسرتنا  
 وتأجرت الإله فقد رحمتا<sup>(٢)</sup>

ولم يشغلوك عن هذا م Bates  
 ولا أنهك عنه أنيق روض  
 جعلت المال فوق العلم جهلاً  
 وبينها بنسن الصوبي بين  
 فإن رفع الغني لواء مال  
 ومهمها اقتضي أبكار الغوانين  
 وإن جلس الغني على الحشائيا  
 ولو ركب الجياد مسومات  
 وليس يضرك الاقتراض شيئاً  
 فيما<sup>(٣)</sup> من عنده لك من جميل  
 فقابل بالصحيح قبول قولي  
 وإن راحسته قوله وفعلاً

### أحواله وظرائفه:

تقديم شيء كثير في طي ترجمته من أحواله وظرايفه، وبقيت أشياء أخرى نذكرها هنا، وهي:

(١) قال الصفدي: وكان له. أي: للعلامة. مالك وادارات كثيرة وأملاك  
 جيدة... وحج آخر عمره وخل وانزو إلى الخلة<sup>(٤)</sup>.  
 وقال العسقلاني: وحج في آخر عمره<sup>(٥)</sup>.

وقال السيد الخرسان: وإذا ما رجعنا إلى بعض مصقاتاته نجده منذ عام ٧١٦  
 وهو العام الذي توفي فيه السلطان خدابنده. كان بالحللة، وقد فرغ منها فيها، وهذا

(٤) الوفي بالوفيات ٨٥/١٣.

(٥) الدرر الكامنة ٧١/٢.

(١) كذا، ولعل المناسب: «ولا غدر بغيرتها كلفتا».

(٢) كذا، ولعل الصواب: فكم.

(٣) مجلةتراثنا، عدد: ٧ و٨، ص ٣٢٨ - ٣٣٠.

مما يدلنا على أن شيخنا جمال الدين ابن المطهر رحمه الله بعد وفاة السلطان المذكور رجع إلى الحلة ولم يخرج إلا إلى الحج والبلاد التي في طريقه، أما إلى إيران وخصوصاً بلد السلطانية فلم أعرّ على ما يدلّ على سفره إليها بعد سنة ٧٦٦.

وكان معه في سفره إلى الحج ولده فخر المحققين، وقد قرأ على والده في سفره ذلك كتاب تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الطوسى، وأجازه أبوه بكتاب الاستبصار وكتاب الرجال للشيخ الطوسى أيضاً.

قال الفخر: قرأت تهذيب الأحكام على والدي بالمشهد الغروي على مشرفه السلام، ومرة أخرى في طريق الحجاز، وحصل الفراغ منه وختمه في مسجد الله الحرام، وكتاب الاستبصار وكتاب الرجال إجازة لي من والدي<sup>(١)</sup>.

(٢) قال التتكابنى عند ذكره كرامات العلامة: الكرامة الثالثة، ما اشتهر على الألسنة والأفواه، وأنا الفقير مؤلف هذا الكتاب سمعت الآخوند ملا صفر على اللاهيجي يحكي عن استاذه المرحوم البرور السيد محمد بن السيد علي صاحب المتأهل حيث قال:

إن العلامة كان يذهب في ليالي الجمعة إلى زيارة سيد الشهداء في كربلاء، وكان يذهب لوحده ويركب على حمار ويبيه المباركة عصا، وفي أثناء المسير صادف رجلاً عربياً، فسارا معاً وتحداً، وبعد مرور زمان من محادثهما تبين للعلامة أن صاحبه رجل فاضل، فترعرع معه في البحث حول المسائل العلمية، ومن مباحثة العلامة لصاحبها تبين له أن هذا الشخص صاحب علم وفضل كثير ومتبحر في شتى العلوم، فأخذ العلامة بطرح الاشكالات التي لم تخل عنده عليه، فطرح الأسئلة واحدة فواحدة، وكان صاحبه يحمل جميع ما يطرحه العلامة من الاشكالات العويصة والمضلالات، حتى أخبر البحث إلى مسألة أتفى صاحب العلامة عنها فتوى أنكرها العلامة، وقال: لا يوجد حديث على هذه الفتوى، فقال صاحبه: يوجد حديث على

(١) مقدمة كتاب الألفين: ٦٢.

هذه الفتوى ذكره الشيخ الطوسي في تهذيبه، وأنت احسب من كتاب التهذيب كذا قدر من الورق حتى تصل إلى الصفحة الكذاكية البسطر الكذاكية تجد هذا الحديث، فتحير العلامة في شأن صاحبه ومن يكون! فسأل العلامة: هل يمكن في زمان الغيبة الكبرى رؤية صاحب الأمر؟ وفي هذا الحال وقعت العصا من يد العلامة، فاخذني صاحبه وأخذ العصا ووضعها في يد العلامة وقال: كيف لا يمكن رؤية صاحب الزمان ويده في يدك؟ فالعلامة بلا اختيار ألقى بنفسه من على دابته إلى الأرض ليقبل رجل الإمام عجل الله تعالى فرجه، فأغمي عليه، فلما أفاق لم ير أحداً، فلما رجع إلى البيت أخذ كتاب التهذيب ورأى الحديث في تلك الورقة وفي تلك الصفحة والسطر الذي أرشده الإمام إليه، فكتب العلامة على حاشية التهذيب في هذا المقام: إنَّ هذا الحديث أخبر عنه صاحب الأمر عليه السلام وأرشد إليه في نفس الصفحة والسطر.

فقال الأخوند ملا صفر على: إنَّ استاذي السيد محمد قال: رأيت نفس الكتاب وفي حاشية هذا الحديث رأيت هذه الحكاية بخط العلامة<sup>(١)</sup>.

(٣) قال الشهيد القاضي: إنَّ بعضهم - أي: العامة - كتب في الرد على الإمامية كتاباً يقرؤه في مجامع الناس ويظلّ لهم ياغواه ولا يعطيه أحداً يستنسخه حذراً عن وقوعه بأيدي الشيعة فيردوه عليه، وكان العلامة المرحوم يحتال في تحصيله منذ سمع به، إلى أن رأى التدبر في التلمذ على ذلك الشخص تبرئة لنفسه عن الاتهام، وتوصل به إلى طلب الكتاب الموصوف، فلما لم يسعه ردّه قال: اعطيك ولكنني نذرت أن لا أدعه عند أحد أكثر من ليلة واحدة، فاغتنم العلامة الفرصة وأخذه إلى البيت ليستنسخ منه على حسب الامكان في تلك الليلة، فلما أن صار نصف الليل وهو مشغول بالكتابة غلب عليه النوم، فإذا بمولانا الحجة عليه السلام داخل عليه يقول له: أجعل الأمر في هذه الكتابة إلى ونم، ففعل كذلك، ولما

(١) قصص العباء: ٢٥٨.

استيقظ رأى نسخته الموصوفة ممروراً عليها بالقلم بكرامة الحاجة عجل الله تعالى فرجه<sup>(١)</sup>.

وقال المحدث النوري بعد ذكره الحكاية السابقة عن مجالس المؤمنين: حكى هذه القصة بنحو آخر على بن ابراهيم المازندراني معاصر العلامة المجلسي وهي: أن العلامة لما طلب الكتاب الذي هو عبارة عن الرد على الشيعة وامتنع صاحبه من إعطائه له، فاتفق أن وافق صاحب الكتاب على إعطائه إلى العلامة، بشرط بقائه عنده ليلة واحدة. وكان حجم الكتاب كبيراً جداً بحيث لا يمكن استنساخه إلا في سنة أو أكثر. فأخذ العلامة إلى البيت وشرع في نسخه حتى تعب، وإذا برجل يدخل عليه من الباب بصفة أهل الحجاز، فسلم عليه وجلس عنده، وقال له: يا شيخ أنت مصيطري الأوراق وأنا أكتب، فأخذ الشيخ العلامة يصيّر الأوراق والرجل الحجازي يكتب، ومن سرعة كتابة الرجل الحجازي لم يستطع العلامة أن يهتم له تخضيط الأوراق، فلما أشرق وجه الصباح وإذا بالكتاب قد تم. وذكر بعض الكتاب أن العلامة لما تعب من الكتابة نام، فلما استيقظ رأى الكتاب مكتوباً بأكمله، والله العالم<sup>(٢)</sup>.

وقال التتكتابي: وسمعت هذه الحكاية من والدي وغيره، وهي أن مؤلف الكتاب كان من المعاصرين للعلامة، فقال العلامة لبعض تلامذته: أذهب وتتلمس على مؤلف الكتاب لتستطيع أخذ الكتاب منه، فتتلمس عنده حتى حصل له اطمئنان كامل، فأعطيه الكتاب عارية ليلة واحدة، فشرع العلامة باستنساخه حتى صار وقت السحر، فغلب النعاس عليه ونام وقع القلم من يده، فلما أصبح الصباح تندم على نومه وتركته الاستنساخ، فلما نظر إلى الكتاب رآه مكتوباً بأجمعه، وفي آخره: كتبه م ح م د بن الحسن العسكري صاحب الزمان<sup>(٣)</sup>.

(١) مجالس المؤمنين ١/٥٧٣.

.٣٥٨

(٢) النجم الثاقب: ٢٩٤ و ٢٩٥، جنة المؤوى: ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٤) قال التتكابني: معروف أن العلامة قضى صلاة تمام عمره ثلاث مرات أو أربع احتياطاً<sup>(١)</sup>.

وقال المولى الأفدي: واعلم أن العلامة هذا قد كان من أزهد الناس واقتراهم، ومن زهده ماحكمه الأمير السيد حسين المجتهد في رسالة النفحات القدسية عنه: أنه قد سره قد أوصى بجميع صلاته وصيامه مدة عمره وبالحج عن، مع أنه كان قد حج ... ومن غاية احتياطه أيضاً نيته في صلاته بثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة الطباطبائي: وقد سمعت من مشائخنا رضوان الله عليهم مذاكرة أنهـ أيـ العـلامـةـ.ـ كـانـ يـقضـيـ صـلـاتـهـ إـذـاـ تـبـدـلـ رـأـيـهـ فـيـ بـعـضـ ماـ يـتـعلـقـ بـهاـ منـ المسـائلـ حـذـرـاـ مـنـ اـحـتـصـالـ التـقـصـيرـ فـيـ الـاجـتـهـادـ،ـ وـهـذـاـ غـايـةـ الـاحـتـياـطـ وـمـنـهـ الـورـعـ وـالـسـدـادـ،ـ وـلـيـتـ شـعـرـيـ كـيـفـ كـانـ يـجـمـعـ بـيـنـ هـذـهـ الـأـشـيـاءـ الـيـ لـاـ يـتـسـرـ الـقـيـامـ بـعـضـهاـ لـأـقـوـيـ الـعـلـمـاءـ وـالـعـبـادـ،ـ وـلـكـنـ ذـلـكـ فـضـلـ اللـهـ يـؤـتـهـ مـنـ يـشـاءـ،ـ وـفـيـ مـثـلـهـ يـصـحـ قـوـلـ القـائـلـ:

ليس على الله بمستبعد  
أن يجمع العالم في واحد<sup>(٣)</sup>

(٥) قال التتكابني: قيل: كان العلامة واقفاً في يوم من الأيام مع أبيه والبناء بيني، فإذا بقدار من الطين يقع على وجه العلامة، فيقول البناء: يا ليتني كنت مكان هذا الطين، فيبادر العلامة بالبداهة قائلاً لوالده: «ويقول الكافر يا ليتني كنت ترباً»<sup>(٤)</sup>.

(٦) قال التتكابني: وأيضاً معروف أن العلامة في حال طفولته كان يدرس عند خاله المحقق، وفي بعض الأوقات يهرب من الدرس، فكان المحقق يلحقه ليمسكه، فإذا

(١) قصص العلماء: ٣٦٤.

(٢) رياض العلماء: ٣٦٥/١.

(٣) تفبيع المقال ٣١٥/١، نقلاً عن العلامة الطباطبائي.

(٤) النبا: ٤٠، قصص العلماء: ٣٥٧ و ٣٥٨.

وصل قرره قرأ العلامة آية السجدة، فيسجد المحقق، ويغتنم العلامة الفرصة للهروب<sup>(١)</sup>.

### وصاياه وأنواره:

لعلّمتنا جمال الدين وصايا جليلة تنبئ عن مقامه الشامخ وحمله للروح الصافية الطيبة التي تحبّ الخير لكلّ من يحمل معه صفة الإنسانية.

فهنا: ما أوصى به ولده فخر الدين عند اتمامه كتاب قواعد الأحكام، قال:

أعلم يا بني أعنك الله تعالى على طاعته، ووقفك لفعل الخير وملازمه، وأرشدك إلى ما يحبه ويرضاه، وبلغك ما تأمله من الخير وتستماه، وأسعدك في الدارين وحباك بكلّ ماقربه العين، ومدد لك في العمر السعيد، والعيش الرغيد، وختّ أعمالك بالصالحات، ورزقك أسباب السعادات، وأفاض عليك من عظام البركات، ووقاك الله كلّ مذور، ودفع عنك الشرور:

أني خصت لك في هذا الكتاب لبت فتاوى الأحكام، وبيّنت لك فيه قواعد شرائع الإسلام، بألفاظ مختصرة وعبارة محررة، وأوضحت لك فيه نهج الرشاد وطريق السداد.

وذلك بعد أن بلغتُ من العمر الخمسين، ودخلت في عشر السنين، وقد حكم سيد البرايا: بأنّها مبدأ اعتراف المثابا، فإن حكم الله تعالى على فيها بأمره، وقضى فيها بقدرها، وأنفذ ما حكم به على العباد الحاضر منهم والباد.

فإني أوصيك - كما افترض الله تعالى على من الوصيّة وأمرني به حين إدراك المنيّة - بملازمة تقوى الله تعالى، فإنها الستة القائمة، والفرصيّة اللازمـة، والجنة الواقية، والعدة الباقيـة، وأنفع ما أعددـه الإنسان ليوم تشخيصـ فيه الأبصار ويعدم عنه الأنصار.

عليك باتباع أوامر الله تعالى، وفعل ما يرضيه، واجتناب ما يكرهه، والانزجار عن نواهيه، وقطع زمانك في تحصيل الكمالات النفسانية، وصبرك أوقاتك في اقتناء الفضائل العلمية، والارتفاع عن حضيض النقصان إلى ذروة الكمال، والارتفاع إلى أوج العرفان عن مهبط الجهل، وبذل المعروف، ومساعدة الاخوان، ومقابلة المسئ بالاحسان والمحسن بالامتنان.

وياتك ومصاحبة الأرذال، ومعاشرة الجھال، فانها تقید خلقاً ذمیماً، وملکة ردیدة.

بل عليك بعازمة العلماء، وبجامعة الفضلاء، فإنها تفيد استعداداً تاماً لتحصيل  
الكمالات، وتشعر لك ملكة راسخة لاستبطاط المجهولات، ول يكن يومك خيراً من  
أمسك.

وعليك بالتوكل والصبر والرضا، وحاسب نفسك في كل يوم وليلة، وأكثر من الاستغفار لربك ، واتق دعاء المظلوم خصوصاً اليتامي والعجائز، فإن الله تعالى لا يسامح بكسر كسر.

وعليك بصلوة الليل، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله حثّ عليها وندب إليها  
وقال: من ختم له بقيام الليل، ثم مات فله الجنة.

وعلى نصلة الرحم، فإنها تزيد في العمر.

وعليك بحسن الخلق، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم.

وعليك بصلة الذرية العلوية، فإنَّ الله تعالى قد أكَّد الوصية فيهم وجعل مودتهم أجر الرسالة والارشاد.

فقال تعالى: «قل لا أسألكم عليه أجرًا إلّا المودة في القرى»<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ: إنی شافع يوم القيمة لأربعة أصناف ولو

جاووا بذنوب أهل الدنيا: رجل نصر ذريقي، ورجل بذل ماله لذرتيقي عند المضيق، ورجل أحب ذريقي باللسان والقلب، ورجل سعى في حوانج ذريقي إذا طردوا وشردوا.

وقال الصادق عليه السلام: إذا كان يوم القيمة نادى مناد: أيها الخلائق انصتوا فإنّ محمداً يكلّمكم، فینتصت الخلائق، فيقوم النبي صلّى الله عليه وآله فيقول: يا عشر الخلائق من كانت له عندي يد أو مائة أو معرفة فليقم حتى أكافيء، فيقولون بآبائنا وأمهاتنا وأي مئة وأي معرفة لنا، بل اليد والملة والمعروف لله ولرسوله على جميع الخلائق، فيقول: بلى من آوى أحداً من أهل بيتي أو بربهم أو كسامهم من عرى أو أشبع جائتهم فليقم حتى أكافيء، فيقوم أناس قد فعلوا ذلك، فيأتي النداء من عند الله: يا محمد يا حبيبي قد جعلت مكافاتهم إليك، فأسكنهم من الجنة حيث شئت، فيسكنهم في الوسيلة حيث لا يمحبون عن محمد وأهل بيته صلوات الله عليهم.

وعليك بتعظيم الفقهاء وتكريم العلماء، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: من أكرم فقيهاً مسلماً لقى الله تعالى يوم القيمة وهو عنه راض، ومن أهان فقيهاً مسلماً لقى الله تعالى يوم القيمة وهو عليه غضبان. وجمل النظر إلى وجه العلماء عبادة، والنظر إلى باب العالم عبادة، وبجالسة العلماء عبادة.

وعليك بكثرة الاجتهاد في ازدياد العلم والفقه في الدين، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لولده: تفقة في الدين فإنّ الفقهاء ورثة الأنبياء، وإنّ طالب العلم يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الطير في جو السماء والحوت في البحر، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى به.

وإياتك وكتمان العلم ومنعه عن المستحقين لبذهله، فإنّ الله تعالى يقول: «إنَّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البيانات والهدى من بعد ما بتناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويُلعنهم اللاعنون»<sup>(١)</sup> وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إذا

ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله. وقال عليه السلام: لا تؤتوا الحكمة غير أهلها فتظللوها ولا تمنعوها أهلها فتظللهم. عليك بتلاوة الكتاب العزيز، والتفكر في معانيه، وامتثال أوامره ونواهيه، وتتبع الأخبار النبوية والآثار الحمدية، والبحث عن معانٍها واستقصاء النظر فيها، وقد وضع لك كتاباً متعددـة في ذلك كله.

هذا ما يرجع إليك.

وأما ما يرجع إليـي ويعود نفعـه علـيـي: فـان تـمهـدـني بـالـترـحـمـ في بعض الأوقـاتـ، وـأنـ تـهـدـيـ إـلـيـ ثـوابـ بـعـضـ الطـاعـاتـ، وـلـاـ تـقـلـلـ مـنـ ذـكـرـيـ فـيـنـسـبـكـ أـهـلـ الـوـفـاءـ إـلـىـ الـغـدرـ، وـلـاـ تـكـثـرـ مـنـ ذـكـرـيـ فـيـنـسـبـكـ أـهـلـ الـعـزـمـ إـلـىـ الـعـجزـ، بلـ اـذـكـرـيـ فـيـ خـلـوـاتـكـ وـعـقـيبـ صـلـوـاتـكـ، وـاقـضـ مـاـ عـلـيـ مـنـ الـدـيـونـ الـواـجـبـةـ وـالـتعـهـدـاتـ الـلـازـمـةـ، وـزـرـقـبـرـيـ بـقـدـرـ الـامـكـانـ، وـاقـرـأـ عـلـيـ شـيـئـاـ مـنـ الـقـرـآنـ، وـكـلـ كـتـابـ صـفـتـهـ وـحـكـمـ اللهـ تـعـالـىـ بـأـمـرـهـ

قبل إتمامـهـ فـأـكـملـهـ، وـأـصـلـحـ مـاـ تـجـدـهـ مـنـ الـخـلـلـ وـالـنـقـصـانـ وـالـخـطاـ وـالـنـسـيـانـ.

هذه وصيـةـ إـلـيـكـ وـالـلـهـ خـلـيـفـيـ عـلـيـكـ وـالـسـلـامـ عـلـيـكـ وـرـحـمـ اللهـ وـبـرـكـاتـهـ<sup>(١)</sup> وـلـهـ وـصـيـةـ أـخـرـىـ لـوـلـدـهـ مـحـمـدـ بـصـيـفـةـ الشـعـرـ مـرـتـ سـابـقاـ، ذـكـرـ فـيـهاـ تـأـكـيدـهـ عـلـىـ الـعـلـمـ وـأـثـرـهـ السـافـعـ فـيـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ، وـحـثـ وـلـدـهـ عـلـىـ بـذـلـ الـوـسـعـ فـيـ طـلـبـهـ وـتـعـلـيمـهـ

لمـسـتحـقـيـهـ.

وـكـانـ رـحـمـ اللهـ مـعـرـوفـاـ بـالتـفـانـيـ فـيـ حـبـ السـادـةـ الـعـلـوـيـةـ وـالـذـرـيـةـ الـفـاطـمـيـةـ، وـلـهـ وـصـاـيـاـ فـيـ حـقـهـمـ وـكـلـمـاتـ منـيـرـةـ فـيـ شـائـنـهـ.

مـنـهـ قـولـهـ فـيـ إـجـازـتـهـ لـبـعـضـ تـلـمـيـذـهـ: وـأـوصـيـكـ بـالـوـدـادـ فـيـ حـقـ ذـرـيـةـ الـبـتـولـ، فـإـنـهـمـ شـفـاعـاـنـاـ يـوـمـ لـاـ يـنـفـعـ مـاـ لـاـ بـنـونـ، وـأـوـكـدـ عـلـيـكـ بـالـتـواـصـعـ فـيـ حـقـهـمـ وـالـاحـسـانـ وـالـبـرـ إـلـيـهـمـ، سـيـئـاـ فـيـ حـقـ الشـيـوخـ وـالـصـغـارـ مـنـهـمـ، وـعـلـيـكـ بـالـتـجـبـ عـمـاـ جـعـلـ اللهـ هـمـ مـنـ الـأـمـوـالـ وـخـصـصـهـمـ بـهـ كـرـامـةـ جـذـهـمـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـأـلـهـ<sup>(٢)</sup>.

(٢) الثاني المنظمة: ٦٩.

(١) قواعد الاسكـامـ / ٣٤٦ وـ ٣٤٧.

ومنها قوله في إجازته للسيد مهتاب بن سنان: ولما كان امثال من تحب طاعته، وتحرم مخالفته وتفرض من الأمور الازمة والفرض المحتومة، وحصل الأمر من الجهة النبوية والحضرية الشريفة العلمية، التي جعل الله مودتهم أجرًا لرسالة نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وسبباً لحصول النجاة يوم الحساب، وعلة موجبة لاستحقاق التواب والخلاص من أليم العقاب...<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله في إجازته للسيد شمس الدين: ومما من الله علينا أن جعل بيتنا الذرية العلمية، تبتعد قلوبنا بالنظر إليهم، وتقرأ أعيننا برؤيتهم، حشرنا الله على ودادهم ومحبّتهم، وجعلنا من الذين أذوا حقَّ جدهم الأمين في ذريته<sup>(٢)</sup>.

ومنها قوله في إجازته للصادقة بنت زهرة: فإنَّ العبد الفقير إلى الله تعالى حسن بن يوسف بن علي بن المطهر غفر الله تعالى له ولوالديه وأصلح أمر داربه يقول: إنَّ العقل والنقل مستطابقان على أنَّ كمال الإنسان هو بامتثال الأوامر الالهية والانقياد إلى التكاليف الشرعية، وقد حثَ الله تعالى في كتابه العزيز الحميد. الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلقه تنزيل من حكيم حميد. على مودة ذوي القرى وتعظيمهم والاحسان إليهم، وجعل مودتهم أجرًا لرسالة سيد البشر محمد المصطفى المشفع في الخشر صلوات الله عليه وعلى آله الطاهرين التي باعتبارها يحصل الخلاص من للعقاب الدائم الأليم، وبامتثال أوامره واجتناب مناهيه يحصل الخلود في دار النعم، وكان من أعظم أسباب مودتهم امثال أمرهم والوقف على حد رسملهم<sup>(٣)</sup>.

ومن جلة آثار علامتنا التي خلفها بعده ما نقله السيد جعفر آل بحر العلوم: من أنه رحمه الله كان له قرى كثيرة قد حفر أنهاها بنفسه وأحياها بالله، لم يكن لأحد فيها من الناس تعلق، وقد أوقف كثيراً من قراء في حياته.

(١) أجوبة المسائل المنهائية: ١١٥.

(٢) بخار الأنوار: ٦٠ / ١٠٧.

(٣) الثاني المنظمة: ٥٩.

قال الشيخ إبراهيم القطيفي في كتاب السراج الورقاج أنه رأى خطه عليه وخط الفقهاء المعاصرين له من الشيعة والستة إلى الآن ما هو في يد من ينسب إليه يقتضيه بحسب الوقف الصحيح، وفي صدر سجل الوقف: أنه أحياها وكانت مواتاً.

قال رحمة الله: والوقف الذي عليه خطه وخط الفقهاء موجود إلى الآن<sup>(١)</sup>.

وفاته ومدفنه:

مرّ سابقاً أنَّ السلطان محمد خداينده لما توفي عام ٧١٦ رجع علامتنا أبومنصور إلى الحلة واستغل فيها بالتدريس والتأليف وتربيَّة العلماء وتفوِّيَّة المذهب وإرشاد الناس، حتى شدت إليه الرجال من كل جانب، ولم يخرج علامتنا من الحلة إلى غير الحج الذي كان في أواخر عمره، ففي العلامة على هذه الوثيرة من التدريس والتأليف إلى أن افتتح شهر محرم الحرام سنة ٧٢٦ التي نُسِّمَتُ بالإسلام فيها ثلعة لا يُستَهانُ بها شيء، فبینَا الشيعة في مصاب وعزاء وحزن على سيدهم أبي عبد الله الحسين عليه السلام، وإذا بالداعي ينعيهم فقدان أبيهم وزعيمهم العلامة الحلي والتحق بالرفيق الأعلى، فتزداد آلام الشيعة وأحزانهم، وينصبون في تلك السنة مأذين ويقيمون عزاءين، على سيد شهداء أهل الجنة وعلى عبده وناصره بلسانه وقلمه العلامة الحلي.

نعم اتفقت المصادر على أنَّ وفاة العلامة كانت في ليلة السبت أو يومه من المحرم سنة ٧٢٦.

إلا ما ذكره الصفدي حيث قال: وتوفي سنة خمس وعشرين وقيل سنة ست وعشرين وسبعيناً<sup>(٢)</sup>، واليافعي حيث ذكر أنَّ وفاته عام ٧٢٠<sup>(٣)</sup>، والعسقلاني حيث ذكر أنَّ وفاته كانت في شهر المحرم سنة ٧٢٥ أو في آخر سنة ٧٢٥<sup>(٤)</sup>.

(٢) مجالس المؤمنين ١/٥٧٤، نقلأً عن تاريخ اليافعي.

(٤) الدرر الكامنة ٢/٧٢.

(١) تحفة العالم ١/١٨٠.

(٢) الواقي بالوفيات ١٣/٨٥.

وهذه الأقوال غير معتد بها، لشذوذها ومخالفتها للمؤرخين كافة، مع أن الصفدي والمسقلاني لم يجزما بأن وفاته عام ٧٢٥، بل ترددًا بينه وبين المتفق عليه عند الكل.

ولكن اختلفت المصادر في تحديد يوم وفاته على ثلاثة أقوال:

(١) ١١ من محرم، فذهب إليه التفسري في نقاده<sup>(١)</sup>، والقرشي في نظامه<sup>(٢)</sup>، والمامقاني في تقييده<sup>(٣)</sup>، والميرزا محمد في منهجه<sup>(٤)</sup>، والسيد الصدر في تأسيسه<sup>(٥)</sup>، وفخر المحققين كما نقل عنه<sup>(٦)</sup> وغيرهم.

(٢) ٢١ من محرم، وذهب إليه الشهيد كما نقل عنه<sup>(٧)</sup>، والشيخ البهائي في توضيحة<sup>(٨)</sup> والاشكوري في حبوبه<sup>(٩)</sup>، والخوانساري في روضاته<sup>(١٠)</sup>، والحدث النوري في خاتمه<sup>(١١)</sup>، وغيرهم.

(٣) ٢٠ من محرم، وذهب إليه الشهيد الثاني كما نقل عنه<sup>(١٢)</sup>، وابن كثير في بدايته<sup>(١٣)</sup>.

(١) نقد الرجال: ١٠٠.

(٢) رياض العلاء ٣٦٦/١، نقلًا عن نظام الأقوال للقرشي.

(٣) تقييع المقال ٣١٥/١.

(٤) منهاج المقال: ١٠٩.

(٥) تأسيس الشيعة: ٣٩٩.

(٦) ذكر في حاشية الخلاصة: ١٤٨، أن فخر الدين قال: توفي قدس الله روحه ليلة السبت ١١ من المحرم سنة ٧٢٦.

(٧) نقله عنه في الرياض ٣٦٦/١ والأعيان ٥/٣٩٦.

(٨) أعيان الشيعة ٥/٣٩٦، نقلًا عن توضيح المقاصد.

(٩) لؤلؤة البحرين: ٢٢٣، نقلًا عن محبوب القلوب.

(١٠) روضات الجنات ٢/٢٨٢.

(١١) خاتمة المستدرك ٤٦٠.

(١٢) رياض العلاء ٣٨١/١، نقلًا عن الشهيد الثاني.

(١٣) البداية والنهاية ١٤/١٢٥.

ولما توفي علامتنا أبومنصور في الحلة المزידية حل نعشة الشريف على الرؤوس إلى النجف الأشرف ودفن في جوار أمير المؤمنين حامي الحمى، في حجرة إيوان الذهب الواقعة على يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة العلوية من جهة الشمال بجنب المذابة الشمالية.

وعند تعمير الروضة العلوية فتح باب ثان من الإيوان الذهبي يفضي الباب إلى الرواق العلوى، فصار قبر العلامة في حجرة صغيرة مختصة به على يمين الداخل مراراً للزائرين يقصدونها حتى اليوم، وما شباتك فولاذي، ويقابلها حجرة صغيرة أخرى هي قبر المحقق الأرديبلي مختصة به.

قال السيد المرعشى حفظه الله: فاكرم بما من بوابين لتلك القبة السامية، وجدير أن يقال: أسد الله عليّ المرتضى اجتنب حبرين من نوابه ليكونا بعد من بوابه<sup>(١)</sup>.

وأخيراً أقول: سلام عليك أيها العبد الصالح يوم ولدت، ويوم مت، ويوم  
تبعث حياً.

## حول الرسالة الشمسية:

هي رسالة مختصرة، جامعة لمطالب علم المنطق.

قال عنها العلامة الحلي في مقدمة هذا الكتاب: فيها من الفوائد والنكات  
والسائل المشكلات في الإيجاز والاختصار.

وقال الحاج خليفة: متى مختصر في المنطق... ألقها لخواجه شمس الدين محمد،  
وسماه بالنسبة إليه<sup>(١)</sup>.

وقال السيد احمد صدقى: مشتملة على الفوائد الوفيرة، ومنطوية على القواعد  
الكثيرة، مع أنها بجملة منضبطة، واستفهام العوائد المعيارية منها عسيرة للمهرة  
فضلًا للكملة<sup>(٢)</sup>.

وقال حسين بن معين الميدى: لما كانت الرسالة الشمسية في غاية الاشتهر،  
كالشمس في رابعة النهار، مال إلى تحقيقها أكثر النفوس، وامتلاً من رواج طلبها  
كؤوس الرؤوس، وتعرض جمٌّ كثير من الفحول لتوضيح معاقدها، وتصدى جمٌّ  
غير من الأصول لتنقيح فوائدها، فكتبوا الشروح والحواشى، وكشفوا عن وجوه  
عرايشهما الغواشى<sup>(٣)</sup>.

(١) كشف النقون ٢/٦٣.

(٢) شرح الشمسية لأحمد صدقى: ٢.

(٣) الحاشية على الشمسية للميدى. المطبوعة في حاشية شرح الشمسية لأحمد صدقى

والذى يستفاد من بعض القرائن أن الرسالة الشمسية كانت تدرس آنذاك، وكانت هي المخور في علم النطق، ومحظى أنظار العلماء، لذا تلقوها بالشرح والتعليق، فن شروحها:

القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، وهو هذا الشرح المائل بين يديك عزيزي القارئ، وهو للعلامة الحلى الحسن بن يوسف، المتوفى سنة ٧٢٦هـ. تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمد بن محمد الرازى البورى ، تلميذ العلامة الحلى، المتوفى سنة ٧٦٦هـ.

شرح الشمسية، لسعد الدين التفتازانى، المتوفى سنة ٧٩١هـ.

شرح الشمسية، جلال الدين الحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤هـ.

شرح الشمسية، لأحمد بن عثمان التركمانى الجوزانى، المتوفى سنة ٨٤٤هـ.

شرح الشمسية، لابى احمد زين الدين العينى ، المتوفى ٨٩١هـ.

شرح الشمسية، لمحمد بن موسى البشتوى ، المتوفى سنة ١٠٤٥هـ.

شرح الشمسية، للسيد أحد الصدقى.

شرح الشمسية، لحسين بن معين الميدى.<sup>(١)</sup>

ولرسالة الشمسية طبعات كثيرة، منها طبعة الاستانة، طبعت سنة ١٢٦٣هـ.

طبعة دار السعادة في تركيا، طبعت سنة ١٣٢٥هـ.

طبعة كلكتنة، طبعت سنة ١٨١٥م.

طبعة تشكند على الحجر، طبعت سنة ١٨٩٤م.<sup>(٢)</sup>

### حول القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية:

هو شرح لطيف على الرسالة الشمسية، يمتاز بسلامة عبارته، وتقريب مطالبه

(١) كشف الظنون ٢/١٠٦٣، المكنى والألقاب ٢/٨٦، مقدمة الرسالة الشمسية.

(٢) معجم المطبوعات العربية: ١٥٣٨، مقدمة الرسالة الشمسية.

إلى الذهن بطريقه عذبة، عنوانه قال أقول، حيث أورد متن الشمسية بأكملها قطعة قطعة بعنوان قال ، ثم يردف شرحه بعنوان أقول .  
الله في سن الثلاثاء، بعد التاسع جمع متن قرأ عليه الشمسية، كما صرّح به في مقدمة هذا الكتاب.

ذكره المصنف في كتابه الخلاصة<sup>(١)</sup> عند ذكر كتبه، وكذا ذكره عند ذكر مؤلفاته في إجازته لبني زهرة وقال: إنه مجلد<sup>(٢)</sup>.  
ومن المميزات الأخرى لهذا الشرح أن مؤلفه هو تلميذ صاحب الرسالة الشمسية القزويني، قال العلامة: قرأت عليه شرح الكشف إلا ما شاء<sup>(٣)</sup>. فالعلامة أقرب من غيره في الوصول إلى كنه كتب شيخه القزويني .

وهذا الشرح يعد من الشروح التوضيحية فقط، ولم يتعرض فيه مؤلفه إلى ذكر مسائل الخلاف والأدلة، قال مؤلفه العلامة في آخر هذا الكتاب: وقد قصدنا فيه وجه الأيضاح، ولم نتعرض لذكر ما هو الحق عندنا إلا في مواضع قليلة يتركنا ذلك إلى كتابنا الأسرار.

فعند ملاحظة مؤلفات العلامة الحلبي رضوان الله عليه وتدقيق النظر فيها نستطيع أن نصل إلى نتيجة، وهي : أن العلامة في كل علم يؤلف عدة كتب مختصرة ومتوسطة ومطولة .

وكتاب القواعد الجلية من كتبه المختصرة التوضيحية فقط ، بينما نرى كتابه الأسرار الخفية في العلوم العقلية توسيع فيه بحيث تعرض فيه إلى آراء علماء المنطق وناقشها وتعرض لذكر ما هو الحق عندـه مع ذكر أدله .  
وأيضاً نستطيع بعد ملاحظة كتبه الوصول إلى حقيقة ما قبل في حقه من أنه برع في المنقول والمعقول .

(٣) بخار الأنوار ١٠٧/٦٦.

(١) الخلاصة: ٤٧.

(٢) أجوبة المسائل المنهائية: ١٥٧.

فالله في المنقول كتبًّا عديدة مع تحقیقات وافية، فكتب في الفقة عدة كتب وكذا في الحديث والفضائل والأدعیة و... والله في المعقول عدة كتب، سواء في الحکمة، أو الكلام، أو الجدل، أو المنطق، أو...

أما في المنطق فنراه قد اشبع البحث فيه بتألیفه كتبًّا عديدة، حيث شرح الاشارات ثلاث مرات بطرق مختلفة، وكتب كتاباً حاکم فيه بين شرائح الاشارات، وأخر أوضح فيه التلبيس من کلام الرئيس، وأخر حلّ فيه المشكلات من كتاب التلبيس، وأخر أوضح فيه المقاصد من حکمة عین القواعد، وأخر شرح فيه التجريد، وكتب أيضاً: تحریر الأبحاث في معرفة العلوم الثلاث، وتحصیل الملخص، وتفصیل الأبحاث في العلوم الثلاث، والذر المکنون في شرح علم القانون، والقواعد والمقاصد، ومراسيد التدقیق ومقاصد التحقیق، ونور المشرق في علم المنطق، ونهج العرفان في علم المیزان.

. وكذا نستطيع الوصول إلى حقيقة أخرى بعد الدقة في مؤلفاته، إذ نرى أنَّ له توجهاً خاصاً في شرح كتب أساتذته ومن سبقه من العلماء، وفاءً منه لحفهم عليه.

بل بعض شروحه هي في الحقيقة ردة على الكتاب، ولكن من أدب العلامة أنه كان يستمی بردوده شروحًا، تواضعاً منه لأساتذته واحتراماً لمن سبقه من العلماء. وكل شروحه تمتاز بالتحقیقات والتدقیقات والمناقشات العلمية وإيصال المطلب إلى القارئ من دون أي تکلف، بل يقرؤها المطالع بشوقٍ كاملاً بلا ملل.

### عملنا في الكتاب:

كان هدفنا الأول والأخير، في هذا الكتاب هو إخراجه بصورة صحيحة خالية من الأخطاء، وبعد البحث عن نسخ الكتاب لم نوفق على حصول أكثر من نسختين له، وهما:

(١) نسخة مكتبة الأستانة الرضوية في مشهد المقدسة على نازلها السلام، رقم ١١١٤، كتبت في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٩، أوقفها على المكتبة الرضوية ابن خواتون في سنة ١٠٦٧، عدد أوراقها ١٥٠ ورقة، طولها ٢٤ سانتيمتراً، وعرضها ١١ سانتيمتراً، عدد أسطر كل صفحة ١٧ سطراً.

والنسخة من نفائس المكتبة الرضوية، مقسمة بخط الكاتب إلى ١٥ قسماً، وعليها عدّة تملّكات.

وجاء في أول النسخة بخط الكاتب: كتاب القواعد الجليلة في شرح الرسالة الشمسية، إملاء الشيخ الإمام الفقيه العالم العلامة القدوة رأس الأفاضل تاج الفضائل جمال الدين أبي منصور الحسن بن الفقيه السعيد سيد الدين يوسف بن مظہر أدام الله مجده.

والنسخة مصححة، والتصحيحات مكتوبة على جانبي الصفحات وعليها علامة (صح).

فيظهر أن الكاتب بعد أن كتب النسخة قابلاًها مرة أخرى على نسخة الأصل، أوقرأها على المصنف.

ورمزنا لهذه النسخة بحرف (رلا)

(٢) نسخة مكتبة ملك في طهران، رقم ٧٦٦، كتبها أبوالhammad شمس الدين محمد بن شاه حسين البزدي في يوم الاثنين سلخ شهر جادى الأولى من سنة ٧١٨هـ، وقابل الكاتب نسخته بنسخة في شهر صفر سنة ٧٢٠هـ.

وهذه النسخة ضمن مجموعة تحتوي على الكتب التالية:

(١) أقصى الأماني في علم البيان والبديع، لأبي زكريا الأنباري.

(٢) القواعد الجليلة، في شرح الرسالة الشمسية.

(٣) آداب البحث، لبرهان الدين النسي.

(٤) شرح الجمل في المنطق، منسوب لمحمد الحنخي.

وهذه المجموعة كتبت بعدها خطوط، عدد أوراقها ١٧٤ ورقة.

وجاء في الصفحة الأولى منها: كتاب أقصى الأماني، وكتاب القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية تأليف الشيخ الإمام الفاضل قدوة العلماء جمال الدين بن المطهر الحلبي تولاه الله برحمته وخصه بعفريته بمحمد وعترته آمين. وأما عدد أسطر نسخة القواعد الجلية، فكل صفحة تحتوي على ٢٣ سطراً، طول الصفحة ١٤/٥ سانتيمتراً، وعرضها ١٨/٦ سانتيمتراً. ورمزنا لهذه النسخة بحرف (م).

ويمكن أن يصنف أورد من الشمسية بأكمله في كتابه، لذا اعتمدنا في تصحيح متن الشمسية علاوةً على النسختين المقدمتين. حيث جاء فيها متن الشمسية بأكمله سوى المقدمة. على نسختين أخريتين، هما:  
 (١) نسخة الرسالة الشمسية المطبوعة في دار السعادة في مطبعة أحد كامل في تركيا سنة ١٣٢٥هـ.

ورمزنا لهذه النسخة بحرف (ش)

(٢) نسخة الرسالة الشمسية، المطبوعة ضمن تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي، حيث أورد المتن بأكمله في شرحه معبراً عنه بقال.

ورمزنا لهذه النسخة بحرف (ح).

تحققتُ الكتاب وضبطتُ نصه على هذه النسخ، وانتهيتُ طريقة التلقيق بين النسخ، فذكرتُ ما هو الأحسن في المتن وأشارتُ إلى موارد الاختلاف بين النسخ في المامش.

هذا مع بعض التعليلات التوضيحية الصغيرة، وشرح بعض الكلمات اللغوية. وربما وقفتُ على خطأً في جميع النسخ، وأن العبارة تحتاج إلى كلمة ل تستقيم فوضعتُ اللفظ الصحيح أو الساقط في المتن بين معقوقتين مع الاشارة إليه في المامش.

وجاء في النسختين من القواعد الجلية في مكаниن بعض الكلمات مسوحة، لذا وضعنا في المتن عدّة نقاط فراغ، وأشارنا في الاماش إلى مع ذكر ما احتملناه بدل هذه الكلمات.

٠٠٠

هذا ما استطعت كتابته من المقدمة وتحقيق الكتاب بهذه العجاله، أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبله متى ويفقني لاخراجه بصورة أحسن من هذه مع تحيجات أقواله المنطقية بأسرع وقت ممكن، ليستفيد منه طلاب العلم والعمل.  
ولا يفوتي أن أتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى كل من وزرني في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه إلى الوجود.

وأنهض بالذكر الدكتور الشاكري مسؤول مكتبة الأستانة الرضوية على صاحبها السلام، حيث هيأ لي كل ما احتجته في تحقيق هذا الكتاب: من استتساخه وتصويره والاستفادة من مصادر المكتبة، فجزاه الله خيراً وكثر من أمثاله وفي الختام أرجو من القارئ العزيز أن يتحققني بما عنده من ملاحظات على تحقيق الكتاب وأن يرشدني إلى ما يجده من خطأ للتداركه في الطبعات الآتية، فإن آخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

عش آن محمد - فم

٢٣ / شعبان المقطم / ١٤١١ هـ

ذكرى ميلاد سيد الشهداء عليه السلام

فارس حتون تبريزان





**لِشَرْحِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الْرَّجِيمِ**

الْجَنْدُ لِهِ ذِي الصِّنْفَتَيْنِ وَالْمُقْرَأَوْتِ وَالْعَرَقِ وَالْمُلْوَّنِ  
خَالِقُ الْعَلَقِ وَمُبْدِعُهُمْ وَصَانِعُ الْعَالَمِ وَمَكْوَرُهُمْ مُفْبِسُ الْمُوْرِ  
وَأَهْبَدُ جَوَادَ كُلِّ مُؤْجُودٍ سُوَالْصَّلَوةِ عَلَى صَبَرِهِ فَأَمْبَلَ سَبَرِ  
الْمَرْسَلِينَ وَعَلَى إِلَهِ الْطَّيْبِيْنِ الطَّاهِرِيْنَ وَلَعْنَ  
فَانِجَاةِ مِنَ الدِّينِ شَارِكُهُمْ فِي الْعَنْ مَادِهِمْ أَعْلَى الرَّبِّيْنِ  
الْعَسْتَيْهِ لِإِلَامِ الْعَالَمِ الْعَلَمَيْهِ أَفْصَلُ الْمَتَاهِرِيْنِ مَكْمُولِ الدِّينِ  
عَلَى زَمَنِهِ بِغَلَى الْكَائِنِ أَسْتَضْعُوْهَا مَا بَاهَهَا مِنَ الْوَارِدِ  
وَالْكَاتِ وَالْمَتَابِلِ الْمُكَلَّفِ تَسَاءَلُتُ فِي أَذْأَمِي عَلَيْهِمْ  
شَرِّجَ الْكَلَكِ الْمَتَائِلِ فَاجْتَهَمْهُ إِلَى ذَكْرِ مَعْصُورِي فِي هَذِهِ  
الْعِنْ وَسَمِيَّتُهُ بِالْعَوَادِدِ الْمُكَلَّهِ فِي سَرِّ الْمُنْتَسِيِّ  
مُعْمَدًا فِي ذَكْرِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَمَسْعَيْهِ وَهُوَ حَسْنِي  
وَنَعْمَلُ الْوَكِيلَ — المَصْفَ — بَعْدَ مَا وَدَ

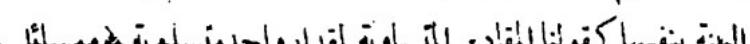
مِنَ الْخَطِيْهِ وَكَيْفَيْتَ رَبِّ رَسَالَتِهِ عَلَى الْمَزَمَهِ وَالْمَوَالِيِّ  
أَمَّا الْمَقْدَمَهُ فَهَا يَخْتَهَانُ الْأَقْلَى فِي مَا هَيَّهُ الْمَفْرُوْ  
وَبَيَانُ الْعَاجَهُ الْمَهَهُ الْعَلَمُ إِسْأَادِيْرُ شَهَادَتِيْهِ  
صُورَهُ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ أَوْ نَصُورُهُ حَكْمُ وَهُوَ اسْمًا  
أَمْزَى إِلَى أَحْرَاجِيْهِ أَوْ شَلَانًا وَنَيْالَ لِلْمَحْيَى وَنَصْدُورُ  
الْوَاحِدَ عَلَى كُلِّ طَالِبِ امْرَأَ مِنَ الْأُمُورِ  
يَكُونُ مَصْوَرًا الْمَأْبَطِلِهِ فَإِنْ طَلَمَتْ بَنِيَ الْمَنْصُورِ مِنَ الْمَسِيَّهِ  
إِمَانَهُ مِسْلِ الْأَجْمَالِ اوْ غَلَى مِسْلِ الْفَصَلِ وَعَادَ  
مَظْلُونَ بِهِ وَالْأَكَانُ اَتَلَمَّ عَسْلَهُ اَفَلَهُدَ اَهْدَى اَمَانَهُهُ

بركة

مُوَدِّجُ لِلصَّفَحَهُ اَلْأَوَّلِ مِنْ تَسْهِيَهِ .

يطلب بالله عذراً على طلب المخلوق اللهم انا نسألك عذر ما ذكرنا  
هذا لانه لا ينم شأجورة النفس ولحسب ما ذكرنا من عدم  
علوته وعنتها بالمعجزة لغبها وانها ملائكة ملائكة اليمان وهم  
ليسوا من المؤمنين بالطعن وهم الذين لا يحصلون على حسنة امس  
اخذوا ادلة تأثيراً واحدة من شرح هذه المسألة فلما عذرهم  
ووجه لهم السؤال ولم ينفعه ذلك واسوس المخواص من ذلك واعرض فيه  
قوله تعالى : كُلُّ أَكْبَرٍ بِالْأَسْرَارِ وَلَنْ يُفْطَرُ إِلَّا مَلَكٌ حَمَدَ رَبَّهُ  
فالملائكة مفسرة للتخاريات وممهورة على اشتراكها في القطب الذهبي والحكم  
النفس المفاتحات شخصيتها بحسب الدليل بالفضل العظيمات والنعم  
الصلوات :

وننذر في من يصر على انتهاج حباد الله تعالى في حجم الى حين  
ان يلقيه سفيه المعرفة فيكون ذلك اصلح اقتصاده وبيانه  
لهم ما نأسف على شر تهلكة المقرب منه في كل عشقة وحب عالم  
وقابلة بمحنة في كل صرامة المقرب من المقرب

سوف يسطع أن تأبل بها الحكيم ومشاغلي أن قابل بها الحدى    
الثاني في أجزاء الماوم وهي موضوعات وقد عرفتها وبادي وهي  
حدود الموضوعات وأجزاءها وأعراضها الذاتية والخدمات غير الذاتية  
في تقسيمها المأهولة على سبيل الوضع كقولنا لها أن نصل بين كل نقطتين  
بخيط مستقيم وأن نعمل باى بعد كان واي نقطة شئنا دائرة والخدمات  
الذاتية بنفسها كقولنا المقادير المتساوية لقدر واحد متساوية   
دھی القضايا التي تطلب بهائيۃ محمود لایها الى موضوعاتها في ذلك العلم  
وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارک  
لآخر او باین له وقد يكون هو من عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط  
في النسبة فهو خلل مما يحيط به الظرفان وقد يكون نوع دفعونا كل خط  
يمكن تنصيفه وقد يكون نوع مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على  
خط آخر فاز زاويتی جزیء قائمتان او متساویتان لهم وقد يكون عرض  
ذاتیا كقولنا كل مثلث فان زواياه متساوية لقائمتين

واما محمود لایها فخارجه عن موضوعاتها الا انتاع

ان يكون جزء الشیء طلوبا

ثبوتہ بالبرهان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ<sup>(١)</sup>

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْكَبِيرِ يَاءُ وَالْجَبَرُوتُ وَالْعَزَّةُ وَالْمُلْكُوتُ، خَالِقُ الْخَلْقِ وَمُبْدِعُهُمْ  
وَصَانِعُ الْعَالَمِ وَمَكْوَتُهُمْ، مَفِيسُ الْجُودِ وَاهْبُ وَجُودَ كُلِّ مَوْجُودٍ.  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْبَشَرِ الْمُشْفَعِ فِي الْحَشْرِ، خَاتَمِ النَّبِيِّنَ وَأَكْرَمِ الْمُرْسَلِينَ،  
وَعَلَى أَلَّهِ الطَّاهِرِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَبَعْدَهُ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَذْيَنِ شَارَكُتُهُمْ فِي الْبَحْثِ لِمَا وَقَفُوا عَلَى الرِّسَالَةِ  
الشَّمْسِيَّةِ، لِلإِلَامِ الْعَالَمِ الْعَالَمِ الْمُلَمَّادِ أَفْضَلِ الْمُؤْخَرِينَ مَلِكِ الْحَكَمَاءِ وَالْمُنْطَقِيِّينَ<sup>(٣)</sup>  
نَجْمِ الْمَلَّةِ وَالْدِّينِ<sup>(٤)</sup> عَلَيَّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْكَاتِبِ<sup>(٥)</sup>.  
اسْتَعْبُوْهَا، لَمَّا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ وَالنِّكَاتِ وَالْمَسَائِلِ الْمُشَكِّلَاتِ، فِي الْإِيجَازِ  
وَالْإِختَصَارِ<sup>(٦)</sup>.

(١) لِفَظُ: «تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ» لَمْ يُرِدْ فِي (م).

(٢) فِي (م): «وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ سَيِّدِ الْبَشَرِ وَالشَّفَعَ الْمُشْفَعَ فِي الْحَشْرِ خَاتَمِ النَّبِيِّنَ وَأَكْرَمِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى أَلَّهِ الطَّاهِرِينَ الطَّاهِرِينَ».

(٣) لِفَظُ «مَلِكِ الْحَكَمَاءِ وَالْمُنْطَقِيِّينَ» لَمْ يُرِدْ فِي (م).

(٤) فِي (م): «نَجْمِ الدِّينِ».

(٥) فِي (م): «عَلِيٌّ بْنُ عُمَرَ الْكَاتِبِ».

(٦) لِفَظُ «فِي الْإِيجَازِ وَالْإِختَصَارِ» لَمْ يُرِدْ فِي (م).

سألوني أن أعمل عليه شرحاً لتلك المسائل، فأجبتهم إلى ذلك، مع قصوري، في هذا الفن.

وسمايتها: القواعد الجلية في شرح الرسالة<sup>(١)</sup> الشمسية.  
معتمداً في ذلك على الله تعالى ومستعيناً به، فهو حسي ونعم الوكيل.

قال المصنف. بعد ما ذكر الخطبة<sup>(٢)</sup> وكيفية ترتيب رسالته على المقدمة  
والمقالات والخاتمة<sup>(٣)</sup> :

(١) لفظ «الرسالة» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «بعد ما فرع من الخطبة».

(٣) لفظ «والخاتمة» لم يرد في (م).

قال:

## أما المقدمة

ففيها بحثان:

## الأول

في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه

العلم أَمَا تصور فقط، وهو: حصول صورة الشيء في العقل، أو تصور معه حكم، وهو: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، ويقال للمجموع: تصديق.

أقول: الواجب على كل طالب أمر من الأمور أن يكون متصوراً لما يطلبه. فإن طلب غير المتصور من المستحيلات. إِمَّا على سبيل الإجمال، أو على سبيل<sup>(١)</sup> التفصيل، وفائدة مطلوبه<sup>(٢)</sup>، وإنما كان الطلب عبثاً، فلهذا بدأ المصنف بذكر هذين الأمرين.

و قبل أن يشرع فيما تمهّد قاعدة نافعة في قسمة العلم إلى قسميه اللذين هما التصور والتصديق، وذكر حد كل واحد منها.

فحَدُّ التصور: بأنه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل.

وحَدُّ التصديق: بأنه عبارة عن التصور مع الحكم.

مثال هذا: أنك إذا حصل في ذهنك صورة الإنسان من غير أن تحكم عليه بشيء أصلاً، فإن ذلك الحصول يقال له: التصور، وليس عدم الحكم شرطاً في التصور.

(١) لفظ «على سبيل» لم يرد في (ن).

(٢) أي: وأن يكون متصوراً لفائدة مطلوبه.

فإن حكمت عليه بأمر من الأمورـ كما تقولـ الإنسان حيوان<sup>(١)</sup>ـ فإنَّ جموعَ تصور الإنسان وتصور الحيوان والحكم بنسبة أحدهما إلى الآخر يقال لهـ التصديقـ.

هذا في عرف فخرالدين وأتباعهـ وهو مخالف لما اصطلاح عليه القدماءـ فأنهم يجعلون التصديق نفس الحكم فقطـ و يجعلون التصور شرطًا<sup>(٢)</sup>ـ. وهاهنا سؤالـ وهو أن يقالـ العلم عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل على ما رسم الحكمـ.

فلو كان التصور عبارة عنا ذكرتمـ لكان العلم منقسمًا إلى نفسه وإلى غيره<sup>(٣)</sup>ـ وهو محالـ.

وإن قيدتم الحصول في العقل بعدم الحكم وجعلتموه عبارة عن التصور<sup>(٤)</sup>ـ كما فعله<sup>(٥)</sup>ـ جماعة من المتأخرینـ ورد عليكم الاشكال من وجه آخرـ وهوـ أن الحكماء اتفقوا على توقف التصديق على التصورـ أما توقف الكلـ على الجزءـ أو توقف المشرط على الشرط<sup>(٦)</sup>ـ على اختلاف الرأيينـ فلو كان التصور عبارة عن الحصول<sup>(٧)</sup>ـ الخالي عن الحكمـ لكان الحكم متوقفاً على عدمهـ هذا خلف<sup>(٨)</sup>ـ.

(١) في (م): «كما يقال للإنسان حيوان».

(٢) في (م): «أيـ للتصديقـ».

(٣) في (م): ورد لفظ «وغيره» بدل لفظ «إلى غيره».

(٤) لفظ «وجعلتموه عبارة عن التصور» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «كما جعله».

(٦) في (م): «أو توقف الشرط على المشرط».

(٧) في (م) «الذاتين».

(٨) في (م): «المحضور».

(٩) لفظ: «هذا خلف» لم يرد في (م).

والجواب عن هذا السؤال: أنَّ التصور لفُظُّ مشترك بين معنيين:  
 أحدهما: الحصول الذهني مطلقاً من غير تقييد بحكم أو بعلمه<sup>(١)</sup>.  
 والثاني: الحصول الذهني الخالي عن الحكم<sup>(٢)</sup>.  
 والأول هو شرط التصديق، والثاني هو قسم التصديق.<sup>(٣)</sup>

قال: ونليس الكل من كل منها بديهياً وإلا لما جهلنا شيئاً، ولا نظرياً وإلا لدار أو تسلسل، بل البعض من كل منها بديهي، والبعض نظري يحصل بالتفكير.

أقول: هذا ابتداء شروعه في بيان الحاجة إلى المتنطق.  
 وبيان ذلك: أنَّ العلوم التصورية والتصديقية يستحيل أن تكون بأجمعها  
 بديهية، وإلا لما جهلنا شيئاً، وبالتالي باطل بالضرورة، فالمقدم مثله.  
 ويستحيل أن تكون بأجمعها نظرية، وإنَّما لزم أحد الأمرين، وهو إما الدور  
 أو التسلسل، وبالتالي يقسميه باطل، فالمقدم مثله.

بيان الملازمة أن نقول: كل مكتسب فلابد له من كاسب، فلو كان  
 الكايبس مكتسباً افتقر<sup>(٤)</sup> إلى كاسب آخر، فإنَّ كاسبه هو الأول لزم  
 الدور، وإنْ كان غيره لزم التسلسل أو الانتهاء إلى كاسب بديهي، وهو  
 المطلوب.

واعلم: أنَّ التصور البديهي عبارة عن التصور الذي لا يتوقف حصوله<sup>(٥)</sup>.

(١) في (م): «أحدهما: الحصول الذهني الخالي عن الحكم».

(٢) في (م): «والثاني: الذهني مطلقاً من غير تقييد بالحكم أو بعلمه».

(٣) في (م): «الأول التصديق، والثاني شرطه».

(٤) في (م): «لا فقر».

(٥) لفظ «حصوله» لم يرد في (ن).

على طلب وكسب، كتصور الحرارة والبرودة.

والتصديق البديهي عبارة عن التصديق الذي يكون تصور طرفيه فيه كافياً في الجزم بنسبة أحدهما إلى الآخر، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، فإنَّ من تصور الكل والجزء وتصور الاعظمة<sup>(١)</sup> جزم بهذا الحكم.

والتصور المكتسب ما يقابل البديهي، وهو: الذي يكون حصوله في العقل متوقفاً على طلب وكسب، كتصور الملك والجن.

والتصديق المكتسب هو: الذي يكون تصور طرفيه غير كاف في الحكم،

كقولنا: العالم محدث.

وهذا المكتسبان -أعني: التصور والتصديق- يكتسبان من البديهي من كل منها بطريق الفكر، فأنَّ الإنسان متى علم الملازمة بين أمرين وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم، ومتى علم عدم الملازمة علم عدم الملزوم<sup>(٢)</sup>.

قال: وهو: ترتيب أمور معلومة للتاذي بها<sup>(٣)</sup> إلى المجهول.

أقول: هذا تعريف الفكر، فالترتيب كالجنس، فاته كما يقع في الأمور الذهنية يقع أيضاً في الأعيان<sup>(٤)</sup> الخارجية، وباقى الرسم خاصة له. ويريد بالمعلومة هاهنا: المعتقدة التي تعمَّل العلم والظن والجهل المركب، لأنَّ الفكر قد يقع في هذه كلها.

(١) في (م): «فإن من تصور الكل والجزء والأعظم».

(٢) لفظ «ومتى علم عدم الملازمة علم عدم الملزوم» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «بها» لم يرد في (ر) و(ش).

(٤) في (م): «في الأمور».

وقد اشتمل هذا<sup>(١)</sup> الرسم على علل الفكر الثلاث، أعني: المادة<sup>(٢)</sup>، والصورة، والغاية.

فإن الترتيب يجري مجرّد الصورة، والأمور المعلومة تجري مجرّد المادة، والتأدي إلى المطلوب المجهول هو الغاية.

قال: وذلك الترتيب ليس بصواب دائمًا، لمناقضة بعض العقلاط بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد ينافق<sup>(٣)</sup> نفسه في وقتين مختلفين<sup>(٤)</sup>؟ فست الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والاحاطة بالصحيح وال fasid من الفكر الواقع فيها، وهو المنطق.

أقول: هذا بيان وجه الحاجة إلى هذا الفن.  
وذلك أن العقلاط يختلفون في الاعتقادات مع تساوهم في الاعتقاد البديهي، وإنما يعرض لهم الاختلاف بسبب الغلط في الترتيب الواقع في الفكر، وكذلك الإنسان يخالف نفسه في وقتين، فيعتقد تارة أمراً ثم بعد ذلك يجرّم بخلافه.

فلو كان مطلق الترتيب كافياً في استحصال النتائج لما وقع الغلط، وإنما يُسْتَحْصَلُ مع الترتيب الصحيح.  
فلا بد من أمر يقع بسببه التمييز بين الصحيح والخطأ في الترتيب، وهو المنطق.

(١) لفظ: «هذا» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «المادية».

(٣) لفظ «ينافق» لم يرد في (م) و(ر)، وورد في (ش).

(٤) لفظ «مختلفين» لم يرد في (ر).

قال: ورسموه: بأنَّه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

أقول: هذا بيان ماهية المنطق<sup>(١)</sup>.

فالآلة<sup>(٢)</sup> هي: ما يوثر الفاعل<sup>(٣)</sup> في منفعته القريب منه بتواسته. واحتززنا بالقريب لتخرج عنه العلة المتوسطة، فإنَّ العلة البعيدة مؤثرة في المعلوم الأخير بتواسط العلة المتوسطة، مع أنها ليست آلة. والقانون: هو الأمر<sup>(٤)</sup> الكلي المنطبق على جزئياته، تعرف أحکامها منه. والذهن: قوة للنفس<sup>(٥)</sup> معدة نحو اكتساب العلم. وكان المنطق آلة، لأنَّ النفس إنما تستحصل<sup>(٦)</sup> على الأمور المجهولة على الوجه الأصوب بسببه.

وقانوناً، لانطباقه على الجزئيات المندرجة تحته. ومراعاته تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، فإنَّ من لم يراع القوانين المنطقية كثيراً ما يعرض له الغلط.

قال: وليس كله بيديه وإنَّما لا يستغني عن تعلمه، ولا نظرياً وإنَّما لدار أو تسلسل، يل بعضه بيديه وبعضه نظري يستفاد منه.

(١) لفظ «هذا بيان ماهية المنطق» لم يرد في (م).

(٢) في (ن): «الآلة».

(٣) في (م): «فالآلة ما يوثر به الفاعل».

(٤) لفظ «الأمر» لم يرد في (ن).

(٥) في (م): «النفس».

(٦) في (م): «تحصل».

**أقول: هذا حواب سؤال مقدر.**

وهوأن يقال: هذه الآلة لا تخلو إما أن تكون بديهيّة، وهو محال، وإلا لما  
احتُجِّ إلى تعلّمها، ولَمَا وقَعَ الغلط فيها.

أو نظرية، وهو محال، لأنَّ كلَّ نظري لا بدَّ له من مبادئ يستفاد منها، ومن آلَّه تعصم الذهن عن وقوع الغلط في ترتيب تلك<sup>(١)</sup> المبادئ، فاحتاج اكتساب النطق إلى منطق آخر وتسلسل أو دار.

وأجاب المصنف عنه: بأنَّ هذه الآلة ليست بديهية بجملة أجزائها، واللازم ماذكرت، ولا نظرية بجملة أجزائها باللازم الدور أو التسلسل.

بل هي بديهية بعض أجزائها نظرية بالبعض الآخر، وهذا النظري يستفاد من البدائي بطريق بديهي<sup>(٢)</sup> أيضاً<sup>(٣)</sup>.

**قال:**

البحث الثاني

في موضوع المنطق

موضع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي تلخص لما هو، أي: لذاته<sup>(٤)</sup> أو لما يساويه أو بجزئه<sup>(٥)</sup>، وموضع المنطق المعلوم التصورية

(١) لفظ «تلک» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «اشارة إلى قول الامام فخرالدين الرازي رحمه الله».

(٣) لفظ «أيضاً» لم يرد في (م).

<sup>٤</sup>) لفظ «الذات» لم يرد في (ر).

(٥) فـ(بـ): «أـيـ لـماـ يـسـاوـيـهـ أـوـ جـزـئـهـ» وـ(مـ): «أـوـ مـلـزـنـهـ أـوـ لـماـ يـسـاوـيـهـ».

## (١) والتصديقية.

لأن المنطق يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى تصور أو تصديق<sup>(٢)</sup>، ومن حيث يتوقف عليها الموصى إلى التصور ككونها كلية وجزئية، ذاتية وعرضية، وجنساً وفصلاً<sup>(٣)</sup>، ومن حيث يتوقف عليها الموصى إلى التصديق، إما توافقاً قررياً ككونها قضية وعكس قضية ونقض قضية، وإما توافقاً بعيداً ككونها موضوعات ومحولات.

أقول: العلوم إنما تتميز بحسب تميز موضوعاتها<sup>(٤)</sup>، وبسبب الجهل لموضوع العلم يقع الخطأ في مسائله.

مثلاً أجزاء العالم من حيث الشكل موضوع لعلم الهيئة، ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء والعالم، فلولم نلاحظ هاتين الحيثيتين لكان البحث عنه يكون تارة من الهيئة وتارة من الطبيعي، فلهذا احتاج إلى ذكر موضوع المنطق. وأعلم: أن موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، كالطبع، فإنه يبحث عن الصحة والمرض وما يؤدي إليها، وهو عرضيان ذاتيان للإنسان، فيكون موضوع الطب هو بدن الإنسان.

ونعني بالأعراض الذاتية: الأعراض التي تتحقق الموضع لذاته، كالتعجب اللاحق للإنسان لذاته لا باعتبار آخر.

أو التي تتحقق لجزئه، كالمشي اللاحق للإنسان بواسطة كونه حيواناً، أو التي تتحقق باعتبار عرض آخر يساوي ذاته، كالضحك اللاحق

(١) في (م): «او التصديقية».

(٢) في (ش): «تصور مجهول أو تصدق مجهول» وفي (ح): «التصور المجهول وإلى التصدق المجهول».

(٣) في (ش): «وفصلاً وخاصة».

(٤) في (م): «بحسب تميز العلم».

للإنسان بواسطة التعجب.

وأما الذي يلحقه لعرض عام أو لعرض أخص، فإنها لا تطلق<sup>(١)</sup> عليها الأعراض الذاتية.

ولما كان المنطقي يبحث عن الموصى إلى التصور ك القول الشارح، وعن ما يتوقف عليه القول الشارح كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصصية، فإن القول الشارح إنما يتألف من أحد هذه الأمور<sup>(٢)</sup>.

ويبحث عنه الموصى إلى التصديق ك الحجة، وعن ما يتوقف عليه الموصى إلى التصديق، إنما توقفاً قريباً كالقضايا والعكس والنقيض، فإن الحجة تتألف من هذه من غير واسطة، وإنما توقفاً بعيداً كالموضوعية والمحمولية، فإن الحجة تتوقف على القضية والقضية تتوقف على الموضوع والمحمول، فكانت الحجة تتوقف على هذين توقفاً بعيداً، وكانت هذه الأمور من الأعراض اللاحقة للتصور والتصديق.

لأجرم كان موضوع المنطق هو التصور والتصديق.

وفي هذا الموضوع بحث لا يليق إيراده هنا<sup>(٣)</sup>.

قال: وقد جرت العادة بأن يسمى الموصى إلى التصور قوله شارحاً والموصى إلى التصديق حجة.

ويجب تقديم الأول على الثاني وضعاً، لتقدم التصور على التصديق طبعاً، لأن كل تصديق لابد له من تصور الحكم عليه - بذاته أو بأمر صادق

(١) في (م): «فانه مالا يطلق».

(٢) في (م): «أي: الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصصية».

(٣) في (م): «هنا».

عليه - والمحكوم به كذلك والحكم، لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأشياء.

أقول: لما كان التصديق مسبوقاً بالتصور للموضوع والمحمول والنسبة، فإن الجاهل بالإنسان يستحيل<sup>(١)</sup> أن يحكم عليه بحكم ما من<sup>(٢)</sup> الأحكام، والجاهل بالقائم<sup>(٣)</sup> يمتنع أن يحكم به على شيء، وكذلك الجاهل<sup>(٤)</sup> بالنسبة. قدم الكلام في الموصل إلى التصور على الكلام في الموصى إلى التصديق في الوضع، ليتوافق الوضع والطبع<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (بذاته أو بأمر صادق عليه) إشارة إلى فائدة.

وهي: أنَّ تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم<sup>(٦)</sup> لا يجب أن يكون تصوراً بحسب الذات، بل يجوز أن يكون تصوراً بحسب الأمور العارضة له، كما يحكم على واجب الوجود تعالى مع عدم التصور<sup>(٧)</sup> بحسب الذات.

ويورد هنا<sup>(٨)</sup> سؤال، وهو: أنَّ المحكوم عليه لوجب كونه معلوماً ولو باعتبار ما لصقَ عكس نقيضه، وهو أنَّ المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، وبالتالي<sup>(٩)</sup> باطل، فالقسم مثله، فإنَّ المحكوم عليه فيه إنْ كان معلوماً صح

(١) في (م): «يمتنع».

(٢) في (م): «يحكم من».

(٣) في (ر): «بالعالم».

(٤) في (ر): «الجهل».

(٥) في (م): «ليتوافق ما بالوضع لما بالطبع».

(٦) لفظ: «والحكم» لم يرد في (ر).

(٧) في (م): «تصوره».

(٨) في (م): «فيورد هاهنا».

(٩) في (م): «والثاني».

الحكم، وإن كان عجهولاً امتنع الحكم عليه والحكم بالامتناع حكم.<sup>(١)</sup>  
 وأجيب عنه: بأنّ موضوع الحقيقة لا يجُب أن يكون أمراً موجوداً على  
 التحقيق، بل على التقدير، وحينئذ يبقى معنى التالي: كل ما وجد وكان  
 عجهولاً مطلقاً<sup>(٢)</sup> فهو بحسب لوجود امتنع الحكم عليه، وهذا لا يستدعي كونه  
 عجهولاً حال الحكم.

(١) لفظ: «والحكم بالامتناع حكم» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر) «كل ما وجد وكان عجهولاً لامطلقاً».

قال:

## وأقا المقالات

فثلاث:

## المقالة<sup>(١)</sup> الأولى

### في المفردات

و فيها أربعة فصول:

### الفصل الأول: في الألفاظ

دلالة اللفظ على المعنى بتتوسط الوضع له مطابقة، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

وبتوسطه لما دخل فيه تضمن، كدلالة على الحيوان أو الناطق<sup>(٢)</sup>.  
وبتوسطه لما خرج عنه التزام، كدلالة على قابل صنعة الكتابة<sup>(٣)</sup>.

أقول: المنطق لاقصد له أولاً إلى النظر في الألفاظ، نعم لما كانت المعاني إنما تستفاد من الألفاظ. وهو يبحث عن المعاني صار البحث عن الألفاظ مقصوداً بالقصد الثاني.

---

(١) لفظ «المقالة» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «أو الناطق» لم يرد في (ج) وفي (ج) «كدلاته على الحيوان فقط أو على الناطق فقط».

(٣) في «ش» و(ج): «كدلاته على قابل العلم وصنعة الكتابة» وفي (ج): «كدلاته على قابل صناعة الكتابة».

والمراد من الدلالة: هو<sup>(١)</sup> فهم المعنى من اللفظ<sup>(٢)</sup> عند اطلاقه أو تخييله بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع.  
وذكر الشيخ في الشفاء: أن المراد بالدلالة هو: أن الخيال إذا ارتسم فيه مسمى اسم ارتسم في النفس معناه، فتتعرف النفس أن هذا المسمى لهذا المفهوم، فكلما أورده الحسن إلى النفس التفتت إلى معناه.  
واعلم: أن دلالة اللفظ تارة تكون<sup>(٣)</sup> بحسب الطبع، كدلالة أح على أذى الصدر<sup>(٤)</sup>.

وقد تكون بحسب العقل، كدلالة الصوت على المصوت.  
وقد تكون بحسب الوضع، والمقصود هنا هو<sup>(٥)</sup> الأخير.  
وهي لا تخرج عن هذه الثلاثة، فإن المفهوم من اللفظ إما أن يكون المعنى الموضوع له اللفظ، فتكون الدلالة دلالة المطابقة، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق<sup>(٦)</sup>، فإن الواقع وضع لفظة الإنسان لهذا المعنى.  
إما أن يكون المفهوم من اللفظ أحد أجزاء ذلك المعنى، فتكون دلالة التضمن، كدلالة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، فإن فهم المجموع يستلزم فهم كل واحد من أجزائه.  
وإما أن يكون المفهوم من اللفظ المعنى<sup>(٧)</sup> الخارجي، فتكون دلالة الالتزام، كدلالة الإنسان على<sup>(٨)</sup> قابل صنعة الكتابة، فإن هذا المعنى<sup>(٩)</sup> ليس هو الموضوع له

(١) لفظ: «هو» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «التلطف».

(٣) في (م): «بأن تكون».

(٤) في (م): «الصدور».

(٥) لفظ «هو» لم يرد في (م).

(٦) في (م): «عل الحيوان أو على الناطق».

(٧) لفظ «المعنى» لم يرد في (م).

اللفظ ولا حزاً منه، بل خارجاً عنه.

وفائدة قيد التوسط في الدلالات الثلاث ليخرج عنده اللفظ الموضع بالاشراك بين معنيين منها<sup>(١)</sup>.

فأنا لو فرضنا أن الواضع وضع لفظة الإنسان للحيوان وحده كما وضعها للمجموع، كان دلالة لفظة الإنسان على الحيوان من حيشتين:

إحداهما: من حيث أن اللفظ وضع له.

والثانية: من حيث أنه داخل تحت المجموع.

والدلالة الأولى دلالة مطابقة، والثانية دلالة<sup>(٢)</sup> تضمن.

إذا فهمنا الحيوان من لفظة الإنسان، فإن كان فهمنا له إنما هو بتوسط الوضع له كانت الدلالة مطابقة، وإن كان فهمنا له إنها كان<sup>(٣)</sup> بتوسط دخوله في المعنى الذي وضع له اللفظ كانت دلالة تضمن، وكذلك في الالتزام لو<sup>(٤)</sup> وضع الواضع لفظة الإنسان للحيوان الناطق ولقابل صنعة الكتابة على جهة الاشراك ، كان فهم قابل صنعة الكتابة من حيشتين، فلهذا السبب قيد الدلالات الثلاث<sup>(٥)</sup> بالتوسط.

قال: ويشرط في الدلالة الالتزامية كون الخارج<sup>(٦)</sup> بحاله<sup>(٧)</sup> يلزم من

(١) في (ر) «منها».

(٢) لفظ «دلالة» لم يرد في (م).

(٣) لفظ: «إنما كان» لم يرد في (ر).

(٤) في (م): «أو»

(٥) لفظ «الثلاث» لم يرد في (م).

(٦) في (م): «الخارجي» وفي (ش): «الأمر الخارج».

(٧) في (ر): «حال».

تصور المسمى تصوره، وإلا لامتنع فهمه من اللفظ.  
ولا يشترط فيها كونه بحالة<sup>(١)</sup> يلزم من تحقق المسمى في الخارج تتحققه،  
كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينها في الخارج.

أقول: هذا شرط الدلالة الالتزامية، فإنها<sup>(٢)</sup> لا تتحقق بدونه، وذلك الشرط هو اللزوم الذهني، فإن اللفظ إذا وضع لمعنى لا غير، فهو ذلك المعنى من حيث الوضع، وفهمت أجزاء ذلك المعنى. إن كان ذا أجزاء. من حيث دخولها في الموضوع له اللفظ، فلولم يكن المعنى الخارج<sup>(٣)</sup> لازماً للمعنى الموضوع له اللفظ<sup>(٤)</sup> في الذهن، يعني أنه كلما فهمنا المعنى المطابقي فهمنا ذلك الخارجي، ولأننا لامتنع فهمه من اللفظ دائمًا.

وأما اللزوم الخارجي فغير شرط، فإنَّ الاعدام دلالة على الملكات مع المعاندة بينها في الخارج، فإنَّ العمى يدل على البصر، لاته عدم البصر عما من شأنه أن يكون مبصراً<sup>(٥)</sup> مع المعاندة الخارجية<sup>(٦)</sup>.

قال: والمطابقة لا تستلزم التضمن، كما في البساطة، وأمّا<sup>(٧)</sup> استلزمها الالتزام فغير متيقن، لأنّ وجود لازم<sup>(٨)</sup> لكلّ ماهية. يلزم من تصوّرها تصوره. غير معلوم.

(١) فـ (ن): « الحال».

٤) لفظ «فانها» لم يرد في ( ).

(٣) ف (م): «الخارج» ..

(٤) لفظ: «اللُّفْظُ» لم يرد في (م).

### ۵- (م) «صیغه»:

(٦) لفظ «مع المعاندة الخارجية» لم يرد في (م).

(٧) (ج) (،) (فاما) (،) (،) (،)

(٨) (ج): «لازم ذهني».

أقول: ي يريد بيان تناوب الدلالات الثلاث بعضها إلى بعض بالتلازم والانفكاك .

فبين أن المطابقة قد تنفك عن التضمن كما في البساط ، فإن البسيط هو الذي لا جزء له ، فإذا وضع الواضع للبسيط لفظاً كان ذلك اللفظ دالاً بالمطابقة مع عدم التضمن .

وتشكك في الالتزام ، فقال: إن وجود لازم لكل ماهية يكون تصور الماهية الموضوع لها اللفظ ملزموماً له في الذهن - غير معلوم .

قال: وما قبل: إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها  
منع .<sup>(١)</sup>

ومن هذاتبين عدم استلزم النضمن الالتزام ، وأما هما فلا يوجدان بدون<sup>(٢)</sup> المطابقة، لاستحالة وجود التابع من حيث<sup>(٣)</sup> أنه تابع بدون المجموع .

أقول: القائل بأن المطابقة تستلزم الالتزام هو فخر الدين وأتباعه .  
واحتاج عليه: بأن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها ، فتصور المغایرة لازم في الذهن لتصور كل ماهية ، فيكون تصور المغایرة من مدلولات اللفظ المطابقي على سبيل الالتزام .

والمصنف منع هذه الملازمة ، ووجه بيان المنع: أن تصور المغایرة يستدعي تصور ماهيتين حتى يصح الحكم بالمخاورة ، وتصور الماهية لا يستلزم تصور ماهية

(١) في «ش»: «فمنع» وفي «ج» جاء بعد لفظ «منع»: «لاتا قد تصور ماهيات كثيرة مع الفلة عن كونها ليست غيرها».

(٢) في «ش» و«ج»: «فلا يوجدان إلا مع» .

(٣) في «م»: «بحيث» .

أخرى حتى يستلزم تصور المغايرة.  
وهذا البيان يظهر أن التضمن قد ينفك عن الالتزام، فإن الماهية المركبة  
لا يستلزم تصورها تصور عين<sup>(١)</sup> أجزائها.

وأما دلالة التضمن ودلالة الالتزام فانهما<sup>(٢)</sup> يستحيل وجودهما بدون دلالة المطابقة، فإن<sup>(٣)</sup> دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له، ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له، فهنا مسبوقان بالوضع، فلهذا كانتا تابعتين<sup>(٤)</sup> لدلالة المطابقة، ووجود التابع من حيث أنه تابع متاخر عن وجود المتبوع.

قال: والدال بالموافقة إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب،  
كrami الحجارة، وإنما فهو المفرد.

أقول: اللفظ الدال على المعنى بطريق المطابقة، إما أن يقصد بجزءه الدلالة على جزء المعنى فيكون مركباً، كramي الحجارة، فأن جموع هاتين اللفظتين يتلسان على جموع معنى (الرامي) ومعنى (الحجارة)، وكل واحد من هذين اللفظتين يدل على جزء جموع المعنيين، فلفظة (الرامي) تدل على معنى الرامي، ولفظة (الحجارة) تدل على معناها.

واما أن لا يقصد، كالإنسان، فأن الله (إن) من لفظة الإنسان لما لم يقصد به الدلالة على جزء معناه سمي مفردًا، وأما عبد الله إذا جعل علماً، فإنه أيضاً

(١) في (م): «غير».

(٢) فـ(م): «فانه».

جیلیکس

(٤) فـ (م): «كانا تابعـ».

مفرد، لأنَّ كُلَّ واحد من جزأيه لا يقصد به جزء المعنى، وإنْ كان قد يقصد بعد صفة العبودية لاحين ما جعل علماً، ولكن يقصد آخر، وبعض الناس جعل اللفظ منقسمًا إلى ثلاثة أقسام: أحدها: المفرد، وهو الذي لا يدل جزؤه على شيء أصلًا، كالإنسان. والثاني: المركب، وهو الذي يدل جزؤه على غير جزء المعنى<sup>(١)</sup>، كعبد الله حين جعل علماً. والثالث: المؤلف، وهو الذي يدل جزؤه على جزء المعنى، كرامي الحجارة. وهذا خطأ، لما بيّنا.

قال: وهو إن لم يصلح لأن تخبر به فهو الأداة، كـ(في) وـ(لا). وإن صلح لذلك، فإن دل بهيشه على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الاسم.

أقول: هذا تقسيم المفرد<sup>(٢)</sup> إلى الاسم والكلمة والأداة. وذلك أنَّ المفرد إنما أن لا يصلح لأن تُخبر به بالانفراد كـ(في) وـ(لا)، فاتَّ لاتقول: زيد في أولاً، بل لا بد من انتضام أمر<sup>(٣)</sup> آخر إليه، كقولنا: زيد في الدار أو لا إنسان، وهذا هو الأداة. وإن صلح أن يخبر به، فإما أن يدل على الزمان المعين بصيغته وزانه

(١) في (م): «معناه».

(٢) في (ر): «للمرد».

(٣) في (م): «قول».

-أعني: الهيئة المارضة لهـ وهذا هو الكلمة كقام ويقوم، وإنما أن لا يدل، وهذا هو الاسـ.

واحترزنا بدلالة الصيغة على الزمان من الأسماء الدالة على الزمان بجوهرها، كالأنسـ واليوم والمتـلـآخرـ.

وهـاهـنا سـؤـالـ، وهوـ أنـ الفـعـلـ المـصـارـعـ لـاـيـدـلـ عـلـىـ أحـدـ الزـمـانـينـ بـنـفـسـ الصـيـغـةـ، بلـ لـابـدـ مـنـ ضـمـيمـةـ تـضـمـ إـلـيـهـ حـتـىـ يـدـلـ عـلـىـ الـحـالـ أـوـ الـاسـتـقبالـ، فـيـكـونـ خـارـجـاـ مـنـ الـكـلـمـةـ<sup>(١)</sup>.

وـيعـكـنـ أـنـ يـجـابـ بـوجـهـيـنـ: الـأـولـ<sup>(٢)</sup> أـنـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ غـيرـالـزـمـانـ المـاضـيـ دـلـالـةـ عـلـىـ زـمـانـ مـعـيـنـ.

الـثـانـيـ<sup>(٣)</sup>: أـنـ وـضـعـ لـهـمـاـ عـلـىـ الـاشـتـراكـ الـلـفـظـيـ.

قالـ: وـحـيـنـئـذـ إـمـاـ أـنـ يـكـونـ معـناـهـ وـاحـدـاـ، أـوـ كـثـيرـاـ.  
إـنـ كـانـ الـأـولـ، فـإـنـ تـشـخـصـ ذـلـكـ المعـنىـ سـمـيـ<sup>(٤)</sup> عـلـمـاـ، إـلـاـ فـتـواـطـئـاـ إـنـ استـوتـ أـفـرـادـ الـذـهـنـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ فـيـهـ<sup>(٥)</sup> كـالـاـنـسـانـ وـالـشـمـسـ، وـمـشـكـكـاـ إـنـ كـانـ حـصـولـهـ فـيـ الـبـعـضـ أـولـيـ وـأـقـدـمـ<sup>(٦)</sup> مـنـ الـآـخـرـ كـالـوـجـودـ بـالـنـسـبةـ إـلـىـ الـوـاجـبـ وـالـمـمـكـنـ.

وـإـنـ كـانـ الـثـانـيـ، فـإـنـ كـانـ وـضـعـهـ لـتـلـكـ المعـانـيـ عـلـىـ السـوـيـةـ فـهـوـ الـمـشـرـكـ كـالـعـيـنـ، وـإـنـ لـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ بـلـ وـضـعـ لـأـحـدـهـمـ<sup>(٧)</sup> ثـمـ نـقـلـ إـلـىـ الـثـانـيـ، وـحـيـنـئـذـ

(١) في (ر): «من قسم الكلمة».

(٢) في (م): «أحد هـمـاـ».

(٣) في (م): «وثانيهما».

(٤) في (ر) و(ش): «يـسـتـيـ».

(٥) لـفـظـ «فـيـهـ» لـمـ يـرـدـ فـيـ (ر) وـ(جـ).

(٦) في (ش): «وـأـقـدـمـ وأـشـدـ».

(٧) في (ش): «لـأـحـدـهـمـ أـولـاـ».

إن ترك موضوعه الأول يسمى منقولاً عرفيأ إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة، وشرعياً إن كان هو الشارع كالصلة والصوم ، واصطلاحياً إن كان<sup>(١)</sup> هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظرار<sup>(٢)</sup>، وإن لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة إليه<sup>(٣)</sup> حقيقة وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازاً كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع.

أقول: هذه قسمة للاسم المفرد بحسب نسبته إلى<sup>٤</sup> معناه، فأن معناه<sup>(٤)</sup> إما أن يكون واحداً أو كثيراً، والأول على أقسام:  
 أحدها: أن يكون ذلك المعنى<sup>٥</sup> مخصوصاً يتعين<sup>(٥)</sup> نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، ويسمى<sup>٦</sup> اللفظ الدال عليه عملاً كزيرد.  
 ثانيةها: أن يكون معناه كليةً تساوى نسبته إلى معانيه، ويسمى<sup>٧</sup> اللفظ الدال عليه متواطئاً كالمحيوان، فأن معناه كليةً يصدق على كثرين.  
 ونسبته إلى الكثرة التي تحته نسبة واحدة، ليس بعضها أولى من الآخر ولا أقدم منه.

ولا تشترط الكثرة الخارجية، فأن الشمس واحدة في الخارج، والمفهوم منها أمر كلية يصدق على<sup>٨</sup> كثرين في الذهن.

ثالثها: أن يكون المعنى<sup>٩</sup> كليةً وتكون نسبته إلى أفراده مختلفة، فبعضها

(١) في (ش): «إن كان الناقل».

(٢) في (ش): «وغيرها».

(٣) في (ح): «بالنسبة إلى المنقول عنه».

(٤) اللفظ «فأن معناه لم يرد في (م)».

(٥) في (م): «يعني».

أولىً بذلك المعنى الكلي من الآخر كالوجود، فإن معناه كلي ونسبته إلى أفراده مختلفة، فإن العلة أولى بالوجود من المعلول، أو يكون بعضها أقدم كالوجود أيضاً للعلة، أو يكون بعضها أشد كالبياض، فإنه أشد في الثلج منه في العاج.

ويسمىُ اللفظ الدال عليه مشككاً، وستي<sup>(١)</sup> بذلك لأنَّ بين أفراده<sup>(٢)</sup> اختلافاً من جهة واتحاداً من جهة، فالناظر فيه يشكك<sup>(٣)</sup> في أنه مشترك أو متواطئ.

الثاني: أن يكون المعنى كثيراً، وهو على أقسام:

الأول: المشترك ، وهو: أن يكون اللفظ قد وضع لحققتين مختلفتين<sup>(٤)</sup> وضعاً أولياً كالعين ، فإنه موضوع لعين الركبة ولعين الباصرة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: المنسقول ، وهو أن يكون اللفظ قد<sup>(٦)</sup> وضع أولاً لمعنى من المعاني ثم نقل من<sup>(٧)</sup> ذلك المعنى إلى معنى آخر مع ترك المعنى الأول.

والناقل قد يكون هوالعرف العام كالدابة ، فإنها في أصل الوضع لكل مادةٍ على الأرض<sup>(٨)</sup> ثم في العرف نقل إلى الفرس<sup>(٩)</sup>، وستي<sup>(١٠)</sup> المنسولة العرفية.

(١) في (م): «ويسمي».

(٢) في (م): «الجزء».

(٣) في (ر): «يتشكك».

(٤) لفظ «عنتين» لم يرد في (م).

(٥) في (ر): «ولعين الشمس الباصرة» ، وهو اشتباه.

(٦) لفظ «قد» لم يرد في (ر).

(٧) لفظ «من» لم يرد في (م).

(٨) لفظ: «على الأرض» لم يرد في (ر).

(٩) في (م): «نقل إلى ذوات الأربع».

(١٠) أي: الدابة.

وقد يكون الشارع كالصلة، فأنها في أصل الوضع للدعاء ثم نقلها الشارع إلى الأركان المعهودة، والصوم فأنه<sup>(١)</sup> في أصل الوضع للامساك<sup>(٢)</sup> وفي الشرع منقول إلى الامساك عن أشياء مخصوصة.

وقد يكون الناقل هو جماعة قد اصطلحوا على إطلاق اللفظ للمعنى الذي نقل إليه كالفاعل في عرف التحاة، فأنه منقول عندهم إلى اللفظ الذي أُسند إليه الفعل وقدم عليه.

الثالث: أن يكون اللفظ أولاً وضع<sup>(٣)</sup> لمعنى من المعاني ثم نقل إلى الثاني من غير أن يترك الموضوع<sup>(٤)</sup> الأول.

فيسمى اللفظ حقيقة بالنظر إلى استعماله في المعنى الأول، وبجازأ بالنسبة إلى استعماله في المعنى الثاني كالأسد، فأنه وضع للحيوان المفترس، ثم نقل إلى الرجل الشجاع، لأجل المناسبة بينهما<sup>(٥)</sup>، وهي الشجاعة، من غير أن يترك الموضوع الأول.

قال: وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى، ومبادر له إن اختلف فيه.

**أقول:** يزيد بيان<sup>(٦)</sup> نسبة اللفظ إلى لفظ آخر بواسطة دلالتها على معنיהם.

(١) لفظ «فاته» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «الامساك».

(٣) في (م): «قد وضع أولاً».

(٤) في (م): «موضوعه».

(٥) في (م): «المناسبة بينهما».

(٦) لفظ «بيان» لم يرد في (ر).

ووجهه: أن كل لفظين إما<sup>(١)</sup> أن يكون معناهما واحداً، وتسمى الألفاظ المترادة، كالإنسان والبشر.

واما أن يكون معناهما متعدداً بسبب تعدد الألفاظ، وتسمى الألفاظ المتباعدة، كالإنسان والفرس، سواء<sup>(٢)</sup> كانا متباعي الذات كما في هذا المثال، أو كان أحدهما يدل على الذات والأخر يدل على الوصف<sup>(٣)</sup> كالإنسان والصالح.

وشرطنا في المعاني المتعددة أن يكون تعددها بسبب الألفاظ لا بالوضع<sup>(٤)</sup> لأننا لو<sup>(٥)</sup> فرضنا لفظاً واحداً ووضع لحقيقة مختلفتين على جهة الاشتراك ، ولفظ آخر مرادف له، لم يكونا متباعين وإن كانت المعاني متعددة. وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (ومبادر له إن اختلافه).

قال: وأما المركب، فهو إما تام، وهو الذي<sup>(٦)</sup> يصح عليه لسكوت<sup>(٧)</sup>.  
واما غير تام، وهو الذي يقابله<sup>(٨)</sup>.

والتابع إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر<sup>(٩)</sup> ، وإن لم يحتمل<sup>(١٠)</sup> ، فإن

(١) في (ن) و(م): «فاما».

(٢) في (م): «و سواء».

(٣) في (ن): «الصفة».

(٤) لفظ «لا بالوضع» لم يرد في (ن).

(٥) في (م) ورد بدل لفظ «لاتالو» «فلو».

(٦) لفظ «وهو الذي» لم يرد في (ن).

(٧) في «ش» و«ح»: «وهو الذي يصح السكوت عليه».

(٨) لفظ «وهو الذي يقابله» لم يرد في (ن)، وفي (ش): «وهو بخلافه».

(٩) في (م) و(ح) « فهو الخبر والقضية».

(١٠) في (ش) «وان لم يحتمل فهو الانشاء».

دل على طلب الفعل دلالة أولية أي: وضعية، فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا: اضرب<sup>(١)</sup> ، ومع المخصوص سؤال ودعاة<sup>(٢)</sup> ، ومع التساوي التاس، وإن لم يدل فهو التنبية، ويندرج فيه التقني والترجحي والقسم<sup>(٣)</sup> والنداء<sup>(٤)</sup> . وأما غير التام، فهو إما تقبيدي كالحيوان الناطق، وإما غير تقبيدي كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة.

**أقول:** لما فرغ من ذكر الألفاظ المفردة وكيفية دلالتها على المعاني، شرع في المركبة.

واعلم: أنَّ اللفظ المركب إما أن يصح عليه السكوت<sup>(٥)</sup> ، بمعنى أنه إذا سكت عليه أفاد فائدة تامة، ويسمى المركب التام. وأما أن لا يكون كذلك.

والأول على ثلاثة<sup>(٦)</sup> أقسام:

أحدها: أن يكون محتملاً للصدق والكذب، ويسمى الخبر والقضية، كقولنا: الإنسان حيوان، وإن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الثاني: <sup>(٧)</sup> أن لا يكون محتملاً لها، مع دلالته على طلب الفعل دلالة وضعية، وإنما كانت الوضعية أولية، لأنَّ دلالة اللفظ مستفادة من الوضع أو

(١) في (ش) و(ح): «اضرب أنت».

(٢) في (م): «دعاء وسؤال».

(٣) لفظ «والقسم» لم يرد في (م).

(٤) ورد في (ح) بعد لفظ «والنداء»: «والتعجب».

(٥) في (م): «السكوت عليه».

(٦) لفظ «ثلاثة» لم يرد في (ن).

(٧) في (م): «والثاني».

مما يتبع الوضع.

فإن قارن الاستعلاء فهو الأمر، كقول القائل مستعلياً على غيره: أضرب.  
وإن قارن الخصوص فهو السؤال والدعاء.  
وإن قارن التساوي فهو الالتماس<sup>(١)</sup>.

الثالث<sup>(٢)</sup>: أن لا يدل على طلب الفعل، وهو<sup>(٣)</sup> التنبية، ويندرج فيه:  
التفتي، والترجي، والقسم، والنداء.  
وأما المركب الذي لا يكون تماماً فهو على قسمين:  
أحدهما: أن يكون مركباً تركيبياً تقيدياً، بمعنى أن يكون الجزء الثاني قيداً  
في الأول وخصاصاً<sup>(٤)</sup> له، كقولنا: الحيوان الناطق.  
والثاني: أن لا يكون كذلك، كالمركب من الأداة وما غيرها<sup>(٥)</sup>.

قال:

### الفصل الثاني: في المعاني المفردة

كل مفهوم فهو جزئي حقيق إن منع نفس تصور معناه<sup>(٦)</sup> من وقوع الشركة  
فيه، وكلئي أن لم يمنع، ولللفظ الدال عليهما يسمى جزئياً وكلئياً بالعرض.

**أقول:** هذا ابتداء شروعه في المباحث المعنوية.

(١) في (ن): «الالتماس».

(٢) في (م): «والثالث».

(٣) في (م): « فهو».

(٤) في (م): «خصاصاً».

(٥) في (م): «من أدلة وغيرها».

(٦) في (ش): «نفس تصوره».

اعلم بـ<sup>(١)</sup> أنَّ كُلَّ معنى من المعاني إِمَّا أَنْ يكون معناه <sup>(٢)</sup> غير محتمل للشركة لنفس ذلك المعنى، كمعنى زيد، ويسمى الجزئي. وإِمَّا أَنْ يكون معناه محتملاً للشركة، كمعنى الإنسان، ويسمى الكلي. ولا يشترط في الكثرة الكثرة الخارجية، فـ(إن) قد لا يوجد في الخارج شيء منه أصلًا، ولا يخرجه ذلك عن الكلية. ويسمى اللفظ الدال على الجزئي جزئياً، والدال على الكلي كلياً. فجزئية اللفظ وكليته تابعة لجزئية المعنى وكليته، فهما بالذات لمعنى وبالعرض للغرض.

قال: والكلي إِمَّا أَنْ يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها. والأول هو النوع الحقيقي <sup>(٣)</sup>، سواء كان متعدد الأشخاص - وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان - أو غير متعدد الأشخاص، وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخاصية الحضبة كالشمس. فهو إذن كليًّا مقبول على واحد <sup>(٤)</sup>، أو على كثيرين <sup>(٥)</sup> متفقين بالحقائق في جواب ما هو .

أقول: هذه قسمة للكلي بالنسبة إلى أفراده بحسب الذاتية والعرضية.

(١) في (ر): «واعلم».

(٢) في (م): «مفهوم».

(٣) لفظ «ال حقيقي » لم يرد في (ر).

(٤) في (ش): «واحد فقط».

(٥) في (م): «أو على أمررين».

وذلك لأن كلّ كلي إما أن يكون نفس ماتخته من الجزئيات، وإنما تزيد الجزئيات عليه بأمور مشخصة عارضة لها.  
واما أن يكون بعضاً من الجزئيات التي تحده.  
واما أن يكون خارجاً عنها.

ويطلق على الأول والثاني<sup>(١)</sup> لفظ الذاتي، وعلى الثالث العرضي.  
وال الأول من الذاتيين يسمى النوع، وهو إن كان ذا أفراد متعددة في الخارج  
كان مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، فأنك إذا سألت عن  
زيد وعمرو بما هو<sup>(٢)</sup> كان الجواب: هو الإنسان، فقد وقع في حال الشركة  
بينهما، وإذا سألت عن زيد وحده بما هو كان الجواب أيضاً هو الإنسان، فقد  
وقع في حال الخصوصية.

وإن كان الموجود من أفراده واحداً لا غير كان مقولاً في جواب ما هو بحسب  
الخصوصية المخصبة كالشمس، فأنك إذا سألت عنها كان الجواب مقولاً في حال  
الخصوصية، فإنه ليس ثمة<sup>(٣)</sup> أفراد تشتراك في الجواب.  
فالنوع إذن هو: الكلي المقول على واحد أو على<sup>(٤)</sup> كثيرين متفقين بالحقائق  
في جواب ما هو هذا.

إذن فسرنا الكثرة بالكمية الخارجية، وإنأخذنا مطلقاً الكثرة في الرسم  
قلنا: إنه كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو.  
فالكلي<sup>(٥)</sup> كالجنس بين الكليات الخمس.

فبقولنا<sup>(٦)</sup>: (مقول على كثيرين<sup>(١)</sup> متفقين بالحقائق) خرج الجنس

(١) في (م): «على الأولين».

(٤) في (م): «والكلي».

(٢) في (م): «بما هما».

(٥) في (ن): «وبقولنا».

(٣) في (ن): «نعم».

(٦) في متن الشمية: «مقول على واحد أو على كثيرين».

والعرض العام وفصل الجنس.

وبقولنا : (في جواب ما هو) خرج الفصل والخاصة<sup>(١)</sup>.

قال: وإن كان الثاني ، فإن كان تمام الجزء المشترك بينها<sup>(٢)</sup> وبين نوع آخر، فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المضمة<sup>(٣)</sup>، ويسمى جنساً. ورسموه: بأنه الكلي المقول<sup>(٤)</sup> على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو .

أقول: هذا هو القسم الثاني من الذاتيين، وهو الذي يكون جزأً مما تخته من الأفراد، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون تمام<sup>(٥)</sup> المشترك بين الماهية وبين نوع آخر. والثاني: أن لا يكون كذلك.

وال الأول يسمى الجنس كالحيوان، فإنه تمام المشترك بين ماهية نوع ما<sup>(٦)</sup> تخته من الجزيئات كالإنسان وبين نوع آخر كالفرس، وكالجسم أيضاً، فإنه تمام المشترك بين ماهية الإنسان و מהية الحجر.

وهو مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المضمة، فانك إذا سألت عن الإنسان والفرس كان الجواب هو الحيوان، وإن<sup>(٧)</sup> سألت عن الإنسان وحده

(١) في (م): «الخاصة والتصل».

(٢) في (م): «بيتها».

(٣) في (ش): «بحسب الشركة المضمة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس».

(٤) في (ن): «بأنه المقول» وفي (ش) و(ج): «بأنه كلي مقول»..

(٥) لفظ «نسم» لم يرد في (م).

(٦) في (ن): «عما».

(٧) في (ن): «فان».

لم يصلح الحيوان وحده للجواب، لأن السائل بما هو إنها<sup>(١)</sup> يطلب تمام حقيقة الشيء، وليس تمام حقيقة الشيء بالجنس وحده، بل به وبالفصل، فالجنس إنما يكون مقولاً في جواب ما هو إذا سُئل عن ماهية نوع وعن مغايرته مما يندرج فيه. وقد رسمه الشيخ وأتباعه: بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو.

فالمقول على كثيرين جنس.

وبقيد الاختلاف في الحقائق خرج النوع وفصله وخاصته.

وبحقولنا: (في جواب ما هو) خرج الباقى.

قال: وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه، هو هو الجواب عنها<sup>(٢)</sup> وعن كل ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان.

وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر<sup>(٣)</sup>.

أقول: الجنس ينقسم بحسب ما تحته إلى قريب وبعيد:

فالقريب: هو<sup>(٤)</sup> الذي يقع في الجواب عن جميع ماهية نوع ما<sup>(٥)</sup> تحته، وأي نوع كان مما تحته أيضاً إذا اشتراكاً في السؤال كالحيوان، فانك إذا سألت عن ماهية الإنسان والفرس بما هو صلح الحيوان للجواب<sup>(٦)</sup>، ولو سألت عن

لفظ «إنما» لم يرد في (م).

(٢) أي: هو عن الجواب عنها، كما ورد في (ج)، وفي (ش): «وعن بعض ما يشاركها فيه عن الجواب عنها».

(٣) في (م): «وبعيد إن كان الجواب عنها وعن البعض الآخر».

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (م).

(٥) في (ش): «عما».

(٦) في (م): «صلح الجواب للجواب بما هو».

الإنسان وعن أي نوع من أنواع الحيوان صلح<sup>(١)</sup> الحيوان للجواب أيضاً، فالحيوان إذن جواب عن ماهية نوعين قد<sup>(٢)</sup> اشتراكاً في السؤال، وهو يعنيه جواب عن ماهية أحد النوعين وعن أي نوع كان، فهو إذن قريب. وأما بعيد: فإنه الذي يقع في الجواب عن ماهية نوع مما تخته ونوع آخر، ولا يصلح للجواب عن ماهية ذلك النوع وأي نوع كان مما<sup>(٣)</sup> تخته كالجسم للنامي، فإنه إذا سُئل عن الإنسان والشجر صلح الجسم النامي للجواب، أما إذا سُئل عن الإنسان والفرس<sup>(٤)</sup> لم يصلح لأنّ يقع جواباً. فهو إذن صالح للجواب عن ماهية الإنسان وعن بعض ما يشاركه فيه، لاعنه وعن كلّ ما يشاركه فيه، بل يكون الجواب عن الإنسان والفرس بالحيوان كما يبينا، فإذاً الجوابان متغايران.

قال: ويكون هناك جوابان إن كان بعيداً بمرتبة واحدة<sup>(٥)</sup> كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان، وثلاثة أجوبة إن كان بعيداً بمرتبتين كالجسم، وأربعة أجوبة إن كان بعيداً بثلاث مراتب<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا القياس.

أقول: مراتب الأجوبة زائدة على مراتب بعد بواحد أبداً، فاتك إذا سألت عن الإنسان والفرس كان الجواب هو الحيوان.

(١) في (ن): «كان صلح».

(٢) لفظ «قد» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «ما» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «فاته إذا سُئل عن الإنسان والفرس».

(٥) لفظ «واحدة» لم يرد في (ش).

(٦) في (ش) (وح): «كالمجهر».

فإذا ترقيت في السؤال إلى الإنسان والشجر كان الجواب هو: الجسم النامي، فها هنا جوابان عن سؤالين، مع أنَّ ابعد هاهنا مرتبة واحدة<sup>(١)</sup>. فإذا ترقيت في السؤال إلى الإنسان والجسر كان الجواب هو: الجسم، فيكون بعيداً بمرتبتين، وهاهنا ثلاثة أجوبة.

فإن ترقيت في السؤال إلى الإنسان والعقل كان الجواب هو: الجوهر، فيكون بعيداً بثلاث مراتب، ويكون هاهنا أربعة أجوبة عن أربعة أسئلة.

وعلى هذا القياس لفرضنا تصاعداً للأجناس تعددت الأجوبة.

قال: وإن لم يكن تمام المشترك<sup>(٢)</sup> بينها<sup>(٣)</sup> بين نوع آخر، فلا بد وأن<sup>(٤)</sup> لا يكون مشتركاً، أو بعضاً<sup>(٥)</sup> من تمام المشترك مساوياً له، والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر.

ولا يجوز أن يكون المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع، لأنَّ المقدار خلافه، بل بعضه، ولا يتسلسل، بل ينتهي إلى ما يساويه، فيكون فصل جنس.

وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو وجود<sup>(٦)</sup>، فكان فصلاً.

أقول: هذا هو القسم الثاني من قسمي الجزء، وهو الذي لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الأنواع<sup>(٧)</sup> التي تغايرها<sup>(٨)</sup>.

(١) من قوله: «فإذا ترقيت» إلى هنا لم يرد في (م).

(٢) في (ش): «الجزء المشترك».

(٨) في (م): «الاتغایرها».

(٣) في (م): «بينها».

(٤) في (م): «أن».

(٥) في (ش): «مشتركاً أصلًا أو يكون بعضاً» وفي «ح»: «مشتركاً أصلًا أو كان بعضاً».

(٦) في (ش): «أو في وجود» وفي (ح): «في الجنس أو الوجود».

وقد ادعى المصنف أنه يجب أن يكون فصلاً، فانحصر جزء<sup>(١)</sup> الماهية في الجنس<sup>(٢)</sup> والفصل.

والدليل على ذلك: أن هذا<sup>(٣)</sup> الذاتي إذا لم يكن تمام المشترك بين ما هو ذاتي له وبين نوع ما، فاما أن يكون مختصاً بالماهية، أو يكون مشتركاً بين الماهية<sup>(٤)</sup> وما عادها.

وأشار<sup>(٥)</sup> إلى الأول بقوله: (فلا بد وأن لا يكون مشتركاً).

والثاني بقوله: (أو بعضاً من تمام المشترك).

فإن كان الأول فهو الفصل، لأنه يميز الماهية عن المشارك لها في الوجود وفي<sup>(٦)</sup> الجنس.

وإن كان الثاني فلا بد وأن يكون مساوياً ل تمام المشترك بين الماهية وما عادها، لأنه ل ولم يكن مساوياً له<sup>(٧)</sup> لكان أعم، فيكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر لا يدخل تحت تمام المشترك.

فلا يخلو إما<sup>(٨)</sup> أن يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع المفروض، أو لا يكون.

والأول باطل، لأنه خلاف التقدير<sup>(٩)</sup>.

والثاني إن كان مساوياً ل تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع فهو المطلوب، وإن كان أعم منه، فاما أن ينتهي إلى ما يساوي تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما أولاً، والأول المطلوب، والثاني يلزم التسلسل وهو محال.

فإذا انتهى إلى ما يساوي تمام المشترك كان فصلاً ل تمام المشترك ، لأنه

(١) في (م) ورد لفظ (حذف) بدل لفظ «جزء». (٦) في (م): «أو في».

(٢) في (م): «في الجزء». (٧) لفظ «له» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «هذا» لم يرد في (م). (٨) ورد «في» (ر) بدل لفظ «فلا يخلو إما» لفظ «فاما».

(٤) في (م): «بين الماهية كالاتنان وما عادها». (٩) في (م): «المفروض».

(٥) في (م): «أشار».

يَمْيِّزُهُ عَنِ الْمُشَارِكِ فِي الْجِنْسِ أَوِ الْوُجُودِ، فَيَكُونُ فَصْلًا لِلْجِنْسِ، فَيَكُونُ فَصْلًا.  
فَإِذْنُ هُوَسَوَاءٌ كَانَ مُخْصَصًا أَوْ مُشَتَّرَكًا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونُ فَصْلًا، وَهُوَالْمَعْنَى مِنْ  
قُولِهِ<sup>(١)</sup>: (وَكَيْفَ كَانَ يَمْيِّزُ الْمَاهِيَّةَ عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي جِنْسٍ أَوْ وُجُودٍ، فَكَانَ  
فَصْلًا).  
فَالْمَعْنَى: وَرَسَمُوهُ: بِأَنَّهُ كُلُّهُ يَحْمِلُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي  
جُوَهْرِهِ.

أَقُولُ: هَذَا رَسْمُ الْفَصْلِ.  
فَالْكُلُّ يَحْمِلُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي جُوَهْرِهِ.

وَبِقُولَنَا: (يَحْمِلُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ) يَخْرُجُ مَاعِدًا الْخَاصَّةِ،  
لَأَنَّ الْفَصْلَ يَقْعُدُ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْأَمْرِ الْمُمْيَّزِ، فَهُوَ يَقْعُدُ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ، فَإِنَّ  
السَّائِلَ بِهَا يَسْأَلُ عَنِ الْقَدْرِ الْمُمْيَّزِ.

وَبِقُولَنَا: (فِي جُوَهْرِهِ) يَخْرُجُ الْخَاصَّةَ، فَإِنَّهَا تَقْعُدُ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ،  
لَكِنَّهَا لَا تَفِيدُ التَّيِّزَ الْجَوْهِرِيَّ، أَيِّ: الْذَّاتِيِّ، بَلْ تَفِيدُ تَمْيِيزًا عَرْضِيًّا<sup>(٢)</sup>.

فَالْمَعْنَى: فَعَلِيٌّ هَذَا الْوَتْرُ كَبِيتُ حَقِيقَةً<sup>(٣)</sup> مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَّيْنِ أَوْ أُمُورَ مُتَسَاوِيَّةَ  
كَانَ كُلُّ مِنْهَا<sup>(٤)</sup> فَصْلًا لَهَا، لَأَنَّهُ يَمْيِّزُهَا عَنِ مُشَارِكَهَا فِي الْوُجُودِ .

(١) فِي (م): «بِقُولِهِ».

(٢) فِي (م): «... وَبِقُولَنَا: (يَحْمِلُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جِوابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي جُوَهْرِهِ) يَخْرُجُ مَاعِدًا الْفَصْلِ،  
أَمَا الْخَاصَّةُ فِي الْقَيْدِ الْآخِرِ، وَأَمَا الْثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَّةُ فِي الْقَيْدِ الْأَوَّلِ».

(٣) فِي (م): «مَاهِيَّة» وَفِي (ج): «الْمَاهِيَّة».

(٤) فِي (ش): «مِنْهَا».

أقول: على تقدير أن يكون الفصل مفسراً: بأنه الذي يميز الماهية عن المشارك لها في الوجود أو في الجنس - لوفرضنا تركب ماهية من أمرتين متساوين أو أمور متساوية، كماهية الجنس العالي أو الفصل الأخير، فإن كل واحد من الجزأين يميز الماهية عن المشارك لها في الوجود - فيكون كل واحد منها<sup>(١)</sup> فصلاً للماهية.

أما إذا فسّرنا الفصل بما فسّره الشيخ في الشفاء، وهو: أنه الذي يميز الماهية عن المشارك لها في الجنس - سقط هذا التفسير، لأن الماهية حينئذ ليس لها جنس حتى تميّز الماهية عن المشارك<sup>(٢)</sup> لها فيه بشيء من الجزأين. والتفسير الأول ذكره في الإشارات.

قال: والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب إن ميزه عنه في جنس قريب، كالناطق للإنسان.  
وبعيد إن ميزه عنه في جنس بعيد، كالحساس للإنسان .

أقول: مراتب الفصل في القرب والبعد بالنسبة إلى النوع تابعة لمراتب الجنس فيه<sup>(٣)</sup>، فإن الجنس إذا كان قريباً كان الفصل الذي يميز النوع عن المشارك له في ذلك الجنس قريباً.  
كالناطق، فإنه يميز الإنسان عن الفرس المشارك له في الحيوانية، والحيوان جنس قريب، فالناطق إذن فصل قريب.

(١) في (م): «منها».

(٢) في (م): «حتى تميّز عن المشارك».

(٣) لنظر «فيه» لم يرد في (ن).

والحساس يميّز الإنسان عن الشجر<sup>(١)</sup> المشارك له في الجسم النامي، والجسم النامي جنس بعيد، فكان الحساس بعيداً.

قال: وأما الثالث، فإن امتنع انفكاكه عن معرضه<sup>(٢)</sup> فهو اللازم<sup>(٣)</sup>، وإن فهو العرض المفارق<sup>(٤)</sup> واللازم قد يكون لازماً للوجود كالسوداء للجثثي<sup>(٥)</sup>، وقد يكون لازماً للماهية<sup>(٦)</sup>.

أقول: هذا هو القسم الثالث من أقسام الكلي، وهو الذي لا يكون نفس الماهية ولا داخلاً فيها، وهو العرضي.

وهو إما أن يكون ممتنع الانفكاك عن المعرض له، ويسمى اللازم أو يكون ممكناً الانفكاك عنه، وهو المفارق.

واللازم قد يكون لازماً للوجود وإن كان ممكناً الانفكاك في الذهن كسوداء للجثثي والقار<sup>(٧)</sup>، فإنه يمكن تصور الجثثي والقار خالين عن السوداء. وقد يكون لازماً للماهية، كالزوجية والفردية للأعداد<sup>(٨)</sup>.

قال: وهو إما بين، وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزء

(١) في (م) ورد بدل لفظ «الشجر» لفظ «الشيء».

(٢) في (ش) و(ح): «عن الماهية».

(٣) في (ش): « فهو عرض لازم» وفي (ح): « فهو العرض اللازم».

(٤) في (ش): «وآفاق».

(٥) في (ر): «كسوداء الجثثي».

(٦) جاء في (ح) بعد لفظ «الماهية»: «كالزوجية للأربعة».

(٧) وهو: التير، قاله الجوهري، الصحاح ٢: ٨٠٠ قور.

(٨) في (م): «العدد».

الذهن باللزوم بينها، كالانقسام بمتساوين للأربعة، وأما غير بين، وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينها إلى وسط، كتساوي زوايا المثلث للقائمتين<sup>(١)</sup>.

**أقول:** هذا قسم اللازم إلى البين وغير البين.

فالبين هو: الذي يكون تصوره مع تصور ملزمته كافياً في جزم الذهن بالنسبة باللزوم بينها<sup>(٢)</sup>، فإنَّ من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساوين، كان تصور هذين الأمرين كافياً في كون الأربعة ملزمة للانقسام<sup>(٣)</sup>، ولا يفتقر هذا<sup>(٤)</sup> إلى وسط.

وغير البين هو: الذي يفتقر الذهن في الجزم باللزوم بينها إلى وسط غير تصورهما، فإنَّ من تصور زوايا المثلث<sup>(٥)</sup> وتصور المساواة للقائمتين لم يحکم بينها باللزوم، بل يفتقر إلى وسط.

**قال:** وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزمته تصوره، والأول أعم ،

**أقول:** هذا تفسير ثان للازم البين، وهو: الذي يكون تصور ملزمته كافياً في تصوره، ككون الأربعة ضعفاً لثلاثين، فإنَّ من تصور الأربعة تصور كونها ضعفاً لثلاثين<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ش) (وح): «كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلث».

(٢) من قوله: «كالانقسام بمتساوين للأربعة» إلى هنا لم يرد في نسخة (ن).

(٣) في (م): «ملزوم للانقسام بمتساوين».

(٤) في (ن): «في هذا».

(٥) من قوله: «فإن من تصور» إلى هنا لم يرد في (م).

(٦) في (م): «الثلث».

وهذا المعنى الثاني أخص من الأول، فإنه إذا كان تصور الملزم كافياً في تصور اللازم، كان تصور الملزم واللازم<sup>(١)</sup> معاً كافيين في تصور اللزوم، ولا ينعكس، فإنه ليس إذا كان تصور جموع اللازم والملزم كافياً في تصور اللزوم، كان تصور أحدهما كافياً فيه.

فإذن الأول أعم من الثاني.

قال: والعرضي<sup>(٢)</sup> إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإما بطبيئه<sup>(٣)</sup> كالشيب والشباب. وكل واحد من اللازم<sup>(٤)</sup> والمفارق إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك، وإنما فهو العرض<sup>(٥)</sup> العام كالملاشي. وترسم الخاصة: بأنها كلية مقوله على ما تحت حقيقة واحدة فقط قوله عرضياً، والعرض العام: بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة<sup>(٦)</sup> وغيرها قولاً عرضياً. فالكليات إذن خمسة: نوع، وجنس، وفصل وخاصة، وعرض عام.

أقول: العرضي الذي لا يكون لازماً قد يكون سريع الزوال كحمرة الخجل، وقد يكون بطبيئه<sup>(٧)</sup> كالشيب والشباب<sup>(٨)</sup>، وأيضاً قد يكون سهل الزوال كغضب الحليم، وقد يكون عسر الزوال كمرض المراض<sup>(٩)</sup>. وقد ينقسم إلى الخاصة، وإلى العرض<sup>(١٠)</sup> العام.

(٦) من قوله: «فقط» إلى هنا لم يرد في (م).

(١) في (م): «اللازم والملزم».

(٧) في (م): «بطبيئاً».

(٢) في (ش) (وح): «والعرض المفارق».

(٨) لفظ «والشباب» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «ولاما بطيء الزوال».

(٩) في (م): «المريض».

(٤) في (م): «اللازم».

(١٠) في (م): «والعرض».

(٥) في (ر): «العرضي».

لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، والماشي بالنسبة إلى الحيوان.

وأن المترک بين حقيقتين فهو عرض عام بالنسبة إلى كل واحد من تلك الحقيقتين، كالماشي بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

وترسم الخاصة: بأنها كلية مقوله على أفراد حقيقة واحدة قوله عرضياً، فبالأول يخرج الجنس والعرض العام<sup>(١)</sup>، وبالثاني يخرج النوع والفصل. وهذه الحقيقة قد تكون هي حقيقة الجنس العالى، وقد تكون حقيقة الجنس المتوسط، وقد تكون حقيقة النوع الآخر،<sup>(٢)</sup> ورسم الخاصة يشمل الجميع أما إذا رسمنا<sup>(٣)</sup> الخاصة: بأنها كلية مقوله على أفراد حقيقة نوع واحد قوله عرضياً، كما رسمها الشيخ في الشفاء، خرجت خاصة الجنس العالى من هذا التعريف.

ويرسم العرض العام: بأنه كلّي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قوله عرضياً كالماشي بالنسبة إلى الإنسان، فإنه مقول عليه وعلى الفرس قوله عرضياً<sup>(٤)</sup>. وقد انحصرت الكليات في هذه الخمسة، لأن الكلّي إما أن يكون نفس ما تخته من الأفراد وهو النوع، أو يكون داخلاً فيها، فإن كان تمام المترک بينها وبين نوع ما فهو الجنس، وإنّا فهو الفصل، أو يكون خارجاً عنها، فإن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإنّا فهو العرض العام<sup>(٥)</sup>.

قال:

### الفصل الثالث: في مباحث الكلّي والجزئي

(١) في (م): «قولاً عرضياً كالماشي بالنسبة».

(١) لفظ «العام» لم يرد في (ن).

(٥) في (ن): «الآخر».

(٢) في (ن): «ما رسمنا».

(٣) في (م): «ما رسمنا».

وهي خمسة:

الأول: الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لأنفس مفهوم اللفظ، كشريك الباري عزّ اسمه<sup>(١)</sup>.

وقد يكون ممكناً الوجود لكن لا يوجد، كالعنقاء.

وقد يكون الممتنع منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى<sup>(٢)</sup>، أو مع إمكانه كالشمس.

وقد يكون الممتنع منه كثيراً، إنما متناهياً كالكواكب السبعة السيارة<sup>(٣)</sup>، أو غير متناه كالنقوس الناطقة.

أقول: هذه الستة هي أقسام الكلي، وهي ظاهرة غنية عن الشرح.

قال: لثاني: إذا قلنا للحيوان مثلاً<sup>(٤)</sup>: إنه كليٌّ، فهناك أمور ثلاثة: الحيوان من حيث هو هو، وكونه كلياً، والمركب منها. والأول يسمى كلياً طبيعياً، والثاني كلياً منطقياً، والثالث كلياً عقلياً. والكتي الطبيعي موجود في الخارج، لأنّه جزء من هذا<sup>(٥)</sup> الحيوان الموجود في الخارج، وجزء الموجود موجود<sup>(٦)</sup>، وأما الكليان الآخران<sup>(٧)</sup> في وجودهما في الخارج خلاف، والنظر فيها<sup>(٨)</sup> خارج عن المنطق.

أقول: الكلية والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الأول،

(١) لفظ «عزّ اسمه» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «تعال» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «السيارة» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «مثلاً» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «هذا» لم يرد في (م).

(٦) في (ح): «الموجود في الخارج موجود».

(٧) في (م) و(ح): «الاخباران».

(٨) في (ر) و(ح): «فيه».

فإن الكلية لوكانت<sup>(١)</sup> نفس الماهية أو جزء منها لم تصدق تلك الماهية على الجزئي المندرج تحتها.

وأيضاً الكلية من الأمور الإضافية التي لا تتحقق إلا بعد تحقق المضائف، وما تتحقق بعد الشيء فهو مغایر له، فالحيوان من حيث هو هو يسمى كلياً طبيعياً، لأنّه نفس طبيعة الشيء.

والكلية العارضة له يسمى كلياً منطقياً، فإن المنطقي إنما يبحث عنها مجردة عن المادة، والحيوان الكلي أعني: المعروض والعارض. يسمى كلياً عقلياً، لوجوده في العقل لغيره، والحيوان الطبيعي موجود في الخارج، لأنّ الحيوان من حيث هو هو<sup>(٢)</sup> جزء من هذا الحيوان، وهذا الحيوان موجود، فالحيوان من حيث هو هو جزء من الموجود، وجزء الموجود موجود، فالحيوان من حيث هو هو<sup>(٣)</sup> موجود.

وأما الكلي المنطقي والكلي العقلي، فإن في وجودهما خلافاً بين الحكماء، لأنّ المنطقي نوع من الإضافة، والكلام في وجود الإضافة وعدمها من علم<sup>(٤)</sup> الإلهي لا من علم المنطق والعقل<sup>(٥)</sup>، لكون جزءه<sup>(٦)</sup> إضافياً، [فـ] كان وجوده مختلفاً فيه أيضاً.

واعلم: أنه لا تخصيص للكلتين بكون البحث عن وجودهما ليس<sup>(٧)</sup> من علم المنطق، وإنما هو مشترك بين الثلاثة.

لكن<sup>(٨)</sup> لما كان الطبيعي وجوده قريباً من الثاني ذكره هاهنا، وإن كان خارجاً عنه أيضاً.

(١) في (ر) «العقل».

(١) في (م): «فإن الكلية لوكانت».

(٢) في (م): «أحد جزائه».

(٢) لفظ «هو» الثاني لم يرد في (م).

(٣) من قوله: «جزء من الموجود» إلى هنا لم يرد في (م).

(٣) من قوله: «جزء من الموجود» إلى هنا لم يرد في (م).

(٤) في (م): «ولكن».

(٤) في (م): «العلم».

قال: الثالث: الكليان متساويان إن صدق كل<sup>(١)</sup> منها على كل ما صدق<sup>(٢)</sup> عليه الآخر، كالإنسان والناطق. وبينها عموم<sup>(٣)</sup> مطلق إن صدق أحدهما على كل<sup>(٤)</sup> ما صدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان<sup>(٥)</sup>. وبينها عموم من وجه إن صدق كل<sup>(٦)</sup> منها على بعض ما صدق<sup>(٧)</sup> عليه الآخر، كالحيوان والأبيض. ومتباينان إن لم يصدق شيء منها على شيء مما صدق<sup>(٨)</sup> عليه الآخر، كالإنسان والفرس.

أقول: هذه قسمة حاصلة للمعاني الكلية باعتبار نسبة بعضها إلى بعض. فإن الكليين إن صدق كل واحد منها على كل أفراد الآخر فهما المتساويان، كالإنسان والناطق، فإن كل واحد مما يصدق عليه أنه إنسان يصدق عليه أنه ناطق، وكل واحد مما يصدق عليه أنه ناطق يصدق عليه أنه إنسان.

وإن صدق أحدهما على كل أفراد الآخر<sup>(٩)</sup> من غير عكس كل في بينها عموم مطلق، كالإنسان والحيوان، فإن كل واحد مما يصدق عليه أنه إنسان يصدق عليه أنه حيوان ولا ينعكس، فإنه ليس كل ما يصدق عليه أنه حيوان يصدق عليه أنه إنسان.

(١) في (ش) و(ح): «كل واحد».

(٢) في (ش) و(ح): «ما يصدق».

(٣) في (ش): «عموم وخصوص».

(٤) لفظ «كل» لم يرد في (م).

(٥) في (م) ورد لفظ «والناطق» بدل لفظ «والإنسان».

(٦) في (ش): «كل واحد».

وإن صدق أحد هما على بعض أفراد الآخر وبالعكس فبینها<sup>(١)</sup> عموم من وجه، كالحيوان والأبيض، فإن بعض الأبيض حيوان وبعض الحيوان أبيض، ولا يصدق كل حيوان أبيض ولا كل أبيض حيوان.  
وإن لم يصدق أحد هما على شيء مما يصدق عليه الآخر فبینها تباين كلي،<sup>(٢)</sup> كالإنسان والفرس.

قال: ونقيضاً المتساوين متساوين، وإن لصدق أحد هما على ما كذب عليه الآخر، فصدق<sup>(٣)</sup> أحد المتساوين على ما كذب<sup>(٤)</sup> عليه الآخر، وهو محال.

أقول: المتساويان كالإنسان والناطق يتساوى أيضاً نقيضاً هما، فإن كل ما صدق<sup>(٥)</sup> عليه أنه لا إنسان صدق<sup>(٦)</sup> عليه أنه لاناطق وبالعكس، فإن اللاناطق لوم يصدق على كل ما صدق<sup>(٧)</sup> عليه اللا إنسان لصدق<sup>(٨)</sup> الناطق على بعض الإنسان، فيصدق اللا إنسان<sup>(٩)</sup> على بعض الناطق.  
فيلزم صدق أحد المتساوين دون الآخر، فلا يكون المتساويان متساوين،  
هذا خلف.

قال: ونقيض الأعم من شيء<sup>(١٠)</sup> مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً،

(٧) في (م): «يصدق».

(١) في (م): «بینها».

(٨) في (م): «يصدق».

(٢) لفظ «كلي» لم يرد في (ر).

(٩) في (ر): «لا إنسان».

(٣) في (ش) و(ح): «فيصدق».

(١٠) في (ش): «من الشيء».

(٤) في (ش): «ما يكذب».

(٥) في (م): «يصدق».

(٦) في (م): «يصدق».

لصدق نقىض الأخص على كلّ ما مصدق<sup>(١)</sup> عليه نقىض الأعم، من غير عكس. أمّا الأول فلاته لولا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما «مصدق»<sup>(٢)</sup> عليه نقىض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم، وهو محال. وأما الثاني فلاته لولا ذلك لصدق نقىض الأعم<sup>(٣)</sup> على كلّ ما يصدق عليه نقىض<sup>(٤)</sup> الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص على كلّ ما يصدق عليه<sup>(٥)</sup> الأعم، وهو محال.

أقول: الأعم مطلقاً كالحيوان نقىضه أخص من نقىض الأخص وهو الإنسان، فإنَّ اللاإنسان صادق على كلّ أفراد اللاحيوان وغيره، أعني: على بعض الحيوان.

ولا ينعكس، فإنَّ بعض ما صدق عليه اللاإنسان يصدق عليه الحيوان كالفرس.

والدليل على الأول: أنه لولا صدق اللاإنسان على جميع اللاحيوان لصدق الإنسان على بعض اللاحيوان، وينعكس إلى صدق اللاحيوان على الإنسان، هذا خلف.

والدليل<sup>(٦)</sup> على الثاني: أنه لو صدق نقىض الأعم على كلّ أفراد نقىض الأخص، حتى يصدق كلّ لا إنسان لا حيوان، لصدق عين الأخص على كلّ أفراد الأعم، حتى يصدق كلّ حيوان إنسان، وطريق الملازمة بعكس النقىض.

(٦) لفظ «والدليل» لم يرد في (ج).

(١) في (م) و(ش) و(ج): «ما يصدق».

(٢) في (ش) و(ج): «ما يصدق».

(٣) في (م): «فلاته لولا ذلك لصدق الأخص بدون الأعم».

(٤) لفظ «نقىض» لم يرد في (م).

(٥) لفظ «ما يصدق عليه» لم يرد في (ج) و(ش).

قال: والأعم من شيء من وجه ليس بين نقليضها عموماً أصلاً، لتحقق مثل هذا العموم بين عين<sup>(١)</sup> الأعم مطلقاً وبين<sup>(٢)</sup> نقليض الأخص، مع التباين الكلي بين نقليض الأعم مطلقاً وعين الأخص.

أقول: الأعم من شيء من وجه لا يستلزم العموم بين نقليضه ونقليض ذلك الشيء.

والدليل عليه: أنَّ هذا العموم صادق مع كذب العموم بين النقليضين، فإنَّ الحيوان أعم من نقليض الإنسان من وجه، لأنَّهما يصدقان على الفرس ويكذبان على الحجر مع صدق اللامانسان عليه، ويكون كذب اللامانسان على الإنسان مع صدق الحيوان عليه.

فالعموم من وجه إذن متحقق بين كل عام مطلق ونقليض خاصه، مع المبادئ الكلية بين نقليض العام وعين الخاص، لاستحالة صدقها على ذات واحدة. واعلم: أنَّ نسبة هذين النقليضين هي نسبة المبادئ الجزئية.

قال: ونقليضاً المتبادرتين متباينان تبايناً جزئياً، لأنَّهما إن لم يصدقان<sup>(٣)</sup> كاللاأوجود واللامعدم كان بينهما تبادل كلي، وإن صدقان<sup>(٤)</sup> كاللامانسان واللامفرس كان بينهما تبادل جزئي، ضرورة صدق أحد المتبادرتين مع نقليض

(١) لفظ «عين» لم يرد في (ج).

(٢) لفظ «بين» لم يرد في (ج) و(ش).

(٣) في (ش): «لأنَّهما إن لم يصدقان أحلاً معاً على شيء» وفي (م): «إن لم يصدقان معاً» وفي (ج): «إن لم يصدقان أحلاً».

(٤) في (ش)، (ج): «وإن صدقان معاً».

الآخر<sup>(١)</sup> فقط، فالتبابين الجزئي لازم جزماً.

**أقول:** نقيضاً للمتبابين إن لم يصدقنا على شيء أصلاؤه<sup>(٢)</sup> كانوا متبابين تبانياً كلياً، كاللاوجود واللامعدم، فإن كل ما صدق عليه اللاوجود كذب عليه اللامعدم، وبالعكس.

وإن صدقنا على شيء - كاللا إنسان واللامفرس، فإنها يصدقان على الحجر. لم يكن بينها مبادنة كليلة، وإنما صدقنا على شيء، وتكون المبادنة الجزئية ثابتة، ضرورة صدق أحد المتبابين فقط، كالإنسان إذا صدق على شيء كذب عليه الفرس، فصدق عليه نقيضه مع كذب نقيض الإنسان عليه، فقد صدق أحد النقيضين على شيء مع كذب الآخر عليه، فيكون بينها مبادنة في تلك الصورة، فتكون المبادنة جزئية.

فالمبادنة الجزئية لازمة لنقيضي المتبابين مطلقاً، لأنها إما كليلة أو جزئية، وكيف كانت صدقت المبادنة.

قال: الرابع: الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقة، وكذلك يقال<sup>(٣)</sup> على كلّ أخص تحت الأعم، ويسمى الجزئي الإضافي<sup>(٤)</sup>. وهو أعم من الأول، لأن كل جزئي حقيق فهو جزئي إضافي، بدون<sup>(٥)</sup> العكس. أما الأول فلاندرج كلّ شخص تحت ماهيته<sup>(٦)</sup> المعرفة عن

(١) لفظ «مع نقيض الآخر» لم يرد في (ن).

(٢) لفظ «أصلاؤه» لم يرد في (م).

(٣) في (ن): «قد يقال».

(٤) في (م): «جزئياً إضافياً».

(٥) في (ش): «دون».

(٦) في (ش): «تحت الماهية الكلية» وفي (ج): «تحت ماهية المعرفة».

المشخصيات<sup>(١)</sup>.

. وأما الثاني فللجواز كون الجزئي الاضافي كلياً، وامتناع كون<sup>(٢)</sup> الجزئي الحقيقى كذلك.

أقول: هذا بيان<sup>(٣)</sup> أن الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة، وهو الجزئي الحقيقى، وقد مضى الكلام فيه.

وأما الجزئي بهذا المعنى فإنه يسمى الجزئي الاضافي، وهو كل جنس<sup>(٤)</sup> يقع تحت الأعم، كالانسان بالنسبة إلى الحيوان.

وإنما كان إضافياً، لأنّه جزئي باعتبار عموم الحيوان له ولغيره، فهو جزئي بالنسبة إليه، وإن كان كلياً بالنسبة إلى الأشخاص التي تحته، وذلك باعتبار آخر.

واعلم: أنّ هذا الجزئي أعم من الأول-أعني الحقيقى<sup>(٥)</sup>- لأنّ كل جزئي حقيقى فهو إضافي، لأنّ كل جزئي حقيقى فإنه شخص معين، وكل شخص فإنه<sup>(٦)</sup> ذوماهية كليلة يندرج تحتها، فاذن هو أخص يقع تحت أعم، فهو جزئي إضافي. وليس كل جزئي إضافي جزئياً حقيقةً، لأنّ الاضافي جاز أن يكون كلياً كالانسان بالنسبة إلى الحيوان، ويستحيل أن يكون جزئياً حقيقةً.

وليس هذا العموم عموم الجنسية، لامكان تصور الأول بدون الثاني.

قال: الخامس: النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له: النوع الحقيقى

(٥) لفظ «أعني الحقيقة» لم يرد في (م).

(١) في (ر): «الشخصيات».

(٦) لفظ «فاته» لم يرد في (م).

(٢) في (ر) و(ح): «أن يكون».

(٣) في (ر): «قد بيتنا».

(٤) في (م): «كل أخص».

فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قوله أولياً، ويسمى النوع الاضافي.

أقول: النوع لفظ مشترك بين معندين كالمجزئي:

أحد هما: النوع الحقيقي، وقد مضى.

والثاني: النوع<sup>(١)</sup> الاضافي، وأجود ما رسمه<sup>(٢)</sup> به القدماء أمران:

أحد هما: ماذكره المصنف، وهو المذكور في الاشارات: انه الكلي الذي

يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قوله أولياً.

واحتذر بقوله: (قولاً أولياً) عن الصنف، فأنه يقال عليه وعلى غيره

الجنس<sup>(٣)</sup> في جواب ما هو، كالتركي والفرس إذا سُئل بما هو عنهم حال

الشركة، كان الجواب هو الحيوان، مع أن<sup>(٤)</sup> الصنف ليس بنوع، لأن قول

الجنس عليه ليس قوله أولياً، بل بواسطة حل الانسان عليه.

الرسم الثاني: أنه أخص الكليتين المقولين في جواب ما هو.

قال: ومراتبه أربع:

لأنه إما<sup>(٥)</sup> أعم الأنواع، وهو النوع العالي كالمجسم.

أو أعم من السافل وأخص من العالي، وهو النوع<sup>(٦)</sup> المتوسط كالحيوان

والجسم النامي.

أو مبایین<sup>(٧)</sup> للكل، وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا: إن الجوهر جنس<sup>(٨)</sup>.

(١) لفظ «النوع» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «مارسم».

(٣) الجنس نائب فاعل ليقال.

(٤) لفظ «أن» لم يرد في (ر).

(٥) في (ش): «إنا أن يكون».

(٦) لفظ «النوع» لم يرد في (ن).

(٧) في (ش) (وح): «أومبایینا».

(٨) في (ش) (وح): «جنس له».

أقول: هذه المراتب الأربع<sup>(١)</sup> هي مراتب النوع الاضافي لالحقيقة.

فالنوع العالى<sup>(٢)</sup> كالجسم بالنسبة إلى الجوهر.

والنوع السافل كالإنسان، فإنه نوع لكل ماقوفه من الأنواع وليس تحته نوع، فهو نوع الانواع.

والنوع المتوسط كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي، والجسم النامي

بالنسبة إلى الجسم<sup>(٣)</sup>.

والمبادر للأنواع هو المفرد كالعقل إن قلنا: إن الجوهر جنس.

وذلك لأنّ في جنسية الجوهر خلافاً بين الحكاء، فقال بعضهم: إنه جنس

عال، وقال آخرون: أنه عرض عام، وليس هذا موضع تحقيقه.

فعلى تقدير أن يكون الجوهر جنساً كان العقل - وهو الجوهر المجرد المبادر

للأجسام في الذات والفعل معاً - نوعاً له، وليس فوقه نوع، لأنّ فوقه الجوهر، وهو جنس عال، وليس تحته نوع، فيكون نوعاً مفرداً.

وأتنا<sup>(٤)</sup> على تقدير أن لا يكون الجوهر جنساً، لم يكن للعقل جنس، فلابيكون نوعاً إضافياً.

واعلم: أنّ ما عدا السافل والمفرد من هذه المراتب، فإنه مبادر للنوع الحقيقي.

قال: ومراتب الأجناس<sup>(٥)</sup> أيضاً هذه الأربع<sup>(٦)</sup>، لكن الجنس<sup>(٧)</sup> العالى

(١) في (ر): «الأربعة».

(٢) في (م): «والنوع للعالى».

(٣) في (م): «كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي بالنسبة إلى الجسم».

(٤) في (م): «أما».

(٥) في (ر): «الجنس».

(٦) في (م) و(ح): «الأربعة».

(٧) لفظ «الجنس» لم يرد في (م) و(ش) و(ح).

كالجوهر في مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس، لالسافل كالحيوان، ومثال المتوسط فيها: <sup>(١)</sup> الجسم النامي والجسم <sup>(٢)</sup>، والجنس المفرد <sup>(٣)</sup>: العقل، إن قلنا: إن الجوهر ليس بجنس <sup>(٤)</sup>.

**أقول: مراتب الجنس أيضاً أربعة:**

**الأول: الجنس العالي كالجوهر، وهو المسماي بجنس الأجناس.**

والفرق بينه وبين نوع الأنواع: أنَّ جنس الأجناس هو العالي، ونوع الأنواع هو السافل، لأنَّ الجنس لما كان عبارة عن الذي يقال على غيره، وكان العالي هو الذي يقال على كلِّ ما تحته، كان <sup>(٥)</sup> جنساً له، ولما كان ما تحته أجنساً كان العالي حسناً لها، وأمّا النوع فلما كان عبارة عن الذي <sup>(٦)</sup> يقال عليه غيره كان سافلاً بالنسبة إليه، فكان نوعاً له.

**ومثال السافل: الحيوان، فاته جنس، وفوقه الجسم النامي، الذي فوقه الجسم، الذي فوقه الجوهر.**

**ومثال المتوسط: الجسم النامي والجسم.**

**ومثال المفرد: العقل، فاته ليس فوقه جنس، إن قلنا: إن الجوهر ليس بجنس، على ما نقلناه من الخلاف، فاته لو كان جنساً لكان <sup>(٧)</sup> العقل جنساً سافلاً، وفي كون العقل جنساً أو نوعاً نظر.**

**واعلم: أنَّ الجنس شامل هذه الأربع <sup>(٨)</sup>، فأحد أنواعه جنس الأجناس، والجنس نوع للكتي الذي هو نوع للمضاف.**

(٥) في (م): «فكان».

(١) أي: في الأجناس، ولنقط «فيها» لم يرد في (د).

(٦) في (م): «عن الذي لا تحته».

(٢) لنقط «والجسم» لم يرد في (ش).

(٧) في (د): «كان».

(٣) أي: ومثال الجنس المفرد، كما ورد في (ح).

(٨) في (د): «الأربعة».

(٤) في (ش) (و) (ح): «جنس له».

فإن قلنا: إن اختلاف المعروضات يدل على اختلاف العوارض، كان جنس الأجناس جنساً لعشرة أنواع، والأكأن نوع الأنواع.  
واعلم: أن مراتب الجنس مبادلة للنوع الحقيقى وللنوع<sup>(١)</sup> المفرد وال safel من الإضافي، والجنس المفرد<sup>(٢)</sup> وجنس الأجناس مبادل للكل، وبين كل<sup>(٣)</sup> من الباقيين من مراتب الجنس وبين النوعين الباقيين من الإضافي عموم من وجه.

قال: والنوع الإضافي موجود بدون الحقيقى كالأنواع المتوسطة، والحقيقة موجودة بدون الإضافي كالحقائق البسيطة  
فليس بينها عموم وخصوص مطلق، بل كل منها أعم من الآخر<sup>(٤)</sup>،  
لصدقهما على النوع السافل.

أقول: يزيد نسبة أحد النوعين إلى الآخر بالعموم والخصوص.

واعلم: أن جماعة من الكلمات ظلتوا أن النوع الإضافي أعم من الحقيقة مطلقاً.

والمعنى أبطل قول هؤلاء بوجود كل منها بدون صاحبه.  
أما وجود النوع الإضافي بدون الحقيقة، فكما في الأنواع المتوسطة، كالحيوان والجسم النامي<sup>(٥)</sup>، مع امتياز كونهانواعين حقيقين.

وأما وجود الحقيقة بدون الإضافي، فكما في الحقائق البسيطة، فإن البسيط الذي لا جزء له يستحيل أن يكون نوعاً إضافياً، لوجوب كون النوع الإضافي

(٤) في (م) و(ج): «أعم من الآخر من وجه».

(١) في (م): «والنوع».

(٥) لفظ «النامي» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «والجنس المفرد» لم يرد في (م).

(٣) في (م): «الكل».

من درجة تحت جنس يقمه، فيكون مركباً من الجنس والفصل، ونحن قد فرضناه بسيطاً، هذا خلف.

ولما أبطل قول هؤلاء ذكر ما هو الحق عنده، وهو: كون كل منها أعم من الآخر من وجه، لصدق كل واحد منها على النوع السافل الذي هو نوع الأنواع، فإنه نوع حقيقي باعتبار كونه كلياً مقولاً في جواب ما هو على متفقات الحقائق<sup>(١)</sup>، ونوع إضافي باعتبار مقولية الجنس عليه وعلى غيره في جواب ما هو، وإذا صدقاً على نوع الأنواع، وكذب كل واحد<sup>(٢)</sup> منها على بعض ما صدق عليه الآخر، ثبت العموم من وجه.

قال: وجء المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً بالمطابقة يسمى<sup>(٣)</sup> واقعاً في طريق ما هو، كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان.

وإن كان مذكوراً بالتضمن يسمى<sup>(٤)</sup> داخلاً في جواب ما هو، كاجسام النامي والحساس والمحرك<sup>(٥)</sup> بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن.

أقول: إذا سُئل عن الإنسان بما هو فقيل في الجواب: إنه الحيوان الناطق، كان لفظ الحيوان يدل على معناه بطريق المطابقة<sup>(٦)</sup>، وكذلك الناطق، فيقال لكل منها: إنه واقع في طريق ما هو.

والحيوان يدل على الجسم النامي وعلى الحساس والمحرك بالارادة دلالة التضمن، لأن هذه الأجزاء ليست مذكورة بالمطابقة، أي: لم يؤت بلفظ يدل

(٢) في (ش): «أو الحساس أو المحرك».

(٤) في (م): «يدل على الحيوان بالمطابقة».

(١) في (ر): «الحقيقة».

(٥) لفظ «واحد» لم يرد في (ر).

عليها بالمطابقة<sup>(١)</sup>، وإنما أُتي بما يدل عليها بالتضمن، فيقال: إنها داخلة في جواب ماهو.

هذا اصطلاح فخر الدين ومن تابعه.

وأَنَّا<sup>(٢)</sup> الأوائل، فإنَّهم يجعلون الواقع في طريق ماهو<sup>(٣)</sup> الذاتي الأعم، والداخل في جواب ماهو الذاتي مطلقاً.

قال: والجنس العالى جاز أن يكون له فصل يقومه، لجواز تركبه من أمرین<sup>(٤)</sup> أو من أمور<sup>(٥)</sup> متساوية، ويجب أن يكون له فصل يقتسمه. والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه، ويعتَنِّع أن يكون له فصل يقتسمه.

والمتوسطات يجب أن تكون لها فصول تقويمها، وفصول تقسيمها.

أقول: الجنس العالى يجوز تركبه من أمرین أو من أمور متساوية على ما ذكر<sup>(٦)</sup> فيما سبق، فيكون كل واحد منها فصلاً له مقوماً. ويجب أن تكون تحته أنواع، فإنه إنما هو جنس لأن دراج الأنواع تحته، وإذا كان تحته أنواع كان لكل واحد من تلك الأنواع فصل يتميز<sup>(٧)</sup> به عن الآخر. والفصول المقومة للأنواع مقسمة<sup>(٨)</sup> للجنس الذي فوقها، فيجب<sup>(٩)</sup> أن يكون له فصل يقتسمه، كالقابل للأبعاد والمجرد عنها، فإنَّهما فصلان يقتسمان الجسم والمجرد، وينقسم<sup>(١٠)</sup> بهما الجوهر، فيقال: الجوهر إما قابل للأبعاد أو مجرد عنها.

(٦) في (م): «على ما ذكرنا».

(١) من قوله: «أَيْ لَمْ يُؤْتَ إِلَى هَذِهِ لَمْ يُرَدْ فِي (م)». (٢) في (ن): «أَنَا».

(٧) في (ن): «يُمْتَزِّر».

(٨) في (م): «مقسمة».

(٣) في (ن): «ما هو هو».

(٩) في (م): «ويجب».

(٤) في (ش) (وح): «من أمرین متساوین».

(١٠) في (م): «ويقسم».

(٥) في (م) (وح): «أو أمور».

وأما النوع السافل، فإنه يجب أن يكون له فصل يقظمه، لأن دراجه تحت الجنس، وكل مندرج تحت جنس<sup>(١)</sup> لا بد له من مميز يقظمه.  
ويترکب حقيقة<sup>(٢)</sup> من المشترك والمميز<sup>(٣)</sup>، فيكون المميز مقوماً له.  
وممتنع أن يكون له فصل يقتسمه، والألا لكان<sup>(٤)</sup> جنساً تحته أنواع،  
فلا يكون نوعاً سافلاً.

وأنا الأنوع المتوسطة؛ فإنها لأن دراجها مع غيرها تحت جنس يجب أن تكون لها فصول مميزة مقومة<sup>(٥)</sup>.  
ولأن دراج الأنوع تحتها يجب أن تكون لها فصول مقسمة لها<sup>(٦)</sup> ومقومة  
لأنواعها.

كالحيوان، فإنه لما اندرج تحت الجسم النامي انفصل عن غيره  
بالحساس، ولما اندرج تحته الإنسان والفرس كان له فصل مقسم كالناظق  
والصاهيل.

قال: وكل فصل يقسم العالى فهو يقسم السافل من غير عكس كلي، وكل  
فصل يقسام السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلي.

أقول: الفصل المقوم للعالى جزء له، والعالى جزء من السافل، وجزء الجزء  
جزء، فيجب<sup>(٧)</sup> أن يكون مقوماً للسافل أيضاً، كالحساس المقوم للحيوان، فإنه  
يقوم الإنسان.

(١) في (م): «الجنس».

(٢) في (ر): «وتترکب حقيقته».

(٣) في (م): «من الميز».

(٤) في (ر): «كان».

(٥) في (م): «ومقومة».

(٦) لفظ «لها» لم يرد في (م).

(٧) في (ر): «يجب».

ولا ينعكس كلياً، يعني أن بعض ما يقوم السافل لا يقوم العالي، كالناطق المقوم للإنسان، مع أنه عارض للحيوان. وقد يكون المقوم للسافل مقوماً للعالي، كالحساس المقوم للحيوان والإنسان، فلهذا قال: (من غير عكس كلي).

هذا في جانب التقويم، وأما في جانب التقسيم فأنه على العكس من هذا<sup>(١)</sup>، لأن كلّ مقسم للسافل فهو<sup>(٢)</sup> مقسم للعالي، كالناطق لما قسم الحيوان إلى الإنسان وغيره قسم<sup>(٣)</sup> الجسم أيضاً<sup>(٤)</sup> إلى الإنسان وغيره، لأنَّ معنى تقسيم السافل وجوده في طبيعتين<sup>(٥)</sup>، وجود السافل يستلزم وجود العالي فيها. ولا ينعكس كلياً، فإن بعض ما يقسم العالي لا يقسم السافل، كالحساس لـما قسم الجسم إلى الحيوان وغيره لم يقسم الحيوان إلى الحيوان وغيره. وقد يكون المقسم للعالي مقسماً للسافل، كالناطق المقسم للحيوان والجسم إلى الإنسان<sup>(٦)</sup> وغيره.

قال:

#### الفصل الرابع: في التعريفات

المعروف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك<sup>(٧)</sup> الشيء، أو امتيازه عن كل ماعده.

**أقول: الغرض بالتعريف يتعلق بأحد هذين الأمرين:**

(١) لفظ «من هنا» لم يرد في (م).

(٢) لفظ « فهو» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «انقسم».

(٤) لفظ «أيضاً» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «طبيعته».

(٦) في (م): «للإنسان».

(٧) لفظ «ذلك» لم يرد في (ر).

إما طلب الحقيقة على ماهي عليه.

وإما<sup>(١)</sup> طلب التمييز عن غير تلك الحقيقة.

فالمعرف يجب أن يكون مفيداً أحد هذين الأمرين، والغرض الأول يحصل من الحدود التامة<sup>(٢)</sup>، والثاني يحصل<sup>(٣)</sup> من الرسوم والحدود الناقصة.

قال: وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية، لأن المعرف معلوم قبل المعرف، والشيء لا يعلم قبل نفسه، ولا أعم، لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص، لكونه أخف، فهو مساوا له<sup>(٤)</sup> في العموم والخصوص.

أقول: المعرف علة في التعريف للمعرف، فيجب أن يكون مغايراً، لأن العلة مተقنة، والمقدم<sup>(٥)</sup> مغایر<sup>(٦)</sup>، لاستحالة كون الشيء مተقناً على نفسه باعتبار واحد.

ويجب أن يكون مساواً للمعرف في العموم والخصوص.  
لأنه لو كان أعم لكان<sup>(٧)</sup> قاصراً عن إفادة التعريف، فإن الفائدة من التعريف إما تصور الحقيقة، والعام لا يستلزم الخاص، أو التمييز، والعام لا يكون مميزاً.

ولو كان أخص لكان أخف، لأنه أقل وجوداً، والمعرف<sup>(٨)</sup> أعرف.  
فيجب أن يكون مساواً له<sup>(٩)</sup> في الخصوص والعموم<sup>(١٠)</sup>.

(١) ورد في (ن) لفظ «أو» بدل لفظ «واما».

(٢) في (م): «يحصل من الحلة».

(٣) لفظ «يحصل» لم يرد في (م).

(٤) في (ش) (وح): «لما» ولفظ «له» لم يرد في (ن).

(٥) في (ن): «والقديم».

(٦) في (م): «متغایر».

(٧) في (م): «كان».

(٨) في (م): «فالمعرف».

(٩) لفظ «له» لم يرد في (ن).

(١٠) في (م): «في العموم والخصوص».

قال: ويسمى<sup>١</sup> حدةً تاماً إن كان بالجنس والفصل القريبين، وحدةً ناقصاً إن كان بالفصل القريب وحده<sup>(١)</sup> أو به وبالجنس البعيد، ورسمًا تاماً إن كان بالجنس القريب والخاصة، ورسمًا ناقصاً إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد.

أقول: الحدة إن كان مشتملاً على مجموع<sup>(٢)</sup> المقومات فانه يسمى الحدة التام، كقولنا في حدة الإنسان: إنه الحيوان الناطق، فإن الجنس القريب هو الحيوان والفصل القريب هو الناطق.  
وإن لم يكن مشتملاً على الجميع كان ناقصاً، سواء كان بالفصل وحده أو به وبالجنس البعيد، كقولنا: الإنسان هو الناطق أو هو الجسم الناطق.  
والحد إذا ترك فيه الترتيب المعين - بأن تقدم الفصل على الجنس - فإنه يكون ناقصاً أيضاً.

والرسم التام: هو الذي يذكر فيه الجنس القريب والخاصة المتساوية النسبة<sup>(٣)</sup>، كقولنا في تعريف<sup>(٤)</sup> الإنسان: إنه الحيوان الصاحك.  
والناقص: هو الذي يذكر فيه الخاصة وحدها، كقولنا في تعريفه: إنه الصاحك<sup>(٥)</sup>، أو الذي يذكر فيه الجنس البعيد والخاصة، كقولنا في تعريفه: إنه الجسم الصاحك<sup>(٦)</sup>.

(١) من قوله: «أو الذي يذكر» إلى هنا لم يرد في (م).

(١) لفظ «وحدة» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «جميع».

(٣) في (ر): «المساوية البينة».

(٤) في (م): «في رسم».

(٥) في (م): «الجسم الصاحك».

واعلم: أنَّ هذا الكلام تابع المصتف فيه فخر الدين، وهو مخالف لما عليه المحققون.

أَمَا أولاً: ففي كون الفصل وحده أو الخاصة وحدها يفيدان تمييز الماهية عمما عداها.

فهو خطأ، فإنَّ الصاحك والناطق إنما<sup>(١)</sup> يتلأن على شيءٍ وما ذي ضحك أو ذي نطق من غير تقييد، وفيه تحويز أن يكون ذلك الشيء أعم من الإنسان أو أخص أو مساوياً أو مبيانياً.

فاذن مما من غير التقييد بما يدل على تخصيصها بالإنسان لا يفيدان التمييز ولا تصور الحقيقة.

فاذن لأقل في كل تعريف من معنيين<sup>(٢)</sup> من حقهما أن يدل عليهما بلغظين، ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة.

وأَمَا ثانياً: ففي كون الرسم النام مركباً من الجنس والخاصية والناقص ما تخلّى من الجنس.

والمشهور عند المنطقين أنَّ الرسم إنما يفيد التمييز، فان أفاد التمييز عن كل ماءده كان رسمًا تاماً، وإن أفاد التمييز عن بعض ماءده كان ناقصاً، فيكون رسمًا بالقياس إلى ذلك البعض.

قال: ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة بما ليس بساكن<sup>(٣)</sup>، والزوج بما ليس بفرد.

وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، سواء كان بمدرقة واحدة. كما

(١) لفظ «إنما» لم يرد في (م).

(٢) في (ن). «علمين».

(٣) في (ش): «بسكون».

يقال: الكيفية ما بها تقع المشابهة<sup>(١)</sup>. ثم يقال: المشابهة اتفاق في الكيفية. أو براتب، كما يقال: الاثنين زوج أول، ثم يقال: الزوج هو المقسم<sup>(٢)</sup> بمتناوين، ثم يقال: المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر، ثم يقال: الشيئان<sup>(٣)</sup> هما الإثنان.

ويجب أن يُحترز<sup>(٤)</sup> عن استعمال ألفاظ غريبة ووحشية<sup>(٥)</sup> غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السائل<sup>(٦)</sup>، لكونه مفوتاً للغرض.

أقول: يريد أن يبيّن وجه الخطأ في التعريف ليُحترز عنه، وهو يكون لفظياً ومعنىياً.

فن الأغالط المعنوية تعريف الشيء بالمساوي في المعرفة والجهالة، كمن يعرف الحركة بعدم السكون والزوج بعدم الفرد، فإن عدم السكون مساواً للحركة في المعرفة، وعدم الفرد مساواً للزوج فيها.

هذا بحسب المشهور، فإن في المشهور أن تقابل الحركة والسكن وتقابل الزوج والفرد تقابل الأصداد.

وأما بحسب التحقيق، فإن التقابل في هذين تقابل<sup>(٧)</sup> بحسب العدم والملكة، فإن السكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك ، والفرد عدم الزوج، فيكون التعريف بها تعريف الشيء بما يتوقف عليه في المعرفة.

والمثال الصحيح أن يقال: مثل تعريف أحد المتضاديين بالآخر، كتعريف الأب بأنه الذي له ابن.

(١) في (م): «ما تقع به المشابهة واللامشابة» وفي (ح): «ما بها تقع المشابهة واللامشابة».

(٢) في (م): «المقسم».

(٥) في (ن): «ووحشية».

(٦) في (ش): «السامع».

(٣) لفظ «الشيئان» لم يرد في (ن).

(٧) لفظ «تقابل» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «ويجب الاحتراز».

ويتلو هذه المرتبة من الرداعة تعريف الشيء بالأخفي، فإنه أرد<sup>(١)</sup> من التعريف بالمساوي، كما تقول<sup>(٢)</sup> في تعريف النار: إنها أسطفُس شبيهة بالنفس، والنفس أخفى من النار، وهذه المرتبة لم يذكّرها المصنف.

ويتلن هذه المرتبة تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به مرتبة واحدة، فإنه دور ظاهر، كقولنا في تعريف الكيفية: إنها الهيئة التي تقع بها المشابهة واللامشابة، ثم تعرف المشابهة: بأنها اتفاق في الكيفية.

ويتلن هذه الرتبة تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به براتب، كقولنا في  
تعريف الاثنين: إنه الزوج الأول، ثم تقول في تعريف الزوج: إنه العدد  
الم分成<sup>(٣)</sup> بتساوين، ثم تقول في تعريف المتساوين: إنهم الشيئان اللذان  
لا يزيد أحدهما على الآخر، ثم تقول<sup>(٤)</sup> في تعريف الشيئين: إنهم الاثنين،  
وهذا دور خفي، وهو أقبح من الأول، لأنه يلزم تقديم معرفة الشيء على نفسه  
براتب.

وأما الأغالط اللفظية: فأن يكون اللفظ غريباً وحشياً بالقياس إلى السامع، أو خفيّاً غير ظاهر الدلالة، فأن طالب المعنى حينئذ يترك مطلوبه ويطلب التفهم لللفظ<sup>(٥)</sup>، فيفوت غرضه بذلك.

(١) ف (م): «أدنى».

٢) ف (م): «يقال».

(٣) في (٢): «المقسم».

٤) ف (م): «يقال».

(٩) في (م): «تفهم اللفظ».

قال:

المقالة الثانية  
في القضايا وأحكامها

وفيها مقدمة وثلاثة فصول:

أما المقدمة: في تعريف القضية وأقسامها الأولية

القضية: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب<sup>(١)</sup>

أقول: لما فرغ من النظر في أحوال المفردات شرع في الكلام في المركبات، وتكلّم في أبسط المركبات، وهي القضايا وأقسامها الأولية. فإن القضية تنقسم إلى أقسام نوعية تارة، وإلى أقسام صنفية أخرى. والأولى<sup>(٢)</sup> قسمة أولية، كت分区 القضية إلى الحالية والشرطية، فانّها نوعان مختلفان.

أما قسمتها إلى الضرورية والذاتية وسائل الموجهات مثلاً، فانّها قسمة صنفية لا اختلاف فيها إلا بالعوارض. وببدأ بتعريف القضية.

قوله: (القضية قول) يشمل جميع الأقوال التامة والناقصة.

---

(١) في (ش): «أو كاذب فيه» وفي (ح): «إنه صادق فيه أو كاذب».

(٢) في (م): «والأول».

وقوله: (يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب) يفصله عن سائر الأقوال الناقصة وعن غير القضايا من الأقوال التامة، كالاًوامر وغيرها مما لا يدخله الصدق والكذب.

وقد اعترض على هذا التعريف فقيل: إن الصادق هو الخبر المطابق والكاذب هو الخبر الذي ليس بمطابق، فتعريف مطلق الخبر بهما تعريف دوري. والجواب: أن التعريف إنما هو للفظ الخبر، وتعريف الصادق: بأنه الخبر المطابق، تعريف له بعاهية الخبر، فاختللت جهة التوقف<sup>(١)</sup>، فلا دور.

قال: وهي حلية إن الخللت بطرفها إلى مفردین، كقولنا: زيد<sup>(٢)</sup> عالم، زيد ليس بعالم<sup>(٣)</sup>، وشرطية إن لم تنحل.

أقول: هذه هي<sup>(٤)</sup> القسمة الأولية التي تفيد القضية التبييز النوعي، وهي القسمة إلى الحملية والشرطية.

فإن القضية إن الخللت بطرفها إلى مفردین أو إلى ما في قوة المفردین كانت حلية، كقولنا: زيد عالم، فإنها تنحل إلى قولنا<sup>(٥)</sup>: زيد، وهو مفرد، وإلى قولنا:<sup>(٦)</sup> عالم، وهو أيضاً مفرد.

وكقولنا: الحيوان الناطق إنسان، فإنها ينحلان إلى قولنا: الحيوان الناطق، وهو في قوة المفرد، وإلى قولنا: إنسان.

وان الخللت إلى قضيتين فهي شرطية، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإنها تنحل بمحنة الأدوات إلى قولنا: الشمس طالعة، وهي

(٤) لفظ «هي» لم يرد في (م).

(١) في (م): «التوقف».

(٥) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(٢) في (ش): «زيد هو».

(٦) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(٣) في (ش): «وزيد ليس هو عالم».

قضية، وإلى قولنا: النهار موجود، وهي قضية أيضاً.  
وكذلك إذا قلنا: العدد إنما زوج وإنما فرد، فإنها تنحل بمحنة الأدوات  
إلى قولنا: العدد زوج، العدد فرد، وهما قضيتان.

قال: والشرطية إنما متصلة، وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها  
على تقدير صدق<sup>(١)</sup> أخرى، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وليس إن  
كان هذا<sup>(٢)</sup> إنساناً فهو جاد.

أقول: الشرطية تنقسم إلى قسمين: متصلة، ومنفصلة.  
المتصلة: هي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير أخرى<sup>(٣)</sup> إن كانت  
موجبة، أو يحكم فيها بعدم صدقها إن كانت سالبة.  
مثال الموجبة قولنا<sup>(٤)</sup>: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، فإنما قد حكنا  
بصدق قولنا: هذا حيوان على تقدير صدق قولنا: هذا إنسان.  
مثال السالبة: ليس إن كان هذا إنساناً فهو جاد، فقد حكمنا بعدم كونه  
جاداً على تقدير كونه إنساناً.

قال: وإنما منفصلة، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين في الصدق  
والكذب معاً، أو في أحدهما فقط، أو بتنفييه، كقولنا: إنما أن يكون هذا العدد  
زوجاً أو فرداً، وليس إنما أن يكون الإنسان<sup>(٥)</sup> حيواناً<sup>(٦)</sup> أو أسود.

(١) في (ر): «على تقدير أخرى» وفي (ش) و (ح): «على تقدير صدق قضية أخرى».

(٢) لفظ «هذا» لم يرد في (ر).

(٥)

في (ش): «هذا الإنسان».

(٦) في (ش): «كتاباً».

(٣) في (م): «على تقدير صدق قضية أخرى».

(٤) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

أقول: المنفصلة هي التي يحكم فيها بالمنافاة بين قضيتيْن أو بعدم المنافاة، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يحكم فيها بالمنافاة بينها في الصدق والكذب معاً، وتسمى المنفصلة الحقيقة، كقولنا: العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً، فإن الجزأين يستحيل اجتماعهما ويستحيل ارتفاعهما.

الثانية: التي يحكم فيها بالمنافاة بينها في الصدق فقط، وتسمى مانعة الجمع، كقولنا: هذا الشيء إما أن يكون حيناً أو شجراً، فإنه يستحيل اجتماعهما على الصدق ويمكن ارتفاعهما.

الثالثة: التي يحكم فيها بالمنافاة بينها في الكذب فقط، كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر وإنما لا يفرق، فإنه يستحيل اجتماعهما على الكذب ويمكن اجتماعهما على الصدق، وتسمى مانعة الخلو.

هذا في الموجبة، وأما في السالبة فهي التي يحكم فيها بعدم المنافاة، إما في الطرفين<sup>(١)</sup> معاً أو في أحدهما، كقولنا: ليس إما أن يكون الإنسان حيواناً أو أسود، فإنه لامنافاة بينها.

واعلم: أن تسمية المتصلة بالشرطية مطابق للعرف اللغوي، وأما تسمية المنفصلة بها فإنه بحسب المجاز، وكذلك تسمية الموجبات بالمتصلة والمنفصلة بحسب الحقيقة، وتسمية السوالب بحسب المجاز.

قال:

**الفصل الأول: في الحملية**

وفيه أربعة مباحث:

(١) في حاشية (م): «أي: الصدق والكذب».

### الأول<sup>(١)</sup>: في أجزائها وأقسامها

الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمى موضوعاً، ومحكوم به ويسمى محولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع<sup>(٢)</sup>.

أقول: قدم المصنف البحث عن الحملية على البحث عن الشرطية، لأنها أبسط منها.

واعلم: أن الجملة<sup>(٣)</sup> تشتمل على ثلاثة أجزاء.

محكوم عليه ويسمى موضوعاً، كالإنسان في قولنا: الإنسان حيوان.

ومحكم به ويسمى محولاً، كالحيوان في هذا المثال.

ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، كلفظة هو وأشباهها.

واعلم: أن المحمول والموضع بينهما اتحاد من وجه وتغيير من وجه، وبهذا سقط الشك الذي يقال: إن المحمول إن كان عين الموضوع فلا حمل ولا وضع إلا في الألفاظ المترادة، وإن كان مغاييرأً كان حكماً بوحدة الاثنين، فأنهما لعما اتحدا من وجه صبح أن يقال: إن أحدهما هو الآخر، ولعما افترقا من وجه آخر لم يكن الحمل والوضع في الألفاظ المترادة<sup>(٤)</sup>.

واعلم: أن ما به الاتحاد قد يكون بعينه هو الموضوع، كقولنا: الإنسان ضاحك، وقد يكون هو المحمول كعكس هذا المثال، وقد يكون مغاييرأً لهما كقولنا: الضاحك كاتب، فإن الذي يقال له إنه ضاحك وأنه كاتب هو الإنسان.

(١) في (ش) و(ج): «البحث الأول».

(٢) جاء في (ج) بعد لفظ: «بالموضوع»: «ويسمى نسبة حكمة».

(٣) أي: الجملة الحملية.

(٤) لفظ «المترادفة» لم يرد في (ر).

قال: واللّفظ الدال عليها يسمى<sup>(١)</sup> رابطة، كهوفي قولهنا: زيد هو عالم، وتسمى القضية حينئذ ثلاثة.

وقد تمحّض الرابطة<sup>(٢)</sup> في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، والقضية حينئذ تسمى<sup>(٣)</sup> ثنائية.

أقول: اللّفظ الدال على النسبة بين الموضع والمحمول تارة يكون في قالب الاسم وإن لم يكن اسمًا كهوا، وتارة يكون في قالب الكلمة كقولنا: يوجد<sup>(٤)</sup>. والقضية التي تذكر فيها الرابطة تسمى ثلاثة، لاشتمالها على الموضع والمحمول والرابطة،<sup>(٥)</sup> والتي تمحّض فيها الرابطة<sup>(٦)</sup> تسمى ثنائية، كقولنا: زيد عالم.

هذا في لغة العرب، ولذلك قيد الحذف ببعض اللغات، فإن اللغة الفارسية لا تختلفها<sup>(٧)</sup>.

واعلم: أن المحمولات المشتقة أو الكلمات قد لا تحتاج إلى ذكر الرابطة فيها، لأنها ترتبط لذواتها بموضع ما.  
وزعم فخر الدين أنها تكون مرتبطة لذاتها بالموضع في القضية.  
وهو خطأ.

(١) في (ش): «ويسمى اللّفظ الدال عليها».

(٢) في (ر): «وقد يعنّف الرابط».

(٣) في (ش) و(ح): «وتسمى القضية حينئذ».

(٤) في (م): «كقولنا: زيد وجد كاتب، وزيد هو كاتب».

(٥) في (م): «والنسبة».

(٦) لفظ «الرابطة» لم يرد في (م).

(٧) أي: الرابطة، مثل قولهنا: حسن ابْنَاده است، فكلمة است هي الرابط بين حسن، وبين ابْنَاده التي يعني فائده.

قال: وهذه النسبة إن كانت نسبة يصح بها<sup>(١)</sup> أن يقال: إن الموضوع محمول فالقضية موجبة، كقولنا: الإنسان حيوان.

وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال: إن الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة، كقولنا: الإنسان ليس بمحجر.

أقول: النسبة الابيجابية هي التي باعتبارها يصح أن يقال: إن الموضوع هو المحمول، كقولنا: الإنسان هو حيوان<sup>(٢)</sup>.

والنسبة السلبية هي التي باعتبارها يصح أن يقال: إن الموضوع ليس محمول، كقولنا: الإنسان ليس هو<sup>(٣)</sup> بمحجر، وهذا ظاهر.

قال: موضوع الحملية<sup>(٤)</sup> إن كان شخصاً معيناً سميت القضية<sup>(٥)</sup> مخصوصة بشخصية

وإن كان كلياً، فإن بين فيها كمية أفراد ماعليه الحكم<sup>(٦)</sup>. ويسمى<sup>(٧)</sup> اللفظ الدال عليه سورة. سميت مخصوصة ومسورة، وهي أربع.

لأنه إن بين أن الحكم على كل الأفراد فهي الكلية، إنما موجبة سورها كل كقولنا: كل نار حارة، وإنما سالبة سورها لاشيء ولا واحد كقولنا: لاشيء ولا واحد<sup>(٨)</sup> من الإنسان بجماد<sup>(٩)</sup>.

وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهي الجزئية، إنما موجبة سورها بعض واحد كقولنا: بعض الحيوان إنسان، وإنما سالبة سورها ليس كل

(٦) في (ش) و(ح): «بها يصح».

(١) في (ش) و(ح): «بها يصح».

(٧) في (م): «الحيوان».

(٢) في (م): «الحيوان».

(٨) في (ش): «محمار».

(٣) لفظ «هو» لم يرد في (م).

(٤) في (ش): «موضوع القضية».

(٥) لفظ «القضية» لم يرد في (ر) و(ش).

وليس بعض وبعض ليس كقولنا: ليس كل حيوان إنساناً<sup>(١)</sup>.

**أقول:** إذا كان موضوع الحملية شخصاً معيناً سميت القضية شخصية باعتبار شخصيته، كقولنا: زيد كاتب.  
 وإن كان كلياً، فلا يخلو إنما أن يحكم عليه باعتبار عروض الكلية له، أو يحكم عليه من حيث هو هو، أو يحكم عليه باعتبار أفراده.  
 والمصنف بين أولاً أحكام هذا الأخير، لكون المخاورات العلمية إنما تبحث باستعمال أحدها، وهو ينقسم قسمين:  
 أحدهما: أن يبيّن فيها<sup>(٢)</sup> كمية الأفراد، وتسمى القضية محصورة ومسورة.  
 والثاني: أن لا يبيّن فيها كمية الأفراد<sup>(٣)</sup> وتسمى القضية<sup>(٤)</sup> مهملة.  
 والمحصورات أربع:

**الأولى:** الموجبة الكلية، وهي: التي يحكم فيها بشبوب المحمول لكل أفراد الموضوع، كقولنا: كل إنسان حيوان، واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورة، وهو لفظة كل.

**الثانية:** السالبة الكلية، وهي: التي يحكم فيها بسلب المحمول عن كل واحد من أفراد الموضوع، وسورها لاشيء ولا واحد، كقولنا: لاشيء من الإنسان بجماد، أولاً واحد من الإنسان بجماد.

**الثالثة:** الموجبة الجزئية، وهي: التي يحكم فيها على بعض أفراد الموضوع

(١) في (ح): «كقولنا: ليس كل حيوان إنساناً وليس بعض الإنسان بحجر وبعض الحيوان ليس بانسان».

(٢) في (م): «فيه».

(٣) لفظ «كمية الأفراد» لم يرد في (ن).

(٤) لفظ «القضية» لم يرد في (ن).

بشبوب المحمول له من غير التعرض للبعض الآخر، وسورها بعض واحد،  
 كقولنا: بعض الحيوان إنسان، أو واحد من الحيوان إنسان.

الرابعة: السالبة الجزئية، وهي: التي يحكم فيها سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، وسورها ليس كلّ وليس بعض وبعض ليس، كقولنا: ليس كلّ حيوان إنساناً، وليس بعض الحيوان إنساناً، وبعض الحيوان ليس بانسان.  
 والفرق بين الأول والباقيين: أنّ الأول يدلّ على سلب الحكم عن الكلّ بالتطابقة وعلى سلبه عن البعض بالالتزام، والباقيان بالعكس، فانهما يدللان على سلب الحكم عن البعض بالتطابقة وعن الكلّ بالالتزام.

والفرق بين الثاني والثالث: أنّ الثاني قد يستعمل في السلب الكلّي كما يقال: ليس بعض الحجر بانسان، ويريد به سلب الانسانية عن كلّ واحد (١) من الحجر، والثالث لا يستعمل.

وأيضاً الثالث قد يستعمل في الإيجاب المعدول كما نقول: بعض الحيوان هو ليس بانسان، بخلاف الثاني فإنه لا يستعمل في الإيجاب (٢) أصلاً.

فان قلت: على الأول: إن سلب الحكم عن الكلّ أعم من سلبه عن البعض وعن كلّ الأفراد، فكيف جعلته دالاً على سلب الحكم عن البعض بالالتزام، والعام لادلة له على الخاص بأحد الدلالات الثلاث.

قلت: العام إذا انقسم إلى طبيعتين وإحدى الطبيعتين لازمة للأخرى، فإنه يستحيل وجود العام من دون الطبيعة الالزمة، فيكون لفظ العام يدلّ على تلك الطبيعة بالالتزام.

فقولنا: ليس كلّ لفظ، يدلّ على معنى عام لمعنىين:

(١) لفظ «واحد» الثاني لم يرد في (١).

(٢) في (١): «للإيجاب».

أحد هما: سلب الحكم عن كل الأفراد.

والثاني: سلبه عن البعض.

ولما استلزم الأول الثاني كان لفظ العام دالاً على الثاني بالالتزام.

قال: وإن لم يبيّن<sup>(١)</sup> فيها كمية الأفراد، فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجذرية سميت القضية<sup>(٢)</sup> طبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والانسان نوع وإن صلحت لذلك سميت مهملة، كقولنا: الانسان في خسر، الانسان ليس في خسر.

**أقول:** هذان قسمان من الأقسام التي ذكرناها:

الأول منها: أن يكون الحكم غير صادق على الأفراد، بل حكم على الماهية باعتبار عروض الكلية لها، وسماتها القضية الطبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والإنسان نوع، فإنَّ الحيوان من حيث هو هو ليس بجنس، وإنَّما صدق على الإنسان، وإنَّما تعرض له الجنسية باعتبار عروض الكلية له، وكذلك الإنسان إنما كان نوعاً باعتبار عروض الكلية له.

والثاني: أن يكون الحكم على الأفراد ولا تُبيّن فيها كميّتها، وتسمى القضية مهملة، كقولنا: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر.

والفرق بين هذه والأولى: أنَّ الأولى لا تصدق جزئية، فأنَّه لا يصدق

**قولك** : بعض الحيوان جنس ولا بعض الإنسان نوع ، بخلاف هذه.

وقد أهل المصنف القسم الآخر من القضايا، وهي: التي حكم فيها على

(١) في (٢): «مير».

(٢) لفظ «القضية» لم يرد في (ش).

المالية من حيث هي هي، ونحن نسمّي هذه القضية القضية الطبيعية، والتي سماها المصنف الطبيعية نحن سميّناها القضية العامة.

قال: وهي في قوة الجزئية، لأنّه متى صدق الإنسان في خسر صدق بعض الإنسان في خسر، وبالعكس.

أقول: المعنى بقول الحكماء: إن المهمة في قوة الجزئية، أنّهما متلازمتان في الصدق.

وبيان تلازمهما: أنّ الحكم إذا صدق على زيد فقد صدق على ما صدق عليه الإنسان، فإذا قلنا: زيد كاتب، صدق قولنا: كلّ ما صدق عليه الإنسان فهو كاتب، وهو المعنى بقولنا: الإنسان كاتب، وإذا صدق على أفراد الإنسان من حيث هو صدق على بعض أفراده، لأنّه إن صدق على الجميع صدق على البعض، وكذلك إن صدق على البعض صدق على البعض<sup>(١)</sup>، وهو لا يخلو عنها.

والاعتراض المذكور<sup>(٢)</sup> في سور السالبة الجزئية آتٍ هنا،  
والجواب هو الجواب.

قال: البحث الثاني: في تحقيق المخصوصات الأربع<sup>(٣)</sup>.

قولنا: <sup>(٤)</sup> كلّ (ج) (ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه: أن كلّ ما موجود كان<sup>(٥)</sup> (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث إذا وجد كان (ب)،

(١) لفظ «صدق على البعض» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «والأعراض المذكورة».

(٣) في (م) و (ش) و (ح): «كان».

(٤) لفظ «الأربع» لم يرد في (ش).

أي: كلّ ما هو ملزوم (ج) <sup>(١)</sup> فهو ملزوم (ب) <sup>(٢)</sup>  
 ونارةً بحسب الخارج، ومعناه كلّ (ج) في الخارج. سواء كان حال الحكم  
 أو قبله أو بعده. فهو (ب) في الخارج.

أقول: العلوم لا يبحث فيها عن الأشخاص، فلهذا أهلها المصنف وبحث  
 عن تحقّيق المتصورات، أي: بيان ما يفهم منها، وذكر الموجبة الكلية لقياس  
 عليها الباقي.

ونحن نقدم مقدمة، وهي:

أنّ قولنا: كلّ (ج) (ب) لأنّي <sup>(٣)</sup> به الكلّ الجموعي، وإنّ لم يتعدّ الحكم  
 من الأوّسط إلى الأصغر، فانك تقول: زيد حيوان وكلّ حيوان لا تسعهم  
 دار واحدة مع كذب النتيجة.

ولا الكلي العقلي ولا الكلي المنطقي، وإنّ لم يتعدّ الحكم أيضًا.

ولا يعني أيضًا ماحقّيقته حقيقة (ج)، وإنّ لم يتعدّ الحكم، ولا صفتة (ج).

بل يعني به كلّ واحد واحد مما صدق عليه (ج) بالفعل على ما هو مذهب  
 المتصلين، سواء كان حقيقته حقيقة (ج)، أو كان موصوفاً به، فإنه (ب).

إذا عرفت هذا فاعلم: أنّ قولنا: كلّ (ج) (ب) بهذا الاعتبار يستعمل تارة  
 بحسب الحقيقة، ومعناه: إن كلّ ما وجد وكان (ج) من الأفراد الممكنته فهو  
 بحسب إذا وجد كان (ب)، يعني به: أن كلّ ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم  
 (ب)، وهذه القضية تسمى الحقيقة المطلقة.

ويستعمل تارة أخرى بحسب الخارج، ومعناه كلّ (ج) في الخارج فهو (ب) في  
 الخارج، ولا يشترط أن يكون الحكم حال وجود (ج) أو قبله أو بعده، وتسمى هذه

(١) في (ش): «لـ(ج)».

(٢) في (ش): «لـ(ب)».

(٣) في (ر): «لـ(ج)».

القضية الخارجية المطلقة.

وقد تكون القضية حقيقة الموضوع خارجية المحمول، كقولنا: كل ما وجد  
كان (ج) فهو (ب) في الخارج.

وقد تكون بالعكس، كقولنا: كل (ج) في الخارج فهو بحث لوجود كان  
(ب).

وقيد الأفراد في الحقيقة بالمكانة لتخرج عنه الأفراد الممتنعة، فلا يصح أن  
يقال: الخلاء ممتنع بحسب الحقيقة، لاستحاله قولنا: كل ما وجد كان خلاء  
 فهو بحث لوجود كان ممتنعاً.

والمتأخرون سموا مثل هذه القضية القضية<sup>(١)</sup> الذهنية.  
واعلم: أن في تفسير المصنف القضية الحقيقة نظراً، وذلك أن الملزم له  
(ج) لا يجب صدق (ج) عليه، والمراد من قولنا: كل (ج)، أي: كل ما يصدق  
عليه (ج)، فإن علل (ج) التامة لوجود (ج)، ولا يجب صدقه عليها.  
هذا إن كان الموضوع قولنا: كل ما وجد كان (ج) بغير الواء العاطفة،  
وان كان بالواو العاطفة لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة، فإن معنى المطلقة  
حينئذ: كل ما وجد وكان (ج) فهو ملزم له (ب).

وأما القضية الخارجية، فإنه مذهب بعض القدماء، وقد نسبه الشيخ في  
الشفاء إلى السخافة.

وبين بطلانه: بأن قولنا كل (ج) إذا عنينا به ما هو (ج) من<sup>(٢)</sup> الأفراد الواقعية  
في وقت ما، كان بعض (ج) لا يأكله.

واعلم: أن المعنى المتعارف بين الجمهور من قولنا: كل (ج) (ب) أن

(١) لفظ «القضية» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «في».

كل واحد مما يقال عليه (ج) - أما تحقيقاً وأما فرضاً، سواء كانت الجبيمية ذاته أو صفتة، سواء كانت دائمة أو غير دائمة، سواء كان موجوداً في الخارج أو في العقل أو في الفرض الذهني - فـلا يمتنع وجوده لذاته فهو (ب).

فعلى هذا لا تدخل فيه الممتنعات ولا ماتكون بالقوة (ج)، إلا إذا قدر أنه (ج)، والموضع إذا كان ممتنع الوجود لذاته كالمخلاء والجوهر مثلاً فقد يعقل منه أنه على رأي من يقول إنه<sup>(١)</sup> غير ممتنع، وهو عند اتصافه بالوجود في الخارج يكون خلاء وجواهراً بالفعل، يحكم<sup>(٢)</sup> عليه من حيث هو كذلك بما يحكم عليه.

هذا تحقيق هذا الموضوع، وطولنا الكلام هنا لنغلط المصنف وجاءة من المتأخرین فيه.

قال: والفرق بين الاعتبارين ظاهر، فإنه لوم يوجد شيء من المربعات في الخارج لصح<sup>(٣)</sup> أن يقال: كل مربع<sup>(٤)</sup> شكل بالاعتبار الأول دون الثاني، ولوم يوجد في الخارج من الأشكال<sup>(٥)</sup> آلا المربع لصح<sup>(٦)</sup> أن يقال: كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الأول، وعلى هذا فقس المخصوصات الباقية.

أقول: الفرق بين الحقيقة المطلقة على اصطلاحه والخارجية المطلقة: أن كل واحدة منها تصدق بدون الأخرى.

أما صدق الحقيقة بدون الخارجية، فلا تنا لوفرضنا عدم المربعات في الخارج في الأذمنة الثلاثة صدق قولنا: كل مربع شكل، لأنه لوجود المربع لكان شكلأ، وقد عرفت أن هذه لا يشترط فيها الوجود، وكذبت الخارجية،

(٤) في (م): «كل شكل مربع».

(١) في (ن): «به».

(٥) في (ش): «لولم يوجد من الأشكال في الخارج».

(٢) في (م): «فيحكم».

(٦) في (م) (ش) (و) (ح): «يصح».

(٣) في (م) (ش) (و) (ح): «يتصح».

لاشتراط وجود موضوعها في الخارج.

وأما صدق الخارجية بدون الحقيقة، فلأننا لوفرضنا انحصر الأشكال في المربعات في الخارج صدقت الخارجية، وهي كل مربع<sup>(١)</sup> شكل، لأن كل شكل في الخارج مربع في الخارج، وكذبت الحقيقة، لأن المثلث لو وجد كان شكلاً، وهو بحيث لو وجد لم يكن مربعاً.

فليس كلّ واحدة من الكليتين أعمّ من الآخر مطلقاً، ولكن بينها عموم من وجہ، لا فرقاً فيها في الصدق حيث هنا، وصدقها في كلّ مادة يمتنع أن يوجد من أفرادها إلا ما وجد في الخارج منها.

والجزئية الحقيقة أعم من كلّيّها ومن الكلية والجزئية الخارجيتين، والفالسبة الكلية الحقيقة أخص من السالبة الخارجية الكلية، لأنّه كلما صدقت السالبة الحقيقة صدقت السالبة الخارجية، لأنّ أفراد موضوعها بعض أفراد الحقيقة، ولا ينعكس، لصدق السالبة الكلية<sup>(٢)</sup> الخارجية في المثال الذي ذكرناه، وهو اختصار الأشكال في المربعات، فأنّه يصلق لاشيء من الشكل في الخارج بمثلث في الخارج بدون السالبة الكلية الحقيقة، لأنّ بعض ما لو وجد كان شكلًا، فهو بعثت لو وجد كان مثلثاً، والفالسبة الجزئيات متلازمان.

قال: البحث الثالث: في العدول والتحصيل

حرف السلب إن كان جزءاً من الموضع كقولنا: اللاحِي<sup>(٢)</sup>، جاد، أو من المحمول كقولنا الجماد لاعالم، أو منها جميماً<sup>(٤)</sup>، سعيت القضية معدولة، موجبة كانت أو سالبة.

وإن لم يكن جزءاً لشيء منها، سميت محصلة إن كانت موجبة، وبسيطة

(٣) في (٢): «اللانامي».

(١) في (م): «كل شكل مربع».

(٤) في (ش): «كقولنا : اللاجي لاعالم».

٢) لفظ «الكلية» لم يرد في (م).

إن كانت سالبة.

والاعتبار بایجاب القضية وسلبها بالنسبة الشبوتية والسلبية لابطري القضية، فـأـن قولـنـا: كـلـ مـا لـيـس بـحـيـ فهو لا عـالم مـوجـبـه مع أن طـرقـيـها عـدـمـيـانـ، وـقـولـنـا: لـاشـيـءـ منـ المـتـحـرـكـ بـسـاـكـنـ سـالـبـةـ معـ أنـ طـرقـيـها وجودـيـانـ.

أقول: حرف السلب إذا جعل جـزاـ منـ أحدـ طـرقـيـ القـضـيـةـ أوـ مـنـهـاـ سـمـيتـ القـضـيـةـ مـعـدـلـةـ، كـوـلـنـاـ: الـلـاتـامـيـ جـهـادـ، أوـ الـإـنـسـانـ لـاحـجـرـ، أوـ الـلـاحـيـ لـاقـادـرـ، وـمـعـدـلـةـ الـمـوـضـوعـ قـلـيـاـ يـبـحـثـ عـنـهاـ.

وـإـنـ لمـ يـكـنـ جـزـءـاـ مـنـهـاـ<sup>(١)</sup>ـ، فـانـ كـانـتـ مـوجـبـةـ سـمـيتـ القـضـيـةـ مـخـصـلـةـ، كـوـلـنـاـ: الـإـنـسـانـ حـيـوانـ، وـإـنـ كـانـتـ سـالـبـةـ سـمـيتـ القـضـيـةـ<sup>(٢)</sup>ـ بـبـسـيـطـةـ، كـوـلـنـاـ: الـإـنـسـانـ لـيـسـ بـجـهـاـ.

والاعتـارـ بـالـإـيجـابـ وـالـسـلـبـ إـنـهـاـ هـوـ بـايـجابـ النـسـبـةـ أوـ سـلـبـهاـ لـاـ بالـطـرـفـينـ، فـقـولـنـاـ: الـإـنـسـانـ لـيـسـ بـجـهـرـ سـالـبـةـ معـ أنـ طـرقـيـهاـ إـيجـابـيـانـ، وـقـولـنـاـ: الـلـاحـيـ لـاعـلـمـ مـوجـبـةـ معـ أنـ طـرقـيـهاـ عـدـمـيـانـ.

قالـ: وـالـسـالـبـةـ بـبـسـيـطـةـ أـعـمـ منـ الـمـوجـبـةـ الـمـعـدـلـةـ الـحـمـولـ، لـصـدـقـ السـلـبـ عـنـ دـمـ الـمـوـضـوعـ دـونـ الـإـيجـابـ، فـأـنـ الـإـيجـابـ لـاـ يـصـحـ إـلـاـ عـلـىـ مـوـجـودـ<sup>(٣)</sup>ـ مـحـقـقـ كـمـاـ فـيـ الـخـارـجـيـ الـمـوـضـوعـ، أوـ مـقـتـرـ كـمـاـ فـيـ الـحـقـيقـيـ الـمـوـضـوعـ، وـإـمـاـ إـذـاـ كـانـ الـمـوـضـوعـ مـوـجـودـاـ، فـانـهـاـ مـتـلـازـمـانـ<sup>(٤)</sup>ـ.

(٣) في (ش): «موضع موجود».

(١) في (ر): «منها».

(٤) في (م): «متلازمتان».

(٢) لفظ «القضية» لم يرد في (ر).

أقول: السلب كما يصح عن الأمور الوجودية يصح أيضاً عن الأمور العلمية، فإن زيداً المعدوم يصدق عليه أنه ليس ببصير. وأما الإيجاب فلا بد له من موضوع، إما محققاً كما في الخارجية الموضوع، أو مقتراً كما في الحقيقة الموضوع<sup>(١)</sup>، سواء كان الإيجاب محضلاً أو معدولاً. هذا بحسب المشهور

والحق: أن الإيجاب والسلب يستند عيان الوجود الذهني حتى يصح الحكم عليه بایيجاب أو سلب، وأما الوجود الخارجي فأنها تستدعي الخارجية الإيجابية دون السالبة، وهذا الفرق إنما يتم في خارجية الموضوع دون حقيقته. وإذا كان الموضوع موجوداً تلزمه السالبة البسيطة والموجبة المعدولة، ولما كانت السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة، وكان وجود الأشخاص يستدعي وجود العام، استحال صدق الموجبتين، ولما كان السلب يصح عن المعدوم، جاز صدق السالبتين وامتنع كذبيها، وإلا لصدقت الموجبتان، وأما السالبة البسيطة فانها تناقض الموجبة المحصلة.

فالحاصل أن القضايتين إن اختلفتا في الكيفية وتوافقتا في العدول والتحصيل تناقضتا، وإن كانتا بالعكس تعاندت اصدقأ حالة الإيجاب وكذباً حالة السلب، وإن اختلفتا فيها كانت الموجبة أخص من السالبة.

قال: والفرق بينها في اللفظ، أما في الثلاثية فالقضية موجبة إن قلت الرابطة على حرف السلب، وسالبة إن أخرت عنها. وأما في الثانية فبالنسبة أولاً بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً<sup>(٢)</sup>

(١) لفظ «الموضوع» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «لا» لم يرد في (م) وفي (ش): «ولا».

بالإيجاب المدحول، ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس.

**أقول:** لما فرغ من بيان الفرق المعنوي بين الموجبة المدحولة والسايبة البسيطة، شرع في الفرق اللغطي<sup>(١)</sup>.

وهو ظاهر في القضية الثلاثية، فإنَّ الرابطة إذا تأثرت عن حرف السلب كانت القضية سالبة، كقولنا: زيد ليس هو<sup>(٢)</sup> بعالم، وإن تقدمت عليه كانت موجبة معدولة، كقولنا: زيد هو ليس بعالم، لأنَّ الرابطة من حقها أن تربط كلَّ ما بعدها بالموضوع.

وأما في الثانية، وهي التي حذف عنها حرف الربط، فأنهما يتمايزان بالنسبة والاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب كلفظة غير ولا، وعلى<sup>(٣)</sup> بعضها بالسلب كلفظة ليس.

**قال:** البحث الرابع: في القضايا الموجبة.<sup>(٤)</sup>

لابد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية. كالضرورة والدلوام واللاضرورة واللادوام. وتسمى تلك الكيفية مادة القضية، وللفظ الدال عليها<sup>(٥)</sup> يسمى<sup>(٦)</sup> جهة القضية.

**أقول:** فدِيَّنا أنَّ القضية تشتمل على ثلاثة أجزاء<sup>(٧)</sup>: محكوم عليه، ومحكم به، ونسبة بينها.

فاعلم الآن: أنَّ النسبة الإيجابية أو السلبية لابد لها في نفس الأمر من

(١) في (ر): «بين اللغطي».

(٢) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ «عل» لم يرد في (م).

(٤) في (ح): «الموجبة».

(٥) في (ر) و(ش): «عليها».

(٦) في (ش): «ويستي».

(٧) في (م): «مشتملة على أجزاء ثلاثة».

كيفية هي الضرورة والدوم والاضرورة والادوم، وغيرها مما يأتي لا تخلو قضية عن هذه الكيفية في نفس الأمر.

وتسمى تلك الكيفية مادة القضية، ثم المقول من تلك الكيفية أو المفهوم يسمى جهة القضية، مثلاً نسبة الحيوان إلى الإنسان في نفس الأمر هي الوجوب، فلو فرضنا عدم شعورنا بتلك الكيفية لكان التسبة في مقولتنا نحن<sup>(١)</sup> هي نسبة إلا مكان العام، فاذن جهة القضية مفهارة للمادة بنوع من الاعتبار.

والصنف جعل نسبة المحمولات إلى الموضوعات هي المبحث عنها، بخلاف ماذهب إليه فخرالدين في بعض كتبه، فإنه جعل الجهة لبيان نسبة الموضوعات إلى المحمولات.

قال: والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر<sup>(٢)</sup>.

منها بسيطة، وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط.  
ومنها مركبة. وهي التي حقيقتها تتركب<sup>(٣)</sup> من إيجاب وسلب.

أقول: أنواع الجهات يمكن أن تقع على<sup>(٤)</sup> وجوه<sup>(٥)</sup> غير محصورة، والذي يبحث عنه الصنف منها<sup>(٦)</sup> ثلاثة عشر قضية جرت عادة المنطقين<sup>(٧)</sup> بالبحث عن أحكامها من التناقض والعكس، ستة منها بسيطة وسبعة مركبة.

(١) لفظ «نحن» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «ثلاثة عشر» لم يرد في (م) وفي (ج): «ثلاثة عشر قضية». (٦) في (ن): «الصنفين».

(٣) في (ش): «تتركب حقيقتها».

(٤) في (م): «تقع وجوهاً».

والمعنى بالبساطة: هو<sup>(١)</sup> أن تكون الجهة مشتملة على بيان كيفيته<sup>(٢)</sup> بالنسبة، من غير التعرض لخالق تلك النسبة.

والمركبة: هي<sup>(٣)</sup> أن تكون الجهة مشتملة على بيان كيفية النسبة الإيجابية<sup>(٤)</sup> وما يخالفها.

مثلاً إذا قلنا: بالضرورة كل (ج) (ب) كانت هذه الجهة بياناً لكيفية النسبة<sup>(٥)</sup> الإيجابية من غير التعرض للنسبة السلبية ، وكذلك إذا قلنا: بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) كانت هذه الجملة بياناً لكيفية النسبة السلبية من غير التعرض للنسبة الإيجابية.

أما إذا قلنا: كل (ج) (ب) بالامكان الخاص كان معناه أن ثبوت الباء للجيم غير مستحيل ، وعدم الباء عن الجيم غير مستحيل . فكانت تلك بسيطة، وهذه مركبة.

قال: والبساط ست:

الأولى: الضرورية المطلقة، وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجوداً، كقولنا: بالضرورة كل انسان حيوان، وبالضرورة لاشيء من الانسان بمحض.

أقول: الضرورية تشمل الواجب والممتنع، فأنها إن كانت بياناً بالنسبة الإيجابية كانت مطابقة للواجب، وإن كانت بياناً للنسبة السلبية كانت مطابقة للممتنع.

فإذا قلنا: كل (ج) (ب) بالضرورة كان معناه وجوب دوام البائية لذات

(٤) لنظر «الإيجابية» لم يرد في (ر).

(١) في (ر): «هي».

(٥) في (ر): «كيفية بالنسبة».

(٢) في (ر): «كيفية».

(٣) في (ر): «والمركب هو».

الجيم ما دامت ذات الجيم موجودة، كذلك في جانب السلب.  
والشيخ جعل هذه الضرورية ضرورة مشروطة، فإن الضرورية المطلقة  
هي التي ثبتت المحمول للموضوع أولاً وأبداً، كقولنا: الله عالم بالضرورة.  
وذهب قوم غير متحققين<sup>(١)</sup> إلى أن الضرورية هي التي يمتنع انفكاك  
المحمول فيها عن الموضوع لذات الموضوع.  
ونحن لا نشترط هذا.

قال: الثانية: الدائمة المطلقة، وهي التي يحکم فيها بدوام ثبوت المحمول  
للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجوداً، ومتى لها إيجاباً وسلباً  
مامراً<sup>(٢)</sup>.

أقول: مثال الموجبة قولنا: دائماً الإنسان حيوان، مثال السالبة: لاشيء من  
الإنسان بمحجر دائماً  
والجمهور من المنطقين لا يفرقون بين الدائم الضروري في الكليات، وليس  
على المنطقي البحث عن هذا.

وهذه القضية أعمّ من الضرورية، بجواز دوام الشيء لغيره من غير وجوب،  
ولا ينعكس، فإن الشيء إذا كان ضرورياً لغيره كان دائماً له مادامت  
الضرورة ثابتة.

قال: الثالثة: المشروطة العامة، وهي: التي يحکم فيها بضرورة ثبوت  
المحمول للموضوع أو سلبه عنه، بشرط وصف الموضوع، كقولنا: بالضرورة كلـ

(١) في (م): «متحققين».

(٢) في (ش): «مادام ذات الموضوع موجوداً، كقولنا: دائماً كلـ إنسان حيوان، ودائماً لاشيء من  
الإنسان بمحجر».

كاتب متحرك الأصابع مadam كاتباً، وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مadam كاتباً.

أقول: المنشروطة العامة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مadam الموضوع موصوفاً بالوصف العنوي، أو بضرورة السلب مadam الوصف. فإن حركة الأصابع ثابتة بالضرورة مadam الكاتب كاتباً، وكذلك سلب السكون عنه.

وهذه القضية أعمّ من الضرورية، لأنّه متى صدقت الضرورية المطلقة صدقت هذه، فإنّ قولنا: بالضرورة كلّ إنسان حيوان، يستلزم قولنا: بالضرورة كلّ إنسان حيوان مadam إنساناً، ولا ينعكس، لجواز مفارقة<sup>(١)</sup> الوصف لذات الموضوع وعدم الحكم حينئذٍ، كما ضربناه من المثال في الكاتب وحركة الأصابع.

وبينها وبين الدائمة عموم من وجهه، لصدقها في مادة الضرورية، وصدق الدائمة بدونها في مادة اللاضرورية<sup>(٢)</sup> بحسب الوصف، وصلقها بدون الدائمة في مادة الوصف المفارق كالكاتب.

قال: الرابعة: العرفية العامة، وهي: التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، بشرط وصف الموضوع، ومثلاها إيجاباً وسلباً ماماً.

أقول: مثال الموجبة قولنا: دائماً كلّ كاتب متحرك الأصابع مadam كاتباً.

(١) في (ن): «مقارنة».

(٢) في (ن): «الضرورة».

ومثال السالبة قولهنا: دائمًا لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مadam كاتبًا. ونسبة العرفية العامة<sup>(١)</sup> إلى المشروطة كنسبة الدائمة إلى الضرورية، ونسبة العرفية إلى الدائمة كنسبة المشروطة إلى الضرورية.

وهذه القضية أعمّ من المشروطة لما بيّنا في الدائمة والضرورية، ومن الضرورية أيضًا لكونها أخصّ من الأخصّ، ومن الدائمة لما ذكرنا في المشروطة والضرورية.

قال: الخامسة: المطلقة العامة، وهي: التي يحكم فيها بشبوب المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، كقولنا: بالاطلاق العام كل إنسان متّفس، وبالاطلاق العام لا شيء من الإنسان متّفس<sup>(٢)</sup>.

أقول: المطلقة العامة لها تفسيران باتفاق الجماهير:  
أحدّها: ما ذكره الصنف.

والثاني: ما حكم فيها بذلك مع قيد عدم الضرورة المطلقة.  
والسبب في اختلاف التفسيرين: ما ورد في التعليم الأول: من أنّ القضية إما مطلقة، أو ضرورية، أو ممكنة.  
وهذه القسمة تحتمل وجهين:

أحدّها أن يقال: القضية إما أن تكون موجّهة أو لا تكون، والأول إما أن تكون الجهة ضرورية أولاً، والثانية الضرورية<sup>(٣)</sup>، والثالثة الممكنة، فتكون المطلقة بهذه القسمة هي التي بالتفصير الأول،

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (١).

(٢) في (١): «متّفس».

(٣) لفظ «والاولي الضرورية» لم يرد في (١).

وهي التي فهمها ثامسطيوس<sup>(١)</sup> وثافرسطيس<sup>(٢)</sup> ومن تبعهما<sup>(٣)</sup>.

والشأن أن يقال: القضية إنما أن يكون الحكم فيها بالفعل أو بالقوة، والثانية الممكنة، والأولى إنما أن تكون بالضرورة أو تكون بالوجود الحالى عنها، وتكون المطلقة بهذه القسمة هي التي بالتفصير الثاني، وهي التي فهمها الاسكندر واتباعه، وهذه التي يسمى بها المتأخر عن الوجودية الالاضرورية، وسيأتي.

المطلقة بالمعنى الأول أعم من الفعليات، لاستلزم كل فعلية مفهومها من غير عكس.

قال: السادسة: الممكنة العامة وهي: التي يحکم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة<sup>(٤)</sup> عن الجانب المخالف<sup>(٥)</sup>، كقولنا: بالامكان العام كل نار حارة، وبالامكان العام لاشيء من الحر<sup>(٦)</sup> ببارد.

أقول: لفظ الامكان وضع بحسب العرف العام على ما يقابل أحد ضروري<sup>(٧)</sup> الایجاب أو السلب.

كقولنا في الموجبة: كل نار حارة بالامكان، أي: أن عدم الحرارة عن النار ليس بضروري، فقد رفعنا الضرورة عن جانب السلب، وهو الطرف المخالف للحكم الذي هو الایجاب، ويشمل هذا<sup>(٨)</sup> الواجب والممكن الخاص.

(١) في (م): «ثامسطوس».

(٢) في (م): «ثافرسطس».

(٣) في (ر): «معها».

(٤) لفظ «المطلقة» لم يرد في (ر).

(٥) في (ش): «الخلاف للحكم».

(٦) في (ر): «النار».

(٧) في (ر): «ضروري».

(٨) في (م): «وتشمل هذه».

وفي السالبة: لاشيء من الحار ببارد بالامكان العام، أي: أن ثبوت البرودة للحار ليس بضروري، فيكون إنما مكناً خاصاً أو ممتنعاً، فقد رفينا الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، فإن الحكم هاهنا سلبي، ورفينا ضرورة الإيجاب.

وهذه القضية أعم القضايا بأسرها، لاستلزم كل قضية مفهومها من غير عكس.

قال: وإن المركبات فسبع:

**الأولى**: المشروطة الخاصة، وهي: المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة. كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادئاً. فتركبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبة. كقولنا: بالضرورة<sup>(١)</sup> لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادئاً. فتركبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة

**أقول**: المشروطة الخاصة الموجبة. كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادئاً. تشمل على حكمين: إيجابي، وسلبي.

فالإيجابي هو قولهنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، وهذه هي المشروطة العامة.

والسلبي هو قولهنا: لادئاً، فإن معنى قولهنا: لادئاً، أي: أن حركة الأصابع مسؤولة عن الكاتب بالفعل، وهي المطلقة العامة السالبة.

فتكون الموجبة المشروطة الخاصة مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة سالبة.

(١) لفظ «بالضرورة» لم يرد في (١).

والشروطـة الخاصة السالبة كقولنا: لاشيء من الكاتب ساكن الأصـابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً تـشتمـل على حـكـمـين: سـلـبيـ، وإيجـابـيـ. فالسلـبيـ هو قولـنا: لـاشـيءـ منـ الكـاتـبـ سـاـكـنـ الأـصـابـعـ بـالـضـرـورةـ مـادـامـ كـاتـباـ، وـهـيـ الشـروـطـةـ العـامـةـ السـالـبـةـ. والإيجـابـيـ قولـنا: لـادـائـماـ، فـانـ معـناـهـ: أـنـ كـلـ كـاتـبـ سـاـكـنـ الأـصـابـعـ بـالـفـعـلـ<sup>(١)</sup>ـ، وـهـيـ المـطـلـقـةـ العـامـةـ الـمـوجـبـةـ. فـاذـنـ الشـروـطـةـ الخـاصـةـ تـتـرـكـبـ مـنـ الشـروـطـةـ العـامـةـ وـالمـطـلـقـةـ العـامـةـ المـتـخـالـفـتـينـ فـيـ الـكـيفـ المـتـوـافـقـتـينـ فـيـ الـكـمـ. وـهـنـهـ القـضـيـةـ مـبـاـيـنـةـ لـلـدـائـمـةـ وـالـضـرـورـيـةـ لـاستـلـزـامـ نـفـيـ الدـوـامـ نـفـيـ الـضـرـورـةـ، لـوـجـوـبـ عـدـمـ الـخـاصـ عنـدـ عـدـمـ الـعـامـ. وـأـنـصـ منـ الـبـسـاطـ الـبـاقـيـ.

قال: الثانية: العـرفـةـ الخـاصـةـ وـهـيـ: الـعـرـفـةـ العـامـةـ مـعـ قـيـدـ الـلـادـوـامـ بـحـسـبـ الـذـاتـ.

وـهـيـ إـنـ كـانـتـ مـوجـبـةـ فـتـرـكـيـبـهاـ مـنـ مـوجـبـةـ عـرـفـةـ عـامـةـ وـسـالـبـةـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ، وـإـنـ كـانـتـ سـالـبـةـ فـنـ<sup>(٢)</sup>ـ سـالـبـةـ عـرـفـةـ عـامـةـ وـمـوجـبـةـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ، وـمـثـالـاـ إـيجـابـيـ وـسـلـبيـ مـامـرـ<sup>(٣)</sup>ـ.

أـفـوـلـ: مـثالـ المـوجـبـةـ: كـلـ كـاتـبـ مـتـحـركـ الأـصـابـعـ مـادـامـ كـاتـباـ لـادـائـماـ. وـهـيـ مـرـكـبـةـ مـنـ الـعـرـفـةـ العـامـةـ الـمـوجـبـةـ، وـهـيـ قولـنا: كـلـ كـاتـبـ مـتـحـركـ الأـصـابـعـ مـادـامـ كـاتـباـ. وـمـنـ الـمـطـلـقـةـ العـامـةـ السـالـبـةـ، وـهـيـ قولـنا: لـادـائـماـ، أـيـ: <sup>(٤)</sup>ـ لـاشـيءـ منـ الـكـاتـبـ بـمـتـحـركـ الأـصـابـعـ.

(١) لـفـظـ «ـبـالـفـعـلـ»ـ لـمـ يـرـدـ فـيـ (ـ).

(٢) لـفـظـ «ـلـاـ دـائـمـاـ أـيـ»ـ لـمـ يـرـدـ فـيـ (ـ).

(٣) فـيـ (ـشـ)ـ: «ـأـوـ سـلـبيـ»ـ.

(٤) فـيـ (ـشـ)ـ وـ(ـحـ): «ـفـتـرـكـيـبـهاـ مـنـ»ـ.

ومثال السالبة: لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لدائماً، وهي مركبة من السالبة العرفية العامة ومن المطلقة العامة. وهذه أعم من المشروطة الخاصة، فأن نسبتها إليها كنسبة العرفية العامة إلى المشروطة العامة.

وهي مبaitة للدائمة والضرورية، لقييدها باللادوام.

وهي أخص من العرفية العامة ومن المطلقة والممكنة العامتين.

وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه، لصدقها في مادة اللادوام بحسب الذات مع الضرورة بحسب الوصف. كما صرربناه من المثال في الكاتب وحركة الأصابع. وصدق المشروطة العامة<sup>(١)</sup> بدونها في مادة الدوام الذاتي، وصدقها بدون المشروطة في مادة اللاضرورة بحسب الوصف.

قال: الثالثة: الوجودية اللاضرورية، وهي. المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة. كقولنا: كل إنسان ضاحك<sup>(٢)</sup> بالفعل لا بالضرورة. فتركتها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة. وإن كانت سالبة. كقولنا: لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة. فتركتها من سالبة مطلقة عامة وموجة ممكنة عامة.

أقول: الوجودية اللاضرورية الإيجابية. كقولنا: كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة تتركب من موجبة مطلقة عامة،<sup>(٣)</sup> وهي قولنا: كل إنسان ضاحك

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (١).

(٢) في (١): «ضحاك».

(٣) في (٣): «تتركب من مطلقة عامة موجبة».

بالفعل، ومن ممكنته عامة سالبة، وهي قولنا: لا بالضرورة، فإنَّ معناه: لاشيء من الإنسان يضاهك بالامكان العام. وكذلك السالبة.

وهذه القضية مبادنة للضرورية.

وبينها وبين الدائمة عموم من وجه، لصلقها في مادة الدوام الالاضروري، وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة، وصلقها بدون الدائمة في مادة اللادوام. وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه، لصلقها في مادة الضرورة بحسب الوصف اللالاضروري بحسب الذات، وصدق المشروطة بدونها في مادة الضرورة، وصلقها بدون المشروطة في مادة الالاضرورة بحسب الوصف. وكذلك بينها وبين العرفية العامة عموم من وجه بهذا البيان.

وهي أعم من العرفية الخاصة، لاستلزم الشبوت الدائم. بحسب الوصف اللادائم. الشبوت المطلق الالاضروري. ومن المشروطة الخاصة، لأنها أخص من العرفية.

قال: الرابعة: الوجودية اللادائمة<sup>(١)</sup>، وهي: المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.

وهي سواء<sup>(٢)</sup> كانت موجبة أو سالبة فتركبها من مطلقتين عامتين<sup>(٣)</sup>: إحداها موجبة، والأخرى سالبة، ومثالها إيجاباً وسلباً ماماً.

أقول: الوجودية اللادائمة. سواء كانت موجبة أو سالبة. مركبة من مطلقتين عامتين: إحداها موجبة، والأخرى سالبة<sup>(٤)</sup>.

(١) لفظ «عامتين» لم يرد في (ن).

(٢) في (ن): «اللادائمة».

(٣) من قوله: «الوجودية اللادائمة» إلى هنا لم يرد في (ن).

(٤) في (ن): «وسواء».

مثال الموجبة: كل إنسان ضاحك بالفعل لا دافئاً، وهي تترکب<sup>(١)</sup> من مطلقتين:

إحداهما مطلقة عامة<sup>(٢)</sup> موجبة، وهي قولنا: كل إنسان ضاحك بالفعل.

والآخر<sup>(٣)</sup>: مطلقة عامة سالبة، وهي قولنا: لا دافئاً، أي: لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل.

ومثال السالبة: لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دافئاً، وهي تترکب من مطلقتين<sup>(٤)</sup> عامتين:

إحداهما: سالبة، وهي قولنا: لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل.

والآخر<sup>(٥)</sup>: موجبة، وهي قولنا: لا دافئاً، أي: كل إنسان ضاحك.

وهذه القضية مبادنة للضرورة وللدافئة<sup>(٦)</sup>.

وبينها وبين المشروطة والعرفية للعامتين عموم من وجه، لصدقها بدونها في الدوام، وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدق الجميع في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم.

وهي أعم من المشروطة والعرفية الخاصتين، لاستلزم الحكم اللادائم بحسب الذات مع دوامه بحسب الوصف مطلق الحكم اللادائم بحسب الذات، من غير عكس.

وهي أخص من الوجودية الالاضرورية، لأن الضرورة أخص من الدوام، فنفي الدوام أخص من نفي الضرورة، لما عرفت أن عدم العام أخص من عدم الخاص.

(١) في (م): «مرکبة».

(٢) في (م): «مرکبة».

(٣) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ن).

(٤) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ن).

(٥) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ن).

(٦) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ن).

قال: الخامسة: الوقتية، وهي: التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين<sup>(١)</sup> من أوقات وجود الموضوع مقيدة باللادوام<sup>(٢)</sup> بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبةـ كقولنا: بالضرورة كل قر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماًـ فتركبها من موجبة وقته مطلقة وسالبة مطلقة عامةـ.

وإن كانت سالبةـ كقولنا: بالضرورة لاشيء من القمر منخسف وقت التربع لا دائماًـ فتركبها من سالبة وقته مطلقة وموجبة مطلقة عامةـ.

أقول: الوقتية الموجبة مركبة من وقته مطلقة ومطلقة عامةـ، كقولنا: بالضرورة كل قر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمسـ، فهذا هو الوقتية المطلقةـ، وقولنا: لا دائماًـ، هو المطلقة العامةـ.  
وكذلك السالبةـ.

والفرق بين الوقتية المطلقة وبين الوقتية: أن الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معينـ، والوقتية هي التي حكم فيها بذلك مع قيد اللادوامـ، وأما المطلقة الوقتية فهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مطلقاًـ في وقت معينـ.  
وهذه القضية مبادنة للضرورية والدائمةـ.

وبينها وبين الشروطة والعرفية عموم من وجهـ، لصلتها بدونها في مادة الدوامـ، وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصفـ، وصدق الجميع في

(١) في (ج): «معين».

(٢) في (ح): «مع قيد اللادوام».

مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم<sup>(١)</sup>.

وهي أعم من الشروطة الخاصة، لأن الحكم إذا كان ضرورياً بحسب الوصف اللادائم صدقت الوقتية، ضرورة أن الوقت حينئذ هو وقت ثبوت الوصف، ولا ينعكس، لجواز اللادوام بحسب الوصف.

وبينها وبين العرفية الخاصة عموم من وجده، لصدقها في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم، وصدقها بدون العرفية الخاصة<sup>(٢)</sup> في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدق العرفية بدونها في المادة الحالية عن الضرورة بحسب الوقت.

وهي أخص من الوجودية اللادائمة، لاستلزم ثبوت الحكم بالضرورة في وقت معين لا دائماً ثبوته مطلقاً لا دائماً، ولا ينعكس.

وهي أيضاً أخص من الوجودية الالاضرورية، لكون اللادائم أخص منها.

قال: السادسة: المنشورة، وهي: التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبةـ كقولنا: بالضرورة كل إنسان متتنفس في وقت مالا دائماًـ فتركبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبةـ كقولنا: بالضرورة لا شيء من الإنسان يستتنفس وقتاً ما لا دائماًـ فتركبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة.

**أقول:** الموجبة المنتشرة تتركب من المنتشرة المطلقة الموجبة ومن السالبة المطلقة العامة.

(٢) لفظ «الخاصة» لم يرد في (١).

(١) في (١): «واللادائم».

فإن قولنا: كل إنسان متৎفس بالضرورة في وقت ما<sup>(١)</sup> لا داعياً يشتمل على قولنا: كل إنسان متৎفس بالضرورة في وقت ما، وهو منتشرة المطلقة، وعلى قولنا: لا داعياً، وهي المطلقة العامة السالبة. وكذلك السالبة.

وهذه القضية مبادنة للضرورية والدائنة.

وبينها وبين المشروطه العامة والعرفيتين عموم من وجه، لصدق الجميع في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم بحسب الذات<sup>(٢)</sup>، وصدقها بدونهن في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصلقهم بدونها في مادة الضرورة في المشروطه، وفي مادة الدوام في العرفية العامة<sup>(٣)</sup>، وفي<sup>(٤)</sup> مادة اللاضرورة أصلأً في العرفية الخاصة. وهي أعم من المشروطه الخاصة، لاستلزم ثبوت<sup>(٥)</sup> الحكم بالضرورة في وقت الوصف لا داعياً ثبوته بالضرورة في وقت مالا دائماً.

وهذا<sup>(٦)</sup> البيان هي أعم من الوقتية.

وهي أخص من الوجودية اللادائنة، لاستلزم ثبوت<sup>(٧)</sup> الحكم بالضرورة في وقت مالا داعياً ثبوته بالفعل<sup>(٨)</sup> في وقت ما<sup>(٩)</sup> لا داعياً. فهي أيضاً أخص من الوجودية اللاضرورة.

قال: السابعة: المكننة الخاصة<sup>(١٠)</sup> وهي: التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً.

(١) في (ن): «كل إنسان متৎفس في وقت ما بالضرورة».

(٢) لفظ «حسب الذات» لم يرد في (ن).

(٣) في (ن): «في المشروطه والعرفية العامة».

(٤) في (ن): «أوفي».

(٥) لفظ «ثبوت» لم يرد في (ن).

(٦) في (ن): «وهذا».

(٧) لفظ «ثبوت» لم يرد في (ن).

(٨) لفظ «بالفعل» لم يرد في (ن).

(٩) لفظ «ما» لم يرد في (ن).

(١٠) لفظ «الخاصة» لم يرد في (ن).

وهي<sup>(١)</sup> سواء كانت موجبة كقولنا: بالامكان الخاص كل إنسان كاتب، أو مالية كقولنا: بالامكان الخاص لاشيء من الإنسان بكاتب، فتركيبها من مكتنتين عامتين: إحداهما موجبة، والأخرى سالبة.

أقول: المكنته الخاصة هي التي يحکم فيها بارتفاع ضروري الایجاب والسلب، وهو من النقولات، لأن الامكان وضع<sup>(٢)</sup> أولًا لارتفاع أحد هما على ما بيننا، فبالحقيقة هذا الامكان مركب من امكانين عاميين متخالفين في الكيف.

ولا يدخل الواجب ولا المتنع تحت هذا الامكان، بخلاف الأول، فالأشياء باعتبار<sup>(٣)</sup> الأول تنقسم إلى ممكن وضروري، ويحسب هذا تنقسم إلى ممكن وضروري الوجود وضروري العدم.  
وهذه القضية مبادنة للضرورية.

وبينها وبين البساط ماعدا المكنته عموم من وجهه، لصدقهن بدونها في مادة الضرورة، وصدقها بدونهن في مادة الامكان الغير الواقع، وصدق الجميع في مادة الاطلاق الدائم بحسب الوصف في الوصفيات وبحسب الذات في الدائمة الخالية عن الضرورة.

وهي أعم من باقي المركبات، لاستلزم الحكم الفعلي الخالي عن الضرورة مطلق الحكم الخالي عن الضرورة، ولا ينعكس، لجواز كون الحكم بالقوة.

قال: والضابط<sup>(٤)</sup>: أن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة، واللاضرورة إلى

(١) في (ش): «فهي».

(٢) في (م): «بالاعتبار».

(٣) في (ش): «للإمكان وضيًّا».

(٤) في (ش): «والضابطة».

ممكنة عامة، مخالفتي<sup>(١)</sup> الكيفية متافقتي<sup>(٢)</sup> الكيفية للقضية المقيدة بها.

أقول: هذا ضابط للقضايا المركبة، فإنها إن تركبت من القضية المقيدة بالدلوام كانت مركبة منها ومن المطلقة العامة، وإن تركبت منها ومن الاضرورة وكانت مركبة منها ومن الممكنة العامة.

كالوجودية اللادائمة، فإنها مركبة من مطلقتين عامتين مخالفتي الكيفية متافقتي الكيفية، وكالممكنة الخاصة، فإنها مركبة من مكتنتين عامتين مخالفتي الكيفية متافقتي الكيفية، لكون<sup>(٣)</sup> القضية المقيدة بأحد هما موافقة لأصل القضية المركبة في الكيف، وأحد هما يكون مخالفًا لها.

قال:

### الفصل الثاني: في أقسام الشرطية الجزء الأول منها يسمى مقتضاً، والثاني تاليًا.

أقول: لما فرغ من الكلام في العمليات شرع في الشرطيات، وقد بيّنا أنَّ القضية الشرطية مركبة من قضيتين، إحداها تستصحب الأخرى أو تعاندها. فالقضية الأولى منها تسمى مقدمةً والثانية تاليًا، كقولنا: إنْ كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالمقدم هو قولنا: إنْ كانت الشمس طالعة، والتالي هو قولنا: فالنهار موجود، وكذلك إذا قلنا: العدد إما زوج وإما فرد، فالمقدم هو قولنا: العدد زوج، والتالي هو قولنا: العدد فرد.

(١) في (ن) و(ش): «مخالفتي».

(٢) في (م): «لأن».

(٣) في (ن) و(ش): «موافقتي».

والشرطية قد ذكرنا أنها تنقسم إلى قسمين: متصلة، ومتفصلة.

قال: أمّا المتصلة، فإنّما لزومية، وهي: التي صدقت<sup>(١)</sup> التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينها توجب ذلك، كالعلية والتضایف. وإنّما اتفاقية، وهي: التي يكون ذلك فيها مجرداً<sup>(٢)</sup> توافق الجزأين على الصدق، كقولنا: إنّ كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق.

أقول: المتصلة تنقسم إلى اللزومية، وإلى الاتفاقية، والشامل لها الاستصحاب.

فاللزوم نسبة<sup>(٣)</sup> الضرورة، والاتفاق نسبة الامكاني،<sup>(٤)</sup> والاستصحاب نسبة<sup>(٥)</sup> الامكان العام.

أمّا اللزومية فهي: التي يكون صدقت<sup>(٦)</sup> التالي فيها على تقدير صدق المقدم لأجل علاقة بينها تستصحب أحدهما الآخر في الصدق، كالعلية والتضایف، فإنه متى وجدت العلة وجذ المعلول، كما تقول: إنّ كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فأنّ طلوع الشمس علة لوجود النهار، وكذلك أحد المتضایفين متى صدق الآخر، كقولنا: إنّ كان الأب موجوداً وجده ابن.

وأمّا الاتفاقية فلها تفسيران:

أحد هما: ما ذكره المصنف، وهي التي يكون التالي فيها بجامعة للمقدم في الصدق من غير علاقة بينها، كقولنا: إنّ كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق.

(٤) في (م): «يشبه الدوام».

(١) في (ح): «وهي التي حكم بصدق».

(٥) في (م): «يشبه».

(٢) في (ن): «مجرد» وفي (ش) و(ح): «مجردة».

(٦) في (م): «مزروماً فيها».

(٣) في (م): «يشبه».

والثاني: أن يكون التالي فيها صادقاً في نفس الأمر، سواء كان المقتلم صادقاً أو كاذباً، وهذا التفسير ذكره الشيخ في الشفاء، وهو أعم من الأول.

قال: وأما<sup>(١)</sup> المنفصلة، فإما حقيقة، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

أقول: قد ذكرنا فيها مفضي<sup>١</sup> أقسام المنفصلة وأنها ثلاثة، أحدها الحقيقة، وهي: التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الصدق والكذب معاً. وتحدث من القضية ونقايضها، كقولنا: العدد إما زوج أو لازوج، أو منها ومن المساوي لنقايضها، كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، فإنَّ الفرد ليس بنقيض الزوج في المشهور، وإنَّها هو مساوا له.

قال: وإنَّا مانعة الجمع، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين<sup>(٢)</sup> في الصدق فقط، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء حيناً أو شجراً.

أقول: هذا هو القسم الثاني من أقسام المنفصلة، وهو المسماُ<sup>١</sup> بمانعة الجمع، ولها تفسيران:

أحدهما: ما ذكره المصنف، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الصدق دون الكذب، كقولنا: هذا الشيء إما أن يكون حيناً أو شجراً، فإنَّ

(١) في (ن): «اما».

(٢) في (ش): «جزأيا».

الحكم ها هنا إنما هو بامتناع الاجتماع على الصدق لا على الكذب، بجواز كتبها معاً.

وتحدث من القضية وما هو أعم من تقديرها، فإن الشجر أخص من اللاحجر.

التفسير الثاني: أنها التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الصدق، وهذا المعنى أعم من الأول، ويشمل الأول والحقيقة معاً.

قال: وإنما مانعة الخلود، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين<sup>(١)</sup> في الكذب فقط<sup>(٢)</sup>، كقولنا: إنما أن يكون زيد<sup>(٣)</sup> في البحر أو لا يفرق<sup>(٤)</sup>.

أقول: هذا هو القسم الثالث من أقسام المنفصلة، وهو المسماة بمانعة الخلود، وهذا أيضاً تفسيران:

أحدهما: أنها التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الكذب فقط، كقولنا: إنما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق، فإن الحكم ها هنا إنما هو بامتناع اجتماعهما على الكذب، فإنه يستحيل أن لا يكون في البحر وهو يفرق.

يجوز اجتماعهما على الصدق، بجواز أن يكون في البحر ولا يفرق.

وتحدث من القضية وما هو أعم من تقديرها، فإن قولنا: لا يفرق أعم من عدم الكون في البحر.

التفسير الثاني: أنها التي يحكم فيها بامتناع اجتماعهما على الكذب، وهذا المعنى أعم من الأول، ويشمل الأول والحقيقة أيضاً.

(٣) في (ش): «زيد إنما أن يكون».

(١) في (ش): «جزأها».

(٤) في (ش) (وح): «وإنما أن لا يفرق».

(٢) لفظ «فقط» لم يرد في (ن).

قال: وكل واحدة من هذه الثلاث<sup>(١)</sup> إنما عنادية، وهي: التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزأين كما في الأمثلة المذكورة. وإنما اتفاقية، وهي: التي يكون التنافي<sup>(٢)</sup> فيها مجرد<sup>(٣)</sup> الاتفاق ، كقولنا للأسود لا كاتب: إنما يكونأسود<sup>(٤)</sup> أو كاتباً حقيقة، أولاً أسود أو كاتباً مانعة الجمع، أو أسود أو لا كاتباً مانعة الخلو.

أقول: العناد والاتفاق في التفصلات يشبه اللزوم والاتفاق في المتصلات. والعناد في هذه إنما يكون لأجل التنافي بين الجزأين لذاتهما كما في الأمثلة المذكورة، فإن التنافي بين النقيضين أو بين النقيض ومساوي الآخر لذاتهما، وكذلك بين النقيض والأعم منه في الكذب، أو الأخص منه في الصدق.

والاتفاق أن يكون التنافي لذاتهما، كما لوفرضنا زيداً أسود غير كاتب، صدق: إنما كان يكون زيد أسود أو كاتباً مانعة الجمع<sup>(٥)</sup> لعدم الكتابة عنه، والخلو لثبتوت السواد له، وليس عنادية، إذ لامتنافاة بين السواد والكتابة في الذات.

ويصدق إنما أن يكون زيد لا أسود أو كاتباً مانعة الجمع، لامتناع اجتماع جزئيه على الصدق، لأن الفرض أن زيداً غير كاتب وأسود، وبمحض كذبهما، لکذب اللاأسود عليه.

ويصدق إنما أن يكون زيد أسود أولاً كاتباً مانعة الخلو، لامتناع اجتماعهما على الكذب، لأن التقدير أنه أسود غير كاتب، وبمحض صدقهما.

(١) لفظ «الثلاث» لم يرد في (ن). (٥) في (م) ورد لفظ «حقيقة» بدل لفظ «مانعة الجميع».

(٢) ورد في (ش): لفظ «ذلك» بدل لفظ «التنافي».

(٣) في (ش) (وح): «بعجرد».

(٤) في (ش): «هذا أسود».

قال: وسالية كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم<sup>(١)</sup> في موجبها.

فسالية اللزوم تسمى سالية لزومية، وسالية العناد تسمى سالية عنادية، وسالية الاتفاق تسمى سالية اتفاقية.

أقول: يزيد بالقضايا الثمان: المتصلة اللزومية، والاتفاقية، والمنفصلات الثلاث العنادية، والاتفاقية.

فاللزومية هي: التي حكم<sup>(٢)</sup> فيها بلزوم التالي للمقدم، فسالتها هي التي حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب، فإن بينها فرقاً.

وكذلك الاتفاقية هي: التي حكم فيها باتفاق الصدق بينها، فسالتها هي التي حكم<sup>(٣)</sup> فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب، فإن هذا قسم من أقسام الاتفاقية.

وكذلك في العناد.

كقولنا: ليس البتة إذا كان النهار موجوداً فالشمس غاربة، وليس البتة إذا كان الإنسان موجوداً فالخلاء موجود، وليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسمًا بمتساوين.

قال: والمتعلقة الموجبة تصدق عن صادقين وكاذبين<sup>(٤)</sup>، وعن عجمولي الصدق والكذب، وعن مقدم كاذب وتأل صادق، دون عكسه، لامتناع استلزم الصادق الكاذب.

(٤) في (ش): «عن جزأين صادقين وعن كاذبين».

(١) في (ش): «ما حكم به».

(٢) في (م): «يحكم».

(٣) في (م): «يحكم».

أقول: صدقُ الشرطيات وكذبها ليس لصدق أجزائها وكذبها، فإن المتعلقة الموجبة تصدق عن صادقين كقولنا: إن كان الإنسان حيواناً فهو جسم، وعن كاذبين كقولنا: إن كان الإنسان حاراً فهو ناهق، وعن مجھولي الصدق والكذب كقولنا: إن كان زيد ذاماً فهو غني، وعن مقتنم كاذب وطال صادق كقولنا: إن كان الإنسان حاراً فهو جسم.

ولا يصدق العكس، وهو أن يكون المقتنم صادقاً وبالتالي كاذباً، لامتناع استلزم الصادق الكاذب، لأنَّ معنى المزوم هو وجوب صدق التالي إن<sup>(١)</sup> صدق المقتنم، أو وجوب كذب المقدم عند كذب التالي، فلو كان الصادق مستلزمًا للكاذب للزم كذب المزوم الصادق لکذب لازمه وصدق اللازم الكاذب لصدق ملزومه، فيجتمع النقيضان، وهو عمال.

قال: وتکذب عن جزأين كاذبين، وعن مقتنم كاذب وطال صادق، وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت<sup>(٢)</sup> لزومية، وأما إذا كانت اتفاقية فكذبها<sup>(٣)</sup> عن صادقين محال.

والمنفصلة<sup>(٤)</sup> الموجبة الحقيقة تصدق عن صادق وكاذب، وتکذب عن صادقين وكاذبين<sup>(٥)</sup>.

والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب، وتکذب عن صادقين.

والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب، وتکذب<sup>(٦)</sup> عن

(٤) في (ش): «وأما المنفصلة».

(١) في (م): «عند».

(٥) في (ش): «وعن كاذبين».

(٢) في (ح): «هذا إذا كانت».

(٦) في (ن): «فتكذب».

(٣) في (ن): «وكذبها».

كاذبين<sup>(١)</sup>.

أقول: الموجبة الكاذبة تتركب من الكاذبين<sup>(٢)</sup> كقولنا: إن كان الإنسان فرساً كان حاراً، وعن مقتنم كاذب وتال صادق كقولنا: إن كان الإنسان حاراً كان ناطقاً، وبالعكس، يعني<sup>(٣)</sup> عن مقتنم صادق وتال كاذب كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً كان حاراً، وعن صادقين كقولنا: إن كان الإنسان حيواناً فهو ناطق.

هذا إذا كانت المتصلة لزومية، أما إذا كانت اتفاقية، فكذبها عن صادقين محال، لأنّ معنى الإتفاقية هو المصاحبة في الصدق، هذا في الإتفاقية بالمعنى الأخص. والمتفصلة الحقيقة الموجبة تصدق عن صادق وكاذب، لأنّه حكم فيها بامتناع صدقها وكذبها معاً، كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، ولا تصدق عن صادقين لامتناع صدقهما، ولا عن كاذبين لامتناع كذبها. ومانعة الجمع تصدق عن كاذبين لامكان...<sup>(٤)</sup>

[و] مانعة الخلو تصدق عن صادقين لامتناع كذبها، وعن صادق وكاذب...<sup>(٥)</sup> [وتكذب] عن كاذبين لامتناع رفعهما<sup>(٦)</sup>

(١) من قوله: «والمتفصلة الموجبة» إلى هنا لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «الكافدين» وفي حاشية (م): «الموجبة تكذب عن كاذبين».

(٣) لفظ «يعني» لم يرد في (ر).

(٤) في نسخة (ر) وردت بعض الكلمات ممسوحة غير قابلة للقراءة، وهي كما استظهراها هكذا: لامكان ارتفاعهما، وعن صادق وكاذب لأنّه حكم فيها بامتناع صدقها وكذبها معاً، وتكذب عن صادقين لامتناع رفعهما.

(٥) في نسخة (ر) وردت بعض الكلمات ممسوحة غير قابلة للقراءة، وهي كما استظهراها هكذا: لأنّ حكم فيها بامتناع صدقها وكذبها معاً.

(٦) من قوله: «والمتفصلة الحقيقة الموجبة» إلى هنا لم يرد في (م).

قال: وال فال سالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق.

أقول: المتصلة السالبة تصدق عن صادقين كقولنا: ليس كلما كان الانسان حيواناً كان ناطقاً، وعن كاذبين كقولنا: ليس كلما كان الانسان حاراً كان فرزاً، وعن مقدم صادق وثال كاذب كقولنا: ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان فرزاً، او بالعكس كقولنا: ليس كلما كان الانسان فرزاً كان ناطقاً، وتكذب عن صادقين كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان جسماً كان حيواناً<sup>(١)</sup>، وعن كاذبين كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان حاراً كان ناهقاً، وعن مقدم كاذب وثال صادق كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان حاراً كان جسماً ولا تترکب<sup>(٢)</sup> عن مقدم صادق وثال كاذب ولا تصدق الموجبة.

وال فال سالبة المنفصلة الحقيقة تصدق عن كاذبين كقولنا: ليس إنما أن يكون الانسان حاراً أو فرزاً، وعن صادقين كقولنا: ليس إنما أن يكون الانسان حيواناً أو ناطقاً، وعن صادق وكاذب إذا لم يعكروا طرف نقىض ولا في قولهما كقولنا: ليس إنما أن يكون الانسان حيواناً أو فرزاً، وتكذب عن صادق وكاذب هما طرفا نقىض وفي قولهما مثل: ليس العدد إنما زوج أو فرد.

ومانعة الجمع تصدق عن صادقين، وتكذب عن القسمين الآخرين.

ومانعة المثل تصدق عن كاذبين، وتكذب عن القسمين الآخرين.

ومثلهما ظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ر): «حيواناً كان جسماً».

(٢) في (ر): «ترکب».

(٣) من قوله: «وال فال سالبة المنفصلة» إلى هنا لم يرد في (م).

قال: وكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقتضى على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها، وهي الأوضاع التي تحصل بسبب اقتران الأمور التي يمكن اجتماعها معها.

والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع.

والخصوصية أن تكون كذلك على وضع معين .

أقول: إذا قلنا: كلها كان (أ) (ب) ف<sup>(١)</sup> (ج) (د)، أو دامياً إما (أ) (ب) أو<sup>(٢)</sup> (ج) (د)، فلسن يعني به أن (ج) (د) لازم لـ (أ) (ب) أو معانداً له في جميع المدار التي يقع عليها (أ) (ب)، فإن المقدم قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا: كلها كان الله تعالى عالماً فهو حي.

بل يعني به أن (ج) (د) لازم أو معانداً لـ (أ) (ب) على جميع الأوضاع المفروضة التي يمكن اجتماع (أ) (ب) معها، والأوضاع<sup>(٣)</sup> هي التي تحصل<sup>(٤)</sup> بسبب الاقتران بالأمور التي يمكن اجتماع المقدم معها.

مثلاً إذا افترضنا بالافتراض المفروض وهو (أ) (ب) قولنا: كل (هـ) (أ)، وكان قولنا: كل (هـ) (أ) ممكن الاجتماع مع قولنا كل (أ) (ب)، فإنه ينتهي من الشكل الرابع: بعض (ب) (هـ)، فنقول: إن (أ) (ب) يسلزم (ج) (د) أو يعันده على هذا الوضع، وهو بعض (ب) (هـ) الذي حصل بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه.

والجزئية أن يحکم فيها باستلزم المقتضى للتالي<sup>(٥)</sup>، أو معاندته له على بعض

(١) لغط «ف» لم يرد في (ر).

(٢) لغط «أو» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): التالي».

(٤) لغط «تحصل» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «ولذلك الأوضاع».

الأوضاع المفروضة، كقولنا: قد يكون إذا كان هذا جسماً فهو حيوان، فإن استلزم الجسمية للحيوانية إنما يكون حال اقترانها بالحس لغير، وكذلك تقول: قد يكون العدد إما زائداً أو<sup>(١)</sup> ناقصاً.

والخصوصة أن يحکم فيها بالاستلزم أو العناد على<sup>١</sup> وضع معين أو زمان معين، كقولك: إن جئني مع زيد أكرمك ، أو إن جئني اليوم أكرمك ، وإنما أن يكون في هذه الساعة زيد في البحر ولا يكون.

قال: وسور الموجبة الكلية في المتصلة: كلما، ومهما، ومتى ، وفي المنفصلة داماً.

وسور السالبة الكلية فيها: ليس البتة.

والموجبة الجزئية<sup>(٢)</sup>: قد يكون.

والسالبة الجزئية:<sup>(٣)</sup> قد لا يكون، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي.

والمهملة: باطلاق لفظ<sup>(٤)</sup> لو وإن وإذا في المتصلة، وإنما<sup>(٥)</sup> في المنفصلة.

أقول: الموجبة الكلية من المتصلات سورها: كلما ومهما ومتى ، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو مهما أو متى كانت طالعة كان النهار موجوداً.

(١) في (م): «وإنما».

(٢) في (ش): «وسور الموجبة الجزئية فيها».

(٣) في (م): «الجزئية فيها».

(٤) في (ش): «النقطة» وفي (ج): «بإدخال لفظ».

(٥) في (ن): «ولما ولما» وفي (ش)، و(ج): «ولما وأو».

ومن المتصفات: دائمًا، كقولنا: دائمًا أن تكون الشمس طالعة أو لا تكون.

وسور السالبة الكلية فيها: ليس البتة، كقولنا: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً، وليس البتة إنما أن تكون الشمس طالعة وإنما أن يكون النهار موجوداً.

وسور<sup>(١)</sup> الموجبة الجزئية فيها: قد يكون، كقولنا: قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وقد يكون إنما أن تكون الشمس طالعة وإنما أن يكون الليل موجوداً.

وسور السالبة الجزئية: قد لا يكون، وبادخال حرف<sup>(٢)</sup> السلب على سور الإيجاب الكلي، كقولنا في المتصلة: ليس كلها وليس منها وليس متى، وفي المتصلة: ليس دائمًا.

والمهملة: باطلاق لفظة لو وإن<sup>(٣)</sup>، كقولنا: لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، هذا في المتصلة، وفي المتصفة: باطلاق لفظة إنما، كقولنا: إنما أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

قال: والشرطية قد تتركب عن حلتين، وعن متصلتين، وعن منفصلتين، وعن حلية ومتصلة، وعن حلية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة.

وكل واحدة من الثلاثة الأخيرة<sup>(٤)</sup> في المتصلة تنقسم إلى قسمين، لامتياز مقتمعها عن تاليها بالطبع، بخلاف المتصفة، فإن مقتمعها أنها يتميّز عن تاليها بالوضع فقط.

(٣) في (ر): «أو إن».

(١) لفظ «سور» لم يرد في (ر).

(٤) في (ر): «الآخرة».

(٢) لفظ «حرف» لم يرد في (ر).

أقسام المتصلات تسعه، والمنفصلات ستة.  
وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك.

أقول: لما جاز أن يكون أحد الشيئين يستلزم الآخر - كالمعلولة للمعلوم المعين، دون العكس - كان المقدم في المتصلات متميّزاً عن التالي بالطبع، كقولنا: كلما كانت النار بالطبع<sup>(١)</sup> موجودة كانت الحرارة موجودة، دون العكس، فجاز أن تكون الحملية تستلزم المتصلة أو المنفصلة<sup>(٢)</sup> دون العكس، فتعددت أقسام المتصلة إلى تسعه<sup>(٣)</sup>.

وأما المنفصلة فلما كان أحد الشيئين إذا عاند الآخر كان الآخر معانداً له، كان المقدم غير متميّز عن التالي في الطبيع، بل في الوضع، فلم يتعدد إلا إلى ستة.

#### أقسام المتصلات:

الأول: أن تتركب من حلبيتين، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الثاني: من متصلتين، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة.

الثالث: من منفصلتين، كقولنا: إن كان العدد إما زوج وإما فرد، فالكتواب إما زوج وإما فرد.

الرابع: من حلية ومتصلة والحملية<sup>(٤)</sup> هي المقدم، كقولنا: إن كانت الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

(١) في (ر): «المتعلقة سبعة».

(٢) في (م): «لفظ «بالطبع» لم يرد في (م)».

(٣) في (ر): «فالحملية».

(٤) في (ر): «الحملية مستلزمة للمتعلقة أو للمنفصلة».

الخامس: عكسه، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالشمس علة لوجود النهار.

السادس: من حلية ومنفصلة والحملية هي المقدم، كقولنا: إن كانه هذا عدداً فهو إما زوج وإما فرد.

السابع: عكسه، كقولنا: إن كان هذا إما زوج وإما فرد فهو عدد.

الثامن: من متصلة ومنفصلة والمتعلقة هي المقدم، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن تكون<sup>(١)</sup> الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً.

التاسع: عكسه، كقولنا: إن كان إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

#### أقسام المنفصلات:

الأول: من جمليتين، كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد.

الثاني: من متصلتين، كقولنا: إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إن كانت الشمس عاربة فالليل موجود.

الثالث: من منفصلتين، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد إما زوج وإما فرد، وإما أن يكون هذا العدد إما زوج أو غيره<sup>(٢)</sup> منقسم بتساوين.

الرابع: من حلية ومتصلة، كقولنا: إما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الخامس: من حلية ومنفصلة، كقولنا: إما أن لا يكون هذا عدداً، وإما أن يكون إما زوجاً أو فرداً.

السادس: من متصلة ومنفصلة، كقولنا: إما أن يكون إن كانت الشمس

(١) في (م): «فاما أن لا تكون».

(٢) لفظ «غير» لم يرد في (ن).

طالعة فالنهار موجود، وإما أن لا يكون<sup>(١)</sup> إما أن لا تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً.

قال:

### الفصل الثالث: في أحكام القضايا

وفيه أربع مباحث:

#### الأول<sup>(٢)</sup> في التناقض

حتوه<sup>(٣)</sup>: بأنه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والآخر كاذبة.

أقول: الاختلاف كالجنس<sup>(٤)</sup>، فإنه كما يقع بين القضايا يقع أيضاً بين المفردات، فتقييد<sup>(٥)</sup> الاختلاف بالقضيتين يخرج اختلاف المفردتين. ثم اختلاف القضيتين قد يقع بالايجاب والسلب كقولنا: زيد عالم زيد ليس بعالم، وقد يقع أيضاً باختلاف الموضع والمحمول<sup>(٦)</sup> كقولنا: زيد عالم عمرو جاهل.

ثم الاختلاف بالايجاب والسلب قد يقتضي [انقسامها]<sup>(٧)</sup> في الصدق والكذب وقد لا يقتضي، كقولنا: زيد عالم زيد لا عالم<sup>(٨)</sup>. ثم الانقسام قد يكون<sup>(٩)</sup> لذات الاختلاف كها في المتناقضين وقد لا يكون،

(١) في (ر): «وإما أن يكون».

(٢) في (ش): «البحث الأول».

(٣) في (ش): «وحتوه».

(٤) في (م): «بالجنس».

(٥) في (م): «فتقيد».

(٦) في (ر): «أو المحمول».

(٧) في (ر) و(م): «انقسامها».

(٨) في (ر): «زيد ليس لا عالم».

(٩) في (ر): «ثُمَّ الأقسام قد تكون».

كقولنا: هذا إنسان هذا ليس بناطق، فإن إحداها صادقة والأخرى كاذبة، لكن للذات الاختلاف، بل لاستلزم الانسانية النطق.

قال: ولا يتحقق<sup>(١)</sup> في المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع، وتندرج فيه وحدة الشرط<sup>(٢)</sup>، والجزء، والكل، وعند اتحاد المحمول، وتندرج فيه وحدة الزمان، والمكان<sup>(٣)</sup>، والاضافة، والقوة، والفعل.

أقول: لا يتحقق التناقض في المخصوصتين<sup>(٤)</sup> إلا عند اتحادها<sup>(٥)</sup> في الموضوع، فإن مع الاختلاف فيه قد يتصلغان، كقولنا: زيد عالم، عمرو ليس بعالم.

وتندرج في وحدة الموضوع وحدة الشرط، فانك لو قلت: الأبيض مفرق للبصر بشرط حلول البياض فيه، الأبيض ليس بمفرق للبصر أي: مع زوال البياض عنه، كان الموضوع مختلفاً، لأن الموضوع في الأولى<sup>(٦)</sup> هو الأبيض مع البياض، وفي الثانية هو الأبيض مع زوال البياض عنه.

وتندرج فيه أيضاً وحدة الجزء والكل، فانك إذا قلت: الزنجي أسود أي: بعض أجزائه، الزنجي ليس بأسود أي: كل أجزائه، كان الموضوع في الأولى<sup>(٧)</sup> هو بعض الأجزاء، وفي الثانية هو الكل، وهو مختلفان.

وعنده<sup>(٨)</sup> اتحادها في المحمول، فانك لو قلت: زيد عالم، زيد ليس

(١) في (ح): «ولا يتحقق التناقض».

(٢) في (م): «ويندرج فيه الشرط».

(٣) في (ش): «المكان، والزمان».

(٤) في (م): «المخصوصات».

(٥) في (م): «الاتحادها».

(٦) في (ن): «الأول».

(٧) في (ن): «الأول».

(٨) أي: ولا يتحقق في المخصوصتين إلا عند، وفي (ن) ورد لفظ «عند» بدون واء المطف.

صاحبًا<sup>(١)</sup>، جاز صدقهما وكتابتها.

وتندرج فيه وحدة الزمان، فانك لو قلت: زيد قائم أي: الآن، زيد ليس بقائم أي: في الماضي، كان المحمول في أحدهما هو القيام الآن<sup>(٢)</sup>، وفي الآخر<sup>(٣)</sup> هو القيام في الماضي، وما مختلفان.

وتندرج فيه وحدة المكان، فانك لو قلت: زيد جالس أي<sup>(٤)</sup>: في الدار، زيد ليس بجالس أي: في السوق<sup>(٥)</sup>، كان المحمول في إحداهما هو الجلوس في الدار، وفي الأخرى هو الجلوس في السوق، وما مختلفان.

وتندرج فيه وحدة الإضافة، فانك لو قلت: زيد أب أي: لعمرو، زيد ليس بأب أي: لخالد، كان المحمول في إحداهما هو أبوبة عمرو، وفي الثانية أبوة خالد، وما مختلفان.

وتندرج فيه أيضاً وحدة القوة والفعل<sup>(٦)</sup>، فانك لو قلت: الخمر مسكر أي: بالقوة، الخمر ليس بمسكر أي: بالفعل، كان المحمول في إحداهما هو الاسكار بالقوة<sup>(٧)</sup>، وبالآخر هي الاسكار بالفعل<sup>(٨)</sup>، وما مختلفان. هذا ما ذكره المصنف متابعة لفخر الدين.

والحق أن هذه الأشياء تكون للموضوع والمحمول، فتخصيص البعض بالمحمول والبعض الآخر بالموضوع تحكم بعض.

قال: وفي المخصوصتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكمية<sup>(٩)</sup>، لصدق

(٦) في (م): «زيد في السوق».

(١) في (م): «بصاحب».

(٧) في (ر): «في الآن».

(٢) في (م): «في الآخر».

(٨) في (ر): «بالفعل».

(٣) في (م): «وهو في».

(٩) في (ر): «بالقوة».

(٤) في (ر): «الأخرى».

(١٠) في (ح): «الاختلاف بالكلية والجزئية».

(٥) لفظ «أي» لم يرد في (م).

الجزئيتين وكذب الكليتين في كلّ مادة يكون الموضوع فيها أعم . ولابد من الاختلاف في الكل بالجهة<sup>(١)</sup> ، لصدق المكتندين و كذب الضروريتين في مادة الامكان .

أقول: الاختلاف في الموضوع والمحمول غير كاف في المخصوصتين ، بل لابد مع ذلك من شرطين آخرين : أحدهما مخصوص بالخصوصيات ، وهو: الاختلاف بالكلية ، فإنّ الجزئيتين قد تصدقان ، والكليتين قد تكذبان ، وذلك في كلّ مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول .

كما تقول: بعض الحيوان إنسان ، وبعضه ليس بانسان ، فأنهما يصدقان ، مع كذب كلّ حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ، أما إذا قلنا: بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ، استحال اجتماعهما على الصدق والكذب .

الشرط الثاني: الاختلاف في الجهة ، وهو شامل للخصوصيات والخصوصيات ، فإنّ المكتندين تصدقان في مادة الامكان مع كذب الضروريتين . كما تقول: بالأمكان كلّ إنسان كاتب ، وبالإمكان ليس كلّ انسان بكاتب ، فأنهما يصدقان ، مع كذب قولنا: بالضرورة كلّ انسان كاتب ، وبالضرورة ليس كلّ انسان كاتباً .

---

**قال: فنقىض الضرورية المطلقة الممكنة العامة<sup>(٢)</sup> ، لأنّ سلب الضرورة مع**

(١) في (ش): «يكون الموضوع فيها أعم من المحمول . وأثنا في الموجهتين فلا بد من الاختلاف بالجهة في الكل» وفي (ح): «يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ولا بد في الموجهتين من ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل» .

(٢) جاء في (ح) بعد لفظ «العامة»: «وبالعكس» .

الضرورة مما يتناقضان جزماً.

أقول : قد عرفت أنَّ القضايا ثلاثة<sup>(١)</sup>: إما ضرورة الثبوت ، أو ضرورة السلب ، أو ممكنة الثبوت والسلب.

فنقىض الضرورة الثبوتية هو سلبها ، أعني: الممكنة العامة السلبية ، ونقىض الضرورة السلبية هو الممكنة العامة الإيجابية.

فقولنا: بالضرورة كلَّ (ج) (ب) نقىضه: ليس بالضرورة كلَّ (ج)  
 (ب) ، أعني: بالإمكان العام بعض (ج) ليس (ب) ، وكذلك نقىض قولنا:  
 بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) ليس بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) الذي  
 هو في قوَّة قولنا: بالإمكان العام بعض (ج) (ب).

وكذلك نقىض الممكنة الإيجابية الضرورة السلبية ، وبالعكس<sup>(٢)</sup>.

قال: ونقىض الدائمة المطلقة العامة<sup>(٣)</sup> ، لأنَّ السلب في كلِّ الأوقات ينافقه  
 الإثبات في بعضه<sup>(٤)</sup> ، وبالعكس.

أقول: القضايا ثلاثة: إما دوام إيجاب<sup>(٥)</sup> ، أو دوام سلب<sup>(٦)</sup> ، أو وجود خال  
 عنها.

(١) في (م): «ثلاثة».

(٢) في (م): «الذي هو في قوَّة قولنا: بالإمكان العام بعض (ج) (ب) ، والمطلقة نقىض الدائمة ، وكذلك  
 نقىض الممكنة الإيجابية الضرورة السلبية ، ونقىض الممكنة السلبية الضرورة الإيجابية».

(٣) في (ح): «ونقىض الدائمة المطلقة المطلقة العامة».

(٤) في (ش) (وح): «ينافيه الإيجاب في البعض».

(٥) في (م): «السلب».

(٦) في (م): «الإيجاب».

**فالمطلقة العامة السالبة تشمل الثاني والثالث، والمحضة تشمل الأول والثالث.**

فاذن الدائمة الاجبالية تناقضها المطلقة العامة السلبية، وبالعكس، كقولنا: دائمًا كل (ج) (ب)، فنقىضه بالاطلاق العام: ليس كل (ج) (ب)، وبالعكس، والدائمة السلبية نقىضها المطلقة العامة الاجبالية، وبالعكس. وجاهير القديمة سهوا في نقىض المطلقة، فحسبوا أنه مطلقة أيضًا، ولم يتفطنوا لصدق المتصادين في مادة اللادوام، فكيف المخالفتان كثاً.

قال: ونقىض الشروط العامة الحينية الممكنة، أعني: التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف، كقولنا: كل من به ذات الجثب<sup>(١)</sup> يمكن أن يصل في بعض أوقات كونه مجنوباً.

**أقول: قد ذكرنا أن نقىض الضرورية هو الممكنة.**

فالضرورية المشروطة بشرط يجب أن يكون نقىضها ممكنة مشروطة بذلك الشرط، لما عرفت من وجوب اتحاد الشرط، فإذا قلنا: كل (ج) (ب) بالضرورة مadam (ج) كان نقىضه بعض (ج) ليس (ب) بالامكان حين هو (ج)، وهو الحينية الممكنة، أعني: التي رفع الضرورة فيها عن الجانب المخالف للحكم حين اتصفه بالوصف.

(١) قال الطرعي: «ذات الجثب علة صعبة، وهي ورم حام يعرض للعجب المستطن الأصلع داخل جنبيه، والمجنوب الذي به تلك العلة.

وفي الجمع: ذات الجثب الدبلة والدملة الكبيرة التي تظهر في باطن الجثب وتتفجر إلى داخل، وقلما يسلم صاحبها».   
 جميع البحرين ٢/٢٧ جنب.

قال: ونقيض العرفية العامة الحسينية المطلقة، أعني: التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع، ومثالها مامر.

أقول: قد ذكرنا أن نقيض الدائمة هو المطلقة، فإذا كان الدوام مشروطاً بالوصف كان الاطلاق أيضاً مشروطاً بذلك الوصف، فإذا قلنا: كلـ (ج) (ب) مادام (ج)، كان نقيضه بعض (ج) ليس (ب) حين هو (ج)، وهو الجينية المطلقة، وبالعكس.

فالـ: وأما المركبات، فإنـ كانت كلـة فـقيضها أحدـ تقـيـضـي<sup>(١)</sup> جـزـاـها، وذلكـ جـليـ بعدـ الـاحـاطـة بـجـمـائـقـ المـرـكـبـات وـنـقـائـصـ الـبـاسـاطـ. فإنـكـ إذاـ تـعـقـّـتـ أـنـ الـوـجـودـيـة الـلـادـائـة تـرـكـيـبـها منـ مـطـلـقـتـيـنـ عـامـيـنـ إـنـدـاهـا مـوجـيـةـ وـالـأـخـرـىـ سـالـبـةـ، وـلـذـ تقـيـضـ المـطـلـقـةـ<sup>(٢)</sup> هـوـ الدـائـةـ، تـعـقـّـتـ أـنـ تقـيـضـها إـمـاـ الدـائـمـ الـمـخـالـفـ، أوـ الدـائـمـ<sup>(٣)</sup> الـمـوـافـقـ.

**أقول:** المركبات السبع لا تخلو إما أن تكون كلية أو جزئية، فإن كانت كلية فنقصها أحد نقيضي الجزأين، وهذا<sup>(٤)</sup> ظاهر بعد الاحاطة بمعرفة الأجزاء ونقاوتها، ونحن نفضل ذلك فنقول:

المشروطه الخاصة مركبة من المشروطه العامة والمطلقة العامة، فنقيسها أحد الأمرين، وهو إما الحينية الممكنة المخالفة، أو الدائمة المطلقة المواقفه.<sup>(٥)</sup>، فنقيس

(١) في (م): «تفيض». (٤) في (ن): «وهو إما المكنة المخالفة الجنبية أو الدائمة الموقعة».

(٢) بـ(جـ): «المطلقة العامة».

(٣) لفظ «الدائم» لم يرد في (ش).

فِي (م) : «وَذَلِكَ».

كلّ (ج) بالضرورة مادام (ج) لا داعمًا إما بعض (ج) ليس (ب) بالامكان حين هو (ج)، أو بعض (ج) (ب) دائمًا.

والعرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة والمطلقة، فنقىضها الحسينية المطلقة أو الدائمة، فنقىض كلّ (ج) (ب) مادام (ج) لا داعمًا إما بعض (ج) ليس (ب) حين هو (ج)، أو بعض (ج) (ب) دائمًا.

والوجودية اللا دائمة مركبة من المطلقين، فنقىضها إحدى الدائتين، فنقىض كلّ (ج) (ب) لا داعمًا إما بعض (ج) (ب) دائمًا، أو بعض <sup>(١)</sup> (ج) ليس (ب) دائمًا.

والوجودية اللا ضرورية مركبة من المطلقة والممكنة، فنقىضها إما الدائمة أو الضرورية، فنقىض كلّ (ج) (ب) لا بالضرورة إما بعض (ج) ليس (ب) دائمًا، أو بعض (ج) (ب) بالضرورة.

والوقتية مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة، فنقىضها إما الوقتية الممكنة أو الدائمة، فنقىض كلّ (ج) (ب) بالضرورة في وقت معين لا داعمًا إما بعض (ج) ليس (ب) بالامكان في ذلك الوقت، أو بعض (ج) (ب) دائمًا.

والمنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة، فنقىضها إما الدائمة الممكنة أو الدائمة، فنقىض كلّ (ج) (ب) بالضرورة في وقت ما لا داعمًا إما بعض (ج) (ب) ليس بالامكان دائمًا، أو بعض (ج) (ب) دائمًا.

والممكنة الخاصة مركبة من المكتفين العامتين <sup>(٢)</sup>، فنقىضها إحدى الضروريتين، فنقىض كلّ (ج) (ب) بالامكان الخاص إما بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة، أو بعض (ج) (ب) بالضرورة.

(١) في (ر): «نقىض».

(٢) في (م): «مكتفين عامتين».

قال: وإن<sup>(١)</sup> كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه، لأنّه يكذب بعض الجسم حيوان لادائماً، مع كذب كلّ واحد من نقيضي جزأيه. بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيضي الجزأين لكلّ واحد واحد، أي: كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضها<sup>(٢)</sup>، فيقال: كلّ جسم<sup>(٣)</sup> إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً.

أقول: القضية الجزئية من المركبات لا يكفي في نقيضها ما ذكرنا من نقيضي الجزأين، لأنّه يكذب: بعض الجسم حيوان لادائماً، مع كذب: كلّ جسم حيوان دائماً، ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً. بل الحق أن يردد بين نقيضي الجزأين لكلّ واحد واحد من أفراد الموضوع، فيقال في نقيض بعض الجسم حيوان لادائماً: كلّ جسم إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً، وهذا يشمل ثلاثة معان: أحدها: أن يكون كلّ جسم حيوان دائماً. والثاني: أن لا يكون شيء من الجسم بحيوان<sup>(٤)</sup> دائماً. والثالث: أن يكون البعض منه حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً.

قال: وأئمـا الشرطـية، فـنـقـيـضـ الـكـلـيـةـ مـنـاـ الجـزـئـيـةـ المـواـفـقـةـ فـيـ الجـسـمـ الـخـالـفـةـ

(١) في (ر) و(م): «وإذا» والمثبت من (ش).

(٢) في (ر): «نقيضها».

(٣) في (ح): «فيقال: كلّ واحد واحد من أفراد الجسم».

(٤) في (ر): «حيوان».

في الكيفية<sup>(١)</sup>، وبالعكس.

**أقول:** يريد بالجنس الاتصال والانفصال.

فتقيض المتصلة اللزومية الموجبة المتصلة اللزومية السالبة، أعني: التي حكم فيها بسلب اللزوم لا يلزم السلب، فإنه نوع من اللزومية، فتقيض كل ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) ليس كل ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وبالعكس.

ونقيض المتصلة الموجبة الاتفاقية المتصلة السالبة الاتفاقية، وهي التي حكم فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب، فتقيض كل ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) اتفاقياً ليس كل ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) اتفاقياً<sup>(٢)</sup>.

ونقيض المفصلة منفصلة<sup>(٣)</sup>، كقولنا: دائماً إنما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، نقيضه: ليس دائماً إنما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. وإن كان عنادياً فنقيضه سلب العناد، وإن كان اتفاقياً فنقيضه سلب الاتفاق على ما عرفت.

قال:

البحث الثاني: في العكس المستوي .

وهو: عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيفية<sup>(٤)</sup>.

**أقول:** هذا حد العكس المستوي.

(١) في (ش) و(ح): «المواقة في الجنس والنوع المختلفة في الكيف». (٣) في (م): «محصلة».

(٢) لنظم «اتفاقياً» لم يرد في (م). (٤) في (ش) و(ح): «والكيف».

فقولنا: (الجزء الأول) يعم الموضع والمقتم، فيدخل فيه عكس الحمليات والصلات.

وبقاء الصدق واجب في العكس، وإن لم يكن لازماً للأصل القضية، ولا نعني به أنه يجب أن يكون صادقاً، بل هو تابع للأصل في الصدق، إن<sup>(١)</sup> كان صدق الأصل بالفعل كان العكس كذلك، وإن كان بالفرض تبعه<sup>(٢)</sup> العكس.

ولا يشترط حفظ الكذب، لجواز كون اللازم صادقاً مع كذب المزور، وأيضاً كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه، وهو بعض الإنسان حيوان، وبقاء الكيفية أمر اصطلاحي.

قال: أما السوالب فإن كانت كلية فسبعين منها. وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة. لا تتعكس، لامتناع العكس في أحصها، وهي الوقتية، لصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من القمر منخسف وقت التربع لادئاً، وكذب: بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لأن كل منخسف فهو قر بالضرورة.

وإذا لم ينعكس الأ شخص لم ينعكس الأ عم، إذ لو انعكس الأ عم لانعكس الأ شخص، لأن لازم الأ عم لازم الأ شخص ضرورة.

أقول: جرت عادة الأوائل بذكر حكم السوالب أولاً في العكس، فلذلك بدأ المصنف بها متابعة لهم.

واعلم: أن السوالب إنما تكون كلية أو جزئية، فإن كانت كلية فسبعين منها لا تتعكس، وهي التي ذكرها المصنف، لأن الوقتية أخص هذه السبع

(٢) في (م): «يتبعه».

(١) في (ش): «وان».

- وقد ذكرنا ذلك فيما مضى - وهي لاتنعكس، وإذا لم ينعكس الأخضر لم ينعكس الأعم.

بيان أنها لاتنعكس: أنه يصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من القمر منخسف وقت التربع بين النيرين لادئماً، ويكتذب عكسه وهو: بعض المنخسف ليس بقمر، بأعم الجهات الذي هو الامكان العام، لأن كل منخسف فهو قر بالضرورة.

وأما بيان عدم انعكاس<sup>(١)</sup> الباقي، فلأنها أعم من الوقتية، فلو انعكست لانعكست الوقتية، لأن لازم العام لازم الخاص.

وذهب صاحب الكشف إلى انعكاس هذه السوالب السبعة إلى الجزئية الدائمة، لأنه إذا صدق لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق صدقت مقدمتان: إحداهما: كل ما هو (ب) دائنا فهو (ب) في الجملة، وهذه ضرورية الصدق.

الثانية<sup>(٢)</sup>: لاشيء من (ب) دائنا بـ(ج) دائناً، وإن لا صدق نقفيتها، وهو: بعض (ب) دائناً (ج) بالاطلاق، فتجعله صغرى لأصل القضية، لينتتج من الأول: بعض (ب) دائناً ليس (ب) بالاطلاق، وهو محال.

وإذا صدقت المقدمتان انتجا<sup>(٣)</sup> من الثالث: بعض (ب) ليس (ج) دائناً، وهو المطلوب.

وهذا البيان إنما يتم على تقدير أخذ موضوع القضية الحقيقة على وجه يدخل فيه الممتنع، وإن لا توجه النزع على المقدمة الأولى.

وإذا أخذ الموضوع على هذا التفسير لم يرد النقض المذكور، لصدق: بعض

(١) في (ر): «انفكاك». (٣) في (م): «انتجا».

(٢) في (ر): «والثانية».

المنسخ ليس بقمر، لأن المنسخ الذي ليس بقمر وإن كان محالاً فهو بحيث لوجود لم يكن قرآناً.  
وهذا حق على تقدير أخذ الموضوع بالتفسير الذي فسره، ولكنه مخالف لما عليه الاصطلاح.

قال: وأما الضرورية والدائمة المطلقتان فتتعكسان دائمة كلية، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائمة لاشيء من (ج) (ب)، فدائماً لاشيء من (ب) (ج)، وإنما بعض (ب) (ج) بالاطلاق العام، وهو مع الأصل ينتج: بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية ودائماً<sup>(١)</sup> في الدائمة، وهو محال.

أقول: مذهب المصنف أن الضرورية كالدائمة في العكس، وأنهما تعكسان دائمة كلية<sup>(٢)</sup>.

وبينه<sup>(٣)</sup> بالخلاف، لأنه إذا صدق الأصل وهو قولنا: بالضرورة أو دائمة لاشيء من (ج) (ب) صدق: دائمة لاشيء من (ب) (ج)، وإنما لصلق تقضيه، وهو: بعض (ب) (ج) بالاطلاق، فتجعله صغرى لأصل القضية. وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالضرورة- لينتج<sup>(٤)</sup> بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة من الأول، هذا في الضرورية.  
ولو ضمناه إلى الدائمة. وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) دائمة- أنتج من الأول: بعض (ب) ليس (ب) دائمة، وهو محال لم يلزم من الأصل المفروض صدقه ولا من القياس المنتج لذاته.

(٣) في (م): «وبيتها».

(١) في (ن): «دائماً» وفي (ج): «وبالدراهم».

(٤) في (ن): «أنتج».

(٢) لغط «كلية» لم يرد في (م).

فهو إذن لازم لفرض نقىض العكس صادقاً، فيكون نقىضه كاذباً، فيكون العكس حتاً، وهو المطلوب.

قال: وأما المشروطة<sup>(١)</sup> والعرفية العامتان فتتعكسان عرفية عامة كلية، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) مadam (ج)، فدائماً لاشيء من (ب) (ج) MadaM (ب)، والا فبعض (ب) (ج) حين هو (ب)، وهو<sup>(٢)</sup> مع الأصل ينتج: بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)، وهو محال<sup>(٣)</sup>.

أقول: مذهب المصنف أن المشروطة والعرفية العامتين تتعكسان عرفية عامة، وبينه بالخلاف أيضاً.

ووجهه أن يقول: إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) MadaM (ج)، صدق: دائماً لاشيء من (ب) (ج) MadaM (ب)، والا فبعض (ب) (ج) حين هو (ب)، لأنّه نقىض العكس.

فتجعله صغيراً، واصل القضية كبرى - بأن يقول: بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، ولا شيء من (ج) (ب) MadaM (ج) بالضرورة أو دائماً - ينتج<sup>(٤)</sup> من الأول بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)، وهو محال، فنقىض العكس محال، فالعكس حق.

(١) في (م): «الشرطية».

(٢) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «وأما المشروطة والعرفية العامتان فتتعكسان عرفية عامة كلية، لأنّه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) (ب) MadaM (ج)، فدائماً لاشيء، مما ليس (ب) (ج) MadaM ليس (ب)، والا فبعض ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب)، وهو محال».

(٤) في (ر): «ينتج».

واعلم: أن المصنف خالف المتقدمين في عكسي<sup>(١)</sup> الضرورة والمشروطة. فانهم ذهبوا إلى أن كلاً منها تتعكس كنفسها. أمّا في الضرورة فلاته إذا صدق: بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) صدق: بالضرورة لاشيء من (ب) (ج)، وإنّ بعض (ب) (ج) بالأمكان، وهو محال لوجوه:

أحددها: أنه لوصدق بالفعل لانتظم مع الأصل قياساً منتجأ، كقولنا: بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة، وهو محال، فصدقه بالفعل محال. قال بعض المتأخرین<sup>(٢)</sup>: لأنّسلم بقاء صدق الأصل - على تقدير وقوع الممكن - حتى يلزم المحال.

قلنا: أحد الأمرين لازم، وهو إما كذب الأصل - على تقدير وقوع الممكن بالفعل - أو استلزم للمحال، وكل واحد منها محال، فيكون وقوع الممكن محالاً، فلا يكون مكتناً، وهو المطلوب.

الثاني<sup>(٣)</sup>: أنّ بعض (ب) (ج) بالفعل مستلزم لبعض (ج) (ب) بالفعل، واللازم محال، فالملزوم كذلك، فلا يكون مكتناً.

الثالث<sup>(٤)</sup>: نفرض ذلك البعض (د)، فـ(د) قد اجتمع فيه إمكان (ج) وإمكان (ب)، فيمكن أن يكون: بعض (ج) (ب)، وهو ينقض الأصل. وأمّا المشروطة العامة،<sup>(٥)</sup> فـانّ معناها استحالة اجتماع وصفي (ج) (ب) في ذات واحدة، وهو يستلزم صدق العكس المذكور.

وبالبيان<sup>(٦)</sup> المذكور في الضرورة أيضاً.

(٤) في (م): «والثالث».

(١) في (م): «عكس».

(٥) لفظ «العامة» لم يرد في (ن).

(٢) في (م): «قال المتأخرون».

(٦) في (ن): « وباللسان».

(٣) في (م): «والثاني».

قال: وأما المشروطة والعرفية الخاصة فتتعكسان عرفية عامة لادائمة للبعض.

أما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين.

واما اللادوم فلأنه لو كذب لصدق: لاشيء من (ب)(ج) دائماً، فيتعكس: لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وقد كان: كل (ج) (ب) بالفعل، هذا خلف<sup>(١)</sup>

أقول: إذا صدق: لاشيء من (ج) (ب) مadam (ج) لادائماً، أو لاشيء من (ج) (ب) بالضرورة MadaM (ج) لادائماً، صدق: لاشيء من (ب) (ج) MadaM (ب) لادائماً في بعض أفراد (ب)، يعني: أنه يصدق: بعض (ب) (ج) بالاطلاق العام.

أقا الجزء الأول من العكس المتعين صدقه - وهو قولنا: لاشيء من (ب) (ج) MadaM (ب) - فلكونه لازماً للعرفية العامة والمشروطة العامة اللتين تلزمان هاتين القضيتين، ولازم اللازم لازم، فيكون هذا العكس لازماً لهاتين القضيتين.

وأقا قيد اللادوم في البعض - وهو: صدق بعض (ب) (ج) بالاطلاق. فلا أنه لو لم يصدق لصدق نقبيصه، وهو: لاشيء من (ب) (ج) دائماً، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وهو كاذب، لصدق قولنا: كل (ج) (ب) بالاطلاق، لاشتمال أصل القضية عليه.

(١) في (ش): «... فتتعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض، فلا أنه يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام، والأفلاشيء مما ليس (ب) هو (ج) دائماً، فيتعكس إلى لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً، وقد كان كل (ج) (ب) بالفعل، هذا خلف» وفي (ح): «واما قيد اللادوم، فلأنه لو كذب بعض (ب) (ج) بالفعل صدق لاشيء من (ب) (ج) دائماً، فتتعكس لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وقد كان الأصل كل (ج) (ب) بالفعل، هذا خلف».

وتحقيق هذا: أن هاتين الخاصتين كل واحدة منها مركبة من عامتها ومن مطلقة عامة، الأولى سالبة، والثانية موجبة، والأولى تتعكس كنفسها فتكون لازمة هاتين، والثانية تتعكس إلى الجزئية الموجبة ف تكون لازمة<sup>(١)</sup> لها أيضاً.

قال: وإن كانت جزئية، فالمشروطة والمعرفية الخاصةتان تعكسان عرفية خاصة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائمًا، وجب أن يصدق: بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائمًا<sup>(٢)</sup>. لأنّا نفترض<sup>(٣)</sup> ذات الموضوع وهو (ج) (د)، ف<sup>(٤)</sup> (د) (ج) بالفعل، و (د)<sup>(٥)</sup> (ب) أيضًا للادوام<sup>(٦)</sup> سلب الباء عنه، وليس (ج) مادام (ب)، والا لكان (ج) حين<sup>(٧)</sup> هو (ب)، ف (ب) حين هو (ج)، وقد كان ليس (ب) مادام (ج)، هذا خلف<sup>(٨)</sup>.

وإذا صدق الباء والجيم<sup>(٩)</sup> عليه وتنافيًا فيه، صدق بعض (ب) ليس<sup>(١٠)</sup>

(١) في (ر): «فيكون لازماً».

(٢) من قوله: «وجب» إلى هنا لم يرد في (ر) و(م) وفي (ح): «صدق دائمًا ليس بعض (ب) (ج) مادام (ب) لا دائمًا».

(٣) ورد في (ر) و(م) لفظ «فترض» بدل لفظ «لأنّا نفترض».

(٤) في (ش): «و».

(٥) لفظ «د» لم يرد في (ر) و(م).

(٦) أي: لأجل لادوام.

(٧) لفظ «حين» لم يرد في (ر).

(٨) في (ح): «لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائمًا، صدق: دائمًا ليس بعض (ب) (ج) مادام (ب) لا دائمًا، لأنّا نفترض ذات الموضوع الذي هو (ج) (د)، فـ (د) دائمًا ليس بعض (ب) (ج) بالفعل، و (د) دائمًا سلب الباء عنه، و (د) ليس (ج) مادام (ب)، والا لكان (د) (ج) حين هو (ب)، ف (ب) حين هو (ج) (د)، فـ (د) دائمًا ليس (ب) مادام (ج)، وهذا خلف». (٩) في (ش): «الجيم والباء».

(١٠) لفظ «ليس» لم يرد في (ر).

(ج) مadam (ب) لادائماً، وهو المطلوب.

أقول: القدماء جزموا بعدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقاً.  
والمحض قد بين عكس السالبة الجزئية. إذا كانت إحدى الخصتين-  
بالافتراض.

ووجهه: أنا إذا فرضنا صدق: بعض (ج) ليس (ب) مadam (ج) لادائماً،  
صدق: بعض (ب) ليس (ج) مadam (ب) لادائماً، لأننا نفرض البعض من  
الجيم الذي ليس (ب) شيئاً<sup>(١)</sup> معيناً.

ولكن (د) قد يصدق عليه أنه<sup>(٢)</sup> (ج) بالفعل، وهو ظاهر، ويصدق عليه  
أنه (ب) بالفعل أيضاً، وإلا لكان لا (ب) دائمًا و كان لا (ب)<sup>(٣)</sup> لادائماً، هذا  
خلف.

ويصدق عليه أنه ليس (ج) مadam (ب)، وإنما لكان (ج) حين هو (ب)،  
فيكون (ب) حين هو (ج)، وكان ليس (ب) مadam (ج)، هذَا خلف.

وإذا صدق على (د) أنه (ب) وأنه (ج) وأنه ليس (ج) مadam (ب)،  
صدق المطلوب، وهو: بعض (ب) ليس (ج) Madam (ب) لادائماً.  
وهكذا البيان في المشروطة الخاصة.

قال: وأما الباقي فلا تتعكس، لأنّه يصدق: بالضرورة بعض الحيوان ليس  
بأنسان، وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخفض وقت التربيع لادائماً، مع  
كذب عكسها بالامكان العام<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ر): «سيباً».

(٢) لفظ «لا (ب)» لم يرد في (ر).

(٤) في (ش) و(خ): «بالإمكان العام الذي هو اعم المجهات».

(٢) لفظ «أنه» لم يرد في (ر).

لكن الضرورية أخص البساطط، والوقتية أخص المركبات الباقية، ومتى لم تتعكس لم ينعكس شيء منها، ملما عرفت أن انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص.

أقول: قد بيتنا أن أخص البساطط هي الضرورية، وأن أخص المركبات ماعدا الخواصين هي الوقتية، فإذا لم تتعكس لم تتعكس الباقي، لكون لازم الأعم لازم الأخص.

وبيان أنها لا تتعكس: أنه يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة، مع كذب قولهنا: بعض الانسان ليس بحيوان بجهة من الجهات، ويصدق قولهنا: بعض القمر ليس بمنخفض وقت التربع بالضرورة لادائماً، مع كذب: بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام<sup>(١)</sup>.

ونقل الشيخ عن تقدمه<sup>(٢)</sup>: أن المكننة الخاصة السالبة الجزئية تعكس نفسها، لأنهم يقلبونها<sup>(٣)</sup> من السلب إلى الإيجاب، ثم يعكسون الموجبة، ثم يقلبونها<sup>(٤)</sup> إلى السالبة.

وهو خطأ، فإن المكننة المكننة تعكس إلى المكننة العامة، وهي لا تقلب إلى السلب.

قال: وأما الموجبة فكلية<sup>(٥)</sup> كانت أو جزئية فلا تتعكس كلياً، لاحتمال كون المحمول أعم<sup>(٦)</sup>.

وأما في الجهة فالضرورية<sup>(٧)</sup> والدائمة والعامتان تعكس حينية مطلقة، لأنه

(١) لفظ «العام» لم يرد في (ن).

(٢) في (م): «تقديم».

(٣) في (ن): «يقلبوها».

(٤) في (ن): «يقطبوها».

(٥) في (ش) (وح): «كلية».

(٦) في (ش) (وح): «أعم من الموضوع».

(٧) في (ش): «فالضرورية» وفي (ح): «وأما الموجهات فالضرورية».

إذا صدق: كلـ (ج) (ب) بإحدى الجهات الأربع المذكورة، فبعض (ب)  
 (ج) حين هو (ب)، وإنـ فلا شيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وهو مع  
 الأصل ينتـ لشيء من (ج) (ج) دائمـ في الضرورية والدائمة، ومادام (ج)  
 في العامتين<sup>(١)</sup>، وهو محـال.

أقول: الموجبة الكلية يحتمـ أن يكون موضوعها أخصـ من مجموعـها،  
 ويـستـحـيل حلـ الخاصـ على كلـ أفرادـ العامـ، فلا يـصدقـ<sup>(٢)</sup> عـكـسـهاـ الكلـيـ،  
 مـثالـهـ: كلـ انسـانـ حـيـوانـ، ولا يـصدقـ: كلـ حـيـوانـ انسـانـ، بلـ يـنـعـكـسـ جـزـئـيـةـ،  
 وكـذـلـكـ المـوجـبـةـ جـزـئـيـةـ.

هـذاـ فيـ الـكمـ، وأـمـاـ فيـ الـجـهـةـ فـأـربـيعـ منـ الـمـوجـهـاتـ.ـ وـهـيـ:ـ الـضـرـورـيـةـ،ـ وـالـدـائـمـةـ،ـ وـالـمـشـروـطـةـ الـعـامـةـ،ـ وـالـعـرـفـيـةـ الـعـامـةـ.ـ تـنـعـكـسـ حـيـنـيـةـ مـطـلـقـةـ بـالـخـلـفـ،ـ لـأـنـهـ  
 إذاـ صـدـقـ:ـ كـلـ (ج)ـ (ب)ـ بـإـحـدـىـ الـجـهـاتــ المـذـكـورـةــ،ـ صـدـقـ:ـ بـعـضـ (ب)  
 (ج)ـ حينـ هوـ (ب)،ـ وإنـ لـصـدـقـ نـقـيـضـهـ،ـ وـهـوـ:ـ لـاشـيءـ منـ (ب)ـ (ج)ـ مـادـامـ  
 (ب).

فـتـجـعـلـهـ كـبـرـيـ وـأـصـلـ الـقـضـيـةـ صـغـرـيـ،ـ هـكـذـاـ:ـ كـلـ (ج)ـ (ب)ـ بـإـحـدـىـ  
 الـجـهـاتـ،ـ وـلـاشـيءـ منـ (ب)ـ (ج)ـ مـادـامـ (ب)،ـ يـنـتـجـ:ـ لـاشـيءـ منـ (ج)ـ (ج)ـ  
 دائمـ إنـ كـانـ الصـفـرـيـ ضـرـورـيـ أوـ دـائـمـ،ـ وإنـ كـانـ إـحـدـىـ الـعـامـتـينـ أـنـتـجـ:  
 لـاشـيءـ منـ (ج)ـ (ج)ـ مـادـامـ (ج)،ـ وـهـاـ مـحـالـانـ،ـ فـنـقـيـضـ عـكـسـ محـالـ،ـ  
 فـالـعـكـسـ حـقـ.

وـإـنـ كـانـ الـأـصـلـ جـزـئـيـاـ كـانـ النـتـيـجـةـ:ـ بـعـضـ (ج)ـ لـيـسـ (ج)ـ دائمـ،ـ أوـ

(١) في (ح): «يـنـتـجـ:ـ لـاشـيءـ منـ (ج)ـ (ج)ـ دائمـ بالـضـرـورـةـ أوـ الدـوـامـ فيـ الـضـرـورـيـةـ وـالـدـائـمـةـ أوـ مـادـامـ (ج)ـ فيـ الـعـامـتـينـ».

(٢) في (م): «فـلاـ يـصـدـقـ فيـ عـكـسـهاـ».

مادام (ج)، وهو أيضاً عال.

قال: وأما الخاصتان فتتعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوم.

أما الحينية المطلقة فلكلونها لازمة لعامتها<sup>(١)</sup>.

وأما قيد اللادوم في الأصل الكلي فلانه لو كذب لصدق: كل (ب) (ج)<sup>(٢)</sup> دالماً.

فتضمه<sup>(٣)</sup> إلى الجزء الأول من الأصل. وهو قولنا: بالضرورة أو دالماً كل (ج) (ب)<sup>(٤)</sup> مادام (ج). ينتج: كل (ب) (ب) (ب) دالماً.

وتضمه<sup>(٥)</sup> إلى الجزء الثاني أيضاً. وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق العام. ينتج: لاشيء من (ب) (ب) بالاطلاق العام، فيلزم اجتماع التقىبين، وهو عال.

أقول: المشروطة والعرفية الخاصتان الموجبات تعكسان إلى الحينية الموجبة الحينية اللادالمة، لأنهما لا يخلوان من أن يكونا<sup>(٦)</sup> كليتين أو جزئيتين.

فإن كانتا كليتين. كقولنا: كل (ج) (ب) مادام (ج) لا دالماً. صدق: بعض (ب) (ج) حين هو (ب) لا دالماً.

أما صدق الجزء الأول من العكس. وهو بعض (ب) (ج) حين هو (ب). فلكلونه لازماً لعامتيين.

وأما صدق الجزء الثاني. وهو قولنا: بعض (ب) ليس (ج) المعبّر عنه

(١) في (ن): «العامتها» وفي (ح): «العامتها». (٢) في (ش): «كل (ج) (ب)».

(٣) في (م) و(ش): «فضسته» وفي (ح): «فلاثة لو كذب: بعض (ب) ليس (ج) بالفعل، لصدق:

كل (ب) (ج) دالماً، فتضمه».

(٤) في (ش): «كل (ب) (ج)».

(٥) في (ن): «فضسته» وفي (م): «فضسته».

(٦) في (م): «لأنهما لا يخلو إثناان يكوثنا».

بقولنا: لادائماً. فلأنه لو كذب لصدق نقشه، وهو قولنا: كلـ (بـ) (جـ) دائماً.  
 فتجعله<sup>(١)</sup> صفرى، والجزء الأول من أصل القضية. وهو قولنا: كلـ (جـ)  
 (بـ) مadam (جـ). كبرى ليتجمان الأول: كلـ (بـ) (بـ) دائماً.  
 ثم تضمه<sup>(٢)</sup> بعينه إلى الجزء الثاني من الأصل -أعني: الجزء السلبي، وهو  
 قولنا: لاشيء من (جـ) (بـ). هكذا: كلـ (بـ) (جـ) دائماً، ولا شيء من (جـ)  
 (بـ) بالاطلاق، ينبع من الأول: لاشيء من (بـ) (بـ) بالاطلاق، فيلزم  
 اتصاف (بـ) بـ (بـ) دائماً وعدم اتصافه به، هذا خلف.  
 وهكذا الشأن<sup>(٣)</sup> في المشروطة الخاصة.

قال: وأنت<sup>(٤)</sup> في الجزئي فتفرض<sup>(٥)</sup> الموضع (دـ)، فهو لا (جـ) بالفعل،<sup>(٦)</sup>  
 والأـ لكان (جـ) دائماً، فـ (بـ)<sup>(٧)</sup> دائماً<sup>(٨)</sup>، لدوام الباء بدوام الجيم، لكن اللازم  
 باطل، لقيـ<sup>(٩)</sup> الأصل باللادوام.

أقول: إذا كانت الخاستان جزئيتين. كقولنا: بعض (جـ) (بـ) MadaM (جـ)  
 لادائماً. انعكستا<sup>(١٠)</sup> إلى الحقيقة اللادائمة.

وببيانه بالافتراض، وهو: أنا نفرض الجيم الذي هو (بـ) (دـ)، فـ (دـ)

(١) في (مـ): «فتجعله».

(٢) في (مـ): «نفسه».

(٣) في (مـ): «البيان».

(٤) في (شـ): «هذا إذا كان الأصل كلياً وأنتـ».

(٥) في (شـ): «فترض».

(٦) في (حـ): «وأنا في الجزئية ففترض الموضع (دـ) فـ (دـ) (بـ)، وهو ليس (جـ) بالفعل».

(٧) في (شـ): «وـ (بـ)».

ليس (ج) بالفعل، وإنما لكان (ج) دائمًا، فيكون (ب) دائمًا، لدوام الباء بدوام وصف الجيم، وقد قلنا: لا دائمًا، هذا خلف، وهو (ب) بالفعل، وهو ظاهر. فيصدق: بعض (ب) ليس (ج) مع قوله: بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، لما مر في العامتين، فيلزم صدق قوله: بعض (ب) (ج) حين هو (ب) دائمًا، وهو المطلوب.

ولما عدل في الجزئيتين إلى الافتراض، لأن البرهان المذكور في الكليتين لا يتأتى هاهنا، لامتناع كون الجزئية كبرى في الأول.

قال: وأما الوقيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة، لأن إذا صدق: كل (ج) (ب) بإحدى الجهات<sup>(١)</sup> الخامس المذكورة، فبعض (ب) (ج) بالاطلاق العام،<sup>(٢)</sup> وإن فلا شيء من (ب) (ج)<sup>(٣)</sup> دائمًا، وهو مع الأصل ينتع: لاشيء من (ج) دائمًا، وهو محال.

أقول: ترتيب القياس المذكور في الخلف من الأول، وهو أن تقول: لو صدق نقيض<sup>(٤)</sup> العكس. وهو: لاشيء من (ب) (ج) دائمًا. جعلناه كبرى والأصل صغير، وينتزع النتيجة المذكورة المحالة، فيكون نقيض العكس كاذبًا، فيكون العكس حقًا.

قال: وإن شئت عكست نقيض العكس في الموجبات، ليصدق نقيض الأصل أو الأخص منه.

(١) في (ش) و(ح): «بإحدى هذه الجهات الخامس».

(٢) في (ر): «بعض».

(٣) في (ش): «من (ج) (ب)».

(٤) لفظ «العام» لم يرد في (ر).

أقول: هذا إشارة إلى برهان عام في عكوس الموجبات.  
 كما تقول<sup>(١)</sup> في الضرورية الموجبة: إنها تتعكس إلى الحينية، والأصدق  
 نقىضها، وهو قولنا: لاشيء من (ب) (ج) مadam (ب)، وتنعكس كنفسها<sup>(٢)</sup>  
 إلى قولنا: لاشيء من (ج) (ب) MadaM (ج)، وهو أخص من نقىض  
 الضرورية، فيكون كاذباً، لأنَّه لو صدق لصدق نقىض الضرورية المفروض  
 صدقها، فيصدق النقىضان.

وكما تقول في عكس الموجبة الجزئية المطلقة العامة: إنَّه لو صدق نقىضها  
 وهو السالبة الدائمة - لأنَّكست كنفسها، فيلزم صدق النقىضين<sup>(٣)</sup>، وهو محال.  
 وعلى هذا القياس في سائر الموجبات.

قال: وأما المكتنات فحالها في الانعكاس وعلمه غير معلوم، لتوقف  
 البرهان المذكور للانعكاس فيها على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها،  
 وعلى<sup>(٤)</sup> انتاج الصغرى المكتنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول اللذين  
 كل منها<sup>(٥)</sup> غير محقق.  
 ولعدم<sup>(٦)</sup> الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعلمه.

أقول: المقتدون ذهبوا إلى<sup>(٧)</sup> انعكاس المكتنات مكتنة عامة، واستدلوا عليه  
 بوجهين:

(١) في (م): «نقول». (٥) في (ش) و(ج): «في الشكل الأول والثالث اللذين كل منها».

(٢) في (ر): «وينعكس كنفسه». (٦) في (ن): «عدم».

(٣) في (ر): «النقىض».

(٤) في (م) و(ج): «أو على».

الأول: أن العكس لو كذب لصدق نقيسه، وهو السالبة الضرورية، وهي تعكس نفسها، فيلزم صدق النقيسين، وهو محال، مثلاً إذا صدق: كل (ج) (ب)، أو بعض (ج) (ب) بأحد الامكانيين، صدق: بعض (ب) (ج) بالامكان العام، والأ فلاشيء من (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلى قولنا: لا شيء من (ج) (ب) بالضرورة، وهو يناقض الأصل الجزئي ويضاد الكلية.

الثاني: لو صدق نقيس العكس. وهو قولنا: لا شيء من (ب) (ج) بالضرورة.- جعلناه كبيراً وأصل القضية.- وهو قولنا: كل (ج) (ب)، أو بعض (ج) (ب) بأحد الامكانيين<sup>(١)</sup> - صغيراً، ينتهي من الأول: بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة، أولاً شيء من (ج) (ج) بالضرورة، وهو محال.  
والمصنف لما بين عدم انعكاس الضرورية كنفسها بطل عنده الوجه الأول.

ولما كان عنده أن المكنة الصغرى لا تستعمل في الأول على ما يأتي بطل الوجه الثاني، و [لما]<sup>(٢)</sup> لم يظهر له دليل على انعكاس الم肯ة غير هذين لاجرم توقف في الانعكاس وعدمه.

قال: وأما الشرطية فالمتعلقة الموجبة<sup>(٣)</sup> تعكس موجبة جزئية، والسايبة الكلية سالبة كلية، إذ لو صدق نقيس العكس لانتظم مع الأصل قياساً منتجأً للمحال.

(١) لفظ «بأحد الامكانيين» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «لما» لم يرد في النسختين واثبتهما لاقتضاء السياق له.

(٣) في (ش) (وح): «سواء كانت كلية أو جزئية».

أقول: المتصلة الموجبة كلية كانت أو جزئية تتعكس متصلة جزئية.  
 بيانه: أنه إذا صدق: كلما كان أ<sup>(١)</sup> قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ(ج)  
 (د) صدق: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب)، وإلا لصدق نقضه، وهو  
 قولنا: <sup>(٢)</sup> ليس البتة إذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب).  
 فتعجله <sup>(٣)</sup> كبرى وأصل القضية صغرى ينتهي: ليس البتة أو قد لا يكون إذا  
 كان (أ) (ب) فـ(أ) (ب)، وهو محال.  
 وأما السالبة الكلية، فإنها تتعكس نفسها، لأنه إذا صدق: ليس البتة  
 إذا كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) صدق: ليس البتة إذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب)،  
 وإلا لصدق نقضه، وهو: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب).  
 فتعجله <sup>(٤)</sup> صغرى والأصل كبرى لينتهي: قد لا يكون إذا كان (ج) (د) فـ  
 (ج) (د)، وهو محال.

قال: وأما السالبة الجزئية فلا تتعكس، لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان  
 هذا حيواناً فهو انسان، مع كذب العكس.  
 وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع.

أقول: السالبة الجزئية لا تتعكس، لأنه يصدق: قد لا يكون إذا كان هذا <sup>(٥)</sup>  
 حيواناً فهو انسان، مع كذب قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا <sup>(٦)</sup> انساناً فهو  
 حيوان، لأنه كلما كان انساناً فهو حيوان.

(٤) في (م): «فتعجله».

(١) في (م): «أن».

(٥) لفظ «هذا» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «هذا» لم يرد في (ن).

(٦) لفظ «هذا» لم يرد في (ن).

(٣) في (م): «فتعجله».

وأما المنفصلة فقد بيتنا أنه ليس بين أجزائها تمایز في الطبيع، بل في الوضع، فإذا عاند أحد الجزأين صاحبه كان الآخر معانداً للأول، فايّها فرض مقتماً أو تاليًّا لم تغير المنفصلة.

قال:

### البحث الثالث: في عكس النقيض

وهو: عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول، مع مخالفته الأصل<sup>(١)</sup> في الكيف، وموافقته في الصدق.

أقول: إذا قلنا: كل (ج) (ب)، فعكس نقيضه: لاشيء مما ليس (ب) (ج).

فقولنا: ليس (ب) نقيض المحمول قد<sup>(٢)</sup> جعلناه موضوعاً، و(ج) عين الموضوع جعلناه عمولاً، والكيفية مخالفة للكيفية، هذا على رأي المصنف. وقد خالف فيه رأي القدماء، فإنهم يجعلونه عبارة عن جعل الجزء الأول نقيض الثاني، والثاني نقيض الأول، مع الموافقة في الكيف، فيجعلون عكس نقيض كل (ج) (ب) كل ما ليس (ب) فهو ليس (ج). والمصنف أخذ لازم العكس فجعله<sup>(٢)</sup> عكساً.

قال: أما الموجبات، فإن كانت كليلة فسبع منها. وهي التي لا تتعكس سوالها بالعكس المستوي. لا تعكس، لأنها يصدق: بالضرورة كل قر فهو ليس

(١) في (م): «للأصل».

(٢) في (ن): «وقد».

منخسف وقت التربيع لادائماً، دون عكسه، لما عرفت.

أقول: الموجبات في عكس النقيض مع السوالب في العكس المستوي يتباينان في الأحكام عند القدماء، أي: السوالب ها هنا كالموجبات<sup>(١)</sup>، ثم كذلك.

والمصنف نازع في الثاني.

إذا عرفت هذا فنقول: الموجبات الكلية إذا كانت إحدى السبع -أعني: الوقتيتين، والوجوديتين، والممكنتين، والمطلقة العامة-. فإنها لا تنعكس عكس النقيض، كما أن<sup>(٢)</sup> سوالبها لا تنعكس عكس المستوي، لأن أخص هذه السبع هو الوقتية، وهي لا تنعكس.

لأنه يصدق: بالضرورة كل قرفهوليس منخسف وقت التربيع لادائماً موجبة معدولة المحمول، ولا يصدق عكسه، وهو قولنا: بعض المنخسف ليس هو بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات، لأن كل منخسف فهو قر  
بالضرورة، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، لما عرفت.  
وعند القدماء أيضاً لا ينعكس، لأنه يصدق: بالضرورة كل قرفهوليس منخسف وقت التربيع لادائماً، مع كذب كل منخسف<sup>(٣)</sup> فهو ليس بقمر بالامكان العام.

وفخرالدين ذكر لازماً للعامة المطلقة<sup>(٤)</sup> وستاه عكس النقيض، وهو قولنا:  
كل مالا يكون (ب) دائماً فهو ليس بـ (ج) دائماً، والا لكان (ج) في بعض

(١) في (م): «تنعادان في الأحكام، عند القدماء أن السوالب ها هنا معاً للموجبات».

(٢) في (ن): «كما كانت».

(٣) في (م): «مع كذب بعض المنخف».

(٤) في (م): «للطلقة العامة».

الأوقات، فيكون ذلك الجيم ليس (ب) دائمًا، وقلنا: كل (ج)(ب) بالطلاق، هذا خلف.

قال: وتنعكس الضرورية والدائمة كليّة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا كل (ج) (ب)، فدائمًا لاشيء مما ليس (ب) (ج)، والأفبعض ماليس (ب) فهو<sup>(١)</sup> (ج) بالفعل، وهو مع الأصل ينبع: بعض ماليس (ب) فهو (ب) بالضرورة في الضرورية دائمًا في الدائمة، وهو محال .

أقول: الضرورية والدائمة الموجبات الكليتان<sup>(٢)</sup> تتعكسان دائمًا كليّة بالخلف، لأنّه إذا صدق: كل (ج) (ب) بالضرورة أو دائمًا صدق عكس نقبيسه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) دائمًا، والألا لصدق نقبيسه، وهو: بعض ماليس (ب) (ج) بالطلاق العام .  
ويجعله صغرى وأصل القضية كبرى ينبع: بعض ماليس (ب) (ب)  
بالضرورة إن كان الأصل ضروريًا أو دائمًا إن كان دائمًا، وما محالان، فنقبيض العكس كاذب، فالعكس حق .

والقديماء عكسوا الضرورية كنفسها، لأنّه إذا صدق كل (ج) (ب)  
بالضرورة صدق: كل ماليس (ب) فهو ليس (ج) بالضرورة، والأفبعض  
ماليس (ب) هو ليس (ج) بالإمكان العام<sup>(٣)</sup>، ويلزمه: بعض ماليس (ب)  
فهو<sup>(٤)</sup> (ج) بالإمكان، وتضممه<sup>(٥)</sup> إلى الأصل لينبع بعض ماليس (ب) (ب)

(٤) في (ر): «هو».

(١) لفظ « فهو» لم يرد في (ر)، وفي (ش): «هو».

(٥) في (م): «ونضته».

(٢) لفظ «الكليتان» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ « بالإمكان العام» لم يرد في (ر).

بالضرورة.

وهكذا الشأن<sup>(١)</sup> في الدائمة.

قال المتأخرون: السالبة المعدولة الطرفين لا تستلزم الموجبة المعدولة الموضوع، لكونها أخص منها، والعام لا يستلزم الخاص.

والحق: أن هذا غير وارد على القدماء، لأنهم يفرضون: كل ماليس (ب) موجوداً، ولذلك يحكمون عليه بأنه ليس (ج)، وعلى هذا التقدير تكون السالبة والموجبة متلازمتين.

وأيضاً المصنف قد حكم بهذا العكس صريحاً حيث قال: إن نقىض الأعم أخص من نقىض الأخص.

قال: وأما المشروطة والعرفية العامتان فتتعكسان<sup>(٢)</sup> عرفية عامة كثيرة، لاته إذا صدق: بالضرورة أو دائماً كل (ج) (ب) مادام (ج)، فدائماً لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب)، وإنما فبعض ماليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب)، وهو عموم الأصل ينبع بعض ماليس (ب) فهو<sup>(٣)</sup> (ب) حين هو ليس (ب)، وهو محال.

أقول: ترتيب القياس المذكور من الشكل الأول هكذا: بعض ماليس (ب) هو<sup>(٤)</sup> (ج) حين هو ليس (ب)<sup>(٥)</sup>، وبالضرورة أو دائماً كل (ج) (ب)

(١) في (م): «البيان».

(٢) في (ر): «تعكسان».

(٣) لفظ « فهو » لم يرد في (ر)، وفي (ش): « هو (ج) ».

(٤) لفظ « هو » لم يرد في (م).

(٥) في (م): « حين هو ليس (ب)، فبعض ماليس (ب) هو (ج) ».

مادام (ج)، ينتج: بعض ماليس (ب) (ب) حين هوليس (ب)، وهو محال، فنقض العكس باطل، فالعكس حق.

وعلى مذهب القدماء تتعكس المنشورة مشروطة، لأنه إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج)، فبالضرورة كلّ ماليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب)، وإنّا في بعض ماليس (ب) (ج) حين هوليس (ب) بالامكان.

وهو محال، لأنّه لو صدق بالفعل مع الأصل لأنّج: بعض ماليس (ب) (ب) حين هوليس<sup>(١)</sup> (ب)، وهو محال.

وعكس العرفية عرفية بهذا البيان.

قال: وأما الخواصان فتتعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض<sup>(٢)</sup>.  
 وأما العرفية العامة فلا استلزم العامتين إيتها<sup>(٣)</sup>، وأما قيد اللادوام في البعض فلأنّه يصدق<sup>(٤)</sup>: بعض ماليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام، والآفلاشيء مما ليس (ب) (ج) دائماً، فتتعكس: لاشيء<sup>(٥)</sup> من (ج) ليس (ب) دائماً، وقد كان: لاشيء من (ج) (ب) بالفعل بحكم اللادوام، ويلزمه: كلّ (ج) فهو ليس (ب) بالفعل، لوجود الموضوع، هذا خلف.

أقول: إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بالضرورة أو دائماً مادام (ج) لادائماً، صدق عكس نقيضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض.

(٤) في (ر) و(م): «واما انه يصدق».

(١) لفظ «ليس» لم يرد في (ر).

(٥) في (ش): «إلى لاشيء».

(٢) في (ر) و(م): «للبعض».

(٣) في (م): «إياماً».

أما صدق الجزء الأول من عكس النقيض - وهو قولنا: لاشيء ماليـس (ب) (ج) مـاـدـامـليـسـ (ب) - فـلـكـوـنـهـ لـازـمـاـ للـعـامـتـيـنـ،ـ وـالـعـامـتـانـ لـازـمـاـنـ هـاتـيـنـ،ـ فـيـكـونـ لـازـمـاـ هـاتـيـنـ،ـ لأنـ لـازـمـ الـلـازـمـ لـازـمـ.

واما صدق الجزء الثاني وهو قولنا: بعض ماليـسـ (ب) (ج)،ـ المـعـبـرـعـنـهـ بـقـوـلـنـاـ:ـ لاـ دـائـماـ فيـ الـبـعـضـ.ـ فـلـأـنـهـ لـوـمـ يـصـدـقـ لـصـدـقـ نـقـيـضـهـ،ـ وـهـوـقـوـلـنـاـ:ـ لـاشـيءـ مـاـ لـيـسـ (ب)ـ (ج)ـ دـائـماـ،ـ وـتـنـعـكـسـ بـالـعـكـسـ مـسـتـوـيـ إـلـىـ قـوـلـنـاـ:ـ لـاشـيءـ مـنـ (ج)ـ لـيـسـ (ب)ـ دـائـماـ،ـ وـأـصـلـ الـقـضـيـةـ تـضـمـنـ قـوـلـنـاـ:ـ لـاشـيءـ مـنـ (ج)ـ (ب)ـ بـالـاطـلـاقـ الـعـامـ،ـ لـأـنـهـ مـرـكـبـةـ مـنـ الـعـرـفـيـةـ وـالـمـطـلـقـةـ،ـ وـقـوـلـنـاـ:ـ لـاشـيءـ مـنـ (ج)ـ (ب)ـ بـالـاطـلـاقـ الـعـامـ يـلـزـمـهـ:ـ كـلـ (ج)ـ فـهـوـلـيـسـ (ب)ـ،ـ لـأـنـ الـمـوـضـعـ وـهـوـ (ج)ـ مـوـجـودـ،ـ لـأـنـاـ حـكـمـنـاـ عـلـيـهـ بـثـبـوتـ الـبـاءـ مـاـدـامـ (ج)ـ،ـ وـإـذـاـ كـانـ مـوـجـودـاـ كـانـ السـالـبـةـ وـالـمـعـدـولـةـ مـتـلـازـمـتـيـنـ عـلـىـ مـاـ عـرـفـتـ.

وعلى قانون القدماء ينعكس قولنا: كـلـ (ج)ـ (ب)ـ مـاـدـامـ (ج)ـ لـادـائـماـ،ـ كـلـ مـاـ لـيـسـ (ب)ـ فـهـوـلـيـسـ (ج)ـ مـاـدـامـ لـيـسـ (ب)ـ لـادـائـماـ فيـ الـبـعـضـ.

أما الجزء الأول،ـ فـلـكـونـهـ لـازـمـاـ للـعـامـتـيـنـ.

واما الثاني،ـ فـلـمـ مـرـ.

قال: وإن كانت جزئية فالخواصتان تعكسان عرفية خاصة، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا بعض (ج)ـ (ب)ـ مـاـدـامـ (ج)ـ لـادـائـماـ<sup>(١)</sup>.

نفرض الموضع وهو (ج)ـ (د)<sup>(٢)</sup>ـ،ـ فـ (د)ـ لـيـسـ (ب)ـ بالـفـعـلـ لـلـادـوـامـ ثـبـوتـ

(١) جاء في (ج)ـ بعد لفظ «لـادـائـماـ»: «صدق بعض ماليـسـ (ب)ـ لـيـسـ (ج)ـ مـاـدـامـ لـيـسـ (ب)ـ لـادـائـماـ».

(٢) لفظ «ـدـ» لم يرد في (ـ).

الباء له، وليس (ج) مادام ليس (ب)، وإنما لكان (ج) حين هو ليس (ب)، فليس (ب) حين هو (ج)، وقد كان (ب) مادام (ج)، هذا خلف، و(.) (ج) بالفعل وهو ظاهر، فبعض<sup>(١)</sup> وليس (ب) ليس هو (ج) مادام ليس (ب) لادائماً، وهو المطلوب.

أقول: الموجبات الجزئية إذا كانت مشروطة خاصة أو عرفية خاصة انعكست عرفية خاصة، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) (ب) مادام (ج) لادائماً، انعكس إلى قولنا: ليس بعض وليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) لادائماً.

لأننا نفرض الموضوع وهو (ج) (د)<sup>(٢)</sup>، فتصدق ثلاثة مقدمات:  
إحداها: (د) ليس (ب) بالطلاق، وإنما لكان (ب) دائماً وكان لادائماً،  
هذا خلف.

الثانية: (د) ليس (ج) مادام ليس (ب)، وإنما لكان (ج) حين هو ليس (ب)، فليس (ب) حين هو (ج)، وكان (ب) مادام (ج)، هذا خلف.  
الثالثة: (د) (ج)، وهو ظاهر.

وإذا صدقت المقدمات الثلاث، صدق قولنا: بعض وليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً، وهو المطلوب.

قال: وأنت الباقي فلا تنعكس، لصدق قولنا: بعض الحيوان هو<sup>(٣)</sup> ليس بانسان بالضرورة المطلقة، وبعض القمر هو<sup>(٤)</sup> ليس منخسفاً بالضرورة الواقتية، دوافع.

(٢) في (ر) و(م): «هذا خلف، و(ج) بالفعل، فبعض».

(٣) لفظ «هو» لم يرد في (ر) و(ش).

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (ش).

(٤) في (ر): «لأننا نفرض الموضوع (د)».

عكسها<sup>(١)</sup>.

ومتي لم تتعكسا لم ينعكس شيء منها<sup>(٢)</sup>، لما عرفت في العكس المستوي.

**أقول:** القضايا الإحدى عشر الباقية من الموجبات الجزئية لا تتعكس، لأن أخص البساط هي الضرورية، وأخص المركبات منها<sup>(٣)</sup> هي الوقتية على مابينها، وما لا تتعكسان.

اما الضرورية، فلأنه يصدق قولنا: بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة، ولا يصدق عكس نقضيه، وهو: ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام، ولا بعض الانسان هو<sup>(٤)</sup> ليس بحيوان على اختلاف المذهبين.  
واما الوقتية، فلأنه يصدق: بعض القمر هو ليس منخسف بالضرورة وقت التربع لادغاً، مع كذب قولنا: بعض المنخسف ليس هو قمر، أو بعض المنخسف هو ليس بقمر بالامكان العام.

وإذا لم تتعكس هاتان القضايان لم تتعكس الباقي، لأن لازم الأعم لازم الأخص على ما عرفت في العكس المستوي.

قال: وأما السوابق كلية كانت أو جزئية فلا تتعكس كلية، لاحتمال أن يكون نقض المحمول أعم من الموضوع<sup>(٥)</sup>.

**أقول:** السوابق سواء كانت كلية أو جزئية فإنها لا تتعكس كلية، كما

(١) في (ش): «عكسها بأعم الجهات» وفي (ج): «دون العكس».

(٢) في (ر) و(ح): «منها».

(٣) لفظ «منها» لم يرد في (م).

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (ن).

كانت الموجبات في المكس المستوي، لأنّه يحتمل أن يكون نقيس المحمول أعم من عين الموضوع، فلا يصدق إيجاب عين الموضوع على كلّ أفراد نقيس المحمول. كما نقول: لاشيء من الإنسان بمحجر، فإنه لا يصدق كلّ مالييس بمحجر انسان، فإنّ اللاحجر أعم من الإنسان، فلا يصح إيجابه على جميع أفراده.

قال: وتنعكس الخواصتان حينية مطلقة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا لاشيء من (ج) (ب) مadam (ج)<sup>(١)</sup> لدائماً.

نفرض الموضوع (د)، فهو ليس (ب) بالفعل، و(د) (ج)<sup>(٢)</sup> في بعض أوقات ليس (ب)، لأنّه ليس (ب) في جميع أوقات (ج)، فبعض مالييس (ب) فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب)، وهو المدعى.

أقول: إذا صدق: بالضرورة أو دائمًا لاشيء من (ج) (ب) Madam (ج) لدائماً، صدق عكس نقيسه، وهو: بعض مالييس (ب) (ج) حين هو ليس (ب).

لأنّا نفرض الموضوع شيئاً معيناً، وليكن (د)، فتصدق مقدمتان: إحداهما: (د) ليس (ب) بالطلاق، وهو ظاهر.

الثانية: (ج) (د) في بعض أوقات ليس (ب)، لأنّه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج)، لصدق الأصل، وإذا صدق أنه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) صدق أنه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب). وإذا صدق هاتان المقدمتان صدق المطلوب، وهو: بعض مالييس (ب)

(١) لفظ «Madam (ج)» لم يرد في (م).

(٢) في (ر) و(م) و(ج): «و(ج)».

(٣) في (م): «والثانية».

(ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب).

ولك أن تبيّنه بالخلف أيضاً، بأن تقول: إن لم يصدق بعض ماليس (ب)

(ج) حين هو ليس (ب)، صدق نقايضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج)

مادام ليس (ب)، وينعكس بالعكس المستوى إلى قولنا: لاشيء من (ج)

ليس (ب) مادام (ج)، وأصل القضية تستلزم كل (ج) هو ليس (ب) مادام

(ج) ليتحقق الموضوع، فتصدق الموجبة وال والسالبة المعدولتان، هذا خلف.

قال: وأما الوقتيان والوجوديتان فتنعكasan<sup>(١)</sup> مطلقة عامة، لأنه إذا

صدق: لاشيء من (ج) (ب) بإحدى هذه الجهات.

نفرض الموضوع (د)، فهو ليس (ب) بالفعل، و(د)<sup>(٢)</sup> (ج)<sup>(٣)</sup>، بعض

ماليس (ب) فهو (ج) بالفعل، وهو المطلوب.

وهكذا تبيّن عكوس جزئياتها.

أقول: إذا صدق: لاشيء من (ج) (ب) بإحدى هذه الجهات الأربع،

صدق عكس نقايضه، وهو: بعض ماليس (ب) (ج) بالاطلاق العام.

لأننا نفرض الموضوع (د)، فتصدق عليه<sup>(٤)</sup> مقدمتان:

إحداهما: (د) (ج)، وهو ظاهر.

الثانية<sup>(٥)</sup>: (د) ليس (ب)، وهو أيضاً ظاهر، فيصدق بعض ماليس

(ب) (ج) بالفعل<sup>(٦)</sup>

(١) في (ر) و(م) و(ج): «فتنعكasan».

(٤) لفظ «عليه» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «د» لم يرد في (ر) و(م).

(٥) لفظ «الثانية» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «و (د) (ج) بالفعل» وفي (ح): «يفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) (ج) بالفعل

(٦) في (ن): «وهكذا».

في بعض».

<sup>(١)</sup> وهذا البيان في عكس جزئيات هذه الأربع وجزئيات الخاصتين.

قال: وأما بباقي السوالب<sup>(٢)</sup> والشروطيات<sup>(٣)</sup> - موجبة كانت أو سالبة<sup>(٤)</sup> - فغير معلومة الانعكاس، لعدم الظفر بالبرهان.

**أقول: السالبة الضرورية أخص البسائط، وهي على مذهب لا تشعكس،  
لعدم الظفر بالبرهان.**

لأن البرهان إما الخلف، ولا يمكن تأثيره هنا، لأننا إذا قلنا: لاشيء من (ج) (ب) بالضرورة، فإن<sup>(٥)</sup> لم يصدق: بعض ما ليس (ب) (ج) بالأمكان العام مثلاً، صدق نقيضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة، وهو محال لا يتم،<sup>(٦)</sup> لإمكان صدق السالبين عند كذب الموضوع.

واما الافتراض، فلا يمكن أيضاً تأييدها هنا، لأن الافتراض إنما يكون في الموجبات لافي السوالب البسيطة على رأيه، وإذا لم تتعكس الضرورية لم تتعكس البساطة، لكونها أخص.

وأما المركبة الخاصة من المركبات فإنها أيضاً غير معلومة الانعكاس، لعدم تأكيٍ للخلف.

لأننا إذا قلنا: إذا صدق لاشيء من (ج) (ب) بالامكان الخاص، صدق: بعض ما ليس (ب) (ج) بالامكان العام، والاصدق نقيسه، وهو: لاشيء مما

(١) في (٢): «التبان».

(٢) في (ش): «وأَمَّا الْبُوَاقيِّ مِنَ السُّوَالِبِ».

۵) ف (۱): «إن».

<sup>٣</sup> فـ(١) وـ(٢) طـبـةـ(١)

《詩集》：（一），（七）

(٤) لفظ «موجة كانت أو سالة» لم يرد في (٤).

ليس (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة، وهو الحال لم يتم، لامكان صدق السالبين عند كذب الموضوع. وفي هذا نظر، لأن موضع المكنة يجب أن يكون موجوداً بالفعل على ما بيننا في تحقيق المخصوصات.

ولايتأتى دليل الافتراض هاهنا أيضاً، لأننا لو قلنا: نفرض الجيم (د)، فيصدق عليه: أنه ليس (ب) بالامكان وأنه (ج)، فيصدق: بعض ما ليس (ب) (ج) بالامكان لم يتم، لوجوب كون الموضوع مأخوذاً بحسب الفعل لا بالامكان على ما بين.

وأما المتصلة فقد ذكر القدماء أنها تتعكس عكس<sup>(١)</sup> النقيض على رأيهم، لاته إذا صدق: كل ما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، صدق: كل مالم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، والآن نقيضه وهو<sup>(٢)</sup>: قد لا يكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، ويلزمه: قد لا يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(أ) (ب)، وينعكس إلى قولنا:<sup>(٣)</sup> قد يكون إذا كان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، فيكون (أ) (ب) مستلزمأً لوجود (ج) (د) كلياً، ولعدمه جزئياً، هذا خلف.

والصنف لما فسر عكس النقيض بغير مافسره القدماء، ولم يظهر له دليل على عكس نقيض المتصلات على تقسيره [شكك<sup>(٤)</sup>] في ذلك.

وإنما لا يمكن تأتي الخلف، لأننا إذا قلنا: كل ما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، صدق: ليس البتة إذا لم يكن (ج) (د) فـ(أ) (ب)، والآن نقيضه، وهو: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(أ) (ب)، وينعكس إلى قولنا: قد يكون إذا كان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د).

(١) في (م): «في عكس».

(٢) لفظ: «إلى قولنا» لم يرد في (ن).

(٣) في (ن): «يشكك» وفي (م): «بشكل».

(٤) في (م): «تفصيده وهو» لم يرد في (ن).

(٥) لفظ «تفصيده وهو» لم يرد في (ن).

ويُنضم<sup>(٤)</sup> إلى الأصل ويَنْتَجُ: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(ج) (د)، وهو حالان لم يتم، لامكان استلزم الشيء لغيره كلياً، ولنقضيه جزئياً، واستلزم الشيء لنقضيه جزئياً.

قال:

#### البحث (٤) الرابع: في لوازام الشرطيات

أما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجميع- من عين المقتم  
ونقيض التالي - ومانعة الحال من نقيض المقتم وعين التالي، متعاكسين<sup>(٣)</sup> عليها،  
والأ لبطل اللزوم والانفصال.

أقول: إذا صدق قولنا: كلما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) صدق قولنا: دائماً أن يكون (أ) (ب) وأتنا أن لا يكون (ج) (د) مانعة الجمع، وإنما الجاز الجمع بين (أ) (ب) وعدم (ج) (د)، فيكون (أ) (ب) ثابتاً وليس (ج) (د)، فلا تصدق المتصلة الكلية، وهي: كل ما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د).

وعلى قاعدته التي ذكرها<sup>(٤)</sup> في سائر كتبه. حتى يشكل بسببها<sup>(٥)</sup> في عكس التقىض في المتصفات، أعني استلزم الشيء للتقىض -لا يتم هذا.

ويصدق أيضاً قولنا: دائماً إما لا يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، لأنّه لو خلا الأمر عنها الثبت (أ) (ب) وعدم (ج) (د)، وهو محال، لما قررناه أولاً، وهو المني بقوله: (وإنما الجاز الجمع).

وهذا أيضاً لا يتمشى<sup>(٦)</sup> على قاعدته.

(٤) ف (ر): «یذکرها».

(١) في (م): «او يتضمن».

(۵) ف (ر): «شک نسیتا».

(٢) لفظ «البحث» لم يرد في (٢).

(٦) فـ(٢): «لاتستهـ».

(٣) ف (ر): «متعاكس».

وإذا صدق قولنا: دافئاً إما أن يكون (أ) (ب) أو ليس (ج) (د) مانعة الجمع، صدق قولنا: كلما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، وإلا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فليس (ج) (د)، فيكذب الانفصال المذكور. وكذلك إذا صدق: دافئاً إما أن لا يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، صدق: كلما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، وإلا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فليس (ج) (د)<sup>(١)</sup>، فيخلو الأمر عن عدم (أ) (ب) وثبتت (ج) (د)، فيكذب الانفصال المذكور.

قال: وأما المنفصلة الحقيقة فستلزم أربع متصلات:  
مقتم اثنين: <sup>(٢)</sup> عين أحد الجزأين <sup>(٣)</sup>، وتاليها نقىض الآخر.  
ومقتم آخرين <sup>(٤)</sup>: نقىض أحد الجزأين، وتاليها عين الآخر.

أقول: إذا قلنا: دافئاً إما أن يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الجمع والخلو، صدق أربع متصلات:  
الأولى: متصلة <sup>(٥)</sup> مقتمها عين الجزء الأول وتاليها نقىض الآخر، وهو قولنا: كل ما كان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، وإلا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، فيجتمع (أ) (ب) وـ(ج) (د)، فلا تكون المنفصلة حقيقة، هذا خلف.

(١) في (ر): «قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ(أ) (ب) فليس (ج) (د)»، وفي (م) «فليس (ج) (د) مانعة الخلو».

(٢) في (م): «اثنتين» وفي (ش) و(ح): «الاثنتين».

(٣) لفظ «الجزأين» لم يرد في (ر) وفي (ح): «عين أحد الجزأين الآخرين».

(٤) في (م) و(ش): «الآخرين»، (٥) لفظ «متصلة» لم يرد في (ر).

الثانية: متصلة مقتمها عين الجزء الثاني وتاليها نقىض الأول، وهو قولنا: كل ما كان (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، والا لصدق نقىضه، وهو: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب)، وهو باطل، لما بيناه.

الثالثة: متصلة مقتمها نقىض الجزء الأول وتاليها عين الثاني، وهو قولنا: كل مالم يكن (أ) (ب) فـ(ج) (د)، والا لصدق نقىضه، وهو قولنا:<sup>(١)</sup> قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، فيخلو الأمر عنهم، فلا تكون حقيقة.

الرابعة: متصلة مقتمها نقىض الجزء الثاني وتاليها عين الجزء الأول، وهو قولنا: كل مالم يكن (ج) (د) فـ(أ) (ب)، والا لصدق: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، وهو باطل، لما بيناه.

وعلى قاعدته المذكورة - وهي: استلزم الشيء للنقىضين، وتجريز استلزم الشيء<sup>(٢)</sup> كلياً، وعدم استلزمـه<sup>(٣)</sup> لعدمه جزئياً. لاتم جميع هذه الملازمات.

قال: وكل واحدة من غير الحقيقة مستلزمـة للأخرى مركبة من نقىضي الجزأين.

أقول: كل واحدة من مانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم الأخرى مركبة من نقىضي جزأيها، لأنـه إذا صدق: دامـا إما (أ) (ب) أو (ج) (د) مانـعة الجمع، صدق: دامـا إما أن لا يكون (أ) (ب) أو لا يكون (ج) (د) مانـعة الخلـو، لأنـه

(١) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «الشيء».

(٣) في (ر): «وعدمه واستلزمـه».

لو خلا الأمر عن عدم (أ) (ب) وعدم (ج) (د) ثبت (أ) (ب) و(ج) (د) معاً، فيجتماعاً، وهو محال.

وكذلك إذا صدق: دائماً إما (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، صدق دائماً إما أن لا يكون (أ) (ب) أو لا يكون (ج) (د) مانعة الجمع، إذ لو اجتمع عدم (أ) (ب) وعدم (ج) (د) خلا الأمر عن (أ) (ب) و(ج) (د)، وهو محال.

قال:

### المقالة الثالثة

#### في القياس<sup>(١)</sup>

وفيها خمسة فصول:

الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسامه<sup>(٢)</sup>.

القياس: قول مؤلف من قضايا إذا<sup>(٣)</sup> سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

أقول: القياس هو تقدير الشيء على مثال شيء آخر، يقال: قاس القدرة بالقدرة، أي: حاذها بها<sup>(٤)</sup>.

والقياس تقيس<sup>(٥)</sup> الجزئي بالكلي في الحكم الثابت للكلبي.

وحته: أنه قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

والقياس قد يكون بالأقوال المسموعة، وقد يكون بالأفكار الذهنية، فالقول

المسموع جنس للقياس المسموع، والقول المعقول جنس للقياس المعقول.

وقولنا: (مؤلف من قضايا) تخرج عنه القضية الواحدة.

وإنما قلنا: (من قضايا) ولم نقل: من مقدمات، لثلا يلزم الدور، فإن

(٤) في (ح): «في القياس وأحكامه ولوائحه».

(٥) في (م): «تقيس».

(١) في (ح): «في القياس وأقسامه الأولية».

(٢) في (ش): «متى».

المقتمة قضية جعلت جزء قياس.

وقولنا: (إذا سلمت) تمعن به: أنه لا يجب أن تكون مسلمة في نفس الأمر ولا عند الخصم، بل متى سلمت لزم عنها قول آخر.

وقولنا: يلزم عنها قول آخر، احتراز من جموع أي مقدمتين كانتا، فإنه متى سلمتا لزم منها إحداهما، ولكنها ليست قوله آخر مفانياً للأول.

وقولنا: تلزم لذاتها، احتراز من إنتاج المقدمتين بواسطة مقدمة مخدوفة، أو بواسطة مقدمة هي في قوة إحدى المقدمتين.

أما الأول فكما في قياس المساواة، كقولنا: (أ) مساوٍ [لـ] (ب) و(ب)  
مساوٍ [لـ] (ج)، فإنه ينتج: (أ) مساوٍ [لـ] (ج)<sup>(١)</sup>.

إنما ينتج هذه النتيجة بواسطة مقتمة مخدوفة، هي: أن مساوي<sup>(٢)</sup>  
المساوي مساوٍ.

وهذا قياس له أشباه كثيرة، مثل أن تقول: الدرة في الحقة، والحقيقة في  
البيت، فالدرة في البيت.

إنما انتج<sup>(٣)</sup> هذه النتيجة بواسطة قولنا: وكل<sup>(٤)</sup> ما هو فيها هو في البيت فهو  
في البيت.

أما الثاني فكما تقول: جزء الجوهر يرتفع بارتفاعه الجوهر، وكل<sup>(٥)</sup> ماليس  
جوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر، ينتج: جزء الجوهر جوهر، لكنه بواسطة عكس  
نقىض الثانية، وهو قولنا: وكل ما يرتفع بارتفاعه الجوهر فهو جوهر.

(١) في (ر): «كقولنا: (أ) (ب) أوـ (ب) و(ب) مساوٍ [لـ] (ج) ينتج (أ) (ب) أوـ (ج)».

(٢) في (ر): «أن يساوي».

(٣) في (م): «ينتج».

(٤) في (ر): «كلـ».

(٥) لنظر «كلـ» لم يرد في (ر).

لابيقال: ما ذكرت من حد القياس ينتقض طرداً وعكساً.

أما الطرد فالصدق قولنا: زيد يطوف بالليل فهو سارق، ولما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، فانها قياسان، مع أنها ليسا بأقوال.

وكقولنا: كل (ج) (ب)، وكل (ب) (ب)، ينتفع: كل (ج) (ب)، فإنه قياس مع أنه لم يلزم منه قول آخر.

وأما العكس فلأن كل قضية شرطية تستلزم عكسها من عكس<sup>(١)</sup> نقيسها، وهي قول مؤلف من قضاياها يلزم عنها لذاتها قول آخر، مع أنها ليست بقياس.

لأننا نقول:

أنا الطرد فلا نسلم انتقاده بما ذكرت، لأن قولنا: زيد يطوف بالليل فهو سارق إنما ينتفع بواسطة مقتنة معنونة للظاهور، وهي قولنا: وكل من يطوف بالليل فهو سارق، وكذلك الجواب عن قولنا: لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وأما قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ب)، فإن الأكبر إن كان مغايراً للأوسط فلا نسلم اتحاد النتيجة والصفرى، وإن لم يكن مغايراً لم يكن قياساً حقيقياً.

وأما الكلام على العكس فالجواب عنه: أن القضايا المذكورة في القياس يجب أن تكون قضايا حال كونها قياساً، والشرطية خرجت أجزاؤها عن كونها قضايا، فلاتكون أمثل هذه أقيسة.

قال: وهو استثنائي إن كان عن النتيجة أو نقيسها مذكوراً فيه بالفعل،

(١) ورد في (ر) بدل لفظ «من عكس» لفظ «وعكس».

كقولنا: إن كان هذا جسمًا فهو متحرك ، لكنه جسم ، أنتج: أنه متحرك<sup>(١)</sup> ،  
وهو بعينه مذكور فيه ، ولو قلنا: لكنه ليس بمحرك ، أنتج<sup>(٢)</sup>: أنه ليس بجسم ،  
ونقيضه مذكور فيه .

واقتراضي إن لم يكن كذلك، كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، ينتج: كل جسم حادث، وليس هو ولا نقيضه مذكوراً فيه<sup>(٣)</sup>.

**أقول:** قدماء المتكلمين قسموا القياس إلى المؤلف من الحاليات والشروطيات، وجعلوا الأول الاقتراني والثاني الاستثنائي، وسبب غلطهم في ذلك عدم وقوفهم على الشروطيات الاقترانية.

ولنـّا استخرجـها الشـيخ من القـوة إلـى الفـعل، انـقـسـم الـقيـاس بـالـقـسـمة  
الأـولـي إلـى الـاقـترـانـي وـالـاستـشـائـي، عـلـى مـا قـسـمهـ المـصـنـفـ.  
وـالـاقـترـانـيات قد تكونـ منـ حـلـيـاتـ، وـقـد تكونـ منـ شـرـطـيـاتـ، وـقـد تكونـ  
منـ الـقـسـمـينـ عـلـى ما يـأـتـيـ.

فالاستثنائي هو: أن يكون ماهو من جنس النتيجة أو ما ينافضه مذكورة فيه بالفعل.

والاقترانى ماليس كذلك.  
والمثالان ظاهران.

وإنما قلنا: ما هو من جنس النتيجة ولم نقل ما ذكره المصنف، وهو: (عين النتيجة)، لأن النتيجة قول يحتمل الصدق والكذب، وهو حين هو جزء من

(١) في (ش) و(ح): «إن كان هذا جسماً فهو متحيز، لكنه جسم، فهو متحيز».

(٢) في (ش): «ينتَج» وفي (ح): «ولو قلنا: لكنه ليس بمحبِّز ينتَج».

(٣) في (ش): «مذكوراً فيه بالفعل» وفي (ح): «وليس هي ولا تقضيها مذكوراً فيه بالفعل».

الشرطية لا يحتملها<sup>(١)</sup>، فلا يكون الجزء المذكور في القياس هو بعينه النتيجة.

قال: موضوع المطلوب فيه<sup>(٢)</sup> يسمى أصغر، ومحموله أكبر<sup>(٣)</sup>، والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقلمة، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبيرى، والتكرر<sup>(٤)</sup> بينها حداً أو سط، واقتران الصغرى والكبيرى<sup>(٥)</sup> يسمى قرينة وضرباً، والميئنة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين<sup>(٦)</sup> الآخرين تسمى شكلاً.

أقول: هذا اصطلاح المنطقين في حدود القياس.

فإذا قلنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (أ)<sup>(٧)</sup> فكل (ج) (أ).

كان المطلوب والنتيجة هو<sup>(٨)</sup> قولنا: كل (ج) (أ).

وموضوعه وهو (ج) يسمى أصغر، لأن دراجه تحت الباء المندارة تحت الألف في هذا المثال.

والمحمول وهو (أ) يسمى أكبر.

وكل (ج) (ب) حين هو جزء من القياس يسمى مقلمة.

والتي فيها الأصغر وهي الأولى تسمى صغرى.

والتي فيها الأكبر وهي الثانية تسمى كبيرى.

والمتكرر بين المقدمتين وهو الباء يسمى الأوسط.

(١) في (ن): «الابتعالها».

(٢) في (ن): «وكأن (أ) (ب)».

(٣) جاء في (ح) بعد لفظ «أكبر»: «واجتماع الأصغر والأكبر يسمى نتيجة».

(٤) في (ش) (وح): «والكرر».

(٥) في (ش) (وح): «بالكبيرى».

واقتراض المقدمتين يسمى قرينة وضرباً.  
وهيئة الاقتراض تسمى شكلاً.

قال: وهو أربعة، لأنَّ الوسط<sup>(١)</sup> إنْ كان عَمُولاً في الصغرى موضعاً<sup>(٢)</sup> في الكبيرِ فهو الشكل الأول، وإنْ كان عَمُولاً فيها فهو الشكل الثاني، وإنْ كان موضعاً<sup>(٣)</sup> فيها فهو الشكل الثالث، وإنْ كان موضعاً في الصغرى عَمُولاً<sup>(٤)</sup> في الكبيرِ فهو الشكل الرابع.

أقول: الشكل ينقسم باعتبار وضع الحدود إلى أربعة أشكال:  
الشكل الأول: وهو الذي يكون الأوسط عَمُولاً في الصغرى موضعاً في الكبيرِ، كما ذكرناه من المثال.

والشكل الثاني: أن يكون الأوسط عَمُولاً في المقدمتين، كقولنا: كل (ج)  
(ب) ولا شيء من (أ) (ب)، فإنَّ البناء عَمُول فيها.

والشكل الثالث: أن يكون الوسط<sup>(٤)</sup> موضعاً في المقدمتين، كقولنا: كل  
(ج) (ب) وكل (ج) (أ)، فالجمل المتكرر موضوع في المقدمتين.

والشكل الرابع يخالف الشكل الأول في مقدمتيه<sup>(٥)</sup>، فهو بعيد عن الطبيع،  
ولذلك لم يذكره التقديمون، كقولنا: كل (ج) (ب) وكل (أ) (ج)، فالجمل المتكرر موضوع في الصغرى عَمُول في الكبيرِ.

(١) في (م) و(ح): «الوسط» وفي (ش): «الحد الوسط».

(٢) في (ش): «وموضعاً».

(٣) في (ش): «وعمولاً».

(٤) في (م): «الوسط».

(٥) في (ن): «مقدمته».

قال: أمّا الشكل الأول فشرطه إيجاب الصغرى. وإنّما يندرج الأصغر في الأوسط. وكلية الكبّرى، وإنّما احتمل<sup>(١)</sup> أن يكون البعض المحكوم عليه بالكبّرى غير<sup>(٢)</sup> البعض المحكوم به على الأصغر.

أقول: كلّ شكل من هذه الأربع، فإنه بحسب تركيبه من المخصوصات الأربع يقع على ستة عشر ضرباً، لكون الصغرى إحدى الأربع والكبّرى كذلك، ومضروب الأربع في نفسها يبلغ هذا العدد. لكن لكل شكل من هذه مشروط<sup>(٣)</sup> في الانتاج بحسب الكم والكيف لا ينتج بدونها.

فالشكل الأول له شرطان:

أحد هما: إيجاب الصغرى، وإنّما يحصل اندراج الأصغر تحت الأوسط، فلا يتعذر الحكم بالكبّرى عليه، كما تقول: لاشيء من الحجر بانسان وكلّ انسان جسم، مع كذب النتيجة السالبة، ولو قلت في الكبّرى: وكلّ انسان حيوان كذبت النتيجة الموجبة.

الثاني: كلية الكبّرى، فإنّ الكبّرى لو كانت جزئية جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالكبّرى غير البعض المحكوم به على الأصغر، فلا يتحد الأوسط<sup>(٤)</sup>، فلا يحصل الانتاج، كما تقول: كلّ انسان حيوان وبعض الحيوان فرس، مع كذب النتيجة.

(١) في (ش): «لا احتمل».

(٢) في (ر): «عين».

(٣) في (ل): «شرط».

(٤) في (ن): «الوسط».

قال: وضروبه الناتجة أربعة:

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، كقولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (أ) فكل (ج) (أ).

الثاني: من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة<sup>(١)</sup> ينتج سالبة<sup>(٢)</sup> كلية، كقولنا: كل (ج) (ب) ولا شيء من (ب) (أ) ينتج<sup>(٣)</sup>: لا شيء من (ج) (أ).

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية<sup>(٤)</sup> ينتج موجبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب) وكل (ب) (أ) في بعض (ج) (أ).

الرابع: من موجبة جزئية صغرى سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب)<sup>(٥)</sup> ولا شيء من (ب) (أ) في بعض (ج) ليس (أ)، ونتائج هذا الشكل بذاتها.

أقول: قد سقط باعتبار الشرطين اثناعشر من الستة عشر، وبقي منها أربعة، فأن الصغرى السالبة كلية كانت أو جزئية مع المخصوصات الأربع لانتاج، وهي ثمانية<sup>(٦)</sup>، والكبرى الجزئية مع الموجبتين لا تنتج، وهي أربعة، وبقي المنتج أربعة، وهي بذمة الانتاج.

(١) لفظ «والكبرى سالبة» لم يرد في (أ) وفي (م): «والصغرى موجبة سالبة».

(٢) لفظ «سالبة» لم يرد في (ش).

(٣) لفظ «يُنتَج» لم يرد في (ش) وفيها: «فلا شيء».

(٤) في (م): «والصغرى موجبة».

(٥) في (ش): «بعض (ب) (ج)».

(٦) في (أ) و(ش): «وهي بذمة».

قال: وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه<sup>(١)</sup> بالكيف وكلية الكبرى، ولأنه لم يحصل<sup>(٢)</sup> الاختلاف الموجب لعدم الانتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع<sup>(٣)</sup> سلبها أخرى.

أقول: الشرط في إنتاج الشكل الثاني أيضاً أمران:  
أحدهما: اختلاف مقدمتيه<sup>(٤)</sup> بالكيف، فانهما لو اتفقا فيه لم يحصل الجزم بالنتيجة.

أما إذا كانتا موجبتين فلصدق قولنا: كلّ انسان حيوان وكلّ ناطق حيوان، والحق هو الأيجاب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وكلّ فرس حيوان كان الحق هو السلب.

وأما إذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا: لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر، كان الحق هو الايجاب، ولو<sup>(٥)</sup> بدلنا الكبرى بقولنا: ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق هو السلب، والاختلاف دليل العقم<sup>(٦)</sup>.  
الثاني: كلية كبراء، فانها لو كانت جزئية لم يحصل الجزم بالانتاج أيضاً، لصدق قولنا: كلّ انسان ناطق وليس كلّ فرس بناطق، كان الحق هو السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وليس كلّ حيوان بناطق كان الحق هو الايجاب.  
وكذلك لو قلنا: لا شيء من الانسان بفرس وبعض الصاهيل فرس، كان

(١) في (ر): «مقدمته» وفي (ح): «المقدمتين».

(٢) في (ش) و(ح): «يحصل».

(٣) لفظ «مع» لم يرد في (ش) و(ح).

(٤) في (ر): «مقدمته».

(٥) في (م): «فلو».

(٦) لفظ «والاختلاف دليل العقم» لم يرد في (ر).

الحق هو السلب، ولو قلنا في الكبرى: وبعض الحيوان فرس كان الحق هو الإيجاب.

فقد حصل الاختلاف في النتيجة، فلا يحصل الجزم بالإيجاب ولا بالسلب.

ففيت الضروب المترتبة منه أربعة، لسقوط الموجبات والسائلتين وذلك ثمانية، والكبير الجزئية مع ما يخالفها وذلك أربعة أخرى.

قال: وضرور به الناتجة أيضاً أربعة:

الأول: من كليتين والصغرى موجبة ينتهي سالبة كلية، كقولنا: كل (ج)  
 (ب) ولا شيء من (أ) (ب)<sup>(١)</sup> فلا شيء من (ج) (أ) بالخلف.  
 وهو ضمّ نقىض النتيجة إلى الكبير ليتحقق نقىض الصغرى، وبانعكاس  
 الكبير ليرتد إلى الأول<sup>(٢)</sup>.

أقول: ضروب هذا الشكل ليست بيته الانتاج، بل يحتاج في بيان إنتاجها إلى طريق، إنما الخلف وإنما العكس، وما يأتيان<sup>(٣)</sup> في هذا الضروب، أعني:  
 الأول.

إنما الخلف فلا تأثر نقول: لوم يصدق لا شيء من (ج) (أ) لصدق نقىضه،  
 وهو: بعض (ج) (أ)، فتجعله صغرى وكبيري القياس كبيري، ليتحقق من  
 الأول: بعض (ج) ليس (ب)، وهو ينافق الصغرى، فاذن نقىض النتيجة  
 كاذب، فالنتيجة حقة.

(١) في (م): «ولا شيء من (ب) (أ)».

(٢) في (ش) و(ج): «الشكل الأول».

(٣) في (ر) ورد لفظ: «ويناتيان» بدل: «وهما يأتيان».

وأثنا العكس فبأن تعكس الكبرى إلى قولنا: لاشيء من (ب) (أ)، فيصير القياس على هيئة الشكل الأول وينتتج النتيجة المذكورة.

قال: الثاني: من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية، كقولنا: لاشيء من (ج) (ب) وكل (أ) (ب) فلا شيء من (ج) (أ) بالخلف. وبعكس الصفرى وجعلهاكبرى ثم عكس النتيجة.

أقول: طريق الخلف ظاهر.

وأثنا العكس فان تعكس<sup>(١)</sup> ها هنا الصفرى لا الكبرى، لأن الموجبة تعكس جزئية وهي لا تصلح كبرى في<sup>(٢)</sup> الأول. فتقول<sup>(٣)</sup>: لاشيء من (ب) (ج)، ثم تحملها<sup>(٤)</sup> كبرى هكذا: كل (أ) (ب) ولا<sup>(٥)</sup> شيء من (ب) (ج)، ينتج: لاشيء من (أ) (ج)، ثم تعكس<sup>(٦)</sup> النتيجة إلى قولنا: لاشيء من (ج) (أ)، وهو المطلوب.

قال: الثالث: من موجبة جزئية صفرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب) ولا شيء من (أ) (ب) فليس بعض (ج) (أ)<sup>(٧)</sup> بالخلف، وبعكس<sup>(٨)</sup> الكبرى ليرجع إلى الأول. وتفرض<sup>(٩)</sup> موضوع الجزئية (د)، فكل (د) (ب) ولا شيء من (أ) (ب)

(١) في (م): «فبأن تعكس».

(٢) لفظ «في» لم يرد في (ن).

(٣) في (م): «فتقول».

(٤) في (م): «تحملها».

(٥) في (ر): «فلا».

(٦) في (م): «تعكس».

(٧) في (ش) و(ح): «فبعض (ج) ليس (أ)».

(٨) في (ر): «وتعكس».

(٩) في (م): «ونفرض».

فلا شيء من (د) ثم نقول<sup>(١)</sup>: بعض (ج) (د) ولا شيء من (د) (أ) بعض (ج) ليس (أ).

أقول: في بيان إنتاج هذا الضرب ثلاثة<sup>(٢)</sup> طرق:

اثنان منها ظاهران، وهما: العكس، والخلف.

وأما بيان الافتراض<sup>(٣)</sup> فبأن تفترض،<sup>(٤)</sup> موضوع الجزئية وهو (ج) شيئاً معيناً ول يكن (د)، فتصدق مقدعتان:

إحداهما: كل (د) (ب).

والثانية: بعض (ج) (د).

فتضم الأولى منها إلى كبرى القياس هكذا: كل (د) (ب) ولا شيء من (أ) (ب) ينبع من الشكل الثاني: لا شيء من (د) (أ) بالطريقين المذكورين، ثم تضم الثانية إلى هذه النتيجة هكذا: فبعض (ج) (د) ولا شيء من (د) (أ) ينبع من الأول: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

فالافتراض<sup>(٥)</sup> قياس مركب من قياسيين: أحدهما من الشكل الأول، والثاني من الشكل الذي يحتاج إلى الافتراض<sup>(٦)</sup> فيه.

قال: الرابع: من سالبة جزئية صغرى ومحضة كلية كبيرة ينبع سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ) (ب) بعض (ج) ليس (أ) بالخلف.

أقول: لا يمكن بيان هذا الضرب بالعكس، لأن السالبة الجزئية

(٤) في (م): «فأن تفترض».

(١) في (ش) (وح): «نقول».

(٥) في (ن): «بالافتراض».

(٢) في (م): «ثلاثة».

(٦) في (ن): «الافتراض».

(٣) في (ن): «الافتراض».

لانتعكس، والموجة الكلية تتعكس جزئية، فلا<sup>(١)</sup> قياس عن جزئتين. وإنما يبيّن بالخلاف، بان تقول: لوم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) صدق: كل (ج) (أ)، فتضمه<sup>(٢)</sup> إلى الكبرى ينتج: كل (ج) (ب)، وهو يناقض الصغرى.

والقدماء يتبوه<sup>(٣)</sup> أيضاً بالافتراض<sup>(٤)</sup>، بأن فرضاً ذلك البعض (د)، فهو ليس (ب)، فيصدق: لاشيء من (د) (ب) وكل (أ) (ب) فلا شيء من (د) (أ)، ثم تقول: بعض (ج) (د) ولا شيء من (د) (أ) ينتج: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

وإنما لم يذكره المصطف، لأنّ عنده أنّ الافتراض<sup>(٥)</sup> يستدعي وجود الموضوع، والسلبية يجوز أن يكون موضوعها معدوماً، ولاشك في سقوط هذا الكلام.

قال: وأما الشكل الثالث فشرطه موجبة<sup>(٦)</sup> الصغرى- والأصل الاختلاف. وكلية إحدى المقلمتين<sup>(٧)</sup>، وإلا لكان البعض<sup>(٨)</sup> المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكم عليه بالأكبر، فلم تجب التعديلة.

أقول: الشرط في إنتاج الشكل الثالث أيضاً أمران: أحدهما: إيجاب الصغرى، لأنّها إنْ كانت سالبة لم يحصل الجزم بالانتاج

(٦) في (ر) و(ح) «موجبة» وفي (ش): «إيجاب».

(١) في (ر): «ولا»

(٧) في (ش) و(ح): «مقدمة».

(٢) في (ر): «فتقض»

(٨) في (ش): «لماز أن يكون البعض».

(٣) في (ر): «يتوا»

(٤) في (ر): «بالافتراض»

(٥) في (ر): «الافتراض».

ثم الموجب أو السالب.

لأن الكبيري إن كانت سالبة صدق قولنا: لاشيء من الإنسان بمحجر ولا شيء من الإنسان بفترس مع صدق السلب، ولو قلنا في الكبرى: ولا شيء من الإنسان بجماد<sup>(١)</sup> كذب السلب.

وإن كانت موجبة صدق قولنا: لاشيء من الإنسان بفترس وكلّ انسان حيوان مع صدق الكبرى<sup>(٢)</sup> الإيجاب، ولو قلنا في الكبرى: وكلّ انسان ناطق كان الحق هو<sup>(٣)</sup> السلب.

الثاني: كلية إحداهما يعني الصغرى أو الكبرى. فانهما لو كانتا جزئين لم يجب اتحاد الوسط<sup>(٤)</sup>، فلا تجب التعديلة من الأوسط إلى الأصغر، كما تقول: بعض الحيوان انسان وبعضه فرس.

فاذن الصغرى السالبة كلية أو جزئية عقيمة مع المخصوصات الأربع، وذلك ثمانية، والجزئيتان مع إيجاب الصغرى عقيمة، وذلك ضربان، فبقي المنتج ستة أضداد.

قال: وضروربه<sup>(٥)</sup> الناتجة ستة:

الأول: من موجبيتين كليتين ينتج موجبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) وكلّ (ب) (أ) بعض (ج) (أ) بالخلاف، وهو ضدّ نقیص النتائج إلى الصغرى لينتاج نقیص الكبرى، وبالرد إلى الأول بعكس<sup>(٦)</sup> الصغرى.

أقول: بيان الخلاف: أنه لوم يصدق بعض (ج) (أ) لصدق نقیصه، وهو:

(٤) في (م): «الوسط إلى الأصغر».

(١) في (ر): «بumar».

(٥) في (ر): «ضروربه»

(٢) لفظ «كبيري» لم يرد في (ر).

(٦) في (ر): «تعكس».

(٣) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

لا شيء من (ج) (أ)، فتجعله كبرى للصغرى ينتج: لا شيء من (ب) (أ)، وهو ينافض الكبرى.

وطريق العكس: أن تعكس<sup>(١)</sup> الصغرى إلى قولنا: بعض (ج) (ب)، وتضمه<sup>(٢)</sup> إلى الكبرى، فيصير الاقتران على هيئة الشكل الأول وينتاج المطلوب.

ولainتاج هذا الضرب الكلي، جواز حل جنس النوع وفصله عليه مع امتناع حل الفصل على الجنس كلياً، كما تقول: كلّ إنسان حيوان وكلّ إنسان ناطق، والحق بعض الحيوان ناطق.

قال: الثاني: من كليتين والكبرى سالبة<sup>(٣)</sup> ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) ولا شيء من (ب) (أ) وبعض (ج) ليس (أ) بالخلف، وبعكس الصغرى.

أقول: الطريقان ظاهران.

وهذا الضرب أيضاً لا ينتاج الكلي، جواز حل الجنس على النوع وسلب النوع الآخر عنه، كما تقول: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس، والحق ليس كلّ حيوان بفرس.

قال: الثالث: من موجبيتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية، كقولنا: بعض (ب) (ج) وكلّ (ب) (أ) وبعض (ج) (أ) بالخلف، وبعكس<sup>(٤)</sup> الصغرى.

(٣) في (ش): «سالبة كلية».

(١) في (م): «عكس».

(٤) في (ر): «وتحمس».

(٢) في (م): «وتحمس».

وتفرض<sup>(١)</sup> موضوع الجزئية (د)، فكل (د) (ب) وكل (ب) (أ) فكل (د) (أ).

ثم تقول<sup>(٢)</sup>: كل (د) (ج) وكل (د) (أ) بعض (ج) (أ)، وهو المطلوب.

أقول: هذا ظاهر.

ولكن لوعكسنا المقدمة الثانية من الافتراض<sup>(٣)</sup> وهو: كل (د) (ج) إلى قوله: فبعض (ج) (د) - حتى يصير الافتراض<sup>(٤)</sup> من الشكل الأول - لكان أولى من البيان بالشكل الثالث، لأن الشكل الثالث إنما يبين فيه الانتاج، إما بالعكس أو بالخلف<sup>(٥)</sup>، وهذا يأتيان<sup>(٦)</sup> هاهنا، فيبيق الافتراض<sup>(٧)</sup> زيادة لفائدة فيه أصلًا.

قال: الرابع : من موجبة جزئية صغرى وسالبة كليلة كبرى ينبع سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ب) (ج) ولا شيء من (ب) (أ) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلاف، وبعكس الصغرى والافتراض.

الخامس: من موجبين والصغرى كليلة ينبع موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب) (ج) وبعض (ب) (أ) فبعض (ج) (أ) بالخلاف، وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض<sup>(٨)</sup>.

السادس: من موجبة كليلة صغرى وسالبة جزئية كبرى ينبع سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب) (ج) وبعض (ب) ليس (أ) فبعض (ج) ليس (أ)

(١) في (م): «وبفرض» وفي (ش): «ونفرض».

(٢) في (ش) و(ج): «تقول».

(٣) في (ر): «الافتراض».

(٤) في (ر): «والافتراض».

(٥) في (ر): «ينبع بعض».

(٦) في (ر): «آتيان».

(٧) في (ش) و(ج): «تفرض».

(٨) في (ر): «الافتراض».

(٩) في (م): «الافتراضان».

(١٠) في (م): «أو المخالف».

بالخلف والافتراض<sup>(١)</sup> إن كانت السالبة مركبة.

أقول: هذا كلاماً ظاهر، والضرر السادس لا يتأتى فيه العكس، لأنَّ الصغرى «وجبة كلية، وهي تتعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين، والكبير لا تتعكس، بل إنما تبيَّن بالخلف، وهو ظاهر. وبالافتراض<sup>(٢)</sup> أيضاً، بأنَّ تفرض<sup>(٣)</sup> الباء (د)، فـ(د) (ب) وكلـ (ب) (ج) فكلـ (د) (ج)، وبعضـ (ج) (د) ولا شيء منـ (د) (أ) وبعضـ (ج) ليسـ (أ).

وتقسيمه السالبة بالمركبة قد عرفت ضعفه، وأيضاً على تقدير الصحة كان يجب عليه أن يقيِّد العكس بما يصح فيه العكس.

قال: وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وإلا لحصل الاختلاف الوجب لعدم الانتاج.

أقول: الشرط في انتاج الشكل الرابع أحد الأمرين: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف، أي: بالسلب والإيجاب مع كلية إحداهما، إما الصغرى أو الكبير، لأنَّ لو لا أحد هذين الأمرين لزم أحد الأمور الخامسة:

الأول: اتفاقهما في الإيجاب مع كونهما جزئيتين.

(٣) في (م): «تفرض».

(١) في (ر): «والافتراض».

(٢) في (ر): «وبالافتراض».

وهو عقيم، لأنّه يصدق: بعض الحيوان انسان وبعض الفرس حيوان مع صدق السلب، ولو قلنا في الكبرى: بعض الناطق حيوان كان الحق هو الاجباب.

الثاني: اتفاقها في الاجباب مع جزئية الصغرى.

وهو عقيم، لأنّا نقول: بعض الحيوان انسان وكلّ فرس حيوان مع صدق السلب، ولو قلنا في الكبرى: وكلّ ناطق حيوان كان الحق هو<sup>(١)</sup> الاجباب.

الثالث: اتفاق المقدمتين في السلب مع اتفاقها في الكم.

وهو عقيم.

أثنا إذا كانتا كليتين فلصدق قولنا: لاشيء من الحمار بفرس ولا شيء من الانسان بحمار مع صدق السلب، ولو قلنا: في الكبرى: ولا شيء من الصاهيل بحمار كان الحق هو الاجباب.

أثنا إذا كانتا جزئيتين فلا ثنا نذكر هذين المثالين جزئي المقدمات.

الرابع: اتفاقها في السلب مع الاختلاف في الكم.

وهو عقيم أيضاً، لأنّك تذكر<sup>(٢)</sup> المثال المذكور في الثالث مختلفاً في الكم أحدهما كلياً والثاني جزئياً.

الخامس: اختلاف المقدمتين في الكيف مع كونهما جزئيتين.

وهو عقيم أيضاً، لأنّه يصدق: بعض الانسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان مع أن الحق هو الاجباب، ولو قلنا في الكبرى: بعض الحجر ليس بانسان كان الحق هو السلب، وكذلك تقول<sup>(٣)</sup>:- والصغرى هي السالبة<sup>(٤)</sup> بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الناطق حيوان مع صدق الاجباب، ولو قلنا

(١) في (م): «نقول».

(٢) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٤) أي: مع كون الصغرى هي السالبة.

(٢) في (م): «لأنّا نذكر».

في الكبرى: بعض الصاھل حیوان كان الحق هو السلب.  
وإذا حصل اختلاف النتيجة في هذه الضروب كانت عقيمة، فسقط من ضروب هذا الشكل ثمانية وبقي المتسع ثمانية.

قال: وضروبها الناتجة ثمانية:

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية، كقولنا<sup>(١)</sup>: كل (ب)  
(ج) وكل (أ) (ب) بعض (ج) (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

أقول: إذا عكس الترتيب. بأن جعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى.  
رجع القياس إلى الشكل الأول، وكانت النتيجة: كل (أ) (ج)، ثم تعكسها إلى قولنا: بعض (ج) (أ).

وهذا الضرب لا ينتج الكل، لجواز حل الجنس على النوع وحل النوع على فصله، كما تقول: كل انسان حیوان وكل ناطق انسان، مع أن الحق: بعض الحیوان ناطق.

قال: الثاني: من موجبتين والكبيري جزئية ينتج موجبة جزئية، كقولنا<sup>(٢)</sup>:  
كل (ب) (ج) وبعض (أ) (ب) بعض (ج) (أ) لما مر<sup>(٣)</sup>.

الثالث: من كليتين والصغرى سالبة كليية، كقولنا<sup>(٤)</sup>:  
لا شيء من (ب) (ج) وكل (أ) (ب) فلا شيء من (ج) (أ) لما مر<sup>(٥)</sup>.

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) (و) (م).

(٢) في (ح): «كما مر».

(٣) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر).

(٤) في (ح) «كما مر».

الرابع: من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية، كقولنا: <sup>(١)</sup> كلـ (ب) (ج) ولا شيء من (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس المقدمتين.

أقول: لا يمكن بيان هذا الضرب الرابع <sup>(٢)</sup> بما تُبيّن به الضروب المتقدمة <sup>(٣)</sup> - من جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى - لأن السالبة لا تصلح صغرى للأول.

بل بيته بعكس المقدمتين يترجع إلى الأول أيضاً، فاتاً إذا عكسنا كلـ (ب) (ج) ولا شيء من (أ) (ب) إلى قولنا: بعض (ج) (ب) ولا شيء من (ب) (أ) صارت القريبة من الأول وأنتج المطلوب. ولا ينتج هذا الضرب الكلي أيضاً، لجواز حل الجنس على النوع وسلب النوع عن آخر، كما تقول: كلـ انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان والحق: بعض الحيوان ليس بفرس.

قال: الخامس <sup>(٤)</sup> من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: <sup>(٥)</sup> بعض (ب) (ج) ولا شيء من (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) لما مر آنفاً <sup>(٦)</sup>.

أقول: يعني به لما مر في الضرب الرابع من عكس المقدمتين معاً <sup>(٧)</sup>.

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ن) و(م). (٦) لفظ «آنفاً» لم يرد في (ش) وفي (ح): «كما مر آنفاً».

(٢) لفظ «الرابع» لم يرد في (ن). (٧) لفظ «معداً» لم يرد في (ن).

(٣) في (م): « بما تبيّن به الضروب القدمة».

(٤) لفظ «الخامس» لم يرد في (ن).

(٥) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ن) و(م).

قال: السادس: من سالبة جزئية صغرىًّا ومحضة كلية كبرىًّا ينتج سالبة جزئية، كقولنا: <sup>(١)</sup> بعض (ب) ليس (ج) وكل (أ) (ب) بعض (ج) ليس (أ) بعض الصغرىًّا ليترد إلى الثاني.

أقول: إذا عكستنا السالبة الجزئية الصغرىًّا صار هكذا: بعض (ج) ليس (ب)، ونقضتها إلى الكبرىًّا لينتتج من الشكل الثاني المطلوب. وهذا إنما يتأتى إذا كانت الصغرىًّا إحدى الخاصتين.

قال: السابع: من محضة كلية صغرىًّا وسالبة جزئية كبرىًّا ينتج سالبة جزئية، كقولنا: <sup>(٢)</sup> كل (ب) (ج) وبعض (أ) ليس (ب) بعض (ج) ليس (أ) بعض <sup>(٣)</sup> الكبرىًّا ليترد إلى الثالث.

أقول: إذا انعكست <sup>(٤)</sup> كبرىًّا هذا الضرب إلى قولنا: بعض (ب) ليس (أ) وضممناه إلى الصغرىًّا صار هكذا: كل (ب) (ج) وبعض (ب) ليس (أ) ينتج: بعض (ج) ليس (أ) من الثالث، هذا إذا كانت الكبرىًّا أيضاً مشروطة خاصة أو عرفية خاصة.

قال: الثامن: من سالبة كلية صغرىًّا ومحضة جزئية كبرىًّا ينتج سالبة جزئية، كقولنا: <sup>(٥)</sup> لاشيء من (ب) (ج) وبعض (أ) (ب) بعض (ج)

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ن) (و) (م). (٤) في (م): «عكسنا».

(٢) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ن) (و) (م). (٥) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ن) (و) (م) وأنبياته من (ش).

(٣) في (ن): «عكس». (٦) في (ن): «عكس».

ليس (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

أقول: إذا عكس الترتيب إلى قولنا: بعض (أ) (ب) ولا شيء من (ب)  
 (ج) أنتج: بعض (أ) ليس (ج)، ثم تعكس هذه النتيجة، وهذا إنما يتأتى إذا  
 كانت النتيجة إحدى المختصتين حتى يصبح عكسها.

قال: وعken بيان الخمسة<sup>(١)</sup> الأول بالخلاف، وهو ضمّ نقىض النتيجة إلى  
 إحدى المقدمتين لينتتج ما ينعكس إلى نقىض الأخرى.

أقول: لوم تصدق نتية الأول - وهي قولنا: بعض (ج) (أ). - تصدق نقىضها،  
 وهو: لا شيء من (ج) (أ)، فتجعله كبرى وصغرى القياس صغرى ينتج:  
 لا شيء من (ب) (أ)، وينعكس إلى قولنا: لا شيء من (أ) (ب)، وهو يضاف  
 إلى الكبرى.

وهكذا في باقي الضروب.

وأثنا السادس فلاتنا نقول: لوم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) لصدق  
 نقىضه، وهو: كل (ج) (أ)، ويضم<sup>(٢)</sup> إلى الكبرى ينتج: كل (ج) (ب)،  
 وهو ينافق عكس الصغرى اللازم للصغرى، لكن الصغرى حقة، فعكسها  
 حق، فنقىضه كاذب، وهو المطلوب.

واعلم: أن السابع يمكن بيانه أيضاً بالخلاف، وذلك لأننا نقول: إن لم  
 يصدق: بعض (ج) ليس (أ) صدق نقىضه، وهو: كل (ج) (أ)، فتجعله  
 كبرى وكبرى القياس صغرى هكذا: بعض (أ) ليس (ب) وكل (ج) (أ)

(٢) في (م): «ونصفته».

(١) في (ر) و(م): «الستة».

يُنْتَج<sup>(١)</sup> من هذا الشكل بعينه: - وهو الضرب السادس من ضربه - بعض (ب) ليس (ج)، وهو ينافق الصغرى.

واما الثامن فلما يمكن بيانه بالخلف، لأننا إذا قلنا: لوم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) لصدق<sup>(٢)</sup>: كلـ (ج) (أ)، لم يمكن إقرانه<sup>(٣)</sup> بالكبرى.

لأننا لوجعلنا الكبرى الكبرى كان عقيماً، لوجوب كلية الكبرى الأولى، وإن جعلناها صغرىًّا كان عقيماً، لوجوب كلية الصغرى في هذا الشكل عند اتفاقهما في الإيجاب على ما بيننا.

ولا يمكن إقرانه أيضاً بالصغرى، لأننا لوجعلنا الصغرى صغرىًّا كانت صغرىًّا الأولى<sup>(٤)</sup> سالبة، وهو عقيم، ولو جعلناها كبرىًّا كان الضرب الرابع من هذا الشكل، فكانت<sup>(٥)</sup> النتيجة جزئية، وهي لا تناقض الكبرى الجزئية.

قال: والثاني والخامس بالافتراض، ولتبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس، وليكن البعض الذي هو (أ) (د)، وكلـ (أ) فكلـ (د) (ب)<sup>(٦)</sup>. فنقول: كلـ (ب) (ج) وكلـ (د) (ب) بعض (ج) (د)<sup>(٧)</sup>، وكلـ (د) (ب)<sup>(٨)</sup> (أ) بعض (ج) (أ)، وهو المطلوب.

**أقول:** هذا ظاهر.

وبيان الافتراض<sup>(٩)</sup> في الخامس: أنا نفرض موضوع الصغرىًّا. وهو البعض من الباءـ (د)، فيصدق: كلـ (د) (ب) وبعض (ج) (د) فتقترن<sup>(١٠)</sup> الأولى

(٦) في (ر) (وـ ج): «فكلـ (د) (أ) وكلـ (د) (ب)».

(١) في (م): «أنتج».

(٧) في (ش): «في بعض (د) (ج)».

(٢) في (ر): «صدق».

(٨) في (ج): «ثم نقول، بعض (ج) (د) وكلـ».

(٣) في (م): «اقرانه».

(٩) في (ر): «افتراض».

(٤) في (م): «الصغرىًّا في الأولى».

(١٠) في (ر): «وكانت».

(٥) في (ر): «وكانت».

بالكبرى لينتزع من الثاني: لاشيء من (د) (أ)، وتجعله كبرى للثانية ينتزع: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

قال: والمتعتمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الأولى<sup>(١)</sup>، وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين،<sup>(٢)</sup> ونحن نشرط كون السالبة فيها من إحدى الخاصتين، فسقط ما ذكره من الاختلاف.

أقول: ذهب فخر الدين وصاحب الكشف وغيرهما إلى أن الضروب المنتجة في الرابع هي الخمسة الأولى<sup>(٣)</sup>.

قالوا: لأن السالبة الجزئية لا يمكن استعمالها في هذا الشكل، لأنها إما أن تقع صفرى أو كبرى، والقسمان عقيمان.

أما الأول فلاته يجوز أن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر، فيصدق سلب أحد النوعين عن بعض الأوسط وثبتت الأوسط لأفراد النوع الآخر مع صدق السلب، كما تقول: ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان مع صدق السلب.

ويجوز أن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر فصلاً للأصغر، فيصدق سلب الأصغر عن بعض الأوسط وثبتت الأوسط لكن الأكبر مع صدق الإيجاب، كما تقول: ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق حيوان مع صدق الإيجاب.

وأما الثاني: فلاته يجوز أن يكون الأكبر فصلاً للأصغر والأصغر جنساً لل الأوسط، فيصدق إيجاب الأصغر على كل الأوسط وسلب الأوسط عن بعض

(١) في (ش) و(ح): «الاول».

(٢) في (م) «الاول».

(٣) في (ن): «بالقياس من بسيطة».

الاَكْبَرُ مَعَ صَدْقَ الْإِيجَابِ، كَمَا تَقُولُ: كُلُّ اِنْسَانٍ حَيْوَانٌ وَلَيْسَ كُلُّ حَسَاسٍ بِانْسَانٍ مَعَ صَدْقَ الْإِيجَابِ، وَلَوْقَلَنَا: فِي الْكَبْرِيِّ: لَيْسَ<sup>(١)</sup> كُلُّ فَرْسٍ بِانْسَانٍ كَانَ الْحَقُّ هُوَ السَّلْبُ.

وَأَيْضًا الصَّغِيرُ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْكَبْرِيِّ الْمُوجَبَةُ الْجَزِئِيَّةُ الَّتِي هِيَ<sup>(٢)</sup> الضَّرْبُ الثَّامِنُ عَقِيمٌ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْبَرُ جَنْسًا لِلصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ، كَمَا تَقُولُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرْسٍ وَبَعْضِ الْحَيْوَانِ اِنْسَانٌ مَعَ صَدْقَ الْإِيجَابِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْبَرُ فَصَلًا لِلْأَوْسَطِ، وَالصَّغِيرُ وَالْأَوْسَطُ نَوْعَيْنِ جَنْسٍ وَاحِدٍ، كَمَا تَقُولُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرْسٍ وَبَعْضِ النَّاطِقِ اِنْسَانٌ مَعَ صَدْقَ السَّلْبِ.

وَإِذَا حَصِلَ الْاِخْتِلَافُ كَانَ الْاقْتَرَانُ عَقِيمًا.

وَالْمَصْنُوفُ اشْتَرَطَ فِي السُّوَالِبِ الْمُذَكُورَةِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْخَاصِيَّتَيْنِ، فَإِنْهَا تَكُونُ مُنْتَجَةً حِينَئِذٍ، وَالنَّفْوُضُ الْمُذَكُورُ لَا تَتَائِبُ فِيهَا، إِنَّهَا تَتَائِبُ فِي السُّوَالِبِ الْبِسيِطَةِ.

قَالَ:

### الفصل الثاني: في المختلطات

أَمَّا الشَّكْلُ الْأَوَّلُ فَشَرْطُهُ بِحَسْبِ الْجَهَةِ فَعَلَيْهِ الصَّغِيرُ.

أَقُولُ: إِعْلَمُ أَنَّ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ لِمَا كَانَتْ مُشْرُوطَةَ بِشَرْوَطٍ بِحَسْبِ الْكَيْفِيَّةِ بِدُونِهَا تَكُونُ عَقِيمَةً، كَذَلِكَ هِيَ مُشْرُوطَةَ بِحَسْبِ الْجَهَةِ بِأَمْوَارِ نَذْكُرُهَا بِدُونِهَا تَكُونُ عَقِيمَةً.

(١) فِي (م): «لَيْسَ».

(٢) فِي (ن): «الَّذِي هُوَ».

فالشكل الأول شرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى، يعني تكون الصغرى إحدى القضايا الأحد عشر التي هي غير الممكنتين، لأن مموم الكبرى إنما يصدق على ما هو أوسط بالفعل على ماقررناه في تحقيق المحسورات، والأصغر ليس بأوسط بالفعل، فلا يجب التعدي من الأوسط إليه.

وأما القدماء فقد استنجدوا من الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية ضرورة على<sup>(١)</sup> تقدير وقوع الممكن تكون النتيجة ضرورية، فهي ضرورية في نفس الأمر، وإنما لكان الممكن مستلزمًا لل الحال، وهو كون ماليس بضروري ضروريًا على تقدير الممكن.

ومنها ومن الكبرى الممكنة ممكنة عامة، لأنّه على تقدير وقوع الممكنة تصدق الممكنة، فتكون الممكنة صادقة في نفس الأمر، وإنما لكان ما هو غير ممكن في نفس الأمر مكناً على تقدير وقوع الممكن، هذا خلف.

وكذلك إذا كانت الكبرى وجودية والصغرى ممكنة،<sup>(٢)</sup> فإنّها تكون ممكنة خاصة، لانتظام الصغرى مع أحد جزئها قياساً منتجأً للعامة، ومع الآخر قياساً منتجأً للعامة المخالفة للأولى، فتكون ممكنة خاصة.

والآخرون منعوا صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى.

وهو خطأ، وإن لم يفهموا منه، فإنّ الكبرى الضرورية أو الممكنة لو كذبت على تقدير وقوع الممكن لكان الممكن مستلزمًا للحال، فإنّ كذب الضروري أو الممكن الحال لذاته، وأما في الوجودي فممكن، لاحتمال أن يكون الحكم تابعاً لوصف الأوسط دون ذاته، وهو غير معلوم الحصول لذات الأصغر، فيمكنهم المنع من الصدق الفعلي، أمّا الإمكان فلا، فالممكنة لازمة على كل حال.

(١) لفظ «والصغرى ممكنة» لم يرد في (ج).

(٢) في (م): «لأنه على».

فعلى مذهب القدماء تكون القرائن المنتجة في هذا الشكل مائة وتسعة وستين ضرباً، الحاصلة من ضرب الثلاثة عشر في نفسها.  
وعلى مذهب المصنف يسقط منها ستة وعشرون، الحاصلة من ضرب المكتندين في ثلاثة عشر.

قال: والنتيجة فيه<sup>(١)</sup> كالكبيري إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين،  
وإلا فكالصغرى مخدوفاً عنها قيد الالاضرورة واللادوام<sup>(٢)</sup>.  
والضرورة المخصوصة بالصغرى إن كانت إحدى العامتين، وبعد ضم اللادوام<sup>(٣)</sup> إليها إن كانت إحدى الخاصتين.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة.  
وبيان ذلك أن تقول<sup>(٤)</sup>: الكبيري إنما أن تكون إحدى الوصفيات الأربع  
أولاً تكون.

فإن لم تكن كانت إحدى التسع الباقية، والنتيجة في هذا القسم تابعة للكبير مع أي الفعليات<sup>(٥)</sup> اتفقت، لأن الكبيري حكم فيها بشivot الأكبر للأوسط بالجهة المخصوصة فيها، والأوسط ثابت للأصغر<sup>(٦)</sup>، فيكون الأكبر ثابتًا له بتلك الجهة أيضًا.

وأما إذا كانت إحدى الوصفيات الأربع -أعني المشروطتين<sup>(٧)</sup> والعرفيتين- فالنتيجة تابعة للصغرى، إلا في عدم الدوام، وعدم الضرورة، وثبوت الضرورة

(١) لفظ «فيه» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «اللادوام والالاضرورة».

(٣) في (ش): «وبضم اللادوام».

(٤) في (م): «تقول».

(٥) في (م): «الفعليات».

(٦) في (ر): «والصغرى من الأوسط».

(٧) في (م): «الشرطتين».

المختص بها.

هذا إذا كانت الكبرى إحدى العامتين.

فإن كانت إحدى الخاصلتين، ضممت<sup>(١)</sup> قيد اللادوم إلى المذكور، ويكون المجموع هوجهة النتيجة.

فالضرورية مع المشروطة العامة تنتج ضرورية، لأن الأكبر ثابت بالضرورة لوصف الأوسط الثابت بالضرورة لذات الأصغر، فيكون الأكبر ثابتاً بالضرورة للأصغر، لأن الضروري للضروري ضروري<sup>(٢)</sup>.

ومع الخاصة تنتج ضرورية لادئنة.

أما الضرورية، فلا سلزام الصغرى مع عامتها إليها. وأما اللادوم، فلان تاج الصغرى مع المطلقة المخالفة التي تتضمنها الكبرى

إليها.

فاذن لا تتحقق مقتنعاً هذه القرينة على الصدق.

ومع العرفية العامة النتيجة دائمة، لأن الدائم للضروري دائم لذلك الشيء<sup>(٣)</sup>.

ومع الخاصة تنتج دائمة لادئنة، لامر.

ولا تجتمع المقدمتان أيضاً على الصدق، لما مر في المشروطة.

والدائنة مع العامتين تنتج دائمة، ولا تتعذر الضرورة من الكبرى.

أما الدوم، فلان الأكبر دائم لوصف الأوسط الدائم لذات الأصغر.

وأما عدم العددي في الضرورية، فلنجواز خلو الأصغر عن الأوسط وإن كان دائماً له، مع أن ضرورة الأكبر مشروطة بوصف الأوسط.

(١) في (م): «ضم».

(٢) في (م): «لأن الضروري للضروري للشيء ضروري لذات الشيء».

(٣) لفظ «لذلك الشيء» لم يرد في (ن).

و مع الخصتين تنتج دائمة، للزومها لعامتيها، ولا دائمة لانتاج الصغرى مع المطلقة إياها.

والمطلقة العامة<sup>(١)</sup> والوجودية اللادائمة واللاضرورية مع العامتين تنتج مطلقة، لأن الأوسط مستلزم للأكبر، وهو ثابت للأصغر، فيكون الأكبر ثابتاً له.

و مع الخصتين تنتج وجودية لدائمة، لانتاج الصغرى مع العرقية<sup>(٢)</sup> والمطلقة مطلقتين متخالفتي الكيف.

والوقتية مع المشروطة العامة تنتج وقتية مطلقة، لأن الأكبر ضروري، لوصف الأوسط الضروري لذات الأصغر في وقت ما<sup>(٣)</sup>، فيكون الأكبر كذلك.

و مع العرقية العامة النتيجة مطلقة وقته.

و مع المشروطة الخاصة النتيجة وقته.

أيما الوقتية المطلقة فلا نتاج الصغرى مع<sup>(٤)</sup> العامة إياها.

وأيما قيد اللادوام فلا نتاج الصغرى مع المطلقة التي تتضمنها الكبرى إياها.

و مع العرقية الخاصة النتيجة مطلقة وقته لدائمة.

و المنتشرة مع المشروطة العامة منتشرة مطلقة، لأن الضروري للضروري للشيء في وقت ما ضروري له في وقت ما.

و مع الخاصة منتشرة.

أيما المطلقة فلما مر، وأيما المطلقة العامة فلا نتاج الصغرى مع المطلقة العامة إياها.

(٣) في (م): «في وقت معين».

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «مع» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «مع العرقية العامتين».

و مع العرفية العامة مطلقة.

و مع الخاصة وجودية لدائمة<sup>(١)</sup>.

والشروطية العامة والخاصة مع العامة النتيجة مشروطة عامة.

و مع الخاصة خاصة.

و مع العرفية العامة عرفية عامة<sup>(٢)</sup>.

و مع الخاصة عرفية خاصة.

والعرفية العامة أو الخاصة مع المشروطتين والعزفيتين النتيجة عرفية عامة

إن كانت الكبرى عامة، وخاصة إن كانت خاصة.

وببيان هذا ظاهر، لما مرّ.

قال: وأما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران:

أحد هما: صدق الدوام على الصغرى، أو كون الكبرى من القضايا

المنكسة السواب.

والثاني<sup>(٣)</sup> أن لا تستعمل الممكنة إلا مع الضرورية<sup>(٤)</sup> المطلقة، أو مع

الكبريتين<sup>(٥)</sup> المشروطتين.

أقول: هذا شرط إنتاج الشكل الثاني، وهو أمران:

أحد هما: أحد الأمرين، وهو:

إنما صدق الدوام على الصغرى، بأن تكون ضرورية أو دائمة.

(١) لفظ «الدائمة» لم يرد في (م).

(٢) في (ن): «العامة».

(٣) في (ش): «وثانيهما».

(٤) في (م): «الضرورة».

(٥) في (ش): «الكبيرتين».

واما كون الكبرى من القضايا المتعكسة السوالب، وهي الضرورية والدائمة والمشروطتان والعرفيتان.

الثاني: أن لا تستعمل الممكنة إلا مع الضرورية، سواء كانت صغرى أو كبيرة، أو تكون الممكنة صغرى وتكون<sup>(١)</sup> كبرى إحدى المشروطتين.

أما الشرط الأول فلأنه لواه لزم أحد أمرين<sup>(٢)</sup> ، وهو:

إما اختلاط السبعة الغير المتعكسة السوالب بعضها مع بعض.

أو كون الكبرى منها والصغرى إحدى الأربع الوصفيات، وهو عقiman.

أما الأول فلأنه أحسن اختلاطاته<sup>(٣)</sup> هو الوقتيان، وهو عقيم، لصدق

قولنا: بالضرورة كل قرف فهو من خسف خسوفاً قريباً وقت حلول الأرض

لادائماً، وبالضرورة لاشيء من القمر من خسف خسوفاً قريباً وقت التربع لادائماً،

مع كذب قولنا: لاشيء من القمر ينبع بالامكان، ويصدق أيضاً قولنا: كل

قر فهو<sup>(٤)</sup> مظلوم وقت حلول الأرض بينه وبين الشمس<sup>(٥)</sup> لادائماً، ولا شيء

من الشمس بظلم لادائماً، مع كذب الإيجاب.

وأما الثاني فلأنه أحسن اختلاطاته الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى

الوقتية، وهو عقيم، لصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من المنسف بالخسوف

القمر ينبع مضيء مادام من خسفاً لادائماً، وبالضرورة كل قرف فهو قرمضي

وقت التربع لادائماً، مع كذب السلب، ويصدق أيضاً قولنا: <sup>(٦)</sup> بالضرورة

لا شيء من المنسف ينبع مادام من خسفاً لادائماً، وبالضرورة كل شمس متغير

وقت التربع لادائماً، مع كذب الإيجاب.

(١) في (م): «وقد تكون». (٥) لفظ «وقت حلول الأرض بينه وبين الشمس» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «الأمرین». (٦) لفظ «قولنا» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «الاختلافات».

(٤) لفظ « فهو» لم يرد في (م).

وأما الشرط الثاني فلأنه لواه لزم أحد الأمرين: إما اختلاط المكنته مع غير الضرورية والمشروطتين، أو مع المشروطتين، وهو صغيريان والكبرى ممكنته، وهو عقيمان.

وقد مر بعض هذه الاختلاطات في الشرط الأول.  
وأخص الجواب هو اختلاط الدائمة مع المكنته، وهو عقيم، لجواز ثبوت الشيء لغيره دائمًا، مع امكان سلبه عنه، واستحالة سلب الشيء عن نفسه، وكذلك يجوز ثبوت الشيء لغيره دائمًا وسلبه عن آخر<sup>(١)</sup> بالامكان، مع صلقة سلب الشيء عن الآخر.

وإذا ظهر الاختلاف في النتيجة بالسلب تارة والإيجاب أخرى لم يحصل الجزم بالنتيجة.

والمنتج بمقتضى هذين الشرطين أربعة وثمانون اختلاطًا.

قال: والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه، وإلا فالصغرى مخدوفة عنها قيد<sup>(٢)</sup> اللادوام واللاضرورة، والضرورة أية ضرورة كانت.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة في هذا الشكل.  
وهو: أن إحدى المقدمتين إن كانت دائمة- بأن تكون ضرورية أو دائمة كانت النتيجة دائمة، وذلك في أربعة وأربعين اختلاطًا، الحالصلة من الضرورية والشلة عشر وهي<sup>(٣)</sup> الدائمة والعشرة الفعلية التي هي غير الضرورية والممكنتين<sup>(٤)</sup>  
وإن<sup>(٥)</sup> لم تكن إحدى المقدمتين دائمة.

(٤) لفظ «الممكنتين» لم يرد في (ن).

(١) في (م): «الآخر».

(٥) في (ن): «فان».

(٢) لفظ «قيد» لم يرد في (ن).

(٣) لفظ «هي» لم يرد في (ن).

فإن كانت الصغرى إحدى الخمس الفعلية الغير المنشكسة السوالب<sup>(١)</sup> والكبرى إحدى الوصفيات، كانت النتيجة مطلقة عامة إن لم تكن الصغرى إحدى القيتين، والأيّاً كانت<sup>(٢)</sup> النتيجة مطلقة وقتية، وذلك عشرون اختلاطاً. وإن كانت الصغرى إحدى الوصفيات<sup>(٣)</sup> والكبرى إحداها هي كانت النتيجة عرفية عامة، وذلك في ستة عشر اختلاطاً. وإن كانت الصغرى إحدى الممكنتين والكبرى إحدى المشروطتين، كانت النتيجة ممكنة عامة، وذلك في أربعة أنواع من الاختلاطات. والبرهان على هذه النتائج بالخلاف والعكس والافتراض<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر. والقلماء استنتجوا من هذه<sup>(٥)</sup> الضرورية وأية مقدمة كانت في هذا الشكل ضرورية لأن ضرورة<sup>(٦)</sup> الأوسط ثابتة لأحد الطرفين بالضرورة ومسؤولية عن الآخر كذلك، فيكون بينهما مبادلة ضرورية. ومن المشروطتين مشروطة كذلك أيضاً.

قال: وأما الشكل الثالث فشرطه<sup>(٧)</sup> فعلية الصغرى.

أقول: المتأخرن اشترطوا في الثالث فعلية صغراه<sup>(٨)</sup> كما في الأول، لأن الأصغر إذا كان ممكناً للأوسط والأكبر ثابتاً لم يلزم ثبوت الأكبر للأصغر، لما

(١) لفظ «السؤالب» لم يرد في (ن).

(٢) في (ن): «كانت».

(٣) في (ن): «الوضعيات».

(٤) في (ن): «والافتراض».

(٥) لفظ «هن» لم يرد في (ن).

(٦) في (ن): «ضرورية».

(٧) في (ش): «فشرطه بحسب الجهة».

(٨) في (م): «الصغرى».

مر في الشكل الأول من أن الحكم بالأكبر إنما هو على ما هو أوسط بالفعل لا على ما يمكن أن يكون كذلك.

والشيخ استنبط من المكتنتين ممكنته، ومنها ومن المطلقة ممكنته أيضاً، ومن الممكنة والضرورية ممكنة إن كانت الكبرى ممكنته، والآفة ضروريه.

قال: والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الأربع<sup>(١)</sup>، وإن لم يعكس الصغرى معدوفاً عنها اللادوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين، ومضموماً إليه إن كانت إحدى الخاصلتين.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة، وهو: أنَّ الكبرى إنما أن تكون إحدى الوصفيات<sup>(٢)</sup> الأربع، وإنما أن لا تكون.

فإن لم تكن فالنتيجة كالكبرى بعكس الصغرى والخلف، وذلك في تسعة وتسعين اختلافاً، من ضرب إحدى عشر الصغرى غير المكتنتين في التسع الفعلية غير الوصفيات الأربع<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت إحدى الأربع، فإن كانت إحدى العامتين فالنتيجة تابعة لعكس الصغرى بعد حذف اللادوام، وإن كانت إحدى الخاصلتين فالنتيجة تابعة لعكس الصغرى أيضاً، لكن بعد ضم اللادوام إليه.

فالصغرى الضرورية والدائمة العامتان والخاصلتان<sup>(٤)</sup>، مع المشروطة والعرفية العامتين النتيجة حينية مطلقة، ومع الخاصلتين حينية دائمة.

والوقتتان والوجوديتان والمطلقة العامة، مع العامتين النتيجة مطلقة عامة،

(١) من قوله: «وذلك في تسعة...» إلى هنا لم يرد في (ج).

(٢) في (م): «ال الأربع».

(٣) لفظ «والخاصلتان» لم يرد في (ج).

(٤) في (ج): «الوضعيات».

ومع الخاصلتين النتيجة وجودية لادئمة.

والخاصلتان مع العامتين النتيجة حينية مطلقة، ومع الخاصلتين حينية لادئمة.

والبيان في هذه مامر.

قال: وأما<sup>(١)</sup> الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة أمور خمسة:  
الأول: كون القياس فيه من الفعليات.

أقول: لا يجوز استعمال المكنته في هذا الشكل، سواء كانت صغرى أو كبيرة، لأنها إما أن تكون موجبة أو سالبة، والقسمان باطلان.

أما السالبة فلها سببين من وجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه.

وأما الموجبة فلأنها إن كانت صغرى لم يحصل الجزم بالانتاج، بلواز حصول خاصة نوع وامكانها الآخر، كما لوفرضنا اختصاص الإنسان بالدخول في البيت في الوقت المعين مع امكانه للفرس، صدق: كل فرس داخل في هذا البيت بالامكان، وكل صاهل فرس بالضرورة، مع امتناع: بعض الداخلي في البيت صاهل، ولوقلنا في الكبرى: ولا شيء من الانسان بفرس بالضرورة كذب السلب، وهو: ليس بعض الداخلي إنسانا<sup>(٢)</sup>.

وان كانت كبيرة فكذلك، لصدق: كل داخلي في البيت انسان بالضرورة، وكل فرس داخل في البيت بالامكان، مع كذب الایجاب، ولوقلنا في الصغرى: لا شيء من الداخلي بصاهل بالضرورة كذب السلب.

(١) في (ن): «فأنا».

(٢) في (م): «وهو بعض الداخلي ليس إنسانا».

قال: الثاني: انعكاس السالبة المستعملة فيه.

أقول: السالبة الغير المنعكسة إنما أن تقع صغرىً أو كبرىً، والقسمان عاقران.

إنما الأول فلعله الوجهية مع الضرورية، وهي أخص البساط، ومع الشروطة الخاصة، وهي أخص المركبات.

أما بيان عقמها مع الضرورية: فلا أنه يصدق: لاشيء من الإنسان بكاتب بالضرورة لا دافعاً بل في وقت سكونه، وكل ناطق إنسان بالضرورة مع كذب السلب.

وأما بيان عقمها مع الشروطة الخاصة فلأنها لو انتجت مع الشروطة الخاصة لأنتجت مع العامة، واللازم باطل، فالملزم مثله.

بيان الملازمة: أن الشروطة الخاصة الموجبة مركبة من مشروطة عامة وسالبة مطلقة، ولو انتجت مع الشروطة الخاصة لم يكن لقيد الاطلاقفائدة في الإنتاج، لعدم الانتاج من السالبيتين، فلم يبق الإنتاج حاصلاً إلا من الوجهية المشروطة العامة.

وأما بيان بطلان اللازم: فلأنها لو انتجت مع المشروطة العامة لأنتجت مع الضرورية<sup>(١)</sup>، لأن لازم العام لازم الخاص، وقد بينا أنها لا تنتج مع الضرورية، فلا تنتج مع المشروطة.

وأما الثاني فلعله الضرورية مع الوجهية الكبرىً، لصدق قولنا: بالضرورة كل كاتب إنسان ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة الوجهية، مع امتلاع

(١) في (م) «الضرورة».

سلب الانسان عن نفسه.

وعقم المشروطة الخاصة معها أيضاً، فإنه يصدق: كل ضاحك متعجب بالضرورة مادام ضاحكاً لدائماً، ولا شيء من الانسان بضاحك بالضرورة الوقتية، مع امتناع سلب الانسان عن المتعجب.

فإذا<sup>(١)</sup> قد تبين عدم انتاج الوقتية مع أخص البسائط والمركبات، تبين عدم انتاجها مع البوافي، وتبيّن عدم انتاج غير الوقتية من<sup>(٢)</sup> الغير المتعكسة السوالب<sup>(٣)</sup> مع البوافي.

قال: الثالث: صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث، أو العرف العام على<sup>(٤)</sup> الكبري<sup>(٥)</sup>.

أقول: الضرب الثالث هو الذي تكون صغراء سالبة كليلة وكبراه موجبة كليلة.

ويشترط فيه زائداً على مامر: أن تكون صغراء دائمة، أو ضرورية، أو تكون كبراه عرفية عامة أو خاصة، أو مشروطة عامة أو خاصة، أو دائمة، أو ضرورية. وعبر عن الأولتين<sup>(٦)</sup> بقوله: (صدق الدوام على الصغرى)، فإن الدوام صادر على الدائمة والضرورية.

وعبر<sup>(٧)</sup> عن الست المذكورة بقوله: أو صدق العرف العام على الكبري،

(١) في (م): «فإذن».

(٢) في (م): ورد لفظ «مع» بدل لفظ «من».

(٣) لفظ «السوالب». لم يرد في (ن).

(٤) في (م): (ش): «على الصغرى في الضرب الثالث والعرف العام على كبراه».

(٥) في (م): «الأولين».

(٦) لفظ «عيز» لم يرد في (ن).

فإن الستة المذكورة يصدق عليها العرف العام، لأنَّه لوانتميُ أحد الأمراء المذكورين كانت الصغرى إحدى الأربع الوصفيات -لوجوب انعكاسها على مامِرٍ- والكبرى إحدى السبع الغير المنعكسة السوالب<sup>(١)</sup>، وهو عاشر لأنَّ اخْصَاصَها هو الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبيرِ الوقتية، وهو عقيم، لصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من المتحرك بساكن بالارادة مادام متحركاً لادائياً وبالضرورة كلَّ حيوان متحرك بالارادة في وقت معين لادائياً، مع امتناع سلب الحيوان عن الساكن بالارادة.

ومتي لم ينتج هذا الاختلاط لم تنتج البواني.

**قال الرابع:** كون الكبri في السادس من المنعكسة السوالي.

**أقول:** الضرب السادس وهو الذي يكون من سالبة جزئية صغرىً وموجهة كلية كبيرةً، يشرط فيه أن تكون كبراه من إحدى القضايا الست المنشكسة السوالب، لأنَّ هذا الضرب إنما يبيَّن بالرد إلى الشكل الثاني، بعكس الصغرى.

فيجب أن تكون الصغرى إحدى الخاصلتين، وقد ذكرنا هذا فيما مضى.  
ويجب أن تكون الكبيرة إحدى الست، لأننا قد بيتنا في شرائط الشكل  
الثاني وجوب صدق الدوام بحسب الذات على الصغرى، أو كون الكبيرة من  
القضايا المتعكسة السوالب، وإذا كان هذا الضرب يرتد إلى الثاني وجب  
اشترط هذا الشرط<sup>(٢)</sup> حتى يحصل الانتاج.

(١) لفظ «الوالب» لم يرد في (٢).

٢) في (م): «هذين الشرطين».

قال: الخامس: كون الصغرى في الشامن إحدى<sup>(١)</sup> الخاصلتين والكبرى مما يصدق عليها العرف العام.

أقول: الضرب الخامس<sup>(٢)</sup> هو الذي يتراكب من صغرى سالبة كلية وكبيرى موجبة جزئية، وشرطه في الانتاج أمران: أحدهما: كون الصغرى إحدى الخاصلتين.

والثاني: كون الكبرى من القضايا التي يصدق عليها العرف العام.  
وهي الست المتعكسة السوالب، لأن هذا الضرب إنما يبين بجعل الصغرى كبيرى والكبرى صغرى، ليترد إلى الأول، ثم عكس النتيجة، والتنتجة سالبة جزئية، وإنما تتععكس إذا كانت إحدى الخاصلتين، والشكل الأول إنما ينتفع بإحدى الخاصلتين من قياس تكون كبراه إحداها وصغراه إحدى المتعكسة.

قال: والنتيجة في الضربين الأولين عكس الصغرى إن صدق الدوام عليها، أو كان<sup>(٣)</sup> القياس من الست المتعكسة السوالب، وإلا فطلقة عامة.

أقول: الضابط في جهة النتيجة في<sup>(٤)</sup> هذين الضربين هو عكس الصغرى إن كانت دائمة أو ضرورية أو كان القياس من الست، وإلا فالنتيجة مطلقة.  
والصغرى<sup>(٥)</sup> الضرورية أو الدائمة مع أي مقدمة اتفقت النتيجة حينية

(١) في (م): «من إحدى». (٢) في (ن): «فالصغرى».

(٣) في (ن): «الثامن».

(٤) لفظ «كان» لم يرد في (م) و(ج).

(٥) في (م): «من».

مطلقة، وألا لصدقت<sup>(١)</sup> السالبةعرفية، فنجعلها كبرى لصغرى القياس لينتزع ما يضاد عكس الكبرى.

والصغري إذا كانت إحدى الوصفيات مع إحدى الست فالنتيجة حينية مطلقة إن كانت الصغرى إحدى العامتين، وحينية لادائمة إن كانت إحدى الخاصتين.

وإن كانت الصغرى إحدى الفعليات غير المذكورة أو الكبرى إحداها نه أيضاً فالنتيجة مطلقة عامة.

والبرهان الخلف والعكس، وهو ظاهر.

قال: وفي الضرب الثالث دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه، وألا فعكس الصغرى.

أقول: إحدى المقدمتين إن كانت ضرورية أو دائمة في هذا الضرب كانت النتيجة دائمة، وإن لم تكن إداتها دائمة كانت النتيجة عكس الصغرى.  
وبرهان هذا هو بالرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى.

قال: وفي الرابع والخامس دائمة إن صدق الدوام على الكبرى، وألا فعكس الصغرى مخدوفاً عنه<sup>(٢)</sup> اللادوام.

أقول: هذان الضربان يرجعان إلى الشكل الثاني، بعكس صغيراهما، فتكون النتيجة كما هي في الثاني.

(٢) في (ش): «عنها».

(١) في (ر): «صدقت».

وهي دائمة إن كانت إحدى المقدمتين دائمة، وإنما فالصفر الممكوسة بعد حذف اللادوام عنه.

قال: وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصفر.  
وفي السابع كما في الثالث بعد عكس<sup>(١)</sup> الكبر.  
وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب.

أقول: هذه الضروب الثلاثة ترجع إلى الأشكال الثلاثة المذكورة بما ذكره من الطرق، فتكون نتائجها نتائج تلك الأشكال.

قال:

الفصل الثالث: في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات  
وهي خمسة أقسام:

القسم الأول: ما يتراكب من المتصلات  
والطبع منه ما كانت<sup>(٢)</sup> الشركية في جزء نام من المقدمتين، وتنعد الأشكال  
الأربعة فيه.

لأنه<sup>(٣)</sup> إن كان تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبر فهو الشكل الأول.  
وإن كان<sup>(٤)</sup> تاليًا فيها فهو الشكل الثاني.

(١) في (ش): «بعكس».

(٢) من قول المصطف «السالية المعرفية، فنجعلها كبيرة...» إلـ هـا لم يرد في (ر) فالاعتماد كان على نسخة (م) و(ش).

(٣) في (ش): «لأن الأوسط».

(٤) لفظ «كان» لم يرد في (م).

وإن كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث.

وإن كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع.

وشرائط<sup>(١)</sup> الانتاج، وعدد الفضوب<sup>(٢)</sup>، والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في العمليات من غير فرق.

مثال الضرب الأول من الشكل الأول: كلاماً كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)

وكلاماً كان (ج) (د) فـ (ه) (ز)<sup>(٣)</sup> ينتهي: كلاماً كان (أ) (ب) فـ (ه) (ز)<sup>(٤)</sup>.

أقول: الاقترانات الشرطية تنقسم خمسة أقسام، لأنها إما أن تتركب من المتصلات، أو من المنفصلات، أو من المتصلات والمنفصلات، أو من العمليات والمتصلات، أو من العمليات والمنفصلات.

القسم الأول: وهو الذي يتتركب من المتصلات، فإنه على ثلاثة أقسام.

لأنه إما أن تكون الشركة بين المتصلتين<sup>(٥)</sup> في جزء تام من المقدمتين.

أو غير تام منها.

أو تام من إحداهما غير تام من الأخرى.

ولمَّا كان القسمان الأخيران بعيدين عن الطبع حذفهما المصنف في هذا المختصر.

واقتصر على الأول، وهو الذي تكون فيه الشركة بينها في جزء تام منها وتنعد في الأشكال الأربع، لأن المشترك بين المقدمتين إما أن يكون تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى وهو الشكل الأول، أو بالعكس منه وهو الرابع، أو

(٥) في (ن): «المتصلين».

(١) في (ن): «شرط».

(٢) في (ش): «وعدد الفضوب من الأشكال».

(٣) في (ن): «فـ (د) (ب)».

(٤) في (ن): «فـ (د) (ب)».

تاليًا في المقدمتين وهو الثاني، أو مقدمًا فيها وهو الثالث.

وشرط الانتاج في هذه هو الشرط في العمليات: من كون صغرى الأول موجبة وكبارة كلية، واختلافهما بالكيف مع كلية الكبرى في الثاني، وإيجاب<sup>(١)</sup> الصغرى مع كلية إحداها في الثالث، واتفاق مقدمتيه في الإيجاب مع كلية الصغرى أو اختلفاها بالكيف<sup>(٢)</sup> مع كلية إحداها في الرابع.

وعدد الضروب المنتجة في كل شكل من هذه كما في العمليات من غير فرق، إلا في الشكل الرابع، فإن ضروبـه الثلاثة الأخيرة لا تنتـج في هذه.

مثال الشكل الأول قولنا: كلما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) وكلـما كان (ج) (د) فـ(ه) (ز)<sup>(٣)</sup> وينتـج: كلـما كان (أ) (ب) فـ(ه) (ز).

مثال الشكل الثاني: كلـما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) وليس الـبتـة إذا كان (ه) (ز) فـ(ج) (د) ينتـج: ليس الـبتـة إذا كان (أ) (ب) فـ(ه) (ز).

مثال الشكل الثالث: كلـما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) وكلـما كان (أ) (ب) فـ(ه) (ز) ينتـج: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ه) (ز).

مثال الشكل الرابع: كلـما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) وكلـما كان (ه) (ز) فـ(أ) (ب) ينتـج: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ه) (ز).

وقسـن باقـي ضروبـ كلـ شـكـلـ منـ هـذـهـ عـلـىـ هـذـهـ.

والبرهان على الـانتـاجـ هوـ الـخـلـفـ وـالـعـكـسـ وـالـافـتـراضـ عـلـىـ مـرـقـيـ

الـعمـليـاتـ.

(١) في (ر): «فـإـيجـابـ».

(٢) في (م): «فيـالـكـيفـ».

(٣) في (ر): «فـ(د) (ب)»، وكذا في باقـيـ الأمـثلـةـ وـرـدـ فيـ (ر): «(د) (ب) بـدـلـ» (هـ) (زـ)».

(٤) في (ر): «يـنـتـجـ بـالـعـكـسـ إـذـاـ كـانـ».

قال:

القسم الثاني: ما يترکب من المنفصلات

والطبع منه ما كانت الشركة<sup>(١)</sup> في جزء غير تام من المقدمتين، كقولنا<sup>(٢)</sup>:  
إما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (د)، وإنما كل (د) (ه) أو كل (و) (ز)<sup>(٣)</sup>  
ينتج: إنما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (ه) أو كل (و) (ز)، لامتناع خلو الواقع  
عن مقتضي التأليف وعن أحد الآخرين.  
وتنعقد الاشكال<sup>(٤)</sup> الأربع، والشروط المعتبرة بين الحمليتين<sup>(٥)</sup> معتبرة  
ها هنا بين المشاركين<sup>(٦)</sup>.

أقول: القياس الذي يترکب من المنفصلات ينقسم أيضاً جلة<sup>(٧)</sup> ثلاثة  
أقسام:

الأول: أن تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام منها.  
والثاني: أن يكون الاشتراك بينها في جزء تام من إحداها غير تام من  
الآخر.

والثالث: أن يكون الاشتراك بينها في جزء غير تام منها.  
ولما كان الأولان بعيدين عن الطبيع والأخير<sup>(٨)</sup> قريباً منه ذكره المصنف

(١) في (ش): «الشركة فيه».

(٢) في (ش): «كقولنا دائمًا».

(٣) في (ر): «أو كل (د) (ب)» وكذا في باقي الأمثلة ورد في (ر) «(د)(ب)» بدل «(و)(ز)».

(٤) في (ش): «وعن إحدى الآخرين» وهم: كل (أ) (ب) وكل (و) (ز)، وتنعقد في الاشكال».

(٥) في (ر): «في الحمليتين».

(٦) في (ر): «المشاركين».

(٧) في (م): «حلية».

(٨) في (ر): «والآخر».

وأعرض عن الآتين.

ومثاله من الشكل الأول: إما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (د)، وإما كل (ج) (ه) أو كل (و) (ز) ينتج: إما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (ه) أو كل (و) (ز)<sup>(١)</sup>.

لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف- أعني: كل (ج) (د)، وكل (د) (ه)- وعن أحد الآخرين، أعني: كل (أ) (ب)، أو كل (و) (ز).

وإذا امتنع الخلو عن أحدهذه الأمور، امتنع الخلو عن كل<sup>(٢)</sup> (أ) (ب)، وعن كل (و) (ز)، وعن لازم المقدمتين، أعني: كل (ج) (ه).

فيصدق حينئذ: إما كل (أ) (ب)، أو كل (ج) (ه)، أو كل (و) (ز)،

ضرورة استلزم المقدمتين نتيجة التأليف بينها:

وقد ظهر من هذا وجوب كون المنفصلة مانعة الخلو أو حقيقة.

وتعقد الأشكال الأربعية في هذا القسم أيضاً.

والشروط المعتبرة في العمليات معتبرة هاهنابين المشاركين<sup>(٣)</sup>.

مثال الشكل الثاني: إما أن يكون (أ) (ب) أو كل (ج) (د)، وإما أن يكون لاشيء من (ه) (د) أو كل (و) (ز) ينتج: إما كل (أ) (ب) أو لاشيء من (ج) (ه) أو كل (و) (ز).

مثال<sup>(٤)</sup> الشكل الثالث: إما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (د)، وإما أن يكون كل (ج) (ه) أو كل (و) (ز) ينتج: إما كل (أ) (ب) أو بعض (د) (ه) أو كل (و) (ز).

(١) في (ر): «أو كل (و) (ب)»، وكذا في باقي الأمثلة ورد في (ر) «(و) (ب)» بدل «(و) (ز)».

(٢) لفظ «كل» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «المشاركين».

(٤) في (ر): «ومثال».

مثال الشكل الرابع: إما كل (أ) (ب) أو كل (ج) (د)، وإما كل (ه) (ج) أو (و) (ز) ينتج: إما كل (أ) (ب) أو بعض (د) (ه) أو (و) (ز).

قال:

القسم الثالث: ما يتربّب من الحمليّة والمتصلة

والطبع منه ما كانت الحمليّة كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجه متصلة، مقدّمها مقتمل المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف بين التالي والحمليّة، كقولنا: كلما كان (أ) (ب) فكل (ج) (د) وكل (د) (ه) ينتج: كلما كان (أ) (ب) فكل (ج) (ه).

وتتعقّد فيه الأشكال الأربع، والشروط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ها هنا بين التالي والحمليّة.

أقول: هذا القسم ينقسم إلى أربعة أقسام، لأنّ الحمليّة إما أن تقع كبرى، أو صغرى، وعلى التقديرين فإنّما أن تكون مشاركتها للمتصلة بتأليها أو بمقدمتها. والثلاثة الأخيرة بعيدة عن الطبيع، فأعرض المصنف عنها، وذكر القسم الأول، وهو: أن تكون الحمليّة كبرى والشركة مع تالي المتصلة. وشروط الانتاج في الحمليات هو شرائط<sup>(١)</sup> الانتاج ها هنا بين التالي والحمليّة، وتتعقّد فيه الأشكال الأربع.

مثال الشكل الأول: كل ما كان (أ) (ب) فكل (ج) (د) وكل (د) (ه) ينتج: كل ما كان (أ) (ب) فكل (ج) (ه).

مثال الشكل الثاني: كل ما كان (أ) (ب) فكل (ج) (د) ولا شيء من

(١) في (د): «شرط».

(هـ) ينتج: كلّ ما كان (أ) (بـ) فلا شيء من (جـ) (هـ).  
 مثال الشكل الثالث: كلّ ما كان (أ) (بـ) فكلـ (جـ) (دـ) وكلـ (جـ)  
 (هـ) ينتج: كلّ ما كان (أ) (بـ) في بعض (دـ) (هـ).  
 مثال الشكل الرابع: كلّ ما كان (أ) (بـ) فكلـ (جـ) (دـ) وكلـ (هـ)  
 (جـ) ينتج: كلّ ما كان (أ) (بـ) في بعض (دـ) (هـ).  
 وعلى هذا القياس في سائر ضروب الأشكال.

قال:

**القسم الرابع:** ما يتربّب من الحمليّة والمنفصلة

وهو على قسمين:

الأول: أن تكون الحمليات<sup>(١)</sup> بعدد أجزاء الانفصال، يشارك<sup>(٢)</sup> كلـ واحد منها واحداً<sup>(٣)</sup> من أجزاء الانفصال.  
 إما مع اتحاد التأليفات<sup>(٤)</sup> في النتيجة، كقولنا: كلـ (جـ) إما (بـ) وأما  
 (دـ) وإنما (هـ) وكلـ (بـ) (طـ) وكلـ (دـ) (طـ) وكلـ (هـ) (طـ) ينتج: كلـ  
 (جـ) (طـ)، لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحمليّة.  
 وإنما مع اختلاف التأليفات في النتيجة، كقولنا: كلـ (جـ) إما (بـ) وإنما  
 (دـ) وإنما (هـ) وكلـ (بـ) (جـ) وكلـ (دـ) (طـ) وكلـ (هـ) (زـ) ينتج: كلـ (جـ)  
 وإنما (جـ) وإنما (طـ) وإنما (زـ)، لما مرـ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (شـ): «ما يكون عدد الحمليات».

(٢) في (شـ): «ويشارك».

(٣) في (شـ): «جزء واحداً».

(٤) في (رـ) و(حـ): «التأليف».

(٥) في (رـ): «وكلـ (جـ) (زـ) ينتج: كلـ (جـ) وإنما (جـ) وإنما (طـ) وإنما (بـ) وإنما (هـ)»، ولم يرد لفظ «لما مرـ» في (رـ)، وفي (شـ) و(حـ) «لما مرـ».

**أقول:** العمليات المذكورة في هذا القسم اما أن تكون بعدد أجزاء الانفصال، أو تكون أقل، أولاً تكون<sup>(١)</sup> أكثر.

لأن الزائد من الحملات إن شارك أجزاء الانفصال في شيء كان قياساً آخر مركباً من المنفصلة<sup>(٢)</sup> ومن ذلك الزائد، مغایراً للقياس الأول.  
وإن لم يشارك<sup>(٣)</sup> الأجزاء كان ذكرها غير مفید شيئاً.

أما القسم الأول - وهو: أن تكون الحمليات بعد الأجزاء - فإنه على قسمين، فإن الحمليات إما أن تقع صغرى أو كبيرة. والمصنف ذكر مثال الثاني، وقسمه إلى قسمين:

أحد هما: أن تكون النتائج متحدة، كما تقول: كل (ج) إنما (ب) وإنما (د) وإنما (ه). وكل (ب) (ط) وكل (د) (ط) وكل (ه) (ط) ينتهي: كل (ج) (ط)، لأن أحد أجزاء المنفصلة لابد وأن يكون صادقاً في نفس الأمر، لامتناع اللغو عنها، والجمليات صادقة أيضاً في نفس الأمر، وأي جزء فرضنا صدقه من أجزاء المنفصلة مع أي حلية كانت<sup>(4)</sup> صادقة صدقت النتيجة المذكورة.

الثاني: أن تكون النتائج مختلفة، كقولنا: كل (ج) إنما (ب) وإنما (د) وإنما (ه) وكل (ب) (ج) وكل (د) (ط) وكل (ه) (ز)<sup>(٤)</sup> ينتهي: كل (ج) إنما (ج) وإنما (ط) وإنما (ز)<sup>(٥)</sup>، لامتناع خلو الواقع عن أحد أجزاء المنفصلة وما يشاركها من الحمليات، وذلك يستلزم المنفصلة المذكورة.

قال: الثاني: أن تكون الحمليات أقل من أجزاء الانفصال.  
ولتكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزأين والمشاركة<sup>(٧)</sup> مع أحدهما،

۵) ف (ر): «وکا» (ه) (ب)

(١) في (٢): «ولا تكون».

٦) فـ (ر): «واما (ب)».

(٢) في (م): «المنفصلات».

(٧) في (م): «والحملة هي المشاركة».

(٣) فی (م): «وان لم یکن یشارک».

٤) فِي (م): «كان».

كقولنا: إما كلـ (أ) (ط) أو كلـ (ج) (ب) وكلـ (ب) (د) ينتـج: إما كلـ (أ) (ط) أو كلـ (ج) (د)، لامتنـاع خلو الواقع عن مقدمـتي التـأليف وعن الجـزء غير (١) المـشارـك.

أقول: هذا القسم الثاني من القسمين المذكورين، وهو على قسمين، فان  
الحملية إما أن تقع كبرى أو صغرى.

والمعنى ذكر مثال<sup>(٢)</sup> الأول، وهو قولهنا: إنما أن يكون كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د) ينبع: إنما كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (د). لامتناع الخلوق عن مقدمي التأليف.-أعني: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د). المستلزمان لقولنا: كلّ (ج) (د)، وعن الجزء غير المشارك ، أعني: كلّ (أ) (ط).

وامتناع الخلوع عن الشيء وعن الملزم يستدعي امتناع الخلوع عنه وعن اللازم.

قال:

القسم الخامس: ما يتراكب من المتصلة والمنفصلة

والاشتراك إنما في جزءٍ تامٍ من المقدمتين، أو غير تامٍ منها، وكيف كان<sup>(٢)</sup> فالمطلوب منه ما تكون المتصلة صغرىً والمنفصلة موجبةً كبرىً.  
مثال الأول قوله<sup>(٤)</sup>: كل ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، ودائماً إنما (ج)  
(د) أو (هـ) (ز)<sup>(٥)</sup> مانعةً الجمجم، ينتهي: دائماً إنما أن يكون (أ) (ب) أو (هـ)

٤) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(١) في (م) و(ش) و(ح): «الغير».

، «(ب) هـ (أو (ب) فـ (ج)

(٢) في (م): «المثال».

(۳) فی (ش،)؛ «ماکان».

(ز) <sup>(١)</sup>مانعة الجمع، لاستلزم امتناع الاجتماع مع اللازم دائمًا أو في الجملة امتناعه مع الملزم دائمًا أو في الجملة <sup>(٢)</sup>

أقول: هذا القسم ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يكون الاشتراك في جزء تام من المقطعين والمتصلة <sup>(٣)</sup> صغرى.

الثاني: <sup>(٤)</sup> أن يكون الاشتراك في جزء تام منها <sup>(٥)</sup> والمتعلقة كبرى.

الثالث: <sup>(٦)</sup> أن يكون الاشتراك في جزء غير تام من المقطعين والمتعلقة صغرى.

الرابع: <sup>(٧)</sup> أن يكون الاشتراك في جزء غير تام منها والمتعلقة كبرى.

الخامس: <sup>(٨)</sup> أن يكون الاشتراك في جزء تام من إحداهما دون الأخرى. وهو قسمان، وإذا انضم إليه كون المتعلقة صغرى أو كبرى صارت أربعة أخرى.

والصنف ذكر المطبوع من هذه، وهو الأول والثالث.

مثال الأول قولنا: كل مَا كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) دائمًا إما (ج) (د) أو (ه) (ز) <sup>(٩)</sup> مانعة الجمع ينتج: دائمًا إما أن يكون (أ) (ب) أو (ه) (ز) <sup>(١٠)</sup> مانعة الجمع، لأن اللازم لما امتنع اجتماعه مع أمر لزم امتناع الاجتماع الملزم معه أيضًا، فان كان امتناع الاجتماع دائمًا كانت النتيجة دائمة، وإن

(٦) في (ر): «أو (ه) (ب)».

(١) في (ر): «أو (ه) (ب)».

(٧) في (م): «ورد بدل قوله «دائماً أو في الجملة» «كذلك»».

(٢) في (ش): ورد بدل قوله «دائماً أو في الجملة» «كذلك»».

(٨) في (م): «والخامس».

(٣) في (م): «والنفصلة».

(٩) في (ر): «أو (ه) (ب)».

(٤) في (م): «والثاني».

(١٠) في (ر): «أو (ه) (ب)».

(٥) لفظ «منها» لم يرد في (ر).

كان جزئياً كانت جزئية.

قال: ومانعة الخلو تنتج: قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) فـ (هـ) (زـ)، لاستلزم نقىض الأوسط للطرفين استلزماماً كلياً، واستلزم<sup>(١)</sup> ذلك المطلوب من الثالث.

أقول: إذا كانت الكبرى في هذا القسم مانعة الخلو، كانت النتيجة مخالفة لها في النوع، وتكون<sup>(٢)</sup> متصلة جزئية من نقىض مقتضى المتصلة وعین التالي من مانعة الخلو.

لأننا إذا قلنا: كل ما كان (أ) (ب) فـ (جـ) (دـ)، ودائماً إما (جـ) (دـ) أو (هـ) (زـ) مانعة الخلو، تنتج: قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) فـ (هـ) (زـ)، لاستلزم نقىض الأوسط وهو (جـ) (دـ) طرفي النتيجة استلزماماً كلياً، وهذا ينبعجان المطلوب من الثالث.

وذلك بأن تقول: كل مالم يكن (جـ) (دـ) لم يكن (أ) (بـ)، لأن عدم اللازم ملزوم<sup>(٣)</sup> لعدم الملزوم، وكل مالم يكن (جـ) (دـ) فـ (هـ) (زـ)، لاستلزم رفع أحد جزئي مانعة الخلو ثبوت الآخر، وذلك ينبع من الشكل الثالث: قد يكون إذا لم يكن (أ) (بـ) فـ (هـ) (زـ)، وهو المطلوب.

قال: مثال الثاني: كل ما كان (أ) (بـ) فـ كلـ (جـ) (دـ)، ودائماً إما كلـ (دـ) (هـ) أو (وـ) (زـ) مانعة الخلو، ينتج: كلـ ما كان (أ) (بـ) فإما كلـ (جـ)

(١) في (شـ): «أواستلزم».

(٢) في (مـ): «مستلزم».

(٣) في (مـ): «وقد تكون».

(ه) أو (و) (ن).

والاستقصاء في هذه الأقسام إلى الرسائل التي عملناها في فن<sup>(١)</sup> المنطق.

أقول: هذا مثال القسم الثاني الذي ذكرناه، وهو أن تكون الشركة في جزء غير تمام منها، والنتيجة فيه متصلة مركبة من حلية، ومنفصلة من نتيجة التاليف وعين الجزء الثاني.

مثاله: كلّ ما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) ودالما إما كلّ (د) (ه) أو (و) (ن) مانعة الخلو، تنتهي: كلّ ما كان (أ) (ب) فاما كلّ (ج) (ه) أو (و) (ن)، لامتناع الخلو عن الملزم وعن<sup>(٢)</sup> المقدمتين المشاركتين<sup>(٣)</sup> وعن الجزء الآخر، وذلك يستلزم امتناع الخلو عن الملزم وعن<sup>(٤)</sup> نتيجة المقدمتين وعن الجزء الآخر.

قال:

#### الفصل الرابع: في القياس الاستثنائي

وهو: مركب من مقدمتين إحداهما شرطية، والآخر وضع لأحد جزئها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه.

أقول: قد ذكرنا أن القياس الاستثنائي هو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مذكورةً فيه بالفعل، ولا يجوز أن تكون النتيجة أو نقيضها مقدمة في إثبات نفسها، فبالضرورة تكون جزء مقدمة، والمقدمة التي يكون جزؤها قضية

(٤) في (م): «خلو الملزم عن».

(١) لفظ «فن» ميرد في (ن).

(٢) في (م): «لامتناع خلو الملزم عن».

(٣) في (ن): «المشاركتين».

تكون<sup>(١)</sup> شرطية، وتكون المقدمة الأخرى استثناء لوضع، حتى يلزم منه وضع أو رفع، حتى يلزم منه رفع.

مثلاً أن يقال<sup>(٢)</sup>: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتهي: فالنهار موجود، أو تقول: لكن النهار ليس موجود، فالشمس ليست طالعة<sup>(٣)</sup>.

قال: ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة<sup>(٤)</sup> وكليتها، أو كلية الوضع والرفع<sup>(٥)</sup>، إن<sup>(٦)</sup> لم يكن وقت الاتصال والانفصال<sup>(٧)</sup> هو عينه وقت الوضع والرفع<sup>(٨)</sup>.

أقول: يجب إيجاب الشرطية، ليلزم من وضع أحد الجزأين وضع الآخر ومن رفع أحد هما رفع الآخر.

ويجب كون المتصلة لزومية، لأن المرجع في هذا القياس إلى الاستدلال بوجود الملزم على وجود اللازم، أو بعدم اللازم على عدم الملزم.  
وهذا إنما يكون في اللزومية، فإن الاتفاقية يجب أن يكون وضعها أو رفعها معلوماً، فلا فائدة في القياس.

ويجب كون المتصلة أو المنفصلة كلية، أو كون الوضع أو الرفع كلية، أو كون الوقت واحداً، فإنه لو انفت هذه الأمور جاز أن يكون وقت الوضع أو

(١) لفظ « تكون» لم يرد في (٦).

(٢) في (٦): « يقول».

(٣) في (٦): « بطالعة».

(٤) في (ش): « ولزومية المتصلة أو عنادية المنفصلة».

(٥) في (ش): « أول الرفع».

(٦) في (ش): « وإن».

(٧) في (ش): « أو الانفصال».

(٨) في (ش) و(ج): « أو الرفع».

رفع غير ثابت الاستثناء، وحينئذ لا يلزم للنتيجة<sup>(١)</sup>.

قال: والشرطية الم موضوعة فيه إن كانت متصلة، فاستثناء عين المقدم ينبع عين التالي واستثناء نقىض التالي ينبع نقىض المقدم، وإلا لبطل المزوم دون العكس في شيء منها، لاحتمال كون التالي أعم من المقدم.

أقول: المتصلة المزومية تنتج نتيجتين:  
إحدهما: وضع التالي عند وضع المقتم.  
والثانية: رفع المقتم عند رفع التالي.

فانا إذا قلنا: كل ما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، ثم قلنا: لكن (أ) (ب)، لزم ثبوت (ج) (د)، وإن لم ينفك كاك المزوم عن اللازم، فلا يكون مزوماً.  
وكذلك إذا قلنا: لكن ليس (ج) (د)، فيلزم أن لا يكون (أ) (ب)، وإن لزم وجود المزوم بدون اللازم، فيبطل<sup>(٢)</sup> المزوم.

ولابيتعكس شيء من هذين، يعني: لا يلزم من وضع التالي وضع المقتم، ولا من رفع المقتم رفع التالي، بل جواز كون التالي أعم، فلا يلزم من وضعه ولا من رفع ما هو أخص منه شيء، كما تقول: كل ما كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه ليس بانسان، لا يلزم أن لا يكون حيواناً، ولو قلنا: لكنه حيوان، لم يلزم أن يكون إنساناً.

قال: وإن كانت منفصلة، فإن كانت حقيقة فاستثناء عين أي جزء كان

(١) في (ر): «لا يلزم نتبيجه».

(٢) في (م): «فيبطل».

ينتتج نقىض الآخر، لاستحالة الجمع،<sup>(١)</sup> واستثناء نقىض أي جزء كان ينتج عن الآخر، لاستحالة الخلق.

أقول: المنفصلة الحقيقة تنتج أربع نتائج، اثنان منها تحصل باستثناء العين، واثنان تحصل باستثناء النقىض.

كما تقول: إماً أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، ثم قلنا: لكنه زوج أنتج: انه ليس بفرد، لكنه فرد أنتج: أنه ليس بزوج، لكنه ليس بزوج أنتج: انه فرد، لكنه ليس بفرد أنتج: أنه زوج.

فالتيجتان الاوليان<sup>(٢)</sup> لزمتا، لاستحالة الجمع بين الجزأين، والآخران لزمتا، لاستحالة الخلق عنها.

قال: وإن كانت مانعة الجمع تنتج القسم الأول فقط، لامتناع الاجتماع<sup>(٣)</sup> دون الخلق.

أقول: المنفصلة المانعة الجمع تنتج نتيجتين باستثناء العين، كما تقول: إماً أن يكون الشيء حيناً أو شجراً، لكنه حجر أنتج: انه ليس بشجر، لكنه شجر أنتج: انه ليس بحجر، لامتناع الاجتماع بين الجزأين. ولو استثنينا<sup>(٤)</sup> نقىض أحدهما لم ينتج شيئاً، بجواز ارتفاعهما معاً وعدم ارتفاعهما معاً.

(٤) في (م): «استثنى».

(١) في (ح) «لامتناع الاجتماع».

(٢) في (م): «الأوليان».

(٣) في (ش): «الجمع».

قال: وإن<sup>(١)</sup> كانت مانعة الخلو تنتج القسم الثاني فقط، لامتناع الخلو دون الجمع.

أقول: المنفصلة المانعة الخلو تنتج نتيجتين باستثناء التقىض دون العين، كقولنا: إنما أن يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، ثم قلنا لكنه ليس (أ) (ب) ينتج: فـ (ج) (د)، لكن ليس (ج) (د) ينتج: فـ (أ) (ب)، والأ خلا الأمر عنها.

ولو استثنينا<sup>(٢)</sup> عين إحداها لم ينتج شيئاً، بجواز الجمع وعدمه.

قال:

### الفصل الخامس: في لواحق القياس

وهي أربعة:

الأول: القياس المركب، وهو: تركيب<sup>(٣)</sup> مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى، وهلم جراً إلى أن يحصل<sup>(٤)</sup> المطلوب. وهو ما موصول النتائج كقولنا: كلـ (ج) (ب) وكلـ (ب) (د) فكلـ (ج) (د)، ثم كلـ (ج) (د) وكلـ (د) (أ) فكلـ (ج) (أ)، ثم كلـ (ج) (أ) وكلـ (أ) (هـ) فكلـ (ج) (هـ).

أو مفصول النتائج، كقولنا: كلـ (ج) (ب) وكلـ (ب) (د) وكلـ (د) (أ) وكلـ (أ) (هـ) فكلـ (ج) (هـ).

(١) في (ر) (وـم): «إذا». (٤) في (م): «يتحقق».

(٢) في (م): «استفي».

(٣) في (م): «ترتيب».

أقول: إنما كان هذا القياس مركباً لكون النتيجة لا تحصل بقياس واحد، بل بقياسات أحدها ينبع المقدمة، والآخر ينبع<sup>(١)</sup> النتيجة، فتكون المقدمة ثانية مقدمة وثانية نتيجة.

وهي قد تكون مذكورة ويكون القياس موصولاً، وقد تمدف ويكون القياس مفصولاً أو مطويأ، وأمثلتها ظاهرة.

قال: والثاني: <sup>(٢)</sup> قياس الخلف، وهو: إثبات المطلوب بابطال نقبيه، كقولنا: لو كذب ليس كلّ (ج) (ب) لكان كلّ (ج) (ب)، وكلّ (ب) (أ) على أنها مقدمة صادقة تنتع: لو كذب ليس كلّ (ج) (ب) لكان كلّ (ج) (أ)، لكن <sup>(٣)</sup> ليس كلّ (ج) (أ) على أنه أمر محال، فينتع: <sup>(٤)</sup> ليس كلّ (ج) (ب)، وهو المطلوب.

أقول: قياس الخلف مركب من قياسين: أحدهما اقترانى، والآخر استثنائى. كما يقول: ليس كلّ (ج) (ب) صادقاً<sup>(٥)</sup> لأنه إن لم يصدق: ليس كلّ (ج) (ب) صدق نقبيه، وهو: كلّ (ج) (ب).

وهذه مقدمة متصلة مقدمة فرض المطلوب غير حق، وتاليها ما يلزم من ذلك، وهو كون نقبيه حقاً.

فتجعل هذه المقدمة<sup>(٦)</sup> صغرى وكبراها حلية صادقة في نفس الأمر أو

(١) في (ر): «إحداهما تنتع المقدمة والأخرى تنتع».

(٤) في (م): «صادق».

(٢) في (ش): «الثاني» بدون واو.

(٦) في (م): «مقدمة».

(٣) في (ش): «لكنه».

(٤) في (م): «لبتبع»

مسلمة<sup>(١)</sup> الصدق، وهي قولنا: كلـ (ب) (أ) ينتـج: إن لم يصدق ليس كلـ (ج) (ب) صدق: كلـ (ج) (أ). وهذا هو القياس الاقتراني.

ثم تجعل النتيجة مقلمة لقياس استثنائي، ويستثنـى نقـيـض التـالي ليـنـتـج نقـيـض المـقـدمـ، فـتـقولـ: لـكـنـ لـيـسـ كـلـ (ج) (أ) عـلـىـ أـنـهـ مـقـدـمـةـ صـادـقـةـ أـيـضاـ تـنـتـجـ نقـيـضـ المـقـدـمـ، وـهـوـ كـذـبـ قولـناـ: لـيـسـ يـصـدـقـ لـيـسـ كـلـ (ج) (ب) وـيـلـزـمـهـ صـدـقـ: لـيـسـ كـلـ (ج) (ب)، وـهـوـ المـطـلـوبـ.

قالـ: الثالثـ: الاستـقـراءـ، وـهـوـ الحـكـمـ عـلـىـ كـلـيـ لـوـجـوـدـهـ فـيـ أـكـثـرـ جـزـيـاتـهـ، كـوـلـنـاـ: كـلـ حـيـوانـ يـحـرـكـ فـكـهـ الـأـسـفـلـ عـنـدـ الـفـصـخـ، لـأـنـ الـإـنـسـانـ وـالـبـاهـامـ وـالـسـبـاعـ<sup>(٢)</sup> كـذـلـكـ. وـهـوـ لـاـيـفـيدـ الـيـقـينـ، لـاحـتمـالـ اـنـ لـاـيـكـونـ الـكـلـ بـهـذـهـ الـحـالـةـ، كـالـتـسـاحـ.

أـقـولـ: الـاستـقـراءـ مـنـهـ تـامـ، وـمـنـهـ نـاقـصـ.

فالـتـامـ هـوـ الـذـيـ يـشـتـملـ عـلـىـ جـمـعـ الـجـزـئـاتـ وـيـفـيدـ الـعـلـمـ وـيـسـتـعـملـ فـيـ الـبـرـاهـينـ.

وـالـنـاقـصـ هـوـ الـذـيـ يـدـعـىـ فـيـهـ الـاشـتـمالـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ، وـلـاـيـفـيدـ الـعـلـمـ وـلـاـيـسـتـعـملـ فـيـ الـبـرـاهـينـ، وـيـسـتـعـملـ فـيـ الـقـيـاسـاتـ الـجـدـلـيةـ.

فـانـ الـحـكـمـ عـلـىـ كـلـيـتـهـ<sup>(٢)</sup> وـجـدـ فـيـ أـكـثـرـ الـجـزـئـاتـ لـيـسـ بـحـقـ، بـجـواـزـ أـنـ يـكـونـ الـجـزـئـ الـآـخـرـ يـخـالـفـ سـائـرـ الـجـزـئـاتـ فـيـ الـحـكـمـ، فـتـكـذـبـ الـكـلـيـةـ.

(١) في (ر): «مسلمة».

(٢) في (م): «لما».

(٢) لـفـظـ «وـالـسـبـاعـ» لـمـ يـرـدـ فـيـ (شـ).

قال: الرابع: <sup>(١)</sup> التشيل، وهو: إثبات حكم في جزئي وجد <sup>(٢)</sup> في جزئي آخر <sup>(٣)</sup> لمعنى مشترك بينهما، كقولنا: <sup>(٤)</sup> العالم مؤلف <sup>(٥)</sup> فهو حادث كالبيت. وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران، وبالتقسيم غير المردود <sup>(٦)</sup> بين النفي والاثبات، كقولهم: علة الحدوث إنما التأليف، أو كذا، أو كذا، والآخران <sup>(٧)</sup> باطلان بالتلخّف، فتعين الأول.

أقول: التشيل في عرف المنطقين هو القياس عند الفقهاء.  
وهو عبارة <sup>(٨)</sup> عن إثبات الحكم في جزئي لشبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما.

ويسمون الأول فرعاً، والثاني أصلاً، والمشترك علة وجاماً، كما تقول:  
العلة في حدوث البيت هو التأليف، والعالم مؤلف، فيكون حادثاً.

ويشتتون عليه المشترك - وهو التأليف في مثالنا - بأمرین:  
أحدهما: الدوران، وهو أن يقال: ثبت الحدوث مع التأليف وانتفى  
عند انتفاءه، فيكون علة له.

أما الأول فلشبوبته في البيت مع التأليف، وانتفاءه في الواجب تعالى مع  
انتفاء التأليف.

وأما الثاني فلأن دوران الأمر مع غيره مما يغلب على الظن علية المدار  
للتأثير.

(١) في (ش): «والرابع».

(٢) في (ش): «ووجد لوجوده».

(٣) في (ج): «وهو إثبات حكم واحد في جزئي لشبوته في جزئي آخر».

(٤) في (ج): «و عند المنطقين عبارة».

(٥) في (ش) و(ج): «كقولهم».

(٦) في (ن): «إنما مؤلف».

والثاني: الحصر والتقييم، مثل أن يقال: ثبوت الحدوث للبيت إنما أن يكون لكونه جسماً، وإنما أن يكون لكونه موجوداً، وإنما أن يكون لكونه مشكلاً، وإنما أن يكون لكونه مؤلفاً، ثم يبطلون الأقسام الثلاثة الأولى، فثبت لهم الآخر.  
وتقسيمهم<sup>(١)</sup> هذا غير مشتمل على طرف النقيس.

قال: وهو ضعيف.

أما الدوران فلأن الجزء الآخر<sup>(٢)</sup> وسائر الشرائط<sup>(٣)</sup> مدار، مع أنها ليست بعلة.

أقول: هذان الطريقان ضعيفان.

أما الدوران فلأن اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً لا يدل على العلية، لجواز مصاحبتها اتفاقاً أو لغير ذلك، كما في العلة المركبة من جزأين، فإن الجزء الآخر منها إذا وجد وجده<sup>(٤)</sup> المعلول وإذا انتفى انتفى المعلول، وكذلك الشروط إذا وجدت مع العلة وجد المشروط وإذا انتفت انتفى، مع أن هذين ليسا بعلة.

قال: وأما التقسيم والحصر فمنعه، لجواز علية غير المذكور.  
وبتقدير تسلیم علية المشترک في المقیس عليه لا تلزم علية في المقیس، لجواز أن تكون خصوصیة المقیس عليه شرطاً للعلیة<sup>(٥)</sup>، أو خصوصیة المقیس مانعة منها.

(١) في (م): «وتقسيم».

(٢) في (ن): «الآخر».

(٣) في (ش): «الشرائط المساوية» وفي (ح): «أما الدوران فلأن الجزء الآخر من العلة وسائر الشروط المساوية».

أقول: هذا بيان ضعف الطريق الثاني، وهو الحصر والتقسيم.  
ووجه ضعفه أنا نقول: لانسلم الحصر في التقسيم الذي ذكرتموه ، بل يجوز  
أن تكون العلة غير ما ذكرتموه من الأقسام.

ثم مع تسليم أن يكون الحصر صحيحاً، لكن لانسلم أن المشترك إذا كان  
علة ووجب ثبوت الحكم في الفرع، بجواز أن تكون خصوصية المقياس عليه وهو  
الأصل شرطاً في كون المشترك علة، أو تكون خصوصية الفرع وهو المقياس  
مانعة من العلية، فلا يلزم ثبوت الحكم ، لوجود المانع.



قال:

وأَمّا الْخَاتِمَةُ

فَفِيهَا بَحْثَانٌ:

## **الأول: في مواد الأقىسة**

وهي: يقينيات، وغير يقينيات.

أما اليقينيات فست<sup>(١)</sup>:

أوليات، وهي: قضايا تصور طرفيها كافٍ في الجزم بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

أقول: لما فرغ من الأحوال الصورية للقياس شع في الأحوال المادية، وهي النظر في القضايا لا مطلقاً، بل من جهة ما يصدق بها.

واعلم: أنَّ القضايا تنقسم بالقسمة الأولى إلى يقينيات وغير يقينيات.

فالاليقيني<sup>(٢)</sup> من القضايا هو الذي يكون الحكم فيه جازماً مطابقاً ثابتًا، فإنَّ الحكم الذي لا يكون جازماً يكون من قبيل الظنون، والجائز الذي لا يكون مطابقاً من قبيل الجهل المركب، والمطابق الذي لا يكون ثابتاً من قبيل اعتقادات المقلدين.

والاليقيني على ستة أقسام:

**الأول: الأوليات، وهي: التي يكون الحكم فيها ليس موقوفاً إلا على تصور**

(٢) في (ن): «فاليلقين». .

(١) في (ن): «فستة».

طريقها، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، فإنَّ من تصور طرفٍ هذه القضية حكم بها حكماً قطعياً.

قال: ومشاهدات، وهي: قضايا يحكم بها لقوى ظاهرة أو باطنية<sup>(١)</sup>، كالحكم بأنَّ الشمس مضيئة وأنَّ<sup>(٢)</sup> لنا خوفاً وغضباً.

أقول: المشاهدات هي التي يحتاج العقل في الحكم بها إلى قوى تنضم إليه، أمَّا ظاهرة<sup>(٣)</sup> - كما يحكم بالمحسوسات الظاهرة، كالحكم بأنَّ الشمس مضيئة وأنَّ النار حارة - وإمَّا باطنية، كالحكم بأنَّ لنا خوفاً وغضباً.  
وتسمى الوجدانيات ،

قال: وغُرَبَات، وهي: قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة للبيتين، كالحكم بأنَّ شرب السقونيا موجب للإسهال .

أقول: الغُرَبَات قضايا استفادتها النفس بوساطة الحس، فإنَّ الحس لِمَا تكرر منه الحكم بمصوٰل أمرٍ آخر وبعدمه عند عدمه، حكمت النفس بذلك كليةً، كالإسهال عقيب شرب<sup>(٤)</sup> السقونيا.  
ولابدَّ فيه من قياس، وهو أنَّ حصول الإسهال لو كان اتفاقياً لما كان دائماً ولا أكثرياً.

وبه يفرق بينه وبين الاستقراء، فإنَّ الاستقراء وإنْ كان قد حصل فيه

(٤) لفظ «شرب» لم يرد في (٦).

(١) في (ش): «الظاهرة أو الباطنة».

(٢) في (ش): «وبأن».

(٣) في (ر): «إنما ظاهرة أو باطنية».

الشاهد المترددة، لكن القياس المذكور لم يحصل، فلهذا لا يفيد اليقين.

قال: وحدسات، وهي: قضايا يحكم بها الحدس<sup>(١)</sup> قوي من النفس مفید للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس. والحدس هو: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب.

أقول: الحدسات تجري مجرى المجريات في حصول الشاهدة المترددة<sup>(٢)</sup> والقياس المذكور، فإن نور القمر لما كان مشاهداً ينطلق بحسب وضعه من الشمس، حكمت النفس بأن نوره مستفاد منها، ولو كان اتفاقياً لما كان دائماً ولا أكثرياً.

والفرق بينه وبين المجرب<sup>(٣)</sup>: أن الحكم الحدسي معلوم السبيبية والماهية، والمجرب معلوم السبيبية غير معلوم الماهية. والحدس: قوة للنفس تستعد بها النفس لحصول المطلب سرعة.

قال: ومتواترات، وهي: قضايا يحكم بها لكتلة الشهادات، بعد العلم بعدم امتناعها<sup>(٤)</sup>، والأمن من التواطؤ<sup>(٥)</sup>، كالحكم بوجود مكة وبغداد، ولا ينحصر<sup>(٦)</sup> مبلغ الشهادات في عدد، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد.

(١) في (ر): «تحكم بحدس» وفي (ش) و(ح): «يحكم بها حدس».

(٢) في (ر): «المكررة».

(٣) في (م): «التجربات».

(٤) في (م): «امتناعه».

(٥) في (م): «التواطؤ عليه» وفي (ش) و(ح): «التواطؤ عليها».

(٦) في (ر): «ولا يحصر».

**أقول:** القضايا التواترية هي التي يحكم فيها بحسب الإخبار الذي يؤمن عليه الغلط والتواتر على الكذب، وذلك بعد العلم بعدم امتانغ المخبر عنه، كمن يحكم بوجود مكة وبغداد وجاليوس واقليدس، لما حصل عنده من إخبار المتواترين.

واعلم: أن شرط إفاده التواتر العلم<sup>(١)</sup> استناده إلى الحسن، فإنه لو أخبر أهل العالم بثبات الصانع وكونه عالماً لحصل لنا العلم به، ولو أخبرونا عن وجود مكة لحصل لنا العلم.  
وشرط قوم آخرون عدد المتواترين.

وهو خطأ، فإن اليقين هو القاضي بكمال العدد، فتى<sup>١</sup> حصل اليقين كان الخبر متواتراً، ومتى لم يحصل لم يكن متواتراً.

قال: والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بمحجة على الغير.

**أقول:** العلم الحاصل من التجربة<sup>(٢)</sup> والحدس والتواتر علم جزئي، لاستناده إلى الحسن.

ولا يكون حجة على الغير، بجواز اختلاف الاشخاص في حصول العلم لهم<sup>(٣)</sup> بسبب الحدس والتواتر وغير ذلك، فإن شخصاً قد يحصل له العلم بحدس ما وآخر لا يحصل له العلم بذلك.

قال: وقضايا قياساتها معها، وهي: التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن

(١) في (م): «علم».

(٢) في (م): «من الحدس والتجربة».

(٣) في (ر): «بها».

الذهن عند تصور حدودها، كالحكم بـأَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ، لانقسامها بمتباين.

أقول: هذه القياسات تسمى فطرية القياس، فإن الحكم فيها لا يحتاج إلى وسط يستحصل بالنظر، بل هو حاصل في مبدأ الفطرة.  
 كالحكم بـأَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ، لأجل وسط حاصل عند الفطرة، وهو أنَّ الْأَرْبَعَةَ عَدْدٌ ينقسم بمتباين، وكل عَدْدٌ ينقسم بمتباين فهو زوج، فالْأَرْبَعَةَ زوج.

قال: والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانًا  
 وهو أمالتي، وهو الذي حد<sup>(١)</sup> الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين<sup>(٢)</sup>،  
 كقولنا: هذا متعمق الأخلاط، وكل متعمق الأخلاط محروم<sup>(٣)</sup>، فهذا محروم<sup>(٤)</sup>.  
 وأما آني، وهو الذي حد<sup>(٥)</sup> الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط،  
 كقولنا: هذا عموم، وكل عموم متعمق الأخلاط، فهذا متعمق الأخلاط.

أقول: القياس البرهاني هو الذي يتتألف من مقدمات يقينية على ما ذكر في التعليم الأول<sup>(٦)</sup>، وأنواع اليقينيات هي الستة المذكورة، فيكون البرهان هو المتألف منها، وقد فسروا اليقيني بالضروري.

وتحيط المتأخرون في ذلك بسبب وجادهم براهين العلوم الطبيعية على المطالب الغيرضرورية تستنتج من أمثالها، فزادوا على الضروري الممكن الأكثري.

(١) في (ر) و(ش): «الحنة»

(٤) لفظ «فهذا محروم» لم يرد في (ر)

(٢) في (ح) ورد لفظ «والخارج» بدل لفظ «والعين». (٥) لفظ «حد» لم يرد في (ر) وفي (ش): «بكون الحنة»

(٦) لفظ «الاول» لم يرد في (ر)

(٣) في (م): « فهو محروم».

وفتر الشیخ ماورد في التعليم الأول بأن المراد منه أن البرهان لا يستتبع  
الضروري فيه إلا من مثله، بخلاف الأقىسة الباقية.

وجوز تأليف مقدمات البرهان من أمور غير ضرورية ليستنتاج منها أمثلها،  
سواء كانت ممكناً أكثرية أو أقلية.

واعلم: أن البرهان ينقسم إلى برهان لِمْ وبرهان إِنْ.

فبرهان اللَّمُ<sup>(١)</sup> هو: أن يكون الحد الأوسط فيه علة لحصول الأكبر في  
الأصغر عند الذهن وفي الوجود، كقولنا: زيد متغصن الأخلاط، وكل متغصن  
الأخلاط حموم، فزيد حموم، فمتغصن الأخلاط علة لحصول الحمى في زيد.

وفرق بين أن يقال: الأوسط<sup>(٢)</sup> علة لحصول الأكبر في الأصغر، وبين  
أن يقال: علة الأَكْبَر<sup>(٣)</sup> مطلقاً، فإنه جاز أن يكون الحد الأوسط معلولاً للأكبر  
وعلة لحصوله في الأصغر.

وسمى<sup>(٤)</sup> هذا البرهان<sup>(٥)</sup> اللَّمُ لأنَّه يعطي السبب في الوجود كما يعطيه<sup>(٦)</sup>  
في الذهن.

وأما برهان الإن فهو: أن يكون الحد الأوسط فيه علة<sup>(٧)</sup> للأَكْبَر عند الذهن  
وليس بعلة له في الأعيان.

فإن كان مع ذلك معلولاً له كان برهان إن هو الدليل<sup>(٨)</sup>، كقولنا: زيد  
حموم، وكل حموم فهو متغصن الأخلاط، فقد استدل بوجود الحمى على وجود  
التعفن، وهو استدلال المعلول على العلة.

(٦) في (ر) «يعطيها».

(١) ي (ر): «لِمْ».

(٧) في (ر): «هو أن يكن الأوسط علة».

(٢) لفظ «ال الأوسط» لم يرد في (ر).

(٨) في (م): «كان البرهان دليلاً».

(٣) في (م): «للأَكْبَر».

(٤) في (م): «ويسمى».

(٥) في (م): «برهان».

وإن لم يكن كذلك <sup>(١)</sup> فهو برهان إن غير الدليل.

قال: وأما غير اليقينيات فست <sup>(٢)</sup>:

مشهورات، وهي: قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لصالحه <sup>(٣)</sup> عامة، أو رقة، أو حية، أو انفعالات من عادات وشرائع وأداب. والفرق بينها وبين الأوليات: أنَّ الإنسان لوحظي <sup>(٤)</sup> ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها، بخلاف الأوليات، كقولنا: الظلم قبيح، والعدل حسن، وكشف العورة من منوم، ومراعات الضعفاء محمودة <sup>(٥)</sup>. ومن هذه <sup>(٦)</sup> ما يكون صادقاً، وما يكون كاذباً، ولكلَّ قوم مشهورات، ولأهل كلِّ صناعة بحسبها <sup>(٧)</sup>.

أقول: الاعتماد في كون الشيء مشهوراً هو عموم الاعتراف به، وقد يطلق على الأوليات، لعموم الاعتراف بها، لكن إذا أطلقت فاتئماً يراد بها الآراء المحمودة التي لا عمدة لها إلا الشهرة.

وللشهرة أسباب:

منها: كون الشيء حقاً، كعدم اجتماع الصدرين.

ومنها: كونه مشتملاً على مصلحة عامة، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح.

ومنها: ما يكون لأجل انفعال بعض الأمزجة، كقبح إيذاء الحيوان

(٦) في (ش): «ومن هذه القضايا».

(١) لنظر «كذلك» لم يرد في (م).

(٧) في (ش): «مشهورات بحسبها».

(٢) في (ج): «فسيعة».

(٣) في (ش): «إبانا لمصلحة».

(٤) في (م): «لخلالاً».

(٥) في (م): «محمود».

للغرض، وهو الذي يكون من الرقة، أو كتب الزنا، وهو الذي يكون من الحمية.

ومنها: ما يكون لأجل الانفعال من القواعد والشائع والأداب، كالآمور الشرعية وغيرها.

والفرق بين الأوليات وبين المشهورات: أنَّ الإنسان لفرض نفسه حالياً من جميع الأمور المغايرة لعقله حكم بالأوليات دون المشهورات، ولهذا يتطرق التغيير إليها دون الأوليات، كقولنا: الكذب قبيح، فإنه قد يستحسن إذا اشتمل على مصلحة عظيمة.

ومن هذه المشهورات ما يكون صادقاً، ومنها ما يكون كاذباً، والاعتماد فيها على الشهرة لا على الصدق.

ولكلَّ قوم مشهورات، ولأهل كلِّ صناعة، مثل التجار والصائغ ومثلهما مشهورات<sup>(١)</sup> بحسب صناعتهم.

قال: ومسلمات، وهي: قضايا تتسلَّم<sup>(٢)</sup> من الخصم فيبني<sup>(٣)</sup> عليها الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.  
والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلاً، والغرض إقناع القاصر عن درك<sup>(٤)</sup> البرهان والزام الخصم.

**أقول:** المسلمات قد تكون يقينيات، وقد تكون غير يقينيات، والمصنف

(١) من قوله: «ولأهل» إلى هنا لم يرد في (ن).

(٢) في (ش): «تحكم بتسليم».

(٣) في (ن): «فيبني».

(٤) في (ش): «والغرض منه إقناع القاصرين عن إدراك».

جعلها قسمة اليقينيات<sup>(١)</sup>.

وهو أن يأخذ أحد الخصمين من الآخر قضايا ويسلمها منه، سواء<sup>(٢)</sup> كانت مسلمة بينهما خاصة. وهي التي تقع في المخاورات. أو بين أهل ذلك العلم.

في إذا سلمها منه بني عليها ما يبطل به كلامه، كما يستعمل الفقيه في المسائل الفروعية القواعد الأصولية، ككون الاجماع حجة وخبر الواحد. وما يترکب من المسلمات والمشهورات من الأقیسة يسمى جدلاً.

ويقصد به دفع خصم يقصر<sup>(٣)</sup> فهمه عن إدراك البرهان ويقنع بأدنى حجة.

ويقصد به أيضاً إلزام<sup>(٤)</sup> الخصم ما لا يعتقد

قال: ومقبولات، وهي: قضايا تؤخذ من يعتقد فيه، إما لأمر سماوي، أو مزيد<sup>(٥)</sup> عقل ودين، كالمأذوذات من أهل العلم والزهد.

أقول: المقبولات إنما تؤخذ من يختص بمزيد اعتقاد، أما لأمر سماوي كالمعجزة والكرامات، أو لمزيد عقل ودين كالمأذوذات عن الزهاد، ولا يناسب إلى شخص منقول عنه كالمثال السائرة.

قال: ومظنونات، وهي: قضايا يحكم بها اتباعاً للظن، كقولك: فلان يطوف بالليل فهو سارق.

(١) في (م): «الليقينيات».

(٢) في (ر): «واسوة».

(٤) في (ر): «اللتزام».

(٥) في (ش) (و) (ح): «لمزيد».

(٣) في (م): «دفع الخصم لوبقسر».

أقول: المظنونات قد تطلق لمعنىين:

أحد هما: الحكم الذي لا يكون جازماً، فأنما قد يتبنا أن الحكم قد يكون جازماً وقد لا يكون، وهذا الظن هو الذي يحكم به لتابعة الظن، كقولنا: فلان يطوف بالليل فهو سارق.

والثاني: الحكم الذي يكون بإباء اليقين، وهو الشامل للجهل المركب والظن الصرف واعتقاد المقلدين.  
والمعنى بالظن هنا هو الأول.

قال: والقياس المؤلف من هذين<sup>(١)</sup> يسمى خطابة.  
الغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه: من تهذيب الأخلاق، وامر<sup>(٢)</sup> الدين.

أقول: القياس المؤلف من المقبولات والمظنونات هو الخطابة.  
والغرض من الخطابة ترغيب الناس في الأمور النافعة لهم في معاشهم ومعادهم، كما يفعله الوعاظ والخطباء.

قال: ومخيلات، وهي: قضايا إذا وردت على النفس أثّرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض وبسط<sup>(٣)</sup>، كقولهم: الخمر ياقوتة سيالة<sup>(٤)</sup>، والعسل مرّة متّهوة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ر): «هذه».

(٢) في (ش): «أمر».

(٣) في (ش): «أوبسط».

(٤) في (ر): «ياقوت سيال» وفي (ج): «ياقوتية سيالة».

أقول: المخيلات قضايا تقال فتتأثر النفس بها قبضاً وبسطاً، ويتبعته في الأكثـر ترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه، كما يفعله قولنا: العسل مرة متـهـوـةـ، فـانـ النـفـسـ تـنـفـرـعـهـ ، والـخـمـرـ يـاقـوتـةـ سـيـالـةـ<sup>(١)</sup>، فـانـ النـفـسـ تـرـغـبـ فـيـهـ.

قال: والقياس المؤلف منها يسمى<sup>١</sup> شـعـراـ.  
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتـنـفـيرـ، ويروحـهـ<sup>(٢)</sup> الوزـنـ والصـوتـ.  
الطيبـ.

أقول: القياس المؤلف من المـخـيلـاتـ يـسـمـىـ شـعـراـ.  
والغرض منه تـرـغـيبـ النـفـسـ أو تـنـفـيرـهاـ.  
وفائدـهـ الاستـعـطـافـ منـ السـماـحةـ وـالـجـودـ.  
ويروحـهـ<sup>(٣)</sup> الوزـنـ والصـوتـ الطـيـبـ.  
ومـتـقـتـمـواـ الـمـنـطـقـيـنـ كـانـواـ لـاـ يـتـبـرـونـ الـوزـنـ فـيـ الشـعـرـ، وـالـمـتأـخـرـوـنـ اـعـتـبـرـوـهـ،  
وـاعـتـبـرـوـاـ الـقـافـيـةـ أـيـضـاـ<sup>(٤)</sup>.

قال: وـهـمـيـاتـ، وـهـيـ: قـضـاـيـاـ كـاذـبـةـ يـحـكـمـ بـهـاـ<sup>(٥)</sup> الـوـهـمـ فـيـ أـمـورـ غـيرـ مـحـسـوـسـةـ،  
كـوـلـنـاـ: كـلـ مـوـجـودـ مـشـارـ إـلـيـهـ<sup>(٦)</sup>، وـوـرـاءـ الـعـالـمـ فـضـاءـ لـاـ يـتـنـاهـيـ.  
ولـوـلـاـ دـفـعـ الـعـقـلـ وـالـشـرـائـعـ لـكـانـتـ مـنـ الـأـوـلـيـاتـ.  
وعـرـفـ كـذـبـ الـوـهـمـ<sup>(٧)</sup> بـمـوـافـقـتـهـ الـعـقـلـ فـيـ مـقـيـمـاتـ الـقـيـاسـ النـاتـجـ لـنـقـيـضـ

(١) في (ر): «يـاقـوتـ سـيـالـ».

(٢) في (ر): «وـرـوحـهـ».

(٣) في (ر): «وـرـوحـهـ».

(٤) في (م): «فـيـهـ أـيـضـاـ».

(٥) في (ر): «فـيـهاـ».

(٦) في (ش): «فـهـوـمـشـارـ إـلـيـهـ».

(٧) في (ش): «كـذـبـ ذـلـكـ الـوـهـمـ».

حكمه، وانكاره<sup>(١)</sup> نفسه عند الوصول إلى النتيجة.  
 والقياس المؤلف منها<sup>(٢)</sup> يسمى سفسطة، والغرض منها إفحام الخصم وتغليطه.

أقول: القضايا الوهمية يتبع الإنسان فيها وهمه.  
 وهو<sup>(٤)</sup>: قوة للإنسان يدرك بها الأمور الجزئية المنتزعة من المحسوسات.  
 وهي<sup>(٥)</sup>: تابعة للحس، فكل ما حكم الوهم به في المحسوسات فهو مقبول  
 عند العقل، وإذا حكم على الأمور الغير المحسوسة حكمه<sup>(٦)</sup> على المحسوسة كان  
 كاذباً.

كمن يحكم بأن كل موجود فهو مشار إليه بالحس، فإن العقل قد أخرج  
 من المحسوسات ما ليس بمحسوس، فيكون هذا الحكم كاذباً.  
 وكذلك من يحكم<sup>(٧)</sup> بأن وراء العالم خلاء لا يتناهى.  
 ولولا دفع العقل والشائع لكان القضايا الوهمية من الأوليات.  
 وإنما يعرف كذب الوهم لمساعدته العقل في القضايا التي يحكم العقل بها  
 لانتاج نقيض حكم الوهم، فإذا تعدينا إلى النتيجة حكم العقل ونكص<sup>(٨)</sup>  
 الوهم وأنكر نفسه.

والقياس المؤلف من هذه القضايا يسمى سفسطة.  
 والغرض منها إفحام الخصم وتغليطه.

قال: والمغالطة قياس تفسد صورته، بأن لا تكون على هيئه منتجة،

(٥) أي: القضايا الوهمية.

(١) في (ش): «وانكار».

(٦) في (ر): «حكم».

(٢) في (م): «من هذه القضايا».

(٧) في (م): «يحكم تارة».

(٣) (لفظ) «وتغليطه» لم يرد في (ر).

(٨) في (م): «ونقض».

(٤) أي: الوهم.

لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة<sup>(١)</sup>.

أقول: الغلط في القياس إما أن يكون من جهة اللفظ، وإنما أن يكون من جهة المعنى<sup>(٢)</sup>.

والذي يكون من جهة المعنى فاما أن يقع في القضية الواحدة، وإنما أن يقع في التأليف بين القضايا.

وهو إما قياسي، وإنما غير قياسي.

والمتعلقة<sup>(٣)</sup> بالتأليف القياسي إنما أن تقع في القياس نفسه لا بالقياس إلى نتيجته<sup>(٤)</sup>، أو تقع فيه بسبب قياسه إلى نتيجة.

والواقع في نفس القياس إنما أن يتعلق بمادته، أو بصورته.

أثما الصورة<sup>(٥)</sup> فكما يكون التأليف على هيئة ضرب غير منتج.

وأثما المادّة<sup>(٦)</sup> فكما تكون بحيث إذا رتبت<sup>(٧)</sup> المعاني منه على وجه يكون صادقاً لم يكن قياساً، وإذا رتبت على وجه يكون قياساً لم يكن صادقاً.

وجميع هذه تسمى بسوء التركيب.

وإنما الواقعه بالقياس إلى نتيجته فتقسم<sup>(٨)</sup> إلى مالا تكون النتيجة مغايرة لأحد أجزاء القياس، فلا يحصل بالقياس علم زائد على ما في المقدمات، ويسمى مصادرة على المطلوب.

وإلى ماتكون مغايرة، لكنها لا تكون ماهي المطلوبة من ذلك القياس،

(١) في (ش): «لاختلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكيفية والجهة».

(٢) في (ر): «والملقة».

(٦) في (م): « بحيث رب».

(٣) في (ر): «نتيجة».

(٧) في (ر): «تقسم».

(٤) في (م): «الصورية».

(٥) في (م): «المادية».

ويسمى وضع ماليس بصلة علة.

وأما الواقعة بين قضايا ليست بقياس فتسمى جمجمة<sup>(١)</sup> المسائل في مسألة واحدة.

وأما الذي يقع في القضية الواحدة فاما أن يقع فيها يتعلق بجزئي القضية جميعاً، وذلك يكون بوقوع أحدهما في مكان الآخر، ويسمى إيهام العكس.  
واما أن يقع فيها<sup>(٢)</sup> يتعلق بجزء واحد منها.

وينقسم إلى ما يورد فيه بدل الجزء غيره مما يشبهه، كعارضه أو معروضاته،  
ويسمى أخذ ما بالعرض مكان مبابذات.

إلى ما يورد فيه الجزء نفسه، ولكن لا على الوجه الذي ينبغي، كما لا أخذ  
معه ماليس منه أولاً يوجد معه ما هو منه من الشروط أو القيود، ويسمى سوء  
اعتبار الحمل.

وأما الذي يكون من جهة اللفظ فاما أن يتعلق بالألفاظ لامن حيث  
تركبها، واما أن يتعلق بها من حيث تركبها.

وال الأول لا يخلو إما أن يتعلق بالألفاظ أنفسها، وهو أن تكون مختلفة الدلالة،  
فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره، ويدخل فيه: الاشتراك ، والتشابه  
والمجاز، والاستعارة وما يجري مجرأه، ويسمى الجميع بالاشتراك اللغطي.  
واما أن يتعلق باحوال الألفاظ.

وهي إما أحوال ذاتية، أو داخلة في صيغ الألفاظ قبل تحصيلها،  
كالاشتباه في لفظ المختار بسبب التصريف إذا كان بمعنى الفاعل أو المفعول.  
واما أحوال عارضة لها بعد تحصيلها، كالاشتباه بسبب الاعجمان  
والإعراب.

(٢) لفظ «يقع فيها» لم يرد في (١).

(١) في (م): «جميع».

والمتعلقة بالتركيب تنقسم إلى ما يتعلق الاشتباه فيه بنفس التركيب، وإلى ما يتعلق بوجوده وعدمه.  
والأخير ينقسم إلى ما يكون التركيب فيه موجوداً فيظن معدوماً، ويسمى تفصيل المركب، وإلى عكسه، ويسمى تركيب المفصل.  
فهذه ثلاثة عشر نوعاً، ستة لفظية، وسبعة معنوية، وهي أنواع الغلط الواقع في الأقوس.

قال: أو مادته، بأن تكون المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً لكون<sup>(١)</sup> الألفاظ مترافة، كقولنا: كلّ انسان بشر وكلّ بشر ضحاك فكل انسان ضحاك<sup>(٢)</sup>.

أقول: الحق أن الخلل في هذا ليس بسبب المادة ولا بحسب الصورة، فإنّ المادة صحيحة صادقة، وكذلك صورة القياس.  
وانها الخلل فيه من حيث أنه مصادرة على المطلوب، باعتبار أن القول اللازم منه ليس هو قوله آخر غير المقدمات.

قال: أو كاذبة شبيهة<sup>(٣)</sup> بالصادقة من جهة اللفظ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط: هذا<sup>(٤)</sup> فرس وكل فرس صهال ينتج: أن تلك الصورة صهالة.

(١) في (ر): «لكن».

(٢) في (ر): «كقولنا: كل انسان (س) وكل (س) ضحاك وكل انسان ضحاك».

(٣) في (ر): « شبهاه».

(٤) لفظ «هذا» لم يرد في (ر).

أقول: الغلط في هذا إنما وقع لاشتراك لفظ<sup>(١)</sup> الفرس بين الصورة المنقوشة والحيوان المخصوص، فهو من قبيل الأغلاط اللغوية.

قال: أو من جهة المعنى، لعدم مراعات وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: كلّ انسان وفرس فهو انسان وكلّ انسان وفرس فهو فرس لينتتج: بعض الانسان فرس.

أقول: هذا هو الغلط المعنوي الذي هو سبب<sup>(٢)</sup> اشتباه الصادق بالكاذب، وهو أن يحكم في الموجبة على موضوع غير معين<sup>(٣)</sup> الوجود.  
والحق أنّ الغلط في هذا هو من باب سوء اعتبار الحمل.

قال: ووضع<sup>(٤)</sup> الطبيعية<sup>(٥)</sup> م مكان<sup>(٦)</sup> الكلية، كقولنا: الانسان حيوان والحيوان جنس لينتتج: ان<sup>(٧)</sup> الانسان جنس.

أقول: الأوسط هاهنا غير متكرر، فإنّ الحيوان المحمول على الانسان ليس هو الحيوان الجنسي<sup>(٨)</sup>، فالغلط في هذا من باب المادة.

(١) في (ر): «اللغطي».

(٢) في (ر): «الذى سبب».

(٣) في (ر): «معتبر».

(٤) في (ش): «أو وضع».

(٥) في (ر) و(ش) و(ح): «الطبيعة».

(٦) في (ش) و(ح): «مقام».

(٧) لفظ «أنّ» لم يرد في (ش).

قال: وأخذ<sup>(١)</sup> الأمور الذهنية مكان العينية وبالعكس<sup>(٢)</sup>.  
 فعليك مراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط.  
 والمستعمل للمغالطة سوفسطائي إن قابل بها الحكيم، ومشاغبى إن قابل بها الجدل.

أقول: الغلط فيأخذ الأمور الذهنية مكان العينية وبالعكس من باب<sup>(٣)</sup>  
 سوء اعتبار الحمل.  
 وأعلم: أن المستعمل للمغالطة سوفسطائي إن قابل بها الحكيم، وإن قابل بها الجدل فهو مشاغبى.

قال

### البحث الثاني: في أجزاء العلوم

وهي موضوعات، وقد عرفتها.

أقول: قد عرفت: أن الموضوع لكل علم<sup>(٤)</sup> هو الذي يبحث في ذلك<sup>(٥)</sup> العلم  
 عن عوارضه التي تلحقه لذاته أو جزئه أو لغرض مساواة.  
 وقد<sup>(٦)</sup> عرفت أن العلوم إنما تتميز بحسب تمياز الموضوعات.  
 وأعلم: أن الموضوع بالنسبة إلى غيره من الموضوعات إما أن يكون مبايناً  
 له، أو مناسباً.

(١) في (ش): «أو أخذ».

(٢) في (ش): «أو بالعكس».

(٣) لفظ «باب» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «الكل علم» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «ذلك» لم يرد في (ر).

(٦) لفظ «قد» لم يرد في (ر).

والموضوع<sup>(١)</sup> إذا كان مناسباً لغيره فاما ان يكون بينها عموم وخصوص مطلق، أو لا يكون.

فان كان الأول فاما أن يكون بأمر ذاتي، بأن يكون أحد هما جنساً للآخر، كالمقدار الذي هو جنس للجسم التعليمي، والمقدار موضوع علم<sup>(٢)</sup> الهندسة، والجسم موضوع علم المحميات<sup>(٣)</sup>، فيكون علم المحميات تحت علم الهندسة وجاء منها.

وإن لم يكن بأمر ذاتي فاما أن يكون العام عرضاً عاماً للخاص، كالموجود والجسم الطبيعي، والموجود<sup>(٤)</sup> موضوع الإلهي ، والجسم موضوع الطبيعي ، فيكون الطبيعي تحت الإلهي ولا يكون جزءاً منها.

واما أن يكون العموم في أحدهما<sup>(٥)</sup> مطلق وفي الآخر مقيد، كالاكثر مطلقاً والأكثر المتحركة، فتكون أيضاً داخلة تحتها ولا تكون جزءاً منها.

وقد يجتمع الوجهان في واحد، وربما كان بينهما تشارك في معنى ما، كالطلب والأخلاق الباحثين عن القوى النفسانية لامن جهة واحدة، وربما تساويما في الاندراج تحت آخر، كالمهندسة والحساب.

وقد يكون البحث عن موضوع السافل من حيث اقترب به اعراض موضوع العالي.

قال: ومبادر، وهي: حدود الموضوعات، وأجزاؤها، وأعراضها الذاتية. والقدمات غير البينة في نفسها المأموردة على سبيل الوضع، كقولنا: لنا أن

(١) في (م): «فالموضوع».

(٤) في (م): «فالوجود».

(٢) لفظ «علم» لم يرد في (ن).

(٥) في (ن): «المحمييات».

نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأي بعد وعلى كل نقطة<sup>(١)</sup> شيئاً دائرة.

وال前提是 البينة بنفسها كقولنا: المقادير المتساوية لقدر واحد متساوية.

أقول: المبادئ هي: الأشياء التي يبني العلم عليها، وهي إما تصورات وتسقى حدوداً، وإما تصديقات وتسمى مقدمات.

والحدود هي التي تستعمل في حدود ما يبني العلم عليها<sup>(٢)</sup>.

إما الموضوع كقولنا في الطبيعيات: الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد.

وإما جزء الموضوع كقولنا: الهيولى جوهر قابل.

وإما الأعراض الذاتية التي تلحق الموضوع كقولنا: الحركة كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة.

وإما جزء الموضوع كقولنا: الجسم البسيط هو الذي له طبيعة واحدة<sup>(٣)</sup>.

وإما المقدمات فهي التي تتألف قياسات العلم منها، وتنقسم إلى بينة وغير بينة.

وغير البينة<sup>(٤)</sup> تسلم ليبني عليها العلم ويتبين في علم آخر، فتكون مسائل من ذلك العلم، وتسقى أصولاً موضوعة إن أخذت مع المساعدة، ومصادرات إن كانت مع استنكار، كقولنا: لنا أن نصل بين كل<sup>(٥)</sup> نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأي بعد أردنا دائرة، ويكون مركزها أيّة نقطة شئنا

وإما البينة بنفسها كقولنا: الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية، فإنه

مبدأ للهندسة، فيجب تخصيصه<sup>(٦)</sup> إما بالموضوع وحده أو بالموضوع والمحول، كما

(١) في (ش): «بأي بعد كان وأي نقطة».

(٢) في (م): «ما يبني عليها العلم».

(٣) في (م): «تحصيشه».

(٤) لفظ «كل» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «واحدة» لم يرد في (ر).

(٦) لفظ «غير البينة» لم يرد في (ر).

تقول: المقادير المساوية لقدر واحد مساوية<sup>(١)</sup>، وبدون تخصيصه<sup>(٢)</sup> بالعلم يكون استعمالها فيه قبيحاً.

قال: وسائل، وهي: القضايا التي تطلب<sup>(٣)</sup> نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم.

وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم، كقولنا: كل مقدار إنما مشارك آخر<sup>(٤)</sup> أو مباین<sup>(٥)</sup>.

وقد تكون هم مع عرض ذاتي، كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان.

وقد يكون نوعه، كقولنا: كل خط يمكن تصييفه.

وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي، كقولنا: كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه<sup>(٦)</sup> إنما<sup>(٧)</sup> قائمتان أو متساويتان لها.

وقد يكون عرضاً ذاتياً، كقولنا: كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين.

أقول: المسائل هي القضايا التي تحمل مطالب<sup>(٨)</sup> في ذلك العلم، وتكون<sup>(٩)</sup> نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها غير معلومة.

والموضوع في تلك المسائل إنما أن يكون هو موضوع العلم، كقولنا في

(٧) لفظ «إنما» لم يرد في (ج).

(١) في (م): «متاوية».

(٨) في (م): «المطالب».

(٢) في (م): «تخصيصه».

(٩) في (ش): «أو تكون».

(٣) في (ش): «تطلب بها».

(٤) في (ش): «للآخر».

(٥) في (ش) (وح): «أو مباین له».

(٦) في (م): «جنبية».

المهندسة: كلّ مقدار امّا مشارك لآخر أو مبain له، فانّ الموضوع في هذه المسألة- وهو المقدار - موضوع العلم.

واماً أن يكون هو موضوع العلم لكن أخذ مقيداً، كقولنا: كلّ مقدار وسط في النسبة فانه ضلع<sup>(١)</sup> سطح يحيط<sup>(٢)</sup> به الطرفان، فقد قيد المقدار هاهنا بكونه وسطاً في النسبة.

واماً أن يكون موضوعها نوع موضوع العلم، كقولنا: كلّ خط يمكن تنصيفه، فانّ الخط نوع من المقدار.

واماً أن يكون نوعه مع عرض ذاتي، كقولنا: كلّ خط قام على آخر فانّ الزاويتين الحاديتين قائمتان أو مساويتان لها، فقد قيد الخط الذي هو النوع بكونه قائماً على آخر.

واماً أن يكون موضوعها عرضاً ذاتياً للموضوع، كقولنا: كلّ مثلث فانّ زواياه مساوية لقائمتين، فان التثليث من الأعراض الذاتية للمقدار

قال: وأما عموماتها فخارجة عن موضوعاتها، لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً ثبوته<sup>(٣)</sup> له<sup>(٤)</sup> بالبرهان.  
ول يكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة<sup>(٥)</sup>.

**أقول:** وأما<sup>(٦)</sup> محمول المسألة فيجب<sup>(٧)</sup> أن يكون خارجاً عن موضوعها، لأنّ الذاتي

(١) في (ر): «مبلغ».

(٢) في (ر): «عيط».

(٣) في (م): «ثبوته».

(٤) لفظ «له» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة» لم يرد في (ش).

(٦) لفظ «واماً» لم يرد في (ر).

(٧) في (ر): «يجب».

للشيء لا يطلب بالبرهان، فإن طلب الحمل على الشيء إنما يكون بعد معرفة الشيء.

واورد على هذا: استدلالهم على جوهرية النفس.

واجيب: بأن النفس غير معلومة بما هي، بل ببعض اعتباراتها من كونها مدبرة للبدن، والجوهر ليس بجزء لهذا المفهوم، بل لمعروضه الذي لا يتحصل إلا بعد معرفة النفس<sup>(١)</sup>.

فهذا آخر<sup>(٢)</sup> ما أردنا إيراده من شرح هذه الرسالة، وقد قصدنا فيه وجه الإيضاح، ولم نتعرض لذكر ما هو الحق عندنا إلا في مواضع قليلة، وتركنا ذلك إلى كتاب الأسرار<sup>(٣)</sup>.

ولنقطع الآن الكلام، حامدين الله تعالى مفيض الخيرات، ومصلين على أشرف الذوات الظاهرة وأكرم النفوس المقدسات، مخصوصين محمداً وأله بأفضل التحيات وأعظم الصلوات، إنه ولبي ذلك القادر عليه.

\*\*\*

وجاء في آخر نسخة (ر):

«والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وأله فرغ من نسخها في شهر ربيع الآخر سنة تسع وسبعين وستمائة».

\*\*\*

وجاء في آخر نسخة (م):

(١) في (ر): ورد لفظ «الجوهر» بدل لفظ «النفس».

(٢) لفظ «آخر» لم يرد في (ر).

(٣) هو: كتاب الأسرار الخفية في العلوم المقلية، من الحكمة والكلامية والنظمية، ألفه باسم هارون بن شمس الدين الجويني الذي توفي سنة ٦٨٥.

روضات الجنات ٢/٩٧٢، الدرية ٤٥/٢، اعيان الشيعة ٤٠٥/٥.

«وقد فرغ من تحريره أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته أبوالhammad  
شمس الدين محمد بن شاه حسين اليزدي أصلاح الله شأنه وصانه عما شانه يوم  
الاثنين سلخ شهر جمادى الأولى من سنة ثمان عشرة وبسبعيناً وقابله بنسخة  
في شهر صفر ختم بالخير والظفر الواقع في سنة عشرين وبسبعيناً».

\*\*\*

وكان فراغي من استنساخ نسخة المكتبة الرضوية (ر) في يوم الأربعاء  
الحادي عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٩ هـ في المكتبة الرضوية على  
صاحبيآلاف التحية والسلام.

وكان فراغي من مقابلة هذه النسخة على نسخة مكتبة ملك (م) في يوم  
الأربعاء السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٩ هـ، وكانت  
المقابلة على جهاز الميكروفيلم في المكتبة الرضوية على صاحبي السلام.  
وأنا تراب أقدام طلاب العلم والعمل فارس بن محمد رضا بن الحاج محمد  
علي بن الحاج حسون التبريزى النجفى حامداً مصلياً مستغفراً.

فهرس  
المصادر والمواضيع

## فهرس المصادر

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) أجوبة المسائل المئاتية (الإجازة)، للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، قم مطبعة الحياة ١٤٠١.
- (٣) إحقاق الحق وإزهاق الباطل، للقاضي الشهيد نور الله التستري، قم منشورات المكتبة العامة لآية الله المرعشي ١٤٠٥.
- (٤) الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت دار العلم للملائين ١٩٨٤.
- (٥) أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين، بيروت دار التعارف ١٤٠٣.
- (٦) الألفين الفارق بين الصدق والدين، للعلامة الحلي، النجف المكتبة الحيدرية ١٣٨٨.
- (٧) أمل الآمل، للحرّ العاملی محمد بن الحسن، قم دار الكتاب الإسلامي ١٣٦٢.
- (٨) بحار الأنوار، للشيخ محمد باقر الجلسي، طهران دار الكتب الإسلامية ١٣٦٤.
- (٩) البداية والنهاية، لابن كثير أبي الفداء الحافظ الدمشقي، بيروت مكتبة المعارف ١٤٠٦.
- (١٠) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، للتبريزی محمد علی العسکری، طهران المؤسسة الإسلامية لکوشابور ١٣٦٣.
- (١١) تاريخ ابن الوردي، لزین الدین عمر بن الوردي، النجف الطبعة الحيدرية ١٣٨٩.

- (١٢) تاريخ علم الفلك في العراق، لعباس العزاوي، بغداد المجمع العلمي العراقي.
- (١٣) تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، للسيد حسن الصدر، طهران منشورات الأعلمي.
- (١٤) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمد بن محمد الرازي البوهي، طهران المكتبة العلمية.
- (١٥) تحفة العالم في شرح خطبة المعلم، للسيد جعفر آل بحرالعلوم، طهران مكتبة الصادق . ١٤٠١
- (١٦) تراثنا، مجلة فصلية إصدار مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم.
- (١٧) التعليقة على منهج المقال، وهي التعليقة البهائية الحائرية، للوحيد البهائي محمد باقر بن محمد أكمل، ايران طبعة حجرية على هامش منهج المقال . ١٣٠٧
- (١٨) تنقیح المقال في علم الرجال، للشيخ عبدالله المامقاني، ایران طبعة حجرية في ثلاثة أجزاء.
- (١٩) جامع المقاصد، لعلي بن عبدالعالی الكرکی، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث . ١٤٠٨
- (٢٠) جنة المؤی في ذكر من فاز بلقاء الحجۃ في الفیة الکبری، للمحدث حسین النوری، طبع في آخر المجلد (٥٣) من البحار، بيروت مؤسسة الوفاء . ١٤٠٣
- (٢١) الحاشیة علی الشمسمیة، لحسین بن معین البیدی، تركیا مطبعة أحد کامل.
- (٢٢) الخدائق الناخرة، للشيخ یوسف البحراني، قم مؤسسة النشر الاسلامی.
- (٢٣) خاتمة المستدرک ، للمحدث النوری، طهران المکتبة الاسلامیة.
- (٢٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، قم منشورات الرضي . ١٤٠٢
- (٢٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر احمد بن علي العسقلاني، بيروت دار الجليل.
- (٢٦) الذريعة إلى تصانیف الشیعہ، للشيخ آغا بزرگ الطهرانی، بيروت دار

## الأضواء الطبعة الثالثة ١٤٠٣.

- (٢٧) رجال ابن داود، لتي الدين الحسن بن علي بن داود الخل، قم منشورات الرضي.
- (٢٨) رجال أبي علي -منتهي المقال، للشيخ أبي علي محمد بن اسماعيل الخازري، ايران طبعة حجرية.
- (٢٩) رحلة ابن بطوطة، لأبي عبدالله محمد بن ابراهيم اللوائى، بيروت منشورات دار بيروت ١٤٠٥.
- (٣٠) روضات الجنات في أحوال العلماء والسداد، للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، قم مكتبة اسماعيليان.
- (٣١) روضة المستقين في شرح من لا يحضره الفقيه، للمولى محمد تقى الجلسي، قم مؤسسة كوشانبور ١٣٩٨.
- (٣٢) رياض العلماء وحياض الفضلاء، للميرزا عبدالله الأفندى الإصبهانى، قم المكتبة العامة لآية الله المرعشي ١٤٠١.
- (٣٣) ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، لميرزا محمد علي مدرس، تبريز الطبعة الثانية مكتبة خيام.
- (٣٤) سفينة البحار، للشيخ عباس القمي، بيروت دار المرتضى.
- (٣٥) شرح الشمسية، للسيد أحد صدقى، تركيا مطبعة أحد كامل.
- (٣٦) صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، بيروت دار إحياء التراث العربي.
- (٣٧) صفات الشيعة، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، طهران انتشارات الأعلمى.
- (٣٨) طبقات أعلام الشيعة، للشيخ اغا بزرگ الطهراني، بيروت دار الكتاب العربي ١٩٧٥.
- (٣٩) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، للسيد جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبه، النجف منشورات المطبعة الحيدرية.

- (٤٠) الفوائد الرجالية - رجال السيد بحر العلوم، السيد مهدي بحر العلوم، طهران  
مكتبة الصادق ١٣٦٣.
- (٤١) الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفري، للشيخ عباس القمي،  
ایران طبعة حجرية.
- (٤٢) الفوائد المدنية، للمولى محمد أمين الاسترابادي، دار النشر لأهل البيت.
- (٤٣) قرب الاستناد، لعبد الله بن جعفر الحميري، طهران مكتبة نينوى الحديثة.
- (٤٤) قصص العلماء، لميرزا محمد التكاباني، طهران المكتبة الإسلامية.
- (٤٥) قواعد الأحكام، للعلامة الحلي، قم منشورات الرضي.
- (٤٦) كشف الظنون، للحاج خليفة مصطفى بن عبدالله الحنفي، بيروت دار الفكر  
. ١٤٠٢
- (٤٧) الكشكوكول فيما جرى على آل الرسول، للسيد حيدر بن علي الأعملي، قم  
منشورات الرضي.
- (٤٨) الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، قم انتشارات بيدار.
- (٤٩) الثنائي المنتظمة والدرر الثمينة، للسيد شهاب الدين المرعشى، وهو بمثابة  
المقدمة لإنفاق الحق، قم المكتبة العامة لآلية الله المرعشى.
- (٥٠) لؤلؤ البحرين، للشيخ يوسف بن أحمد البحرياني، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- (٥١) لسان الميزان، لأبي حجر العسقلاني، بيروت مؤسسة الأعلمى ١٣٩٠.
- (٥٢) مجالس المؤمنين، للقاضي التستري، طهران المكتبة الإسلامية.
- (٥٣) بجمع البحرين، للشيخ فخر الدين الطريحي، طهران المكتبة المرتضوية ١٣٩٥.
- (٥٤) مختلف الشيعة، للعلامة الحلي، طهران مكتبة نينوى الحديثة.
- (٥٥) معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت الحموي، بيروت دار صادر ١٣٩٩.
- (٥٦) معجم رجال الحديث، للسيد أبي القاسم الحنفي، بيروت دار الزهراء.
- (٥٧) معجم المطبوعات العربية، مع وترتيب يوسف إليان سركيس، قم المكتبة  
العامة لآلية الله المرعشى.

- (٥٨) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، بيروت دار إحياء التراث العربي.
- (٥٩) مفتاح الكرامة، للسيد محمد جواد العاملي، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- (٦٠) مقابس الأنوار، للشيخ اسد الله الدزفولي الكاظمي، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- (٦١) مقدمة كتاب الألغين، للسيد محمد مهدي الخرسان.
- (٦٢) مقدمة كتاب حكمة العين، لجعفر زاهدي، انتشارات جامعة فردوسي.
- (٦٣) مكتبة العلامة الحلي، للسيد عبدالعزيز الطباطبائي، خطوط.
- (٦٤) منتهى المطلب، للعلامة الحلي، ايران طبعة حجرية.
- (٦٥) منهج المقال، لميرزا محمد الاسترابادي، ايران طبعة حجرية سنة ١٣٠٧.
- (٦٦) النجم الثاقب، للمحدث النوري، مشهد مكتبة الجعفري ١٣٦١.
- (٦٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، مصر وزارة الثقافة والارشاد.
- (٦٨) نقد الرجال، للسيد مير مصطفى التفريشي، قم انتشارات الرسول الأعظم.
- (٦٩) نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي محمد بن أحمد، بيروت مؤسسة الأعلمي.
- (٧٠) نهج الحق وكشف الصدق، للعلامة الحلي، قم مؤسسة دار المهرجة ١٤٠٧.
- (٧١) هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالمعنى والألقاب والأنساب، للشيخ عباس القمي، طهران مكتبة الصدوق ١٣٦٢.
- (٧٢) هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبع آخر كشف الظنون، بيروت دار الفكر.
- (٧٣) الواي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي، طبع جمعية المستشرقين الألمانية ١٤٠٤.
- (٧٤) وفيات الأعيان وأئماء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، بيروت دار صادر ١٣٩٧.
- (٧٥) وقعة صفين، لنصر بن مزاحم، قم المكتبة العامة لآلية الله المرعشى ١٤٠٤.

## فهرس المباحث

٥	الإهداء
٧	ترجمة الكاتب الفزوفي
١١	ترجمة العلامة الحلي:
١١	اسمها ونسبة
١٤	مولده ونشأته
١٨	أسرتها
٢٧	مشايخه في القراءة والرواية
٣١	لامذاته والرادون عنه
٣٦	طريقه إلى كتب الحديث
٣٨	العلماء في عصره
٤٠	كلمات العلماء المضيّة في وصفه
٤٩	مكانته العلمية
٥٣	مؤلفاته
٦٢	العلامة والسلطان أوجايتو
٦٦	نظرة سريعة في بعض الإشكالات والانتقادات
٧٠	العلامة والشعر
٧٤	احواله وظروفه

١٥٧	وصاياته وأثاره
١٦٢	وفاته ومدفنه
١٦٥	حول الرسالة الشمية
١٦٦	حول القواعد الجلية
١٦٨	عملنا في الكتاب
١٧٢	نماذج عن النسخ الخطية
١٧٩	خطبة الكتاب

### مقدمة الكتاب

وفيها بحثان:

١٨٢	البحث الأول: ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه
١٨٨	البحث الثاني: في موضوع المنطق

### المقالة الأولى

#### في المفردات

وفيها أربعة فصول:

١٩٤	الفصل الأول: في الألفاظ
٢٠٧	الفصل الثاني: في المعاني المفردة
٢٢٠	الفصل الثالث: في مباحث الكلي والجزئي
٢٣٦	الفصل الرابع: في التعبيرات

### المقالة الثانية

#### في العصايات وأحكامها

وهي مقدمة، وثلاثة فصول:

٢٤٢	المقدمة: في تعريف القضية وأقسامها الأولية
٢٤٥	الفصل الأول: في الحملية، وفيه أربعة مباحث
٢٤٦	الأول: في أجزاء الحملية وأقسامها
٢٥٢	الثاني: في تحقيق المخصوصات الأربع
٢٥٦	الثالث: في العدول والتحصيل
٢٥٩	الرابع: في القضايا الموجبة
٢٧٥	الفصل الثاني: في أنواع الشرطية
٢٨٩	الفصل الثالث: في أحكام القضايا، وفيه أربع مباحث:
٢٨٩	الأول: في التناقض
٢٩٨	الثاني: في العكس المستوي
٣١٥	الثالث: في عكس التقيض
٣٢٧	الرابع: في لوازم الشرطيات

### المقالة الثالثة

#### في القياس

وفيها خمسة فصول:

٣٣١	الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسامه
٣٥٥	الفصل الثاني: في المختلطات
٣٧١	الفصل الثالث: في الأفتراقيات الكائنة من الشرطيات، وهي خمسة أقسام
٣٧١	الأول: ما يترکب من المتصلات
٣٧٤	الثاني: ما يترکب من المنفصلات
٣٧٦	الثالث: ما يترکب من الحملية والمتصلة
٣٧٧	الرابع: ما يترکب من الحملية والمنفصلة
٣٧٩	الخامس: ما يترکب من المتصلة والمنفصلة

الفصل الرابع: في القياس الاستثنائي  
الفصل الخامس: في لواحق القياس

### الخاتمة

وفيها بحثان:

البحث الأول: في مواد الأقىسة  
البحث الثاني: في أجزاء العلوم

٣٩٣

٤٠٩